

حسن الفكهاني

المحامى لدى مكتبه الشفيع

# الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية  
التي فترتها محكمة النقض المصرية

الإصدار ايجمائي

ملحق رقم ٣

أحكام محكمة النقض مندرجت في سنوات  
وصفي أوائل عام ١٩٨٩

مُدار: الدار المصرية للمسروعات، مكتب الفكهاني الخامس  
القاهرة، شارع خليفة، ص.ب. ٥١٢، ت. ٧٩٣٦٦٨



Bibliotheca Alexandrina



0140432



## الدار العربية للموسوعات

ضمن الفلكلاند - لبنان

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات الخبوية والعزامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة





### المحامي لدى محكمة النقض

القواعد القانونية  
التي تقرتها محكمة النقض المصرية

**الإمارة العامة**

رقم المصنف .....  
١٧٠٦٢٣  
**ملحق رقم ٢**

رقم التسجيل .....  
٩٤٨٨٢

الطعام محكمة النقض منذ ست سنوات  
وهي أوائل عام ١٩٨٩

إمداد: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلى - ص.ب: ٥٤٣ - ت: ٣٩٣٦٦٣٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَى

مَنْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ وَلَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تقديم

### ( ملاحق الموسوعة الذهبية )

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة فى إصدار الموسوعات القانونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من أربعين عاماً مضت حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى إصدارين ( جلدأى ومدنى ) عشرة أجزاء لكل منهما مع فهرس تفصيلى وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض .

( أنظر آخر الجزء - موسوعات تصدرها الدار ) . . . . .

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد خمسة أجزاء منها جزمين للأصدار الجنائى وثلاثة أجزاء للأصدار المدنى وتوقفت حتى عام ١٩٨٠/١٩٨١ .  
ويسعدنا أن تستكمل هذه الأحكام حتى أوائل عام ١٩٨٩ فنقدمها خلال هذه الملاحق الجديدة للموسوعة الذهبية .

ولقد راعينا بالنسبة لما تضم هذه الملاحق تحاشى التكرار للمبادئ بحيث لا يرد المبدأ إلا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت أكثر من موضوع .

هذا ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أقدم الشكر جزيلاً لجميع السادة رجال القانون سواء فى جمهورية مصر العربية أو فى جميع الدول العربية الشقيقة .

وقفنا الله لما فيه الخير للجميع . . .

حسن الفكهاى .

محام أمام محكمة النقض



## الفهرس

صفحة	الموضوع
٢	أشعار
٥	أشلاف
٩	اثباتات
١٠	الفصل الاول : الاثبات بوجه عام
٧٧	الفصل الثاني : طرق الاثبات
٧٩	اولا : الاعتراف والاقرار
٩٩	ثانيا : الاوراق
١٠٤	ثالثا : الخبرة
١١٩	رابعا : شهادة الشهود
١٥٦	خامسا : القرائن وحجية الاحكام
١٦١	سادسا : المعاينة
١٦٥	اجراءات المحاكم
٢٠٧	احكام عرفية
٢١٣	اختصاص قضائي
٢٤٥	اختلاس اشياء محبوزة
٢٥٥	اختلاس اللقالب والوظائف
٢٥٩	اختلاس الاموال الاميرية والقدر
٢٧١	اخفاء اشياء مسروقة أو متحصله من جناية أو جنحة
٢٧٩	ارتباط
٢٩٣	اسباب الابطاحة وموانع العقاب

الموضوع	صفحة
استثناءف :	٣٣٣
أولا : إجراءات الاستثناءف	٣٣٤
ثانيا : حالات الاستثناءف	٣٤٩
ثالثا : ما يجوز استثناءفه من الاحكام	٣٥١
رابعا : نظر الاستثناءف	٣٥٥
خامسا : آثار الاستثناءف	٣٦٥
سادسا : سقوط الاستثناءف	٣٦٩
سابعا : الحكم فى الاستثناءف	٣٧١
استيراد وتصدير	٣٩٩
استعمال القوة	٤٠١
اشتراك	٤٠٣
اشغال طريق	٤١٣
اشكالات التنفيذ	٤١٧
أضرار عمدى	٤٢٥
اعادة نظر	٤٢٧
امر بالا وجه لاقامة الدعوى	٤٢٩
آمن الدولة	٤٣١
أعلان	٤٣٥
انتهاك حرمة ملك الغير	٤٣٧
أيجار	٤٣٩
بطنلان	٤٦٩



الموضوع	صفحة
بلاغ كاذب	٤٨١
بناء وهم	٤٩٥
تبديد	٥١٣
تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	٥٣٤
تجريف الاراضى الزراعية	٥٣٩
تزوير	٥٥٠
تزيف	٥٩١
تسعير جبرى	٥٩٣
أولا : جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة	٥٩٤
ثانيا تحديد الاسعار والاعلان عنها	٦٠٢
ثالثا : جريمة البيع بأزيد من التسعيرة	٦١٢
رابعا : تسبب الاحكام	٦٣٧
تفتيش :	٦٥٥
أولا : الاذن بالتفتيش	٦٥٦
ثانيا : التفتيش الجائز بغير اذن	٧٠٤
ثالثا : بطلان التفتيش	٧٠٩
رابعا : تسبب الاحكام	٧٣٩
تقليد	٧٣٤
تلبس	٧٣٦

الموضوع	صفحة
تمسوين	٧٦٣
أولا : الجرائم التمييزية	٧٦٤
ثانيا : المسئولية والعقاب فى جرائم التمييز	٧٧٣
ثالثا : تسبیب الاحكام	٧٧٩
تنظيم المبانى	٧٨٧
جسرية	٧٩٤
بفكارك	٨٠٥

## محتويات الجزء

أثـار	امر بالا وجه لاقامة الدعوى
أـلاف	أمن الدولة
اثـبات	اعلان
اجراءات المحاكم	انتهاك حرمة ملك الغير
احكام عرقية	ايجار
اختصاص قضائى	بطلان
اختلاس اشياء محجوزة	بلاغ كاذب
اختلاس الالقاب والوظائف	بناء وهم
اختلاس الاموال الاميرية والقدر	تبديد
اخفاء اشياء مسروقة أو متحصله	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم
من جنسية أو جنحة ...	تجريف الاراضى الزراعية
ارتـباط	تزوير
أسباب الاباحة وموانع العقاب	تزيف
استئناف	تسعير جبرى
استيراد وتصدير	تفتيش
استعمال القوة	تقليد
اشـترك	تلبس
اشغال طريق	تموين
اضرار عمدى	تنظيم
اعادة نظر	جريمة
	جمارك



آثار

قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ : اسناد الحكم الى الطاعن اقتناء تمثال اثرى على خلاف  
الثابت بالاوراق - اثره - خطأ فى الاسناد .

المحكمة : وحيث ان الثابت من تقرير معاينة الآثار المؤرخ  
١٩٧٩/١/٤ انه وجد تمثال باسنت ... وقيمه ١٠٠ جنيه وانتهت اللجنة  
الى ان هذا التمثال اثرى الامر الذى تقتنع معه المحكمة بثبوت التهمة قبل  
المتهم الامر الذى يتعين عقابه عملا بمواد الاتهام . « لما كان ذلك ،  
وكان يبين من محضر تفتيش مسكن الطاعن المؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٧٩  
المرفق بالمفردات المضمومة ومن سائر الاوراق ان تمثال باسنت لم يضبط  
مع الطاعن ولا فى مسكنه وانما حدث ان النيابة اذنت بتفتيش مساكن  
سبعة اشخاص ولذا ردد دفاع الطاعن فى مذكراته ان هذا التمثال ضبط  
طرف شخص آخر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اسند الى الطاعن  
اقتناء التمثال آنف البيان على خلاف الثابت بالاوراق وعول على ذلك فى  
إدانته دون أن يثبت اقتنائه شيئا آخر ذا قيمة اثرية استنادا الى دليل  
فنى ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى الاسناد بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٣١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣١ )

قاعدة رقم ( ٢٠ )

المبدأ : الاتفاق الجنائى هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل  
المتفق عليه .

ملخص الحكم : من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على  
ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس

ولا يظهر بعلاّمت خارجية فمن حق القاضي 'ن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوفر لديه .

( طعن رقم ١٨٢٥ - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

( راجع فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ - الجزء الاول من الموضوعة الذهبية والاصدار الجنائى - قاعدة رقم ١٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٣ )

**المبدأ :** الاتفاق الجنائى بين المتهمين على ارتكاب الجريمة لا يقتضى أكثر من تقابل ارادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكانت المحكمة قد ردت على الدفع بشيوع التهمة وعدم مسئولية الطاعن عن وفاء المجنى عليه بقولها : « أما بشأن القول بعدم توافر ظرف سبق الاصرار وعدم معرفة محدث الاصابات التي أفضت الى الوفاء فمردود عليه بأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهم اذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين فيه ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الفاية النهائية من الجريمة ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه مما مقتضاه مساعلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة الى تقبى محدث الاصابات التي نشأت عنها الوفاء - ولا شك أن ارادة المتهمين قد اتحدت على ارتكاب جريمة ضرب المجنى عليه والذي أفضى لموته ويدل على ذلك معيتمهم فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كل منهم قصد الآخر فى ايقاعها بالاضافة الى وحدة الحق

المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار المتهمين جميعاً فاعلين أصليين في الجريمة .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الجاني يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو أحدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها وكان من المقرر أيضاً أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفى قيام الاتفاق بينهم - إذ الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت طائلة الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه - لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم فى أسبابه كالف لاثبات اتفاق المتهمين على التعدى على المجنى عليه ثم مباشرتهم جميعاً ضربه بما يتعين معه مساعلة كل منهم عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت بصرف النظر عن باشر منهم الضربات التى ساهمت فى الوفاة ، فإن ما ذهب إليه الحكم يكون صحيحاً وتنفيى به قلة الخطأ فى تطبيق القسطنون .

( طعن رقم ٦٢٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩ )

( نقض جنائى رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ )



أنـلاو

#### قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ : الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم - جريمة الاتلاف باهمال .

ملخص الحكم : المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم وجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الاتلاف باهمال أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل ثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يبين منه عنصر الخطأ الذى وقع من الطاعن وكيف أنه كان سببا فى وقوع الحادث فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

( نقض جنائى رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥ )

المبدأ : جريمة الاتلاف المؤتممة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات . ما هيئتها .

ملخص الحكم : لما كانت جريمة الاتلاف المؤتممة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات انما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجاه أرائته الى أحداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائى فى جريمة الاتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد فى ذاتها أن الطاعن تعمد اتلاف المنقول موضوع

اللائهام ، فان الحكم يكون أيضا معيبا بالقصور غى التسبب قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( نقض جنائى رقم ٦٩٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥ )

( راجع فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٦ ق -  
جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ من الموسوعة الذهبية « الجزء الاول » قاعدة  
رقم ٦٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٦ )

المبدأ : متى دان الحكم المتهم فى جريمة اشتراك فى ائتلاف بطريق  
الاتفاق فانه عليه ان يستظهر عناصر هذا الاشتراك وان يبين الادلة الدالة  
على ذلك - مثال .

ملخص الحكم : من المقرر انه متى دان الحكم المتهم فى جريمة الاشتراك  
فى ائتلاف الاشجار بطريق الاتفاق فان عليه ان يستظهر عناصر هذا  
الاشتراك وان يبين الادلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها  
وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، فاذا لم يثبت ان الاشتراك أنصب على  
هذه الجريمة فانه لا تعتبر الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة  
للاشتراك لانه لم يقع عليها . واذ كان ما أورده الحكم على النحو السابق  
للاشتراك لانه لم يقع عليها . واذ كان ما أورده الحكم على النحو السابق  
بيانه قاصرا فى التدليل على اشتراك الطاعن فى جريمة ائتلاف الاشجار ،  
ذلك أن مجرد حصول اتفاق بين الطاعن والمتهم الاول على إقامة سور  
فاصل بين مسكن المدعى بالحق المدنى والحديقة المحقة به لا يفيد الاتفاق  
كمطريق من طرق الاشتراك على ارتكاب جريمة ائتلاف الاشجار ولا يؤدى  
وحده الى النتيجة التى رتبها الحكم عليه ، بل يشترط فى ذلك ان تتحد  
النية على ارتكاب فعل الائتلاف المتفق عليه الامر الذى نم يدلل الحكم  
على توافره .

( طعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨ )



## اثباتات

الفصل الاول : الاثبات بوجه عام

الفصل الثاني : طرق الاثبات

اولا - الاعتراف والاقرار

ثانيا - الاوراق

ثالثا - الخبرة

رابعا - شهادة الشهود

خامسا - القرائن وحجية الاحكام

سادسا - المعاينة

## الفصل الاول الاثبات بوجه عام

### قاعدة رقم ( ٧ )

المبدأ : لا يجب ان يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل  
لحكمة الموضوع ان تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق .

ملخص الحكم : لئن كان من المقرر بمقتضى القواعد العامة انه  
لا يجب ان يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل لحكمة الموضوع  
ان تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق ، وتستخلص منه ما ترى انه  
لابد مؤد اليه ، الا ان ذلك مشروط ان يكون استدلالها لا عيب فيه ، ويؤدى  
منطقا وعقلا الى ما انتهى اليه ، ولحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من  
شان الاسباب التى اوردتها ان تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها .  
لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن قد تأسس على انه لم يكن على علم  
بالتعديلات التى ادخلت على أجهزة السيارة المحركة لاعداد المخبا السرى  
الذى وجدت اثار المخدر عالقة ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على  
هذا الدفاع بما مؤداه ان تلك التعديلات تنهض - بالاضافة الى تحركات  
الشرطة دليلا على علمه بوجود المخب ومخدر الافيوور الذى كان به عند  
دخوله البلاد واذا كانت التحريات باعتبارها من الدلائل لا يجوز الاعتماد  
عليها وحدها فى الاثبات بل يجب ان تكون مكملة للدليل ، وكان ما اورده  
الحكم فيما تقدم عن التعديلات التى اجريت على أجهزة السيارة لا يفيد  
حتمًا - وعلى وجه اللزوم - توافر علم الطاعن بالمخبا السرى وما حواه  
من مخدر ، خاصة وقد اورد الحكم بمدوناته - فضلا عن تقرير المهندس  
الفنى - انها لحقت تصميم السيارة بغرض ايجاد فراغ بها خفى عن الاعين  
- وهو ما لا يقطع على وجه اليقين بقيام ذلك العلم - مع ان الاحكام  
المصادرة بالادانة يجب ان تبنى على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم  
واليقين ، ولما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بما يكفى لنقضه .

( نقض جتائى رقم ٣٨٩ لسنة ١٣٥٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٨ )

المبدأ : محكمة الموضوع حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها  
واطمئنانها .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم من اختصاص محكمة الموضوع وهى وحدها حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر واذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال المجنى عليه وحده واخذت بتصويره للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين الذين قضت ببراءتهم فإن ذلك حق لها لانه من سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى .

( نقض ١٩٨٣/٦/٧ - الطعن ١٠٠٠ لسنة ٥٣ ق )

فى نفس المعنى : نقض جنائى رقم ٢/٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢١ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »  
قاعدة رقم ١٥٥ .

### قاعدة رقم ( ٩ )

المبدأ : يكفى أن يكون من شأن الشهادة أن تؤدى الى الحقيقة المراد اثباتها - ولا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة بأكملها وبجميع تفاصيلها .

ملخص الحكم : الاصل انه لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى الى هذه الحقيقة . باستنتاج سائق تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواء مع عناصر الاثبات الاخرى المنطوية امامها ، كما لا يلزم أن تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع

فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، لما كان ذلك وكانت الطائفة لا تمارى فى ان ما حصله الحكم من اقوال الشهود له اصله الثابت فى الاوراق فان ما تثيره بشأن عدم كفاية اقوال من ورد ذكرهم من الشهود لاثبات الواقعة بمعزل عن الادلة الاخرى التى استند اليها الحكم ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( نقض جنائى رقم ١٣٨١ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٨/١٠/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٥ جلسة ١٩٧٦/١/٤ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٨٥٤ .

### قاعدة رقم ( ١٠ )

المبدأ : محكمة الموضوع حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة لكل متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الشهود وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعنين وحدهم دون المتهمين الاخرين اللذين قضت ببراعتهم من تهمة الاتلاف وكان من حق محكمة الموضوع ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها



فى تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( نقض جنائى رقم ٢١٥٥ لسنة ١٩٥٣ - جلسة ١١/٢٩/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٢١ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٥٥ ) .

#### قلعة رقم ( ١١ )

المبدأ : يجب أن تبنى الاحكام على الادلة التى يقتنع بها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته ، صادرا فى ذلك عن عقيدة لا يشاركه فيها غيره .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيلجا تتحقق به أركان الجريمة ، والظروف التى وقعت فيها ، والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا ، وكان هذا الذى أجمله الحكم من مؤيدى محضر ضبط الواقعة - على ما تقدم بيانه - لا يكفى فى بيان واقعة الدعوى ، وإدلة ثبوتها فى حق الطاعن على النحو الذى يتطلبه القانون مما يصح الحكم بالقصور ، دون أن يعصمه من ذلك ما أورده من أن محرر المحضر أثبت ارتكاب الطاعن للجريمة المبينة بوصف التهمة ، اذ لا يبين منه من أين استقى محرر المحضر ما أثبتته من مقارفة الطاعن لهذه الجريمة ، فلا يعدو الامر بهذه المثابة أن يكون رأيا لمحرر المحضر يحتمل الصدق والكتب ، وإذا كان من المقرر أن الاحكام يجب أن تبنى على الادلة التى يقتنع بها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته ، صادرا فى ذلك عن

- عقيدة لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه ، فإن الحكم المطعون فيه أذ جعل أساس اقتناعه رأى محرر المحضر دون أن يتحقق بنفسه من صحة هذا الرأى يكون قد تسبب بما يوجب نقضه .

( نقض جنائى رقم ٥٨٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

- فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٣٦ ) •

#### قاعدة رقم ( ١٢ )

- المبدأ : التشكيك فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة - لا يستاهل ردا خاصا باكتفاء بأدلة الثبوت التى استند اليها الحكم •

ملخص الحكم : من المقرر أن أوجه الدفاع الموضوع الذى يستهدف التشكيك فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة - على ما يسلّم به الطاعن بوجه للنعى - لا يستاهل من المحكمة ردا خاصا باكتفاء بأدلة الثبوت التى استند اليها الحكم •

( نقض جنائى رقم ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

- فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٩ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٠٩٣ ) •

#### قاعدة رقم ( ١٣ )

- المبدأ : أساس الاحكام الجنائية انما هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير الأدلة القائمة فى الدعوى •

**ملخص الحكم :** ولئن كان أساس الاحكام الجنائية انما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الادلة القائمة في الدعوى فله أن يقدر الدليل التقدير الذي يطمئن اليه دون أن يكون ملزماً ببيان سبب اطراحه ، الا انه متى افصح القاضي عن الاسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فانه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق ولحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

( نقض جنائي رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١٠٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤ )

**المبدأ :** قاله التناقض بين الدليلين القولي والفني - دفاع موضوعي لا يجوز اثارته أمام النقض لأول مرة .

**ملخص الحكم :** لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعنين الثاني والثالث - لم يثر شيئاً مما أورده بوجه الطعن بشأن قاله التناقض بين الدليلين القولي والفني ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - ذلك لانه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفال الرد عليه مادام انه لم يتمسك به امامها .

( نقض جنائي رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٤/١٢/٤ )

في نفس المعنى : ( نقض جنائي رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٧٠٤ ) .

### قاعدة رقم ( ١٥ )

**المبدأ :** الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى بنص خاص يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البينة وقرائن الاحوال .

**ملخص الحكم :** الاصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها لا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الاحوال ، وكانت الجريمة التى دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، وكان للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الترتبة باعتبارها قريضة معززة لما ساقته من أدلة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تثبت حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهى ليست مطالبة فى هذا الصدد - بالا تأخذ الا بالأدلة المباشرة بل ان لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ، ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرب دعوى الاقتضاء العقلى والمنطقى فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون أو فاسد الاستدلال اذا استظهر قصد الاتجار فى حق الطاعن من الدليل المستمد من أقوال شاهد الاثبات وضبط المحقق والابر والمعزز بتحريات الشرطة ، ولا يعيب الحكم فى هذا الصدد قوله بان ضبط المحقق والابر يرشح لتوافر القصد المذكور طالما أنه استخلص من هذا الضبط ومن الأدلة الأخرى التى استند اليها وأنه قد ثبت فى يقين المحكمة ثبوتاً قاطعاً مبناه الجزم واليقين أن الطاعن أحرز الجوهر المخدر بقصد الاتجار ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من دعوى مخالفة القانون وفساد الاستدلال على غير أساس ولا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير دليل والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يضحى اثرته أمام محكمة النقض .

( نقض جنائى رقم ٣٢٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ ١ : لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه .

ملخص الحكم : لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى ان تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه ولها أن تعول على قول المتهم فى إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت قولاً آخر له دون أن تبين السبب فى ذلك وذون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ، وحسبها فى ذلك أن يكون الدليل الذى اطمأنت اليه واقتنعت به له مأخذ صحيح من الأوراق .

( نقض جنائى رقم ٤١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٥ )

فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٠ ) .

### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ : تقدير الادلة بالنسبة لكل متهم هو من شأن محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم من شأن محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها اليها نفسها بالنسبة الى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام الدليل موثقاً الى اقتناعها .

( طعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٥ )

( فى نفس المعنى )

نقض جنائى رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٧٥ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » - قاعدة رقم ١٥٥ ، نقض جنائى رقم ٢١١٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨/٢/١٩٨١ .

### قاعدة رقم ( ١٨ )

**المبدأ : العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة أمامه .**

**المحكمة :** العبرة في المحكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ولا يشترط ان تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ ان الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل يكفي ان تكون الأدلة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها ومؤدى كل منها فان النعى على حكم بدعوى القصور في هذا الصدد .

( طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/١٣/١٩٨٥ )

في نفس المعنى ( طعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ )

( طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ )

( طعن رقم ٦٦١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٧٢٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٥/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٢٩٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٩ )

**المبدأ : تقدير أحوال الشهود من سلطة محكمة الموضوع .**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب

عليها وكان تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة في أقوالهم استخلاصا سائنا لا تناقض فيه وكانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد حصلت أقوال الشاهد وأطمأنت الى هذه الأقوال وصحة تصوير الواقعة فإن منعى الطاعنة يتناقض أحد الشاهدين في أقواله لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة الأدلة الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٩٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠ )

المبدأ : عذر المرض - عدم تقديم الدليل على قيامه - أثره - اعتبار الحكم الابتدائي بات لا يجوز الطعن عليه بالنقض .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة النقض الدليل على عذر المرض الذي يزعم بأسباب طعنه أنه حال دون حضوره جلسة المعارضة التي صدر بها الحكم المطعون فيه فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي الذي فصل وحده في موضوع الدعوى دون الحكم الغيابي الاستثنائي الذي اقتصر على القضاء بسقوط الاستئناف ولم يتناوله الطاعن بالتعقيب ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما عساه قد شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه صار باتا وأضحى الطعن عليه بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٤٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

المبدأ : ليس ملازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني

من كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض على الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . وكان تقدير الاشخاص للمسافات أمر تقديرى - وكان الحكم المطعون فيه قد نقل أقوال الشهود وعول على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وتقرير فحص السلاح بما لا تناقض فيه واثبت ان اصابة المجنى عليه حدثت من السلاح المضبوط مع الطاعن - هذا والثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر فى دفاعه أمر التناقض فى مسافة الاطلاق هذه أمام محكمة الموضوع ومن ثم ليس له أن يثيرها لأول مرة أمام محكمة النقض لانها دفلع موضوعى كان يجب اثارته أمام محكمة الموضوع لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير سند من القانون ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ : لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها . واذا كان الطاعن لا يجادل فى أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهدين له أصله الثابت فى الاوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتها - فلا يعتبر الحكم من بعد احواله فى بيان أقوال الشاهد الثانى الى ما أورده من أقوال الشاهد الاول - ولا



يغير من هذا ما نعه الطاعن على الحكم من أن شاعدي الاثبات اختلفا  
فى تحديد ساعة القبض على الطاعن اذ ان الاختلاف فى هذه الجزئية -  
على فرض حدوثه - لا اثر له على جوهر واقعة احراز المخدر خاصة وان  
الدفاع عن الطاعن لم يدفع بان الضبط تم فى وقت سابق على الاذن - لما كان  
ذلك فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن من استحالة جلوسه  
بسيارة التاكسى وطرية الحشيش فى كمر بنطلونه ورد عليه بقوله « فانه  
فضلا عما هو ثابت فى التحقيق من أن وكيل النيابة قام بوضع الطرية  
المضبوطة فى كمر بنطلون المتهم من الامام وأسفل القميص واثبت أن  
الكرم يسعها ويحكم عليها . وهو ما يشير الى امكانية جلوس المتهم بها  
وهى فى هذا الوضع . فضلا عن ذلك فان الشاهدين لم يقولوا بضبطها معه  
اثناء جلوسه فى التاكسى وانما بعد نزوله منه واثناء وقوفه فى الشارع  
وليس بلامر لضبطها معه على هذا النحو انها كانت فى ذات المكان  
الموضوع فيه اثناء جلوسه فى السيارة لاحتمال انها كانت معه فى مكان  
آخر من ملابسه ونقلها أو حركها عند نزوله الى الوضع الذى ضبط فيه .  
وهو الامر الذى تلفت معه المحكمة عما يثيره الدفاع فى هذا الخصوص » .  
لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليها اقتناعها من أقوال الشهود وسائر العناصر  
المطروحة على بساط البحث وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام  
استخلاصها يستند الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى  
الاوراق ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائفا صورة الواقعة  
ورد على دفاع الطاعن ردا كافيا ومقبولا فان الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعين رفضه موضوعا ..

( طعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٣ )

قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ : يكف أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم  
كى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد برر قضاء ببراءة المطعون ضده الثانى فى قوله « ٠٠٠ ان المتهم سائق سيارة أجره وهى معدة لركوب الجمهور فيها وليس من مهمة المتهم أن يسأل كل راكب عما يحمله أو يخفيه فى جيوبه ، وكذلك لم يترتب فى حقه أنه قد أتى أى فعل ايجابى يفيد علمه أو اشتراكه فى ترويج أو بيع أو حيازة أو احراز المخدر الذى عثر عليه مع المتهم الاولى ، ولذلك وقد وهن الدليل ولم يعد يكفى لان يناله بالعقاب فيتعين القضاء ببراءة المتهم ٠٠٠ » وكان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن يتشكل القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى يقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى أن التهمة الموجهة الى المطعون ضده الثانى محل شك للاسباب السائغة التى أوردها والتى أقصحت عن عدم اطمئنانه الى ما ساقته النيابة العامة من أدلة الثبوت ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد صراحة على بعض أدلة الاتهام اذ أنها غير ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها رجحت دفاع المتهم أو داخلها الشك فى صحة عناصر الاثبات ، وفى اغفالها التحدث عن هذه الأدلة ما يفيد ضمنا أنها لم تطمئن اليها فاطرحتها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن طعن النيابة العامة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤ )

**المبدأ :** وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع  
تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير التى تطمئن اليه بغير معقب .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الاصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة ،

على بساط البحث الصورة الصحيحة بواقعه لدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، - بطرح ما يحالفها من صور حرة مدم ستخلصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل و لمنطق وبها اصلها في الاوراق « وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي نراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بعير معقب ، وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

( طعن رقم ٤٠٨٦ لسنة ٥٦ و - جلسة ١٩٨٦/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها مهما وجه اليها من مطاعن ومتى اخذت بشهادته فان ذلك يعتبر أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها مهما وجه اليها من مطاعن ، ومتى اخذت بشهادته ، فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة لا تلزمه بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيره والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة مستندا الى أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم ، ومبادمت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى أقوال نبيح 'نحرف' فلا تثريب عليها اذا هي لم تعرض في حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى اثارة الشبهة في الدليل المسند من ملك لاقوال ، ومن ثم فان معنى الطاعن على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله .

( طعن رقم ٣٨٥٨ لسنة ٥٦ و - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٢٦ )

المبدأ : من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مبادام استخلاصها مسائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان لهذا الدليل مأخذة الصحيح من الأوراق وان تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستثقب مراتبها مادامت فيما تحصله لا تحرق الشهادة عن مضمونها .

( طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٧ )

المبدأ : لا يشترط في شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ .

ملخص الحكم : لا يشترط في شهادة الشاهد ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجزئه محكمة الموضوع يتلام به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها .

( طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ : من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود بضمونه  
الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع  
الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر  
على أن الاصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل  
الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى - كما اخذت به المحكمة -  
غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعنين بشأن الادعاء بوجود  
تعارض بين الدليلىن القولى والفنى ورد عليه فى قوله : « لم يحدد الشاهد  
أن اوضاع المجنى عليه والمتهم الثانى وقت اطلاق النار وما كان الطرفان  
ليثبتا على وضع واحد ، وكانهما خشب مسندة ، فان ارتكاب الفعل  
يقتضى تحريك الطرفين ، المجنى عليه للافلات من الاعتداء او تلقيه  
قزيزيا فى مواضع من جسده يجد اصابته اقل خطورة واقرب الى النجاة  
من اثاره ، والمتهم لاحكام الاعتداء وتتبع المجنى عليه لثلا يفلت من طلقاته  
النارية ولتاكد فى مواضع من الجسم تعجل بالوفاة تحقيقا للغاية المرجوة  
من الاعتداء . ومن ثم لا ينال من أدلة الثبوت أن اتجاه الاطلاق كان من  
اسفل لاعلا احيانا ومن يسار الى يمين او من يمين الى يسار احيانا  
اخرى اذا لوحظ أن الاعيرة اصابت فيما اصابت اعضاء من الجسم متحركة  
بطبيعتها او سهلة الحركة كالراس والاطراف » . واورد الحكم - كذلك -  
فى معض رده على دفاع الطاعنين بما اثاره بغية التشكيك فى أقوال شهود  
الاثبات قوله ان : « الثابت فعلا أن المتهمين خرجا من مسكنهما وبرزوا الى  
الطريق ، فكان ان وقعا تحت انظار المارة ومنهم الام وابن العم ، دل على  
ذلك أن دفع المجنى عليه واسقاطه أرضا ، وسقوطه بالفعل فى الجانب  
الاخر من الطريق الى الناحية المقابلة « لكرم النخيل » اقتضى خروج  
المتهم الاول من مكمنه وعبوره الطريق عرضا لتلامس جسم المجنى عليه

عند دفعه أرضا ، كما ان اصابة المجنى عليه بعيار ملامس لخلفية اليد اليسرى اقتضى من المتهم الثانى الخروج من مكانه وعبور الطريق عرضا بحيث وقفت على مسافة نصف متر أو يزيد قليلا من جثمان المجنى عليه ، فيطلق اعيرته النارية ، ومازال مقتريا حتى ان فوهة السلاح لامست أو كادت تلامس يد المجنى عليه . وهذا الذى رد به المحكم على حالة التناقض بين الدليلين القولى والغنى سائغ ويستند الى ادلة مقبولة فى العقل والمنطق ولم يجادل الطاعنان فى ان لها مضمونها الصحيح من أوراق الدعوى التى اطمانت اليها عقيدة المحكمة ، وكانت المحكمة على بينة - فيه - مما اثبتته تقرير الصفة التشريحية من اصابة المجنى عليه بعيار ملامس لخلفية اليد اليسرى ، وهو ما لم تكن بحاجة فيه لاعادة مناقشة الطبيب الشرعى مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء واقامت قضاءها على ما اقتضت به ما حواه تقرير الصفة التشريحية وشهد به شهود الاثبات الذين اطمانت الى اقوالهم ، واذا كان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريزهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شانه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، وهى غير ملزمة باعادة مناقشة الطبيب الشرعى مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذها هذا الاجراء ، ومن ثم فان معنى الطاعنين - فى هذا الشأن - بالقصور فى التنبيب والفساد فى الاستدلال وبدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد ولا يتكوى فى واقع الامر - ان يكون مجرد جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض ، هذا فضلا عن ان البين من الرجوع الى محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعنين او المدافعين عنهما لم يطلب ايهم من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى التقرير المقدم منه فليمن للطاعنين من بعد ان ينعيها عليها قعودها عن اجراء لم يطلبها منها ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاحكام لا تلتزم - بحسب الاصل - بان تورده من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات

لشاهد 'ذ' نعددت وبيان وجه أخذها بما تقتنعت به منها بل حسبما ان  
يورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ، كما ن لحكمة الموضوع سلطة  
تقدير الادلة والخذ بما ترتاح اليه منها والتعويل فى قضاءها على قول  
الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له أو  
لشاهد آخر دون بيان الصلة اذ يرجع الامر فى ذلك كله الى 'طمئناتها' الى  
ما تأخذ به دون ما تعرض منه ومن جق محكمة الموضوع - كذلك - ان  
تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحمله  
لا تحرف الشهادة عن موضعها ، وهى فى ذلك غير مقيدة بالا تأخذ الا  
بالاقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر . ولما كان البين مما اورده الحكم  
المطعون فيه مستمداً من أقوال الشاهد عبد الرحمن ثابت أنه يتفق وما قال  
الطاعنان - فى اسباب طعنهما - أنه رواه وليس فيما حصله الحكم منه  
ما يخرج بها عن مؤداها ومن ثم تنحو عن 'الحكم قالة الخطأ فى الاسناد .  
أما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعاً .

( طعن رقم ٦١٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )

فى نفس المعنى :

- طعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩
- طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٧
- طعن رقم ٥٦٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧
- طعن رقم ٦٨٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣
- طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤
- طعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١
- طعن رقم ٥١٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦
- طعن رقم ٢٧٢٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١
- طعن رقم ٤٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٥
- طعن رقم ٣٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١١
- طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧

قاعدة رقم ( ٢٩ )

المبدأ : من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها .

ملخص الحكم : وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اطمئنانه الى أقوال شاهدهى الاثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدا بها والتي أوردها في معرض بيانه لواقعة الدعوى من أن الطاعن هو الذى بادر المجنى عليه بالعدوان ولم يصدر من الاخير ثمة اعتداء أو فعل يخشى منه وقوع اعتداء على الطاعن .

( طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٣٠ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة لواقعة الدعوى من الادلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث حسبما يؤدي إليه اقتناعها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الادلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما هو الحال في هذه الدعوى - كما أنه لا يلزم أن تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات



الدعوى اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها  
مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده  
دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى  
ما قصد الحكم منها وتتجه فى اكتمال المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت  
اليه - واذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص بأسباب سائفة من جماع  
أدلة الثبوت التى أوردها أن الطاعن وهو المستأجر للأرض المضبوط بها  
النبات المخدر والقائم على زراعتها والذى تواجد بها عند الضبط يقوم  
بريها أنه هو الزارع لهذه النباتات فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون  
ولا محل له وتكون الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى هو ما أقامت عليه  
المحكمة قضاءها بأسباب سائفة تحمل ما انتهت اليه ولا عبرة بما يدعيه  
الطاعن من قيام صورة مخالفة لها - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد ردت  
على دفاع الطاعن بعدم علمه بكمية النبات المخدر الموجود فى زراعته  
بقولها : « ومن حيث أن دفاع الحاضر مع المتهم مردود عليه فى خصوص  
دس الزراعة عليه بأنه ضبط بالزراعة نفسها يرويها ويتعهدا وثبت سبق جنى  
ثمار الخشخاش مما تقطع بعلمه بها ٠٠٠ » وهذا تدليل كاف وسائغ فى  
التدليل على توافر علم الطاعن بزراعة النبات المخدر المضبوط فى  
أرضه - لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض الى قصد الطاعن من زراعة  
النبات المخدر بقوله : « من حيث أنه عن قصد الزراعة فقد قطع الشهود  
بأنه كان للاتجار بنتائج الزراعة وهو ما يقبله العقل والمنطق لا يقبل ان  
يتعاطى مدمن ناتج ١٥٤ شجرة أفيون ولا يمكن أن يقال أن الزراعة كانت  
بغير قصد التعاطى أو الاتجار كما هو شأن الاحراز » - لما كان ذلك وكان  
من المقرر أن حيازة النبات بقصد الاتجار هى واقعة مادية يستقل قاضى  
الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيما على ما ينتجها ، وكان الحكم  
قد دل على هذا القصد تدليلا سائفا مما يضحى معه النعى على الحكم فى  
هذا الصدد غير مقبول .

قاعدة رقم ( ٣١ )

المبدأ : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقرير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاة على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتعويل القضاة على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه . وهي متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . كالشأن في الدعوى الماثلة الامر الذي يضحى معه ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال الضابط . - خاصا بملاحظات الواقعة - وهو من قبيل الدفاع الموضوعي مخالف الذكر والذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه على استقلال اذا الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن ثم فان - معنى الطاعن على الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع لانه لم يعرض لدفاعه هذا يكون في غير محله .

( طعن رقم ٦١٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٣٢ )

المبدأ : من المقرر ان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قيل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث .

( طعن رقم ٦١٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٣٣ )

**المبدأ :** استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة للشهادة  
اثره .

**ملخص الحكم :** ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق واعضاء النيابة - وكذلك كتبة التحقيق - شهودا فى القضايا التى لهم عمل فيها الا ان استدعاء اى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة او السلطة التى تؤدى الشهادة امامها محلا لذلك .

( طعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )

### قاعدة رقم ( ٣٤ )

**المبدأ :** وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره بالتقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها فى تكوين عقيدته . كما هو الحال فى الدعوى المطروحة .

( طعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٣٥ )

**المبدأ :** الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها  
مجتمعة تتكون عقيدة الحكم \*

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى المحاكمات الجنائية  
هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يصح  
مطالبته بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الاحوال التى قيده القانون فيها  
بذلك ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من  
أى بينه أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه ، ولا يلزم أن تكون الأدلة  
التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل  
جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل  
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل  
بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى  
مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجه فى اكتمال  
اقتناع المحكمة واضمئنانها الى ما انتهت اليه ، كما لا يشترط فى الدليل  
أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون  
استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف  
والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد  
بين باقاضة وتفصيل واقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها - ومن بينها ما  
شهدت به أم كلثوم محمد على من الطاعن قام بتوثيق عقد زواج المتهمه  
الثانية بالمتهمه الثالثة اللتين وقعتا على عقد الزواج ، وهو ما شهد به  
ايضا شاهدا الاثبات ايمن واشرف احمد احمد شاهين ، وكذا ما شهد به  
ابراهيم محمد امين سجل مدنى بابشرق بأن بيانات البطاقة الشخصية الخاصة  
بالزوج المثبتة بوثيقة عقد الزواج لا أساس لها من الصحة . هذا الى اعتراف  
المتهمتين الثانية والثالثة باتفاقهما على الزواج وأن الطاعن قام بتوثيق  
عقد زواجهما وانهما افضيا اليه بحقيقة أمرهما عند اشتهار طلاقهما وهو  
ما اعترف به ايضا المتهم السادس - وكانت هذه الأدلة التى عول عليها  
الحكم المطعون فيه فى ادانة الطاعن - الذى لم يجادل فى أن لها معينا

الصحيح من الاوراق - من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها من مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها ، وقد استخلص الحكم منها الصورة التي اعتنقتها المحكمة لواقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، ومن ثم فإن ما يثيره الأخير من نعى على الحكم بدعوى الفساد فى الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير احلتها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذا ان الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفى عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها فى الادانة . واذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد الدلة التي اطمأنت اليها المحكمة واعتمدت فى تكوين عقيدتها بما يكفى لتبرير اقتناعها بالادانة فإنه حتى بفرض اثاره الطاعن أمام المحكمة ما أورده فى طعنه « من ان المتهمه الثانية قامت بتزوير البطاقة التي قدمتها له حال توثيق عقد الزواج الامر الذى خدعه فى حقيقة جنسها فان ذلك لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بايراده أو الرد عليه اذ فى قضائها بالادانة للدلة السائغة التي أوردها ما يكفى لاطراحه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل - بدوره - الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . هذا الى أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من جدل بشأن استدلال الحكم على توافر القصد الجنائى لديه فى جريمة تزوير وثيقة الزواج طالما أن جدله لم يستطل الى جريمة تزوير اشهار الطلاق وسجل اثباته اذ أنه يكفى لتوقيع العقوبة المقضى بها عليه ثبوت هذه الجريمة الاخيرة وحدها فى حقه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافى فى تفهم الواقعة بأركانها

وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الادلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الادلة ، واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها اليها نفسها بالنسبة الى متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على ادانة الطاعن بجريمة التزوير فى محررات رسمية ، فان قضاءه ببراءة المتهمين الرابع والخامس استنادا الى انتفاء القصد الجنائى لديهما للاسباب السائغة التى أوردها ، لا يتناقض مع ما انتهت اليه الحكم من ادانة الطاعن أخذا بالادلة التى اطمأنت اليها المحكمة واستخلصت منها ثبوت الجريمة فى حقه ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قاله التناقض فى التسبيب لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين رفضه موضوعا ...

( طعن رقم ٦٢٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٦ )

**المبدأ : الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى .**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان لا يلزم فى الادلة التى يعول عليها الحكم أن يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الادلة بل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتهجة فى اكتمال اقتناع المحكمة اطمئنانها الى ما انتهت اليه - كالحال فى هذه الدعوى - ومن ثم فان ما يثيره

طاعت من منازعة حول امتدلال الحكم بأقوال أحد الشهود لا يخرج عن  
ذويه جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى  
وستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .  
( طعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧ )

المبدأ : وزن أقوال الشهود مرجعه الى محكمة الموضوع - مفاد ذلك

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير  
الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه  
اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع  
تقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان لتناقض  
أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما  
لا تنساقض فيه ، كما ان للمحكمة الا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه  
قضاها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن اليه وتطرح مآعدها ،  
واذ كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها الاسباب التى أقامت عليها قضاها  
بما لا تنساقض فيه واطمأنت الى أقوال شاهد الاثبات وحصلت مؤداها بما  
لم ينزع الطاعن فى صحة معينة من الاوراق ويكفى بيانا لوجه استدلالها  
بها على صحة الواقعة فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى  
ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بتلك الاقوال ، ومن ثم فان ما يثيره  
الطاعن فى هذا المنع لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل  
وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرة  
عقيدها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان احراز المخدر  
بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه  
يقيمها على ما ينتجها ، واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض  
لقصد الاتجار فى قوله : « وحيث انه عن قصد المتهم من احراز المضبوطات  
المخدرة فالمحكمة تنتهى من تحريات الشرطة ومن أقوال شاهد الاثبات  
ومن تنوع المضبوطات وكمية الهيروين المضبوطة أنه قصد الاتجار » .  
وكانت المحكمة قد اقتنعت - فى حدود سلطتها فى تقدير الدعوى والتى

لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي - ان احراز الطاعنين للمخدر كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .  
لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعا ...

( طعن رقم ٦٢٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨ )

المبدأ : الشهادة في الاصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه او  
سمعه بنفسه او أدركه على وجه العموم بحواسه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستمد  
اقتناعها بثبوت الجريمة من اى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له  
ماخذه الصحيح من الاوراق ، وكانت الشهادة في الاصل هي تقرير  
الشخص لما يكون قد رآه او سمعه بنفسه او أدركه على وجه العموم  
بحواسه ، وكان محلول شهادة الشاهد كما اوردها الحكم المطعون فيه لا  
يستفاد منها انها جاءت حصيلة معلومات مستمدة من جهاز التسجيل بل  
حصلها هو بنفسه لحصول الاتصال التليفوني تحت اشرافه ، وكان وزن  
اقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء  
على اقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك  
مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي  
تطمئن اليه متى أخذت بشهادته فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع  
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها كما هو الحال  
في الدعوى المطروحة ومن ثم فان منازعة الطاعن في القوة التدليلية  
لشهادة الشاهد على النحو الذي اثاره في اسباب طعنه لا تعدو ان تكون  
جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته امام محكمة  
النقض ويضحي النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال او التناقض في  
هذا الصدد في غير محله .

( طعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٥ )



### قاعدة رقم ( ٣٩ )

**المبدأ :** وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** من المقرر وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

( طعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ٤٠ )

**المبدأ :** من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

( طعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ٤١ )

**المبدأ :** لا يصح تعييب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان تعييب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة في الاحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل

أمام المحكمة ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحقيق ثمة دفاع قعدت عن تحقيقه النيابة العامة فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢ )

**المبدأ : الادلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية .**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكانت الادلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقى الادلة في الدعوى ، كان من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على ادلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتمادا على ادلة الثبوت التي اوردها اذ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه اطرحها مع ذلك فان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن عدم وجوده بمكان الحادث واطرحه باسباب سائفة اطمئنانا منه لاقوال شاهدهى الاثبات ومن ثم فان ما يثير الطاعن في شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها بدلا له الكتاب الصادر من قسم الشرطة الذى يعمل به لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اقامته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٩١٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩ )

**في نفس المعنى :**

( طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ ) .

( طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٣ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة عليها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الاصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها أن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق ، وإذ كان الطاعن لا ينزح في أن ما أورده الحكم في تصويره لواقعة الدعوى له أصله باورقه . وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن شرط قبول وجه النعي أن يكون واضحا محددا . وكان الطاعن لم يبين وجه قصور الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ووجه دفاعه الذي أثاره في هذا الشأن فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي اليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب وطالما كان استخلاصها سائغا فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد بيانه لواقعة الدعوى أورد أن رئيس مباحث مركز طهطا شهد بمضمون ما تقدم . . . وأنه أقواله بأن المتهم ( الطاعن ) حاز 'المخدرات بقصد الاتجار وأنه بسؤال رئيس قسم مكافحة 'المخدرات بسوهاج شهد بمضمون ما أورده بمحضر التحريات المذيل بأذن النيابة العامة وأضاف أنه 'نتدب شفاهه الشاهد السابق لتنفيذ الاذن . . . ثم خلص الحكم الى أن الوقائع على نحو ما استخلصته المحكمة ثبت لها صحتها من أقوال الشاهد الاول . ومن أدلة الثبوت الاخرى إذ شهد الاول بأنه بتفتيشه مسكن الطاعن عثر بداخل درج النملية الموجودة بحجرة مواجهة للداخل من باب المسكن على كيس نايلون شفاف بداخله المضبوطات من مواد مخدرة وعلى المطواة القرن غزال والمبلغ المضبوط وبمواجهته 'لتهم ( الطاعن ) أنكر صلته بالمخدرات والميزان بينما اعترف بملكيته للمطواة

والمبلغ النقدي وان المتهم حاز المخدرات بقصد الاتجار كما شهد الشانى بان تحرياته المرية دلت على ان المتهم ( الطاعن ) يتجر فى المواد المخدرة . وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كاف فى بيان مضمون أقوال شاعدى الاثبات على النحو الذى استخلص منه بيانه لواقعة الدعوى ، فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبدأ : الاصل فى المحاكمات الجنائية انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرى المحكمة فى مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك . وكان من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ان الاصل فى المحاكمات انها تقوم على التحقيق الشفوى ، الذى تجرى المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولا صريحا أو ضمنا - واذا كان ذلك ، وكان حق الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعنى له من طلبها التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فان نزول المدافع عن الطاعن - بادية الامر - عن سماع شاعدى الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يجرده من العدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذين الشاهدين طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد . لما كان ذلك وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته من طلبه أصليا القضاء ببراعته واحتياطيا استدعاء الضابطين لسماع شهادتهم يعد على هذه الصورة - بمثابة طلب حازم تلتزم المحكمة باجابته عند الاتجاه السى القضاء بغير البراعة - فان الحكم اذ قضى بدانة الطاعن اكتفاه باستناده

الى اقوال الضابطین فی التحقیقات وما اثبت بمحضهما - دون الاستجابة الى طلب سماعهما - يكون مشويا بالاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥ )

المبدأ : لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقه مع ما استند اليه الحكم منها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقه مع ما استند اليه الحكم منها ، ولما كان الطاعن لا ينزع فى أن ما أورده الحكم من اقوال الشاهد الاول التى أحال اليها الحكم لها معينها الصحيح فى الاوراق فان نعيه فى هذا الصدد يكون فى غير محله . اما ما اشار به الطاعن من اختلاف شهادة كل من الشهود الثلاثة فانه مردود بان المقرر بانه لا يعيب الحكم لاختلاف الشهود فى تفصيلات معينة ما دام قد حصل اقبالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند اليها فى تكوين عقيدتها .

( طعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦ )

المبدأ : الشهادة لا تكتمل عناصرها الا بحلف اليمين الا ان ذلك لا ينفى عن الاقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين انها شهادة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى فى ان تحقيقا اجرى فى الدعوى يوفر لها شرط قبولها ، فان ما يتعلل به من ان أحد شهود الاثبات سئل فى التحقیقات على سبيل الاستدلال بفرض صحته - لا يعيب

لحكم لما هو مقرر من أنه وأن كانت الشهادة لا تكتمل عناصرها قابونا إلا بحلفه اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة فالشاهد من أطلع على الشيء عيانا وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهدا بمجرد دعوته لاداء الشهادة سواء أداها بعد حلف اليمين أو دون أن يحلفها ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدله وعناصر في الدعوى ومنها أقوال الشهود ولو سمعت على سبيل الاستدلال إذ مرجع الامر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الشاهد مالف الذكر التي اداها بغير حلف يمين فانه لا يقبل مصادرة المحكمة في عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ أن الطاعن قد تنازل عن سماع شهود الاثبات وتلت المحكمة أقوالهم بالجلسة ، وكانت المحاكمة قد جرت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي يؤول لمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود وإذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧ )

المبدأ : ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس باللازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - وكانت جريمة الضرب وكان الاعتداء بالفأس لا يستتبع أن تكون الاصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح ما انتهى

أليه الحكم من إمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها فإن ما يت  
للطاعن من جدل في هذا الشأن يكون غير مسديد .

( طعن رقم ٢٨٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨ ) .

**المبدأ :** من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي  
يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من  
مطاعن وجام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير  
الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما  
وجه اليها من مطاعن وجام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى  
محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن  
اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن  
في شأن تعويل الحكم على شهادة شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدل  
موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما  
لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم  
دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائعا  
بما لا يتناقض فيه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان من  
تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

( طعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩ )

**المبدأ :** عدم تقديم ما يدل على عذر المرض - أثره .

**ملخص الحكم :** حيث أن كافة ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدل  
موضوعيا وقد ثبت إعلانه بالجلسة المحددة لنظر معارضته الاستثنائية .

طبقا للمادة ١١ من قانون المرافعات ولم يقدم دليلا على عذر المرض الذى ركن اليه سببا لتخلفه عن حضور الجلسة مما يكون معه النعى على الحكم بالبطلان والاخلال بحق الدفاع على غير اساس ويتعين رفض الطعن موضوعا .

( طعن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠ )

المبدأ : يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا .

ملخص الحكم : من المقرر انه يجب ايراد الادلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كافيا - فلا تكفى الاشارة اليها - بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداة بطريقة وافية يبين منها مدى تأثيره للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الادلة حتى ينصح وجه استدلاله بها .

( طعن رقم ٤٢٤١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ : الادلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها فيها مجتمعه بحيث اذا سقط احداها استبعدت تعذر الوقوف على مبلغ الامر الذى كان لهذا الدليل فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلاص الى ان واقعة اعتداء الطاعن على المجنى عليه بالمطواه قد شاهدها شهود متعددين من بينهم ..... ، وكان الحكم قد حصل شهادة الاخير بما مؤداه » انه حال تواجده فى منزله شاهد المتهم - الطاعن - ومعه ابن شقيقه يقومان بانزال حقائب من مسكن ابنة المجنى عليه والكائن بذات العقار انذى به مسكنه ، واذ حاول المجنى عليه منعه - حدثت مشادة كلامية



بينهما فغادر مسكنه لفض الشجار ، وشاهد المجنى عليه يطلق ساقيه للريح والمتهم يلاحقه ومعه مطواه - وبعد لحظات سمع المجنى عليه يتأوه من الألم وسقط على الأرض والدماء تنزف منه « . ومفاد ذلك انه لسم يشاهد واقعة الاعتداء على المجنى عليه ومن ثم فان ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض ان تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لاضطراب العناصر التى أوردها الحكم عليها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها مع ان تنصرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى . ولا يعصم الحكم من هذا العواز لن يكون قد تساند الى أدله أخرى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة - بحيث اذا سقط احداها أو استبد - تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل فى الراى الذى انتهت المحكمة - بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٥٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ )

( طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

( طعن رقم ٦٨٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

( طعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

( طعن رقم ٦٢٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )

( قاعدة رقم ( ٥٢ ) )

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء ، على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه . وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يعيد بها طرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفع لحملها على عدم الاحذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن القسوة التدليلية لأقوال المجنى عليه والديه وعمه قولا ان أولهم لم يتعرف عليه وان الثانية والثالث لم يفصحا عن مصدر معرفتهما اسمه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة ان ما أورده للحكم بيان لأقوال شهود الاثبات التى عول عليها فى الادانة يرتد جميعه - خلافا لما يدعيه الطاعن - الى اصل صحيح فى التحقيقات ، فإن تعيب الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، كان الحكم لم يؤاخذ الطاعن بافتراض محاميه صحة الواقعة فإن النعى عليه بالفساد فى الاستدلال فى هذا الصدد يكون غير مجد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٣ )

**المبدأ :** من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى

أدلة مقبولة فى القتل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه والرد على الطاعن القائم على أن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى هى الضرب الذى أفضى الى موت المجنى عليه ما دامت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى أن الجريمة التى اقترافها الطاعن هى القتل العمد ومن ثم يضحى هذا النعى فى غير محله .

( طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ : يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، وكانت إشارة الحكم ، فى الحالات التى يوجب القانون فيها لتحريك الدعوى الجنائية صدور طلب كتابى من الجهة المختصة ، الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بهذا الطلب لا تلزم الا فى حالة الحكم بالادانة ، فانه لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه خلوه من هذا البيان ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، اذ المرجع فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الاعتراف المعتبر فى المواد الجنائية والذى يؤاخذ به المتهم يجب أن يكون نصا فى اعتراف الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تاويلا ، فان رضاء المطعون ضدها بتفتيش منزل الزوجية وقولها أنها مسئولة عن نتيجة التحليل ومستعدة

للمتنازل عن المضبوطات لا يتحقق به معنى الاعتراف مادامت لم تقر على نفسها بصدر الواقعة الاجرامية عنها ، ومع هذا فقد أورد الحكم رضائها بالتفتيش واقرارها بمسئوليتها عن نتيجة التحليل وبعد ان أحاط بأدلة الثبوت أفصح عن تشككة فى صحتها للامسباب السائفة التى أوردها ، وهذا حسبة لكى يستقيم قضاؤه ، ومن ثم يتمحض ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن جدلا موضوعيا لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن المنازعة فى سلامة ما أورده الحكم من خـلـو الاوراق من صدور الطلب الكتابى بتحريك الدعوى من رئيس المأمورية ، ما دامت المحكمة قد نفت عن المطعون ضدها حيازتها للكحول وأفصحت عن شكوكها فى صحة ما أسند اليها من استعمال أدوات وأجهزة تقطيره ، وكان خطأ الحكم فى ذلك - بفرض وجوده - لا يتعلق بجوهر الاسباب التى بنى الحكم قضاؤه عليها ، فان منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير منتج . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

**المبدأ : تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو تناقض أقوال الشهود فى بعض تفصيلها لا يعيب الحكم :**

**ملخص الحكم :** وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو تناقض أقوال الشهود فى بعض تفصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائقا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - واذ كان من المقرر ان قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الاخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للدلة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان

الواضح من محضر جلسة ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٨٦ التى تناولت فيها الواقعة وختتمت بصور الحكم المطعون فيه ان لدافع عن الطاعن بم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن بشأن قائله التناقض بين الدليلين القولى والغنى ، ومن ثم لا يسوغ له ان يثير هذا الامر لاول مرة امام محكمة النقض ، ذلك لانه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد أنه لم يتمسك به أمامها . هذا فضلا عن ما هو مقرر من أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى اليه مقدمة حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدى له ايرادا وردا عليه وكان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال الشهود والتقرير الطبى ومعانة النيابة بل ساق قوله مرسل مجهلا فانه لا يكون محل للنعى على الحكم فى هذا المقام . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١١ )

#### قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

( طعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٧ )

**المبدأ :** من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

( طعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥٨ )

**المبدأ :** من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تترك في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع العناصر والأدلة المطروحة عليها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تترك في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع العناصر والأدلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة اذ انه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينهى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الأدلة في المواد الجنائية متسندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعه تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه مناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة

و،طمئنانها الى ما انتهت اليه كما أنه من المقرر أنه لا يشترط أن تطابق أقوال الشهود الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى ان يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي رووه مع عناصر الاثبات الاخرى المطروحة أمامها .

( طعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩ )

**المبدأ :** لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق .

( طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٠ )

**المبدأ :** وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانها الى أقوال 'المجنى عليها' واقتناعه بوقوع الحادث على

الصورة التي شهدت بها ، وكان ما أورده سائغا في العقل ومقبولا في بيان كيفية حدوث الإصابة . ولا تثريب على المحكمة فيما اقتنعت به من امكان حصولها على الصورة التي قررتها المجنى عليها والتي تايدت بالتقرير الطبى الشرعى فان ما يثيره الطاعن من منازعه حول تصوير المحكمة للواقعة أو تصديقها لاقوال المجنى عليها أو محاولة تجريحها ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النفس .

( طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٦١ )

**المبدأ :** من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فان ما يثيره الطاعن من ان الحادث مرده خطأ المتهم الاول ، لا يعدو أن يكون مجادلة فى شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى فى الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها واستقرت فى وجدانها .

( طعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢ )

**المبدأ :** لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت .



ملخص الحكم : من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة - ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الاثبات وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ان الطاعن آثار فى مذكرة مصرح بها أمام محكمة ثانى درجة - للجلسة التى حجزت اليها الدعوى للحكم - ان الاقرار الذى قدمه المتهم للتدليل على تسليم الجرار لسائق باسم شخص وهمى وأنه قد تبين من المستندات المرفقة أنه لا وجود له . كما ارفق شهادة رسمية من سجن مدنى شبين القناطر تفيد أن صاحب البطاقة الشخصية رقم ٦٥٧٥ شبين القناطر هو شخص آخر خلاف من ورد اسمه بالاقرار المقدم من المتهم - المطعون ضده - . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى تمسك به الطاعن يعد - فى خصوص الدعوى المطروحة - دفلاً جوهرياً من شأنه - أن صح - ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بما كان ينبغى معه على المحكمة ان تمحص بلوغاً الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بما يدفعه أما وهى لم تفعل - وقضت بالبراءة ورقض الدعوى المدنية - فان حكمها يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال الذى تقضى به النيابة العامة فضلاً عن اخلاله بدفاع المدعى بالحق المدنى ، مما يوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٤٦٧٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ : من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم

مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ولها ان تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة . ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بصحة أقوال شاهدى الاتبات التى اطمانت اليها ، وكان ما أوردته فى حكمها يحل على انها كانت على بينه من الظروف التى أحاطت بها فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤ )

المبدأ : لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد أقوال الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، كان لا يعيب الحكم ان يحيل فى ايراد أقوال الشهود الى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان من المقرر انه يتعين لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن عدم اتفاق أقوال شاهدى الاتبات مع الوقائع موضوع الشهادة وجاءت عبارته فى هذا الشأن مرسلة مبهمة فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مسديد .

( طعن رقم ١٢١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها طرحت جميع الاعتبارات التي ساقها لحملها على عدم الاخذ بها .

( طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦ )

**المبدأ :** لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق .

( طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧ )

**المبدأ :** وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد

فان ذلك يفيد أنها أطحرت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابطين شاهدى الاثبات وصحة تصويرها للواقعة فان ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بقالة عدم معقولية تصوير الضابطين لا يكون له محل .  
( طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ : اذا لم يطلب الطاعن من المحكمة اجراء تحقيق فى خصوص ما يدعيه فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق ما فى خصوص ما يدعيه من عدم وجود الشاهد بمكان الحادث عند وقوعه ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . ولم تر هى من جانبها لزوما لاجرائه .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩ )

المبدأ : من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم ، وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب وهى متى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد اطراحها لجميع

لاعتبرت التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها، وكان تناقض الشاهد بعرض حصوله - لا يعيب الحكم ولا يؤثر في سلامته مادام انه قد استخلص الادانة من اقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى اقوال شاهد الإثبات ، وخلا بيانه لها من شائبة التناقض ، كما لا ينازع الطاعن في ان ما حصله الحكم منها له أصل ثابت في الاوراق ، فان ما ينعاه من وقوع تناقض فيما أدلى به الشاهد من اقوال في التحقيقات ، وما يثيره من ان ثمة شواهد على كذب تلك الاقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠ )

المبدأ : وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم من أن - تعتمد في حكمها على اقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه - على نحو ما سلف - أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا باقوال شهود الاثبات الواردة بالتحقيقات والمحكمة امرت بتلاوتهما وتليت ولم تثبت بالحكم او في حضور الجلسة ان الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن - بنى على المحكمة قعودها عن سماعهم ولا يكون لقالة 'لحالها بمبدأ شفوية المرافعة محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة المدعى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية الجرمية التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اقسوال شهود الاثبات

من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أقوال الشهود وعول عليها ، فإن عليه أن أغفل ما أثاره الطاعن من تشكيك في هذه الأقوال وعدم معقوليتها وما ساقه في شأن تلغيق الاتهام إذ ذلك كان لا يعدو وأن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطراحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو وأن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٧١ )

المبدأ : وزن أقوال الشهود مرجعه إلى محكمة الموضوع - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن منعى الطاعن في خصوص التفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على الطعن في أقوال الضابطين شاهدي الإثبات والتشكيك في روايتهما ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل بما تستقل به

محكمة الموضوع دون معقب ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٧٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٧٢ )

المبدأ : لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى ، وكان القانون الجنائى - فيما عدا الاحوال التى استلزم الشارع فيها طرقا معينة فى الاثبات ، وليس من بينها حالة الدعوى - قد فتح بابه أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من طرقه ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة فى تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية فى كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دليل وظروفه ، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يكتشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، وكان من حق محكمة الموضوع الاعراض عن أقوال شهود النفى مادامت لم تستند اليها ، واذا كان ما أورده الحكم - على السياق المتقوم - يؤدى الى ما رتب عليه ويقوم به الدليل على زراعة الطمان لنبات الخشخاش مع علمه بحقيقته ويتحقق به جريمة الزراعة التى دين بها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان فى قضاء الحكم بالادانة استنادا لاحلة الثبوت التى أوردها ما يدل على أنه لم يطمئن الى أقوال شهود النفى سليمان على الفقى وعلى سالم حربى وصبرى سليمان الفقى

فاطرحها ، فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة ان تحول فى عقيدتها على ما جاء على بساط البحث ، وكان الحكم قد عول - فضلا عن التحريات - على أدلة أخرى على نحو ما سلف ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن من أنه لا يقوم بزراعة الارض بمفرده وانما يشاركه فيها أولاده البالغون وشقيقه وأولاد شقيقه وما شهد به أحمد محمد طه عمدة القرية وشيخ خفرائها عبد الكريم راضى متولى ومصطفى عبد الشفيع سليمان مدير الجمعية الزراعية بجلسة المحاكمة مؤيدا لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله « ولا تحول المحكمة على ما شهد به عمدة القرية وشيخ خفرائها ومدير الجمعية بجلسة المحاكمة ازاء تناقضها وتضاربها مع أقوالهم التى ذكروها بتحقيقات النيابة العامة والتى تطمئن اليها المحكمة خاصة وان هذا للقول من جانبهم لم يبد الا بجلسة المحاكمة لاول مرة خدمة للمتهم كما لم يذكره المتهم ذاته طوال مراحل التحقيق بل ذكر بالتحقيقات أنه تم استئصال النباتات أمامه ومن أرضه بمعرفة النيابة العامة » ، واذا كان هذا الذى أوردته المحكمة كافيا وسائفا فى اطراح دفاع الطاعن ، فضلا عن أنه من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التى تطمئن اليها بما يفيد اطراحه ، فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وهى متى أخذت بشهادة شاهد فان مفاد ذلك انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما ان من حقها التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فان المنعى على الحكم استناده الى أقوال الشهود فى التحقيقات دون محضر الجلسة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصص الاتجار فى زراعة نبات الخشاش بقوله « وحيث ان قصد الاتجار



ثابت فى حق المتهم من تحريسات الشرطة التى أوردت ان المتهم يزرع نبات الخشاش بقصد استخلاص مادة الافيون منه والاتجار فيه وتأييد تلك التحريات بواقعة نباتات الخشاش التى بلغت خمسمائة شجرة وانتشارها فى تلك الأرض وما ثبت من المعاينة من ان تلك النباتات مزرعة بانتظام وتم تختين بعضها لاستخلاص مادة الافيون منها وتأييد ذلك بما شهد به المقدم بدير بدير القصير من ان المتهم قام بزراعة النباتات المضبوطة بقصد انتاج الافيون والاتجار فيه بما لا يدع مجالا للشك فى يقين المحكمة من ان المتهم قام بزراعة النباتات المضبوطة بقصد انتاج والاتجار فى مخدر الافيون « ، وكان من المقرر ان زراعة نبات الخشاش بقصد الاتجار واقعة منادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام انه يقيمها على ما ينتجها ، فان الحكم اذا استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من الظروف سالفة الذكر يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حقه ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن من سائر ما يثيره فى طعنه بشأن مخدر الافيون المضبوط مادام ان الحكم قد اعمل فى حقه نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة لارتباط جريمة الزراعة واحراز المخدر ارتباطا لا يقبل التجزئة ومادامت العقوبة المقررة لكليهما هى عقوبة متماثلة فى القانون ، فان منعاه فى هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ ) .

( طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق ب - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ ) .

( طعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨ )

( طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧ )

( طعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١ ) .

قاعدة رقم ( ٧٣ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

الحكم : لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا يستند الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها لما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الي محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان تناقض الشهود في بعض التفاصيل بغرض وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند اليها في تكوين عقيدته كما هو الحال بالنسبة للحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن كافة ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٣ )
- ( طعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ )
- ( طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )
- ( طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٦ )
- ( طعن رقم ٥٥٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
- ( طعن رقم ٥٧٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )

- صدر رقم ٦٥٧٥ سنة ٥٣ . جلسته ١٣/٣/١٩٨٤ ) .
- طعن رقم ٢٥٠٢ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٤/١٢/١٩٨٤ ) .
- ( طعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسته ١١/١٢/١٩٨٤ ) .
- ( طعن رقم ٢٧٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسته ١٠/١/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٢٩٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢٠/١/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢٤/١/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢٨/١/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤١٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢٨/١/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٥/٢/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢١/٢/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤١٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢١/٢/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤١٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٢٤/٢/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٣/٣/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤٣١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٣/٣/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٤٣٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٥/٣/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسته ٨/٤/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٥ ق - جلسته ٢/٥/١٩٨٥ ) .
- ( طعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسته ١٩/١/١٩٨٦ ) .
- ( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسته ٢٧/٣/١٩٨٦ ) .
- ( طعن رقم ١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسته ٣٠/٣/١٩٨٦ ) .
- ( طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥٦ ق - جلسته ٦/٤/١٩٨٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٤ )

**المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها التي اطمأنت اليها المحكمة وأخذت بها لا يتعارض مع الدليل المستمد من

التقرير الطبى وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، وهى متى أخذت بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها وكان لمحكمة الموضوع ان تعول على أقوال شهود الاثبات وان تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق فيما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم طالما لم تستند اليها فى قضائها ، فان كافة ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو وان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٧٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٥ )

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب وكان الاصل انه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها كما ان تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى ان تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه ولها ان تعول على أقوال الشاهد فى احدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها دون أن تبين العلة فى ذلك فان كافة ما يثيره الطاعن لا يعيدو وان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى

واستنباط معتقدها منها مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض ، ويكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

قاعدة رقم ( ٧٦ )

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام أنه - كما هو الحال بالنسبة للحكم المطعون فيه - قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا .

( طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

قاعدة رقم ( ٧٧ )

المبدأ : من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

( طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩ )

قاعدة رقم ( ٧٨ )

المبدأ : المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى اخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عجم الاخذ بها ، وكان تناقض الشاهد او تضاربه فى أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، واذا كان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال شاعدي الإلتبات قد خلا من شبهة أى تناقض فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/٩/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٧٩ )

المبدأ : شهادة مرضية - تحريرها فى تاريخ لاحق للمرض - أثره .

ملخص الحكم : لما كانت هذه المحكمة لا تطمئن الى صحة عذر الطالع المستند الى هذه الشهادة لانها حررت فى فترة لاجقة على المرض المدعى به ولم تشر الى ان الطاعن كان ملازماً الفراش خلال الفترة المنصوص عليها كما لم تشر الى ان الطبيب الذى

حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدأ مرضه وأنه استمر في العلاج في الفترة التي حددت الشهادة بدأها ونهايتها فضلا عن أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يحضر جميع الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مع علمه بها معا، إنهم عن عدم جدية تلك الشهادة وإذا كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

( طعن رقم ٣٦٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠ )

المبدأ : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه إلى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه وهي حتى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والاخذ بما ترتاح إليه منها والتعويل في خطاتها على أقوال الشاهد وفي أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له أو لشاهد آخر دون بيان العلة أو تحديد موضع الدليل مادام له أصل إذ يرجع الأمر في ذلك كله إلى اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

( طعن رقم ٣٧٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨١ )

**المبدأ :** من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان الاصل 'ن' من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق كما انها غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان ، كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما ان هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الاوراق .

( طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٢ )

**المبدأ :** وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

( طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨.١٠/٤ )



### قاعدة رقم ( ٨٣ )

**المبدأ :** الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** وكانت الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها الشهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيا فيها بقبولها أو عدم الاعتداد بها ، وأن تبني ما تنتهي إليه من رأي في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وإن كان البين من الحكم المطعون فيه أنه اطرح الشهادة الطبية بما لا يبرح أطرافها ودون أن يتعرض لها ، ذلك أن الحاضر عن الطاعن طلب جلسة ١٩٨٥/٥/٦ أجلا لحضور الطاعن وتقديم دليل العذر فتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٨٥/١٠/١٤ مبني قدم محامي الطاعن شهادة طبية ، ومن المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون وحده ولا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطق الدفاع دون مبرر كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال مما يعيبه ويوجب نقضه وإلغائه ، بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٨٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٦ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ )

( طعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٧ )

( طعن رقم ٣٧٠٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٤ )

**المبدأ :** المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وقد اغفالتها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا أطرافها لها .

**ملخص الحكم :** المحكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها فلا تورط من أقوال الشهود الا ما تطمئن اليه منها وتقيم عليه قضاءها وتطرح أقوال من لا تثق في شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك .

( طعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠ / ٦ / ٩ )
- ( طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣ / ١٠ / ٨ )
- ( طعن رقم ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤ / ٣ / ٢٧ )
- ( طعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥ / ٣ / ٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥ )

**المبدأ :** من المقرر ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها مفاداً ذلك - بطلان متعلق بالنظام العام .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر انه ليس للمحكمة ان تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد ان دخلت في حوزتها ، بل لها اذا تعذر تحقيق دليل امامها أن تتدب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة اياها في اثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائي لا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء . وكانت المحكمة قد استجابت لطلب المدعى بالحقوق المدنية اجراء تحقيق واقعة تزوير الشيك موضوع الطعن ونذبت النيابة العام

لاجرائه مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب ، فانه كان يتعين عليها أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن تندبه من اعضائها ، فإذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانونى ، فان الحكم الابتدائى اذ استند فى قضائه الى ذلك الدليل الباطل يكون باطلا واذ كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشأ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦ )

المبدأ : يكفى ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

ملخص الحكم : وحيث أنه من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية ان تتشكل محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى له بالبراءة ، اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجد أنها مادام الظاهر أنها احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة واقامت قضاءها على أسباب تحمله لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لادلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيص لها والاحاطة بظروفها وبادلة الاتهام فيها - خلص الى أن التهمة الموجهة الى المطعون ضده محل شك للأسباب التى أوردها فى قوله « وحيث ان المحكمة لا نظمئن الى التصوير الذى أدلى به ضابط الواقعة وترى أنه قد يكون لها تصويرا أضر أمسك الضابط عن ذكره حتى يضىف المشروعية على واقعة الضبط والتفتيش الامر الذى تكون معه التهمة محل للشك » وهى أسباب

سائفة تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فانه يكون بريئاً من حالة القصور أو الفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٤٢٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ )

الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٢١١

( طعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

( طعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

( طعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

( طعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

( طعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

( طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )

( طعن رقم ٢٦٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١ )

( طعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

( طعن رقم ٧٥٤٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

( طعن رقم ٨٠٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

( طعن رقم ٧٨٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧ )

( طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

( طعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

( طعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١ )

( طعن رقم ٢٥٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٣ )

( طعن رقم ٢٥٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٣ )

( طعن رقم ٣٨٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٨ )

قاعدة رقم ( ٨٧ )

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم بهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون من أوجه الدفءاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد طرحه على كل جزئية من دفاع ينده المتهم الموضوعى لان الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بادانته استنادا الى أدلة الثبوت ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥ )

قاعدة رقم ( ٨٨ )

المبدأ : من المقرر أن وزن أقوال الشهادة وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفءاع لحملها على عدم الاخذ بها ، كما ان من المقرر ان الاحكام لا تلتزم بان تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وان المحكمة غير ملزمة بمرء روايات الشاهد ان تعددت وبيان وجه

'خذه' بما اقتنعت به منها بل حسبما 'ن' توردها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ، واذا كان تناقض الشهود وتضاربهم في اقوالهم او مع اقوال غيرهم لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو - في حقيقة ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها التي لا تجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن غير مقبول .

( طعن رقم ٣٧٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ )
- ( طعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٨ )
- ( طعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٦ )
- ( طعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )
- ( طعن رقم ٤٧٧٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧ )
- ( طعن رقم ٤١٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ )
- ( طعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ )
- ( طعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ )
- ( طعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦ )
- ( طعن رقم ٤٩٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ )
- ( طعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ )
- ( طعن رقم ١٥٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )
- ( طعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧ )
- ( طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢١ )
- ( طعن رقم ٢٥٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٢ )
- ( طعن رقم ٥٩٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١ )
- ( طعن رقم ٤٠٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٩ )
- ( طعن رقم ٣٨٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )
- ( طعن رقم ٣٨٥٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٩ )

١- المبدأ : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

ملاحظة الحكم : لما كان ذلك ، وكئن من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تصمم مقتناعهما بنبوت الجريمة من أي دليل تطوئن إليه طلبا ، أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الاصولي لمكانة وزن أقوال الشهود ، تقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها ، وتقدره بالتقدير الذي تطوئن إليه ، متى اتخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انهارا طرخت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحفظها على عدم الاجد بهاء وكان تناقض رواية الشاهد في بعض تفاصيلها لا يغيبه الحكم أو يقدح في سلامة ما دام قد امتثل بالحقبة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كما أنه من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا بدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في سلباط معتقدها مما لا تجوز اشرته أمام محكمة النقص .

( طعن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مرجعه إلى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : كما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن

وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي  
تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض عليها .  
( طعن رقم ٥٩٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٩٩ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود  
وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث للصورة الصحيحة  
لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها .

ملخص الحكم : الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال  
الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث للصورة  
الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان طرح ما  
يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سافغا مستندا الى ادلة مقبولة  
في العقل والمنطق ولها اصلها في الاوراق .

( طعن رقم ٥٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )



الفصل الثانى  
طرق الاثبات

---



## أولا الاعتراف والاقرار

### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى لها ان تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا .

ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، كما ان لها ان تجزئ أى دليل ولو كان اعترافا والاخذ بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ، وكان الحكم قد اطمأن الى أقوال الضابط فى خصوص ضبط الطاعن بالطريق العام متلبسا باحراز مخدر الحشيش واطراحها فى خصوص القصد من هذا الاحراز وعول فى هذا الشأن على اعتراف الطاعن مطرحا اياه فى خصوص كيفية ضبطه ، وكان ما نقله الحكم فى هذا الخصوص له صدق وأصله الثابت فى الأوراق كان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى التناقض لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته فى سلامته استخلاص الحكم لادلة الادانة فى الدعوى الى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للادلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا يقبل ثارته لدى محكمة النقض .

( نقض جنائى رقم ٦٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )

فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٣١٦ ، طعن جنائى رقم ٩٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٦

### قاعدة رقم ( ٩٣ )

المبدأ : الاعتراف - تعريفه - سلطة محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** الاعتراف هو ما يكون نصا فى اقتراح الجريمة ، والمطعون ضده - طبقا لما أوردته الطاعنة بأسباب طعنها - قد اقتصر على الاقرار بملكيتها الصدىرى ، ولم يذهب الى حد الاعتراف بوجود فتات من المخدر بجبويه مما لا يتحقق به معنى الاعتراف فى القانون ومن ثم فلا محل لما تنعاه الطاعنة فى هذا الخصوص ، ويكون طعنها على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( نقض جنائى رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١١ )

فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٢٩٠ .

#### قاعدة رقم ( ٩٤ )

**المبدأ :** المحكمة غير ملتزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه - سلطة القاضي التقديرية فى تقدير الاعتراف - شرطه .

**ملخص الحكم :** لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حصل اعتراف زوجة الطاعن - الطاعنة الرابعة - فيما نصه « واعترفت المتهمه . . . . على نفسها وزوجها المتهم . . . . » بان الكوب الذى يحوى المادة المخدرة قد ضبط بمسكنها وان الضابط افرغ محتويات الكوب فى برطمان من عندها وحرزه وان المادة المخدرة ملك لزوجها المتهم « واذ كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن هذا الاعتراف ومن ان له معينه الصحيح من الاوراق . واذ لم يحد الحكم فيما عول عليه منه عن نص ما اتبا به فحواه ، فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ فى التحصيل وفساد التدليل . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها الحكم ومما أمته المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية الى عتراف زوجة الطاعن فلا تثريب عليها

ذ هي لم تعرض فى حكمها الى دفاع الطاعن الموضوعى الذى ما قصد به سوى اثاره الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الاقوال .  
( نقض جنائى رقم ٦٠٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ : سلطة القضاى الجنائى التقديرية فى الاخذ بالصلح -  
الاعتراف - مناعته .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضاؤه بادانة الطاعن - ضمن ما عول عليه - على اعترافه بمحضر الصلح ، وكان البين من مطالعة المرفحات المضمونة أن محضر الصلح وان افتتح بأية من القرآن الكريم تتحدث عن العفو والصلح الا أن الطاعن أنكر فيه ما أسند اليه وتنازله عن حقوقه المدنية قبل المبلغة . فان ما تضمنه محضر الصلح على هذا النحو لا يتحقق به معنى الاعتراف فى القانون اذ الاعتراف هو ما يكون نصا فى اقتراح الجريمة .

( نقض جنائى رقم ٦٧٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٩٦ )

المبدأ : تناقض اقوال المتهمين لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - عدم التزام المحكمة بنص الاعتراف .

ملخص الحكم : لما كانت المحكمة ليست ملزمة فى أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط الحقيقة - منه ومن باقى عناصر الدعوى - بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، كما أن تناقض اقوال

المتهمين لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وذلك لما هو مقرر من أن التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر. ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث حاصلها أن الطاعن وياقى المحكوم عليهم يكونان عصابة لسرقة الماشية بطريق الاكراه ، وأنهم تجمعوا ليلة الحادث واتفقوا على سرقة الماشية التى كان يستخدمها المجنى عليهم فى إدارة ساقية يروون بها زراعتهم ، وتنفيذا لهذا الاتفاق انطلقوا من مكان تجمعهم الى موقع الساقية وضرب أحدهم المجنى عليه ٠٠٠٠ بجسم صلب فى جبهته فسقط مغشيا عليه ، وأطلق آخر عيارا ناريا على المجنى عليه ٠٠٠٠ فخر صريعا ، بينما اخذ ثالث يطلق النار صوب المجنى عليه ٠٠٠٠ الذى كان يقف بداخل الزراعة نريها بقصد منعه من الاقتراب منهم ، وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على الماشية والفرار بها ، وكان الحكم إذ ساق الأدلة التى استمد منها عقيدته بوقوع الحادث على هذه الصورة قد أورد اعترافات المتهمين ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ، غير أنه فى بيانه لحاصل الواقعة جزأ هذه الاعترافات فلم يأخذ منها سوى بما اطمأن اليه من وقوع الحادث على الصورة سالفه البيان . وهو ما لا تثريب على المحكمة فيه ذلك أن من سلطتها تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا فتأخذ منه بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن ما نقله الحكم من اعترافات المتهمين يكون على غير أساس .

( نقض جنائى رقم ٦٢٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )  
فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٧٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »  
قاعدة رقم ٣٠٠ .

قاعدة رقم ( ٩٧ )

المبدأ : للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولا عدل عنه فى مراحل التحقيق الاخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بهذه الأقوال التى اطمأنت اليها .

( نقض جنائى رقم ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )  
فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٦ - ملحق رقم (١) - القسم الاول « الاصدار الجنائى »  
قاعدة رقم ٣٧ .

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

**المبدأ :** ليس بلازم ان يتطابق اعتراف المتهم بمضمون الدليل  
الفنى .

**ملخص الحكم :** من المقرر أنه ليس بلازم ان يتطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .  
( نقض جنائى رقم ٨١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٩٩ )

**المبدأ :** الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات .

**ملخص الحكم :** الاعتراف فى المواد الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها فى الاثبات فلها - دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه جاء نتيجة اكراه ، فإن المحكمة اذ تحققت للاسباب السائفة التى ساقتها على النحو المتقدم

من ان اصابة الطاعن منبئة الصلة تماما بالاعتراف الذى أدلى به فى تحقيق النيابة واطمأنت الى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه تكون قد مارست السلطة المخولة لها معقب عليها . ولا يغير من ذلك أن يكون التقرير الطبى الشرعى قد أجاز حدوث الاصابة من نسوس مرضى دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، كما لا ينال من سلامته ما يثيره الطاعن من اجراء التحقيق بمكتب مكافحة المخدرات وفى حضور ضباط المكتب لان اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير المحقق حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه كما ان مجرد حضور ضباط مكتب مكافحة المخدرات التحقيق ليس فيه ما يعيب اجراءاته اذ ان سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسيغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراسها مادام هذا السلطان لم يستطل على المتهم بالاذى ماديا أو معنويا كما ان مجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .  
( طعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٠ )

المبدأ : ليس بلازم أن تطابق أقوال الشاهد مضمون اعتراف المتهم بل يكفى أن يكون جماع الشهادة كما أخذت بها المحكمة غير متناقضة مع ما عولت عليه من اعتراف المتهم .

ملخص الحكم : من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشاهد مضمون اعتراف المتهم بل يكفى أن يكون جماع الشهادة كما أخذت بها المحكمة غير متناقضة مع ما عولت عليه من اعتراف المتهم وما حواه تقرير الصفة التشريحية وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الطاعن اعترافه بالاعتداء على المجنى عليها بالضرب بسبب دفعها له ومحاولتها ابعاده عنها وعن الشاهد « ياسر فاروق عمر » بأنه أبصر والده وهو يضرب والدته - المجنى عليها - بعضا حتى فارقت الحياة ، كما نقل الحكم عن تقرير



الصفة التشريحية ان اصابات المجنى عليها جميعها حيوية راضية احتكاكية ويجوز حدوثها من مثل العصا المضبوطة وان الوفاة نشأت من الاصابة الرضية أسفل يسار الصدر بمنطقة الطحال والتي احدثت تهتك بالطحال ونزيف غزير بالتجويف البطنى وهبوط بالدورة الدموية وصدمة عصبية مضاعفة ، وكان الطاعن لا يجادل فيما نقله الحكم من تلك الادلة وماغذها الصحيح من الاوراق فان البين من مجموع ما تقدم ان ما أخذ به الحكم واطمان اليه من اعتراف الطاعن لا يتعارض مع اقوال الشاهد وما رواه تقرير الصفة التشريحية بل يتطابق معهما ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

( طعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠١ )

**المبدأ : اعتراف - الدفع بصدوره تحت تأثير اكراه - دفاع جوهرى**  
**يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .**

**ملخص الحكم :** وحيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة المعقودة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨٥ ان محامى الطاعن دفع ببطلان اعترافه بمحضر الشرطة - لانه كان وليد اكراه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند - ضمن ما استند اليه - الى اقرار الطاعن بمحضر الضبط - ولم يعرض الى ما اثير فى صدد هذا الاعتراف ويقول كلمته فيه لما كان ذلك وكان الاصل فى الاعتراف الذى يعول عليه ان يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك . ولو كان صادقا - اذا صدر اثر ضغط واكراه كائنا ما كان قدره ، وكان من المقرر ان القول ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير شيء مما ذكر هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول لها قضائه بالادانة على هذا الاقرار ، فان الحكم يكون معيبا بقصور فى التسبيب ، ولا يغير من ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك بان الأدلة فى المواد الجنائية

متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٧٠٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٦ )

فى نفس المعنى :

- ( طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٧٥ )
- ( طعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/١٦/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٧٨٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢/٢٠/١٩٨٥ )
- ( طعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣/٢٧/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ : المحكمة غير ملزمة فى اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم  
نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه الحقيقة لما كشفت عنها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى تحصيله للواقعة وبيانه لمؤدى الدلة أن الطاعن اعترف فى تحقيق النيابة العامة وضبط المبلغ المرقوم بجيبه والمسلم له من المبلغ ، كما أورد أن الطاعن انكر ما استند اليه بجلسة المحاكمة وانتهى الحكم الى عدم التعويل على هذا الانكار لتناقضه مع أدلة الثبوت الاخرى ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة التناقض فى التسبيب فى هذا الخصوص .  
لما كان ذلك ، وكانت المحكمة ليست ملزمة فى اخذها باعتراف المتهم أن

تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه الحقيقة لما كشفت عنها ، ولما كان الحكم قد استظهر في قضائه أن الاعتراف الذي أخذ به الطاعن ورد نصا في الاعتراف بالجريمة واطمأنت المحكمة الى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من ذلك عدم اشتماله على الوقائع السابقة على الضبط من طلبه مبلغ الرشوة من المبلغ ، ذلك أنه لا يلزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجاني للجريمة - وهو ما لم يخطئ فيه الحكم - هذا فضلا عن أن الخطأ يفي تسمية أقوال الطاعن اعترافات - على فرض وقوعه - لا يعيب الحكم طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به وحده ، بل بنت معتقدها كذلك على أدلة أخرى عددها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن بعد ذلك من جدل في تصوير الواقعة في خصوص تقاضيه لمبلغ أقل من المتفق عليه ومجافاة ذلك للعقل والمنطق إنما ينحل الى محاولة للتشكيك في أقوال الشهود التي اطمأنت اليها المحكمة وجدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول فيما أخذ به من أدلة على ما تضمنه شريط التسجيل فإن ما يثيره الطاعن من خطأ في الاسناد في خصوص ذلك لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٨٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٣ )

المبدأ : الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها سلطة مطلقة فى الاحد باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ الطاعن باعترافه فى محضر الشرطة وتحقيق النيابة ولم يؤاخذ به بما حواه التقرير الطبى الشرعى ، فان النعى على اعتراف الطاعن فى كافة وجوهه لا يكون له محل اذ لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الادلة التى اطمأنت اليها محكمة الموضوع مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . كما انه لا يعيب الحكم خطؤه فى الاسناد حين حصل اعتراف الطاعن فى محضر الشرطة وتحقيق النيابة من ان اعتياده ممارسة الفجور مع الرجال كان لقاء اجر ما دام ان هذا الخطأ - بفرض وقوعه - ليس له اثر فى قيام الجريمة التى دان الطاعن بها ذلك لان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لا يستلزم لتوافر جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور ان يكون ارتكاب الفجور مقابل اجر . لما كان ذلك ، وكان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو مجرد بيان يتيح لاعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون البطлан جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لاول مرة امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ، ومن ثم يتعين التقرير بذلك ...

( طعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٤ )

**المبدأ :** من المقرر ان الاعتراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها التدليلية على المعترف .

ملخص الحكم : ما كان ذلك . وكان من المقرر ان الاعتراف في  
مردد جنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك  
محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وتقييمها التدليلية على  
المعترف . منها ان تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظمن الى صدقه  
وتطرح سواء مما لا تلقى به دون ان تكون ملزمة ببيان ذلك وانها ليست  
ملزمة في أخذها باعتراف المتهم ان تلتزم نصه وظاهره بل لها ان  
تستنبط منه ومن غيره من العناصر الاخرى في الدعوى الحقيقة كما  
كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة المخلفات الفعلية مادام ذلك سليما  
متفقا مع العقل والمنطق ، متى كان ذلك وكانت المحكمة قد استبعدت  
دعاء الطاعن الاول بالدفاع الشرعى بمقولة توقعه اعتداء المجنى عليه  
للمخلفات السابقة بينهما فبادره بالاعتداء - استنادا الى ما استخلصته  
فيما سلف ذكره - من ان الاعتداء كان وليد اتفاق سابق بين الطاعنين  
وبناء على سبق اصرار وترصد فلا عليها - من بعد - ان هي اسقطت من  
اقوال الطاعن الاول الشك الخاص بتوقعه الاعتداء من جانب المجنى  
عليه - المتعلق بالدفاع الشرعى - وأخذت بباقي أقواله استعمالا لحقها  
في التجزئة سالف البيان. ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين الاكتفاء  
بمناقشة الدليل المستمد من اعتراف الطاعن الاول على حده دون باقى  
الادلة ، بل يكفي ان تكون الادلة فى مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم  
عليها ومنتجة كوحدة فى اثبات امتناع القاضى واطمئنانه الى ما انتهى  
اليه - وهو ما لم تخطيء المحكمة فى تقديره - ومن ثم فلا يقبل مجادلة  
المحكمة فى تقديرها أو مصادرتها فى عقيدتها ، وتكون منازعة الطاعنين  
فى هذا الخصوص فى غير محلها .

( طعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

قاعدة رقم ( ١٠٥ )

المبدأ : الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستللال التى  
تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وتقييمها فى  
الاثبات .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد عن اعتراف الطاعنة بتحقيقات النيابة الذي عول عليه في ادانتها القول: « قد اعترفت المتهم ( الطاعنة ) في تحقيق النيابة - قبل وفاة المجنى عليه - انها تزوجت بالمذكور منذ حوالى سبع سنوات ثم بدأ يعتدى عليها بالضرب ويتهمها في سلوكها وفي يوم الحادث والايام السابقة عليه ثارت بينهما خلافات بسبب رفضه حضور اقاربها اليه وعلى اثر مشادة بينهما ونظرا لما انتابها من ضيق شديد منه أخذت حله بها مياه ساخنة كانت على موقد ومكبتها عليه بينما كان نائما على جانبه في سريره ثم هربت لدى الجيران » . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تنازع في ان ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الثابت في الاوراق ، وكان لا يلزم ان يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى فيه ان يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجانى للجريمة وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ومتى خلصت الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فان مفاد ذلك انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاحذ به ، فانه لا على الحكم ان هو أخذ باعتراف الطاعنة في تحقيقات النيابة لبراعته مما يشوبه واطمئنانا من المحكمة لصحته ولو عدلت عنه بعد ذلك وتتمخصص من ثم مجادلة الطاعنة بشأن هذا الاعتراف جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى مما لا يقبل اثارته امام هذه المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعنة أو المدافع عنها لم يثير شيئا مما أورده بصحيفة الطعن بشأن قالة انها لم تكن مدركة وواعية اثناء الاعتراف أو عدم دعوة محاميها لحضور تحقيقات النيابة فانه لا يقبل من الطاعنة ان تثير ذلك لأول مرة امام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . هذا الى انه لما كانت الطاعنة لا تدعى انها أعلنت اسم محاميها سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل

'استجوابها بتقرير فى قلم الكتاب أو مامور السجن ، فإن استجوابها فى تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا فى القانون ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير قويم . لما كان ذلك ، وكان النعى بأنه ليس فى الاوراق أو ما ساقه الحكم ما ينفى ن يكون الحادث مرجعه تعثر المجنى عليه فى اثناء المياه الساخنة وسقوطه فيه لا يعدو ان يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، هذا الى ان محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الادلة على ثبوت الواقعة على الصورة التى استخلصها فى حق الطاعة مما شهد به شاهدهى الاثبات واقوال المجنى عليه بمحضر جمع الاستدلالات قبل وفاته واعتراف الطاعة فى تحقيقات النيابة العامة ومن التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى ، وقد حصل الحكم التقرير الاخير فى قوله : « ثبت من تقرير الصفة التشريحية ان به ( المجنى عليه ) حروقا متعمقة فى معظم اجزائهم بعموم العنق ومعظم الوجه والطرفين العلويين ويسار الصدر من تحت الابط فى أسفل الضلوع وبالظهر حتى مستوى آخر الضلوع وان هذه الاصابات هى أصلا سلقية يجوز أن تنشأ من مكب مياه ساخنة على المجنى عليه ، وتعزى الوفاة الى تلك الحروق وما ضاعفها من تقحج وما صاحب ذلك من امتصاص توكسييمى عفن والتهاب رئوى شعبى » .

( طعن رقم ٦٢٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

المبدأ : من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر ' ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الالبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ومتى تحقق من ان الاعتراف سليم مما يشوبه وأطمأنت اليه كان لها ان تأخذ به بما لا معقب عليها ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعنين الثالث والرابع من بطلان اعترافات المتهمين الثلاثة الاول لانها كانت وليدة اكراه ورد عليه بقوله « وحيث انه عن الدفع ببطلان الاعتراف المنسوب للمتهمين لانه كان وليد اكراه فان هذا الدفع لا سند له من القانون اذ قام السيد وكيل النيابة المحقق بمناظرة المتهمين اثناء استجوابهم ولم يلاحظ بأى منهم ثمة اصابات كما لم يقرر له أى من المتهمين بان ثمة اكراه وقع عليه هذا بالاضافة الى ان المتهم الاول هو الذى ارشد عن مكان اخفاء جثة المجتى عليه. والتي عثر عليها بخزان مرحاض المنزل ومن ثم فان المحكمة تطرح هذا الدفع ولا تأخذ به » واسترسل الحكم قائلا « ولما كان هذا الاعتراف المنسوب الى المتهمين صادقا ومطابقا للحقيقة والواقع وكان المتهمون قد أدلوا به بعد ترو وادراك ومن ثم فان المحكمة تطمئن اليه وتأخذ به كدليل فى الدعوى ويكون عدولهم عنه أمام المحكمة مجسرد وسيلة لدرء الاتهام المنسوب اليهم » . وكانت المحكمة بما أوردته فيما سلف قد أفصحت عن اطمئنانها الى ان اعترافات المتهمين انما كانت عن طواعية واختيار ولم تكن نتيجة أى اكراه فان النعى عليها فى هذا الخصوص يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة ان المتهمين جميعا عرضوا على وكيل النيابة المحقق بعد القبض عليهم واثبت فحصه لاجسامهم وعدم وجود آثار بها تفيد التحقيق فيما عدا المتهم الاول فقد اثبت وكيل النيابة وجود اصابات بكتلات يديه علها المذكور بانها حدثت من جراء مفارفته للجريمة وايده فى ذلك المتهم الثانى وما ثبت من التحقيقات من علاجه لها قبل ضبطه ولم يقرر أحد فى التحقيق بوقوعها نتيجة تعذيب وقع عليه ومن ثم فان النعى على الحكم بالخطأ فى الاسناد فى هذا الخصوص لا يؤازره الواقع .



اما ادعاء الطاعن الثالث فى تاريخ لاحق لسؤاله فى تحقيقات النيابة وعند النظر فى أمر حبسه فى ١٩٨٥/٧/١٠ من وقوع تعذيب عليه من رجال الشرطة ومناظرة اصابات بجسمه فى هذا التاريخ فانه بعد ما اورده الحكم المطعون فيه من اطمئنانه لما اثبتته وكيل النيابة المحقق من مناظرته لطاعن المذكور - قبل هذا التاريخ - وعدم وجود اصابات به وعدم ذكر الاخير له بأن ثمة اعتداء قد وقع عليه ، فان هذا الدفاع يكون ظاهر البطلان ولا على الحكم ان هو لم يعرض له . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع متى اطمأنت الى صحة اعترافات المتهمين فى حق انفسهم وفى حق غيرهم لها ان تورد مؤدى هذه الاعترافات جملة وتنسبها اليهم جميعا . اذ اذات ما أخذت به من اقوالهم منصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بشأن اعترافات المتهمين الثلاثة الاول فلا بأس عليه فى ذلك منعا من التكرار الذى لا موجب له .

( طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٧ )

**المبدأ :** لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى دور من ادوار التحقيق .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان لحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين الاخرين فى أى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فانه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من ان الحكم اعتمد فى ادانته على اعتراف المتهم الاخر رغم عدوله عنه بعد ذلك اذ ان ذلك يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرة عقيدتها . لما كان ما تقدم ، فان الطعن المقدم من الطاعن الثانى يكون برمته على غير أساس سليم متبعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٦١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥ )

( طعن رقم ٦٨٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

( طعن رقم ٦١٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٨ )

المبدأ : الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا -  
الاعتراف تحت تأثير اكراه - أثره .

ملخص الحكم : وكان الاصل فى الاعتراف الذى يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ، ولو كان صادقا اذا صدر اثر ضغط او اكراه كائنا ما كان قدره وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاعتراف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعه تكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ )

( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧ )

- ( طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٩ )  
( طعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٤/٨/١٩٨٤ )  
( طعن رقم ٤٣٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣/٥/١٩٨٥ )  
( طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣/٥/١٩٨٥ )  
( طعن رقم ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣/١٩/١٩٨٥ )  
( طعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٥ )  
( طعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٧/٢٧/١٩٨٦ )  
( طعن رقم ٤٠٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١/٨/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٣/١٧/١٩٨٧ )  
( طعن رقم ٤٥٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١/٢١/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٩ )

المبدأ : الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى  
الاثبات .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها سلطة مطلقة فى الاخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما ان لها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من ان الاعتراف سليم مما يشوبه واطمانت اليه كان لها ان تاخذ به بلا معقب عليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - قد خلص فى منطق سائغ وتدليل

مقبول الى اطراح الدفع ببطلان اعتراف الطاعن لصدوره تحت تأثير الاكراه وافصح عن اطمئنانه الى صحة هذا الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع فانه يكون قد برىء من أى شائبه فى هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢١٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٨٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٧٩ )

( طعن رقم ٤٨٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٣/١٩٨٢ )

( طعن رقم ٦٣٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ )

( طعن رقم ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٣١٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٩/١٠/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٣٢٠٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٥ )

( طعن رقم ٤٠٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١/٨/١٩٨٧ )

( طعن رقم ٤٣٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٨ )

( طعن رقم ٧٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٨ )

( طعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ١١٠ )

المبدأ : الاعتراف الذى يعول عليه يتحتم ان يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك اذا صدر تحت وطأة الاكراه او التهديد به .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر - عملا بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الاخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - ان الاعتراف الذى يعول عليه يتحتم ان يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذ صدر تحت وطأة الاكراه او التهديد به . كائنا ما كان قدره ،

وكان الاصل انه على المحكمة ، ان هي رأت التعديل على الدليل المستمد من الاعتراف ، ان تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وان تنفى هذا الاكراه فى تدليل سائغ ، وكان ما أورده الحكم ، فى السياق المتقدم ، ردا على الدفع ببطلان الاعتراف ليس من شأنه اهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الاعتراف لصدوره وليد اكراه ، ذلك وصف وكيل النيابة بعض الاصابات التى شاهدها بالطاعن يانها قديمة وتبرير بعض الآخر بانها مرض جلدى او نتيجة سكب مسائل ساخنة لا يقطع فى نفى حصول الاكراه خاصة وان المحقق ذاته قد ذهب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى على الطاعن لبيان سبب هذه الاصابات وتاريخ حدوثه والآلة المستخدمة فى ذلك ، بيد ان قراره لم ينفذ ، فقد كان نزاما على المحكمة . قبل ان تقطع برأى فى سلامة الاعتراف ، وان تتولى بنفسها تحقيق ما اثاره الطاعن فى هذا الشأن بلوغا الى غاية الامر فيه وان تبحث الصلة بين الاعتراف المعزور اليه وبين هذه الاصابات ، اما وقد نكثت عن ذلك مكتفية باطراح الدفع بما أورده من رد غير سائغ حسبما تقدم ، فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع فضلا عن الفساد فى الاستدلال ولا يغنى فى ذلك ما قام عليه الحكم من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل البسطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو انها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .



## ثانيا

### الاوراق

#### قاعدة رقم ( ١١١ )

المبدأ : لا يجوز الادعاء بعكس ما أثبت من الاجراءات فى الحكم  
الا بطريق الطعن بالتزوير - المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه صدر  
فى جلسة علنية ، وكان الاصل طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان  
الاجراءات قد روعيت ، وأنه لا يجوز الادعاء بعكس ما أثبت منها فى  
الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله الطاعن ، فأنه  
لا يقبل منه ما يثيره من صدور الحكم فى جلسة غير علنية .

( نقض جنائى رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/١/١٩٨٣ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٣٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة  
١٩٥٦/٢/١٥ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »  
قاعدة رقم ٤١٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٢ )

المبدأ : اغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الورقة المزورة موضوع  
الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكم .

ملخص الحكم : اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى  
عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لان اطلعاع المحكمة بنفسها على  
الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير  
يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساسى فى الدعوى على اعتبار أن  
تلك الورقة هى الدليل الذى يحصل أدلة التزوير .

( نقض جنائى رقم ٦٠٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١١٣ )

المبدأ : اقناعية الدليل في المولد الجنائية - لمحكمة الموضوع ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية - مناط ذلك •

ملخص الحكم : الادلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة ان تأخذ بأقوال المشهود متى اقتنعت بها وان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها المحكمة من باقى الادلة القائمة فى الدعوى •

( نقض جنائى رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٠٩ ) •

### قاعدة رقم ( ١١٤ )

المبدأ : اذا رأت محكمة الموضوع ان الاوراق التى اتخذها المعمل الجنائى أساسا للمضاهاة هى أوراق تصلح لذلك واطمانت الى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود الى مجادلته فيها خلصت اليه •

ملخص الحكم : الاصل ان المضاهاة لم تنظم سواء فى قانون الاجراءات الجنائية او فى قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها اذ العبرة فى المسائل الجنائية 'نما تكون باتقناع القاضى بان اجراء من الاجراءات يصح ان يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة ان تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الاتبات غير مقيدة بقواعد الاتبات فى القانون المدنى واذا كانت المحكمة قد رأت ان الاوراق التى اتخذها المعمل الجنائى أساسا للمضاهاة هى أوراق تصلح لذلك



واطمأنت الى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن ان يعود الى مجادلتها فيما خلصت اليه .

( نقض جنائي رقم ٧١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ : الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم باجابته .

( نقض جنائي رقم ٦٧٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

( فى نفس المعنى نقض جنائي رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٤٥٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ١١٦ )

المبدأ : الدليل الكتابي - مفاده .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة وجود شرط اتفاق مكتوب بين الطاعن ووالده بالاتفاق والتوفيق بينهما فى شأن توزيع غلة الارض الزراعية مؤرخ ١٩٨٠/١/١١ وكان الحكم قد اشار الى هذا الاتفاق للتدليل على سبق الخلاف بين الطاعن ووالده فان منعى الطاعن فى شأن عدم وجود دليل فى الاوراق على هذا الخلاف لا يكون له محل .

( طعن رقم ٥١٥١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

قاعدة رقم ( ١١٧ )

المبدأ : حجية المحرر العرفى فى الاثبات - شرطه •

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحرر العرفى لا يكتسب حجيته فى الاثبات الا بعد التوقيع عليه ممن نسب اليه ، فان اقتصر دور الطاعن كمحام على مجرد تحرير العقد بنفسه بناء على طلب موكله ، دون أن يقوم بتوقيعه ، وسلمه له كى يوقعه ممن نسب اليه ، كان عمله فى هذا النطاق ، بمنأى عن التائيم .  
( طعن رقم ٦٣٥٤ لسنة ٥٦ ق جلمة ١٥/٤/١٩٨٧ )

ثالثا  
الخاتمة

### قاعدة رقم ( ١١٨ )

**المبدأ : سلطة محكمة الموضوع فى المفاضلة بين تقارير الخبراء .**

**ملخص الحكم :** من المقرر أن المحكمة لا تلتزم فى أصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعى دون التقرير الابتدائى المقدم فى الدعوى واستخلص من ذلك رابطة سببية بين فعل الطاعن ووفاة المجنى عليه فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير قويم - لما كان ذلك وكأن من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق فإن نعى الطاعن فى شأن أخذ المحكمة بتصوير المجنى عليه للحدث دون تصويره هو يكون غير سديد .

( نقض جنائى رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٦٥٧ ) .

### قاعدة رقم ( ١١٩ )

**المبدأ : تقدير قيمة عمل الخبير - من سلطة محكمة الموضوع .**

**ملخص الحكم :** لمحكمة الموضوع تقدير قيمة عمل الخبير ولا تثريب عليها ان لم تر مملا لندب خبير فى الدعوى طالما أنها قد وجدت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها بما يطمئن اليه وجدانها

وحسبها أن تقييم قضاها على أسباب سائفة تكفى لحملة ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاها على ما خلصت اليه فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما اطمأنت اليه من تقريرى الخبراء أنفى الذكر بما يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فلا عليها فى هذه الحالة إذ لم تر محلا لندب خبير هندسى آخر ، وممر ثم يكون هذا النعى برمته على غير أساس .

( نقض جنائى رقم ٧٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢ )

فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١ - لجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٦٩٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٢٠ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع فى المواد الجنائية كامل حريتها فى تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ما دام له اصل ثابت بالاوراق .

ملخص الحكم : من المقرر أن لمحكمة الموضوع فى المواد الجنائية كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى ما دام له اصل ثابت بالاوراق ، وكان للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بالتقرير الطبى الشرعى ولو تناقض مع التقرير الابتدائى .

( نقض جنائى رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن جنائى رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٠ )

قاعدة رقم ( ١٢١ )

المبدأ : عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه لا يعيب الحكم - سلطة محكمة الموضوع في تقدير تقرير الخبير .

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن أنتقرير الطبي الشرعى ما خلاصته أن إصابات الجنى عليهما نشأت عن أعيرة نارية معمرة بمقذوفات مفردة ، يتعذر بيان نوعها لعدم استقرارها فى الجسم ، أطلقت على الجنى عليهما وفق التصوير الوارد بأقوالهما فإصابتهما فى الظهر ويسار العنق ، وإصابتهما فى الفخذين ، وكان ذلك كافياً فى بيان مؤدى الدليل المستند من التقرير الطبي ، وفى إيضاح تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

( نقض جنائى رقم ١٨٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )  
فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )  
( طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع المفاضلة بين تقارير الخبراء والاختصاصيين بما تراه وإطراح ما عداه - إذ أن ذلك يتعلق بسلطانها فى تقدير الدلائل ولا معقب عليها فى ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر أن استناد الحكم الى تقرير مفتش الصحة لا يقدح فى تدليله على ما انتهى اليه لان مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنياً بإبداء الراى فيما تصدى له وإثبته ومنازعة الطاعن فى تعويل الحكم على هذا التقرير دون التقرير الطبي ينطوى

على مجادلة لا تجوز اثارها أمام محكمة لنقض فيما لمحكمة الموضوع من حق فى المفاضلة بين تقارير الخبراء والاخذ منها بما تراه واطراح ما عداه ، اذ ان ذلك يتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك .

( نقض جنائى رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ ) -

الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٦٥١

#### قاعدة رقم ( ١٢٣ )

المبدأ : المحكمة لا تلتزم بطلب ندب خبير فى الدعوى ما دامت

الواقعة وضحت لديها .

ملخص الحكم : من المقرر أن المحكمة لا تلتزم باجابة طلب ندب

خبير فى الدعوى ما دامت الواقعة وضحت لديها ولم تر هى من جانبها

اتخاذ هذا الاجراء .

( نقض جنائى رقم ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٧٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٣ )

( نقض جنائى رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨ )

( نقض جنائى رقم ٦٤٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

المبدأ : ليس بلازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل

الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير

متناقض مع الدليل الفنى. تنالخصا يستعصى على الملاعة والتوفيق .

**ملخص الحكم :** وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الشهود ان الطاعن وحده اعمد السكين فى صدر المجنى عليه ونقل عن التقرير الطبى الشرعى أنه أصيب بجرح طعن فى صدره وان الوفاة نشأت عن هذا الجرح الطعنى النافذ وحده وان باقى اصاباته السطحية مجتمعة لا دخل لها فى احداث الوفاة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى كان الحكم قد انصب على اصابته بعينها نسب الى المتهم احداثها وثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها واطمأنت المحكمة الى ان المتهم هو محدثها فليس به حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محصل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى . ومن ثم فانه لا يعيب الحكم ولا ينال من سلامته ما استطرد اليه بشأن باقى الاصابات ،لتى لحقت بالمجنى عليه والتى ثبت من تقرير الصفة التشريحية أنه لا دخل لها فى الوفاة طالما أنه لم يكن لتلك الاصابات اثر فى منطق الحكم او فى النتيجة التى انتهى اليها . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع بالخلاف بين الدليلىن القولى والفنى ، وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى هذا الخلاف ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٣١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ )

( طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٧ )

( طعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

( طعن رقم ٥١٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )



قاعدة رقم ( ١٢٥ )

المبدأ : من المقرر أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان مفاد نذب المحكمة خبيرا - استجابة لطلب الطاعن - لاداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها السالف الاشارة اليه انها قدرت أهمية هذا الاجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها ، بيد انها عادت واصدرت حكما في الدعوى قبل ورود تقرير الخبير - حسبا هو مستفاد من مدونات حكم الاشكال في تنفيذ الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٨٢ والمرفق بملف الطعن - أو على الأقل دون الاطلاع عليه حسبا هو ظاهر من سكوت الحكم عن الاشارة اليه ، ودون ان تورد في حكمها ما يبرر عدولها عن هذا الاجراء . واذ كان من المقرر أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ وهو ما اغنله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الضعن الأخرى .

( طعن رقم ٤٢٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩ )

قاعدة رقم ( ١٢٦ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به تقرير الخبير .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن في خصوص اعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الصفة التشريحية على أنه بنى على الترجيح لا القطع فإنه مردود بأن الاصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم

بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة ومن ثم فان النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

( طعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ )

( طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

قاعدة رقم ( ١٢٧ )

المبدأ : المحكمة غير ملزمة بأن ترد استقلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به - علة ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكانت المحكمة غير ملزمة بأن ترد استقلالا على تقرير الخبير الاستشارى الذى لم تأخذ به ، أو على الدفوع الموضوعية التى يستفاد الرد عليها ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردتها ويضفى ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥١٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

قاعدة رقم ( ١٢٨ )

المبدأ : يجب على محكمة الموضوع وهى تواجه المسائل الفنية ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغه الى غاية الامر فيها عن طريق مختص فنيا .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من بين ما قام عليه دفاع الطاعنين على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة ، نفى ارتكابهم جنية قتل لجنى عليه الاول - لموته اثر اطلاق النار عليه من الطاعنين

الاول والثاني ) - وهو دفاع جوهرى يتعلق بركن اساسى فى جريمة القتل هو ازهاق روح - انسان حى - مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهى مسألة فنية صرف - ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغها الى غاية الامر فيها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى - وهو ما تمسك به الدفاع - او ان ترد على هذا الطلب بما يفنده ، اما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع ، وما ساقه تبريرا لعدم جدوى الطلب بانه اخذ الطاعنين بجنائية قتل المجنى عليه الثانى عمدا مع سبق الاصرار والترصد - لا يقيه من عثرته اذ انه دنا الطاعنين بجنائية قتل الاول مقترنة بالجنائيتين الاخرتين وهى الجريمة المعاقب عليها بالعقوبة المغلظة المقررة فى المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات وذلك عن الجريمتين الاصلية والمقترنة معا على اعتبار ان الجريمة الثانية ليست الا ظرفا مشددا للاولى ولا يسترد استقلالها ويقضى فى موضوعها الا متى انعدمت الجريمة الاصلية لعدم ثبوتها او لى سبب آخر ، ومن ناحية اخرى فانه لا محل فى هذا الخصوص لتطبيق نظرية العقوبة المبررة على اعتبار ان العقوبة المقضى بها على الطاعنين ، مقررة قانونا لجريمة قتل المجنى عليه الثانى عمدا ومع سبق الاصرار والترصد او احراز الملاح المشخن وذخيرته بغير ترخيص - لا محل لذلك - لان الطاعنين ينازعون فى صورة الواقعة باكملها سواء فيما يتعلق بتواجدهم اثناء الحادث حاملين اسلحة او اطلاقهم النار على المجنى عليهما ، واذا ما كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع مما يقتضى عادة النظر فى 'ستظهر الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها - ان كان ثمة ادانة - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعنين الثلاثة المتقدم ذكرهم وكذا بالنسبة للطاعنين الاول والثانى ، لحسن سير العدالة ولما فى عدة نظر الواقعة من تناول لمرآكزهما . وذلك دون حرج الى بحث باقى ما يثيره الطاعنون الثلاثة او ما يثيره الطاعنان الاخران من وجوه الطعن .

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ )

( طعن رقم ٤٧٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧ )

( طعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

قاعدة رقم ( ١٢٩ )

المبدأ : من المقرر ان اطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان اطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل . ولا معقب عليها فى ذلك إذ الامر يرجع فى حقيقته الى اطمئنانها هى ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقة ادلة مستمدة مما جاء بمحضر ضبط الواقعة واعتراف الطاعن فى محضر الشرطة وتحقيق النيابة ، وهى ادلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

( طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ )

قاعدة رقم ( ١٣٠ )

المبدأ : تقرير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمته بالموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التكليفية لتقرير الخبير

شأنه فى ذلك شأن سائر الادلة - لما كان ذلك وكان التقرير الطبى الشرعى كما أخذت به المحكمة قد أثبت أن بالمجنى عليه ٢٩ اصابة فى جميع أجزاء جسمه تحدث من الضرب بعصا أو سوط وإن امعاؤه مملوءة بماء وصابون ، وقطع بأن كل هذه الاصابات هى التى أدت لوفاته بالطريقة التى رواها الشهود فإن ما يتعاه الطاعن على المحكمة فى أخذها بهذا التقرير واقتناعها بما جاء به هو جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب - لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى فيما جاء بتقريره فإنه لا يصح أن ينص على المحكمة عدم اتخاذ اجراء لم يطلبه ولم تره من جانبها حاجة اليه بعد أن وضحت الحقيقة أمامها ومن ثم كان هذا النعى غير سديد - لما كان ذلك وكان من المقرر أن طلب اجراء المعاينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمانت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته لما كان ذلك وكانت المحكمة قد ردت على طلب اجراء المعاينة بمعنى القاعدة سالفه الذكر ومن ثم لا تكون قد اخلت بدفاع الطاعن ويضحي منعاه فى هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ٦١٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ )

( طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

( طعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

( طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

( طعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

( طعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

( طعن رقم ٧١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

( طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢ )

قاعدة رقم ( ١٣١ )

المبدأ : تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقرير ، واذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي واستندت الى رايه الفنى في أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة مستديمة فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه امام محكمة النقض كما أنه لا يقدح في استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعي قد أجاز حدوث اصابة المجنى عليه بالضرب بعضا وفي وقت يتفق وتاريخ الحادث دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد ايدت ذلك عندها واكدته لديها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ، هذا فضلا عن أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض الى دفاع الطاعن والقائم على أن اصابة المجنى عليه قديمة ورد عليه بقوله : « وحيث أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم في التحقيقات وفي الجلسة ولا ترى فيه الا ضربا من الدفاع قصد به درء الاتهام الثابت في حقه من أدلة الثبوت السالفة الذكر والتي اطمأنت اليها المحكمة كما لا ترى محلا للاخذ بدفاعه بالجلسة طالما أن الثابت في التقرير الطبى الشرعي أن اصابة المجنى عليه موضوع الاتهام وقعت في وقت يتفق وتاريخ الحادث » وما أورده الحكم من ذلك سائغ في العقل والمنطق ويكفى للرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ويضحي منعى الطاعن على الحكم في هذا

الصدد غير سديد - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٢ )

المبدأ : المحكمة لا تلتزم قانونا بأن تعين خبيرا فى دعاوى  
التزوير متى كان الامر ثابتا لديها .

ملخص الحكم : من المقرر أن المحكمة لا تلتزم قانونا بأن تعين خبيرا  
فى دعاوى التزوير ، متى كان الامر ثابتا لديها مما يقوم فى الدعوى  
من أدلة أخرى ، كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة فان ما يثيره  
الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان صحيحا  
على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه  
ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الاطلاع على الاوراق المزورة . وهو  
مسلك من الحكم كان يؤذن بتعييب اجراءات المحاكمة الا أن ما يرد  
هذا العيب عن الحكم فى صورة الطعن الحالى هو انعدام جدواه ذلك  
بان العقوبة التى اوقعتها المحكمة على الطاعن عن جريمة الاستيلاء على  
مال عام المرتبطة بجريمتى تزوير محررات واستعمالها هى العقوبة  
المقررة فى الفقرة الاولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التى طبقتها  
المحكمة عن جريمة الاستيلاء على مال عام - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن  
فى النعى باوجه تتصل بجريمتى التزوير فى محررات واستعمالها طالما  
أن العقوبة تدخل فى الحدود المقررة لجريمتى الاستيلاء على مال عام  
مجردة من ظرف الارتباط بجريمتى تزوير محررات واستعمالها ، لما  
كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٣ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية  
لتقرير الخبير المقدمة لها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض طلب الطاعن باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته وأطرحه واطمئناناً من المحكمة الى تقريره فان النعى عليه فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا ذلك لما هو مقرر من ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقرير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم لها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات دون ان تلتزم باستدعاء الخبير لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وطالما ان استنادها فى الراى الذى انتهى اليه هو استثناء سليم ولا يجافى المنطق والقانون .

( طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٨ )

وفى نفس المعنى :

- ( طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٩ )  
( طعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ )  
( طعن رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ )  
( طعن رقم ٦١٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٦/٣/١٩٨٤ )  
( طعن رقم ٤٠٨٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٤ )

**المبدأ :** لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدمة اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات ، وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ، وطالما ان استنادها الى الراى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها فى ذلك .

( طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٧ )



قاعدة رقم ( ١٣٥ )

المبدأ : من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاعة والتوفيق ، ولما كانت أقوال المجنى عليه كما أوردها الحكم لها معينها الصحيح فى محضر جلسة المحاكمة ، ولا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعى ، فإن الحكم يكون قد خلا من دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى مادام ما أورده فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له .

( طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )



## رابعاً

### شهادة الشهود

#### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

**المبدأ :** احوالة الحكم في بيان شهادة شاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر - وجود خلاف في اقوال الشهود - غير ذلك .

**ملخص الحكم :** حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان كل حكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان باطلاً ، وكان من المقرر أنه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم ان هو احوال في بيان شهادة شاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذي لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف في اقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حده . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - ان الشاهد . . . قد شهد في محضر جمع الاستدلالات وفي تحقيق النيابة وبالجلبة أنه لم يشهد الطاعن وهو يختطف مبلغ النقود من جيب جلباب المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من اقوال هذا الشاهد دليلاً على مقارفة الطاعن لجناية السرقة بالاكراه دون ان تورد مؤدى شهادته واحالت في بيانها الى مضمون ما شهد به المجنى عليه من ان الطاعن أوهمه بوجود اتساخ بجلبابه ثم خطف النقود من جيبه -

رغم ان الشاهد لم يشهد هذه الواقعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره منطقيا على الخطأ فى الاسناد مما يبطله ويوجب نقضه .  
( نقض جنائى رقم ١٥٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١ )  
فى نفس المعنى

( نقض جنائى رقم ٤٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة رقم ١٠٦٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٣٧ )

المبدأ : الحكم بادانة الطاعن استنادا الى أقوال شاهد الاثبات -  
مداه - هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدافع لحمل  
المحكمة على عدم الاخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة  
النقض .

ملخص الحكم : مؤدى قضاء الحكم بادانة الطاعن استنادا الى  
أقوال شاهد الاثبات هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها  
الدافع لحمل المحكمة على عدم الاخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام  
محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة  
شهود النفى مادامت لا تتفق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بالاشارة الى  
أقوالهم مادامت لم تستند اليها ، وفى قضائها بالادانة لادلة الثبوت التى  
أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ،  
فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول .

( نقض جنائى رقم ٤٩٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة رقم ١٠٦٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ : لا يلزم قانونا ايراد النص الكامل لأقوال الشاهد التى  
اعتمد عليها الحكم بل يكفى أن يورد مضمونها .

**ملخص الحكم :** من المقرر أيضاً ، بموجب هذه المادة ، حقيقة الأمر شهادة يسوغ التعويل عليها في لادنه وكان : بمرء فأنونا ايرداد النص الكامل لأقوال الشاهد التي اعتمد عليها . الحكم س يكتفى بـ بورد مضمونها ولا يقبل النعى على المحكمة اسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما لها من حرية في تجزئة الدليل والاخذ منه بما ترتاح إليه والالتفات عما لا ترى الاخذ به - ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد وبأرست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لحيوها أو مسح لها بما يحيلها عن متنها أو يحرفها عن مواضعها - لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أخذ به الحكم من اعتراف المتهم بالنسب عليه - له صدق من الأوراق ، وكان ما أخذه الحكم من هذا الاعتراف يتهدى وباقى الدلة التي عول عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جمل موضوعي مما لا تجوز اثرته أمام محكمة النقض .

( نقض جنائي رقم ٦٩٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٣٩٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٥١ -  
جزء الأول من الموسوعة الذهبية » للاصدار الجنائي " قاعدة رقم ١٠٠٤ ) .

قاعدة رقم ( ١٣٩ )

**المبدأ :** حق المحكمة في منع توجيه سؤال للشاهد غير متعلق بالدعوى - النص على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

**ملخص الحكم :** المشرع قد أوجب على المحكمة في المادة ٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تمنع توجيه سؤال كان من شأنه ان يمس بسلامة الاعتقاد أو غير جائزة القبول وأن يمنع عن الشاهد كلمة التصريح بالتمنيح وكل إشارة مما ينبغي عليه اضطراب بشارده أو بحيثية - كما تجز أن تمتنع عن سماع شهادة الشاهد عن فوائده ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً - فلا على المحكمة أن هي قصص توجيه سؤال - عند - لمحمي عن المتهم إلى أحد الشهود متى كان أساس هذا التوجيه عدم

تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها اليه فى ظهور الحقيقة أو الحيلولة دون اضطراب أفكار الشاهد أو تخويله لأن ذلك من سلطاتها ومن ثم يكون منعى للطاعنين على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن غير سبديد .

( نقض جنائى رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٨٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

**المبدأ :** الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت .

ملخص الحكم : لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند فى ادانته ضمن ما استند اليه أقوال شهود الواقعة دون ذكر لغوى شهادتهم فانه يكون قد جاء مشوبا بعيب التصور فى البيان بما يبطله ويستوجب نقضه .

( نقض جنائى رقم ١٨٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١/١٠/١٩٧٢ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٠٩١ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤١ )

**المبدأ :** لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد التى أدلى بها فى التحقيقات ولو خالفت ما أدلى به أمامها - سبب ذلك - رقابة محكمة النقض .

ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى التحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها وهى غير ملزمة بأن

تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لآخذها بأحدهما دون الآخر ، إلا أنها متى أفصحت عن أسباب أطراحها لقول الشاهد في مرحلة معينة فإن لمحكمه النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

( نقض جنائي رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ -

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣١/٢ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٩٧٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ : القانون لم يرسم لعملية التعرف على المتهم صورة خاصة  
العبرة هي باطمئنان المحكمة .

ملخص الحكم : من المقرر أن القانون لم يرسم لعملية التعرف على  
المتهم صورة خاصة تبطل إذا لم تتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع  
أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه  
مادامت قد اطمانت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق  
الشاهد نفسه .

( نقض جنائي رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ -

في نفس المعنى :

(نقض جنائي رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ - الجزء  
الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١١٠٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ١٤٣ )

المبدأ : تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص  
محكمة الموضوع وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة  
واطمئنانها إليها بالنسبة إلى كل متهم .

ملخص الحكم :- من المقرر أن تقدير الادلة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحسبها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الادلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى ذات الادلة بالنسبة الى متهم آخر ، كما ان لها ان تزج أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون ان يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل ان يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها مادام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها .

( نقض جنائي رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٢٠٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/١٤ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصطلاح الجنائي » قاعدة  
رقم ٩٤١ ) .

، قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال انشهود في اية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت مادامت قد أسست الادانة في حكمها  
ما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم : لمحكمة الموضوع ان تأخذ بأقوال الشاهد في اية مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت مادامت قد أسست الادانة في حكمها بما لا تناقض فيه .

( نقض جنائي رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصطلاح الجنائي » قاعدة  
رقم ١٠٧٤ ) .



### قاعدة رقم ( ١٤٥ )

المبدأ : يجوز سماع المحكوم عليه بعقوبة جنائية على سبيل الاستدلال .

ملخص الحكم : المادة ٥٢ من قانون العقوبات وإن حرمت المحكوم عليه بعقوبة جنائية من أداء الشهادة بيمين ، إلا أنها نصت على جواز سماعه على سبيل الاستدلال ، ولم تمنع من الأخذ بأقواله متى اطمأن القاضي إليها وأنس فيها الصدق : فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان من تعويل الحكم على أقوال ..... المحكوم عليه بالاشغال الشاقة يكون غير سديد .

( نقض جنائي رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ١٤٦ )

المبدأ : لا يعيب الحكم إيراد شهادة أحد الشهود والاحالة إليها بالنسبة لبيان شهادة آخرين طالما أن الحكم لم يورد شيئاً من تلك الواقعة محل الخلاف وأنه استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت شهادة أحدهم وأحالت إليها بالنسبة لبيان شهادة الآخرين تأفدياً للتكرار الذي لا موجب له ولا ينال من سلامة الحكم ما ذكره الطاعنون من اختلاف بين أقوال المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعنين الثالث والرابع شلا مقاومته ليمكنا الطاعنين الاول والثاني من الاعتداء عليه وبين ما قرره الشاهد ..... من أن الطاعنين الثالث والرابع لم يقتصر دورهما على مجرد شل مقاومة المجنى عليه إنما اعتديا عليه أيضاً بالضرب - بفرض حصوله - طالما أن الحكم لم يورد شيئاً من تلك الواقعة محل الخلاف وأنه استخلص الادانة من أقوالهما استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما تزيد اليه الشاهد ..... ليس بذى أثر في

الجريمة التى دان بها الحكم الطاعنين فاعتماد الحكم على شهادتهما بالرغم من هذا الاختلاف لا يعيب الحكم مادام قد أخذ من أقوالهما بما رآه من صورة صحيحة للواقعة وهى أن الطاعنين الثالث والرابع שלא مقاومة المجنى عليه بينما اعتدى الطاعنان الاول والثانى عليه بالضرب ومن ثم فلا يجدى الطاعنون تعييبهم الحكم بعدم ابرازه أقوال كل من المجنى عليه والشاهد على حدة وأحالته فى بيان شهادة الاخير على ما قرره الاول رغم ما ذكره من اختلاف بين شهادتهما - على فرض حصوله - طالما انه لا يدعى اختلاف أقوالهما فيما استند اليه الحكم منها ، ولا يكون هناك بالتالى ثمة خطأ فى الاستناد وقع فيه الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن به يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( نقض جنائى رقم ٢٥٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٠٩٨ ) .

قاعدة رقم ( ١٤٧ )

المبدأ : لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شهود النفى - مؤدى ذلك .

ملخص الحكم : لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شهود النفى لأن مؤدى السكوت أن المحكمة أطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شهود الاتبات .

( نقض جنائى رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٠٩٩ ) .

( طعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )

( طعن رقم ٧٣٩٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

قاعدة رقم ( ١٤٨ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الاسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدي الى النتيجة التى خلصت اليها .

( نقض جنائى رقم ٧٥٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٩٨٥ ) .

قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ : محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد أقوال الشهود .

ملخص الحكم : محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - أن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن  
تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه .

( نقض جنائى رقم ٧٠٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ١٥٠ )

المبدأ : من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن تدخلت فى حوزتها - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها ، بل لها إذا تعذر تحقيق دليل أمامها أن تتدب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لانه بأحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها . ومن المقرر أيضا أن تعيب التحقيق الذى تجريه النيابة العامة لا تأثير له على الحكم ، فإذا ما أجرت النيابة العامة تحقيقا فى غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه ، والاصل أن العبرة عند المحاكمة هى بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها وطالما لم يطلب الدفاع اليها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب فليس له أن يتخذ من ذلك سببا لمنعاه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٥١ )

**المبدأ :** تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهى تملك حرية تكوين عقيدتها مما تراتح اليه من أقوالهم .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهى تملك حرية تكوين عقيدتها مما تراتح اليه من أقوالهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائغة التى أوردها أنهما ضبطا الطاعن جالسا على أريكة ممسكا فى يده طرية حشيش والى جواره خمس أخريات ، وكانت هذه الواقعة هى قوام شهادة الضابطين بغير خلف بينهما ، وكان ما وقع بينهما من تباين فى تحديد ساعة الضبط أو من كان متواجدا فى مكانه - بغرض قيامه لا يتصل بجوهر الادلة التى قام عليها قضاء الحكم ، وكان الاصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تنافس لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص

اللائحة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا يتناقض فيه فان منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ : يجوز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال - مناط ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضى الاخذ بتلك الاقوال التى يدل بها على سبيل الاستدلال اذا إئس فيها بالصدق فهى عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، فانه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخذه بأقوال البغنى عليه كشاهد فى الدعوى بحجة ان سؤاله كان بغير حلف يمين على سبيل الاستدلال ، مادام ان الطاعن لا يمارى فى قدرة المجنى عليه على التمييز وتحصل الشهادة ، اذ ان عدم حلفه اليمين لا ينفى عن الاقوال التى يدلى بها انها شهاده . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية. هى باقتناع القاضى من جميع عناصر الدعوى المطروحة امامه فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل آخر ، فان ما يثيره الطاعن بطعنه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سسلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٢٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٣ )

المبدأ : التشكك فى اقوال شهود الاثبات - اثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من تشكك فى اقوال شهود الاثبات وما يباقة من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو وان

يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تمتدح في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ولما هو مقرر من ان المحكمة متى اخذت بشهادة الشهود فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقتها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

( طعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٢ )

### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

**المبدأ :** يجب للاخذ بشهادة الشاهد ان يكون مميزا فان كان غير مميزا فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكانت المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية التي احوالت اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى نصها على انه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا او صهرا لاحد الخصوم الا ان يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم او حادثة او مرض او لاي سبب آخر - مما مفاده انه يجب للاخذ بشهادة الشاهد ان يكون مميزا فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال وعلى المحكمة متى طعن على الشاهد بانه غير مميز ان تحقق هذا الطعن بلوغا الى غاية الامر فيه . ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل ان يفقد المصاب الادراك والتمييز معا وانما تتوافر بفقد احدها واذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المبلغ بما قرره المبلغ عن نفسه من انه مصاب بمرض عقلي على ما سلف بيانه - وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز او بحث ارادته وادراكه العام استيثاقا من تكامل اهلتيته لاداء الشهادة ومع ذلك عول على شهادته في قضائه بالادانة فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال ومخالفة القانون ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى اذ انه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا . بحيث اذا سقط احداها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتقته اليه المحكمة او لتعوقه على ما

كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى ان هذا الدليل غير قائم ؛ بما يتعين معه اعادة النظر فى كفاية باقى الادلة لدعم الاتهام .  
( طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

المبدأ : عدم اتباع الطاعن الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لاعلان الشهود - اثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان المدافع عن الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنائيات ومن ثم فلا تثريب على المحكمة أن هى اعرضت عن طلب سماعهم ويكون بما يتعاه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ )

( طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )

( طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

( طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

( طعن رقم ٣٢٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

المبدأ : التناقض بين الدليلين القولى والفنى - اثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه حصل اقوال الشاهدتين ..... بما مؤداه ان الاعتداء على المجنى عليه كان بحد الفاسر وحصل من التقرير الطبى الشرعى ما مؤداه ان الاعتداء

كان « بكال الفأس » واكتفى برفع التناقض بين التقرير الفنى وبين أقوال الشاهدة الأولى دون أن يعرض للتناقض بين أقوال الشاهدة الثانية التى اتخذ منها - مع الأدلة الأخرى - سنداً لقضائه وبين ما استند إليه نقلاً من التقرير الطبى الشرعى فإن ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة تشكل تناقضاً بين الدليلين القولى والفنى وإذ لم يعن الحكم برفع هذا التناقض وخلت مبدوناته مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إليه مع أنها لو فعلت لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٧١٠٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

**المبدأ :** لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة الجنائية متسادة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون للأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه وإن اقتصر بالنسبة لشهادة كل من مشرف الجمعية الزراعية ودلال المساحة على ما يتعلق بمعلوماتهما الوظيفية ، فأورد ما شهد به الأول



من ان للطاعن حيازة بحوض أبو خشبة / ٢ بزماء شلش . وها قرره  
الثانى من ان المساحة المنزرعة نصف قيراط ، لا أنه بالنسبة لباقى  
الادلة فقد أورد مضمون شهادة الضابط بما حاصله انه ضبط نبات  
الشخاش ضمن زراعة الطاعن بإرشاد العمدة ودلال المساحة وان  
تحرياته دلت على ان الطاعن يتجر فى مادة الافيون المنتج من هذا  
النبات كما أورد شهادة عمدة الناحية من ان الزراعة المضبوطة هى زراعة  
المتهم وتتبع زلم بلدة شلش بحوض أبو خشبة ، وان القصد فى الزراعة  
هو الاتجار فى المنتج ، بما يكون معه ما ذكره الحكم من مؤدى أقوال  
الشهود كاف لحمل قضائه ويضخى ما يثيره الطاعن بهذا الصدد فى غير  
محله . لما كان ذلك ، وكانت قد اطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى  
اليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها  
ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جتاحت عليها ان هى لم تضمن  
ما ذكرته عن مؤدى تقرير التحليل ان عينة النبات التى أجرى تحليلها  
هى ذاتها العينة المضبوطة لعدم لزومه ، خاصة وان الدفاع عن الطاعن  
لم يبد أى مطعن على التقرير فى هذا الخصوص ، ويضخى النعى  
بالقبور استنادا لذلك فى غير محله .

( طعن رقم ٤٠٨٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

**المبدأ :** أخذ محكمة الموضوع بأقوال الشهود يفيد انها أطرحت  
جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتحويل  
القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات  
كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره  
التقدير الذى تطمئن اليه وهى متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد انها  
أطرحت جميع الاعتبارات التى سلقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها  
الامر الذى يضخى معه ما يثيره الطاعن من تشكيك فى أقوال الضابط -

خاصا بإمكانية دخوله المسكن عن طريق النافذة - هو من قبيل الدفاع الموضوعي سالف الذكر والذي لا تلزم المحكمة بالرد عليه على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للدلة التي عولت عليها في الادانة ، فان منعى الطاعن على الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع لانه لم يعرض لدفاعه هذا يكون في غير محله ،  
( طعن رقم ٤٠٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٩ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان تقدير الادلة بالنسبة الى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهي وحدها حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الادلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة الى الطاعنين دون المتهمين الاخرين الذين قضت ببراءتهما ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون دوره جدلا موضوعيا لا يقبل أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ )

( طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

( طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )

قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ : أداء المحكوم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية الشهادة بيمين -  
اثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الحرمان من أداء الشهادة بيمين بالنسبة الى المحكوم عليهم بعقوبة جنائية مدة العقوبة هو في الواقع من الامر عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الاهلية طوال مدة العقوبة وبانقضائها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة بيمين ، فهي ليست حرمانا من حق أو غيره مادام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية مصالح العدالة - فاذا حلف مثل هؤلاء اليمين في خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي اذ لا يجوز ان يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملا للشاهد على قول الصدق - ومن ثم فان ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك وكان من المقرر ان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو مع غيره لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .  
أما اجتراء الحكم لأقوال الشهود فمردود بما هو مقرر من ان المحكمة لا تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها اذ ليس بلام ان ترد شهادة الشاهد على الحقيقة بأكملها بل يجوز ان ترد على جزء من الحقيقة التي شاهدها . ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص بدوره غير مفيد .

( طعن رقم ٦١٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

قاعدة رقم ( ١٦١ )

المبدأ : من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع من استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة وكذلك كتابة التحقيق شهوداً فى القضايا التى لهم عمل فيها - شرطة ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة - وكذلك كتابة التحقيق - شهوداً فى القضايا التى لهم عمل فيها إلا أن استدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التى تؤدى الشهادة أمامها محلاً لذلك - وكانت المحكمة لم تر مبرراً لاجابة الطاعن الى طلبه باستدعاء وكيل النيابة المحقق وكتبت للتحقيق بعد أن اطمانت الى ما قرره الضابط شاهد الواقعة فى مجمل أقواله بتحقيقات النيابة وما شهد به بجلسة المحاكمة من أن القبض والتفتيش تما بعد صدور الاذن بهما - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - ومن ثم فإن هذا الوجه يكون غير مقبول .

( طعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )

قاعدة رقم ( ١٦٢ )

المبدأ : القانون لا يمنع المحكمة من الاخذ برواية منقولة متى ثبت صحتها واقتنعت بصدورها عن من نقلت عنه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الاول من شهود الاثبات شهد بأن المجنى عليه أبلغه بأن الطاعنة سكبت عليه مياه ساخنة وهو ما ينتفى به قالة التناقض بين ما شهد به بالجلسة وتحقيقات النيابة فى هذا الخصوص ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى اخذت بأقوال

الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها . وكان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، ومادام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها فى تكوين عقيدته - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان معنى الطاعة فى شأن تناقض رواية الشاهد الاول بالتحقيقات بما شهد به بالجلسة وتناقض شهود الاثبات وإن المجنى عليه قصد الكيد لها ينحل الى جدل موضوعى لا تجوز اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لا يمنح المحكمة من الاخذ برواية منقولة متى ثبت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه فلا وجه لتعيب الحكم أخذه بأقوال الشاهد الاول من شهود الاثبات فيما نقله عن المجنى عليه بشأن كيفية وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، فان ما تنصاه الطاعة بشأن تعويل الحكم على تحريات الشرطة ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان لم يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها . فان ما تثيره الطاعة بشأن التفات الحكم عن تضمنه المحضر رقم ٤٣ أحوال سيدى جابر يوم ١٤/٩/١٩٨٥ واحتمال أن يكون لإحدى المنازعين للمجنى عليه فيه دور فى تسوء حالته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا . فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ١٦٣ )

**المبدأ :** من المقرر انه ليس بلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

**ملخص الحكم :** من المقرر أنه ليس بلازم ان تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى ان يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ، - واذا كان مجرد وضع المتهم الاول منديلا على قم المجنى عليه أثناء الاعتداء لمنعه من الاستغاثة قد لا يترك أثرا بجسمه يمكن ان يكون له صدق فى التقرير الطبى الشرعى فان ما يثيره الطاعن الرابع من قالة التعارض بين الدليلىن القولى والفنى ( طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

**المبدأ :** يصح سماع أقوال أو شهادة متهم آخر فى ذات الواقعة اذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انقضت بحكم بات .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لطلب المدافع عن الطاعن سماع أقوال المتهمه الاخرى ومناقشتها ، وأطرحه لما تبين له ان الحكم الصادر ضد المتهمه تلك ، لم يصبح باتا بعد - وهو ما لا ينازع الطاعن فيه - فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، لما هو مقرر من أنه يصح سماع أقوال أو شهادة متهم اخر فى ذات الواقعة ، اذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انقضت بحكم بات ، فان لم تكن قد انقضت بهذا الحكم - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - فانه لا يجوز سماع أقواله أو شهادته ومن ثم فان النعى على الحكم بهذا الوجه من أوجه الطعن يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١ )

قاعدة رقم ( ١٦٥ )

**المبدأ :** لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وتحصله لمؤدى أقوال الشاهدين محمد الشنيطى وعلى عزو قد أورد أن « أقر بالتحقيقات أن المتهم - الطاعن - استوقعه على ايصالات بالمبالغ الواردة من المدارس المشتركة فى الرحلة وأن المتهم قد استلم منه كافة المبالغ سواء تلك التى استلمها هو أو تلك التى استلمها المتهم وأنه على اثر الغاء الرحلة واجراء تحقيق تدخل المفتش بالمنطقة بينهما وقد أقر المتهم بمسئوليته عن المبالغ المحصلة باسم محمد الشنيطى وسلم على عزو شيكا على نفسه لصالح ٥٠٠٠ بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه واذا شك الاخير فى بيانات الشيك استطاع والشاهد الحصول على توقيع ثانى للمتهم على الشيك واذا عرض الشيك على المتهم نفى أنه صادر منه وتبين أن بيانات الشيك والتوقيع الاول غير صادر منه بينما اثبت تقرير المضاهاه الذى أجرى بمعرفة قسم ابحاث التزيف والتزوير أن التوقيع الثانى صادر من يد المتهم وخاص به وقد أيد ٥٠٠٠ كل أقوال ..... ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمونة أن ما حصله الحكم فيما سلف ذكره نقلا عن التحقيقات له صداه وأصله الثابت فى الاوراق ، فبان ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد فى هذا الشأن لا يكون له محل بما تنحل معه منازعته فى سلامة استخلاص الحكم لادلة الادانة فى الدعوى الى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للادلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منهما - وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - ان تعددت - وبيان أوجه أخذها

بما اقتنعت به ، بل حسبما أن توريد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه ،  
واذ كان يبين من مراجعة المفردات المضمومة - على النحو المتقدم  
بيانه - أن ما نقله الحكم من أقوال الشاهدين محمد الشنيطى وعلى عزو  
له صداه فيما قرراه فى التحقيقات ولم يخرج الحكم عن مدلول هذه  
الاقوال فلا ضير عليه من بعد أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد الثانى الى  
ما اورد من أقوال الشاهد الاول ولا يؤثر فى ذلك ان يكون للشاهد  
الثانى قول آخر عن كيفية الحصول على التوقيع الاخر على الشيك  
الصادر من الطاعن لصالح محمد الشنيطى مادام أن الحكم لم يستند فى  
قضائه الى هذا التفصيل فى أقوالهما ، لما كان ذلك ، فان الحكم يكون  
مبرا من دعوى الخطأ فى الاسناد وعيب القصور فى التسبيب . لما كان  
ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس يتعين الرفض موضوعا .  
( طعن رقم ٤٤٣٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢ )

فى نفس المعلى :

- ( طعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ )
- ( طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٨ )
- ( طعن رقم ٦٣٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
- ( طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٥ )
- ( طعن رقم ٤١٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ )
- ( طعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٦ )
- ( طعن رقم ٣٣٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ : القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان  
الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم امام محكمة الجنايات لم يقصد  
بذلك الاخلال بالاسباب الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على  
التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة وفى مواجهة



المتهم يسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها مادام سماعهم ممكناً .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك الى الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكناً ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم ، وبين عناصر الاستدلال الاخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، وكان من المقرر انه يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الاثبات أو لم يعلنهم المتهم لانهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولان المحكمة هى الملاذ الاخير الذى يتعين ان ينفصح لتحقيق الواقعة وتقضيها على الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته فى نائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذى عاينوا الواقعة أو يمكن ان يكونوا عاينوها ، والا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقيه بغير حق وهو ما تابساه العدالة ، ولما كانت الوقائع التى طلب الدفاع عن الطاعنين سماع اقوال الشاهد « صابر زكى محمد » بشأنها متصلة بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها وقد افصح الحكم عن انه كان لها اثرها فى تكوين عقيدة المحكمة وفيما انتهت اليه من جدية التحريات ، ومن تصديق رواية شاهدهى الاثبات ومن ثبوت قصد الاتجار فى حق الطاعنين فان سماع ذلك الشاهد يكون لازماً للفصل فى الدعوى ولاظهار وجه الحق فيها مما كان يتعين معه على المحكمة ان تجيب الدفاع الى طلب سماعه ، واذا رفضت الاستجابة الى هذا الطلب رغم جوهريته معلة ذلك بعدم قيام الطاعنين باعلان الشاهد باعتباره من شهود النفى ، فى حين انه من شهود الواقعة والثابت ان الطاعنين لم يقصرا فى اعلانه وإن سلم الاعلان الى جهة الادارة بسبب غلق مسكنه

وهو ما لا يد لهما فيه ، فان الحكم يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٣٩٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٧ )

المبدأ : تأخر المجنى عليه فى الابلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الاخذ باقواله مادامت قد افصحت عن اطمئنانها الى شهادته .

ملخص الحكم : من المقرر أن تأخر المجنى عليه فى الابلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الاخذ باقواله ما دامت قد افصحت عن اطمئنانها الى شهادته وانها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

( طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المبدأ : محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها بل حسبما أن تورد ما تطمئن اليه وتطرح ماعداه .

ملخص الحكم : وكان من المقرر أن الاحكام لا تلتزم بحسب الاصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها ، وان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وان لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت اليها .

( طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢ )

فى نفس المعنى :

- ( طعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥ )
- ( طعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )
- ( طعن رقم ٦٠٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )
- ( طعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )
- ( طعن رقم ٦٦١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

لقاعدة رقم ( ١٦٩ )

المبدأ : من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكما ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى التحق والمنطق ولها أصلها فى الأوراق - كما هو الحال فى الدعوى الراحنة - بل لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ومن ثم فلا يصح النعى عليها وهى بسبيل ممارسة حقها فى التقدير بأنها تجاوزت سلطتها .

- ( طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢ )

فى نفس المعنى :

- ( طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ )
- ( طعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )
- ( طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٦ )
- ( طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
- ( طعن رقم ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٥ )
- ( طعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٣ )

قاعدة رقم ( ١٧٠ )

المبدأ : تناقض أقوال الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم بشرطه .

ملخص الحكم : تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا يتناقض فيه ، وإذا كان ما حصله الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدى الأثبات قد خلا من شبهة أى تناقض فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مبادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات التهمة فى حق الطاعن الى أقوال المبلغ وعضو الرقابة الادارية وما ثبت من التسجيلات المرئية الخاصة بضبط الواقعة . ولم يحول فى ذلك على ما تضمنته التسجيلات الصوتية ، فإن كافة ما يثيره الطاعن بشأنها لا يكون له محل .

( طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/٩/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ١٧١ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع شهود اذا قبل المتهم أو المدافع عن ذلك - المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا . يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . لما كان هذا ، وكان الاصل أن محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص فى اجراءاته المحلولة أمام محكمة أولى درجة . لما كان ذلك... وكان الطاعن

لم يطلب من محكمة أول درجة سماع ثمة شهود كما ان الحاضر عنه وان ابدى امام محكمة ثاني درجة سماع شهود محضر الصلح فانه يعد تنازلا في طلب سماعهم بعدم اصراره على هذا الطلب بالجلسة الاخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يبيدته المتهم اكتفاء بادلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بلاداة ، وانه بصحب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه . ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم الا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن ما حصله الحكم من المحضر الاناري الذي استند اليه في قضائه ، وما اطرحه منه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٢/٣٦ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٣٦٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

المبدأ : من المقرر ان للمحكمة ان تحيل في ايراد اقوال الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم فيها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تحيل في ايراد اقوال الشاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم فيها. واذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال بصدد

تحصيله لاقوال الشاهد الثالث ..... الى ما أورده من أقوال الشاهد الثانى ..... خلافا لما ذكره الطاعن بأسباب طعنه الى ان الحكم قد احوال فى شأنها الى أقوال المجنى عليها وكان الطاعن لا يمارى فى ان أقوال الشاهد الثالث متفقة مع ما استند اليه الحكم من أقوال الشاهد الثانى فان النعى على الحكم بقالة الخطأ فى الاسناد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٣ )

المبدأ : الاصل فى المحاكمات انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها - المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر - وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن الاصل فى المحاكمات انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة - فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الاسباب أو قيل المتهم أو المدافع عنه ذلك قبولا صريحا أو ضمنيا واذ كان ذلك وكان حق الدفاع - الذى يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا فان تمسك المدافع عن الطاعن بادىء الامر بسماع شاهدة الاثبات ثم استرساله فى المرافعة لا يحرمه ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذه الشاهدة طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد .

وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته عن طلبه أصليا القضاء ببراعته واحتياطيا التمسك بسماع الشاهدة - بعد على هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة باجابته عند الالتجاء الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن استنادا الى

أقوال الشاهدة فى التحقيقات - دون الاستجابة الى طلب سماعها يكون مشوباً بالاخلاق بحق الدفاع ، ولا يشفى له فى ذلك كونه قد عول نفسى قضائه بالادانة علوة على ما سلف على أدلة أخرى ، ذلك بأن الأصل فى الأدلة فى المواد الجنائية انها متساندة يشد بعضها بعضاً ومنهما مجتمعته تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع - والحال كذلك أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو استمعت بنفسها الى شهادة الشاهدة المذكورة التى كانت عنصراً من عناصر عقيدتها فى الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤١٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢/٢٦/١٩٨٥ )

طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٤/١٤/١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع ان تزن أقوال الشاهدة وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها الا أنه متى افضحت المحكمة عن الاسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهدة ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده - شرحه ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها الا أنه متى افضحت المحكمة عن الاسباب التى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده - شرحه ذلك .

واستدل به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكمة النقض فى هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الاسباب أن تؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لاطراح أقوال شاهدى الإثبات فى الدعوى غير بائغ وليس من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته المحكمة عليه ، ذلك أن وصول رجال الضبط والقوات المرافقة

لهم بمركباتهم في ساعة مبكرة من الصباح الى مسكن المطعون ضده ، وحصول تفتيشه وممكن شقيقه محمد عبد القادر العقدة في فترة زمنية واحدة ، ليس من شأنه نفى توافر الاحتياط والسرية اللازمين لتنفيذ اذن التفتيش ، ولا تؤدي بذاته في الاستدلال السليم والمنطق السائغ الى ما خلص اليه الحكم من اطراحه لاقوال الشاهدين بمقولة ان المطعون ضده قد فطن الى قدوم رجال الضبط وعلم باموريتهم ، ولا ينال من ذلك ما عول عليه الحكم ايضا - في معرض تبريره لقضاء بالبراءة - من اقوال شاهدي النفي ، اذ انه لم يورد مضمون اقوالهما ، حتى يتضح وجيه استدلاله بها على البراءة ، ومن ثم فهي دعامة غير صحيحة لا تكفي بذاتها لحمل قضاء الحكم بالبراءة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة .

( طعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

**المبدأ :** تناقض اقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان تناقض اقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى - فان منازعة الطاعن في القوة التدلالية بشهادة الشرط السرى على النحو الذي ذهب اليه في طعنه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلالة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٨٩٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

**المبدأ :** اكتفاء النيابة العامة والدفاع عن الطاعن بلقوال الشهود والواردة بالتحقيقات - اثره .



ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ -  
والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه - أن النيابة العامة والدفاع عن  
الطاعن قد اكتفيا بأقوال الشهود والواردة بالتحقيقات ومن ثم فلا تثريب  
على المحكمة أن هي لم تسمع شهادة هؤلاء الشهود وليس للطاعن من بعد  
أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بأجراء تحقيق لم يطلب منها .  
لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٤٢٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

المبدأ : تحصيل الحكم أقوال الشهود بما لا أصل له في الأوراق  
واتخاذها دليلا على ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة - خطأ في الاسناد .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة  
بضئها أن أشاهد . . . . . قرر بالتحقيقات أنه رأى شخصا  
لا يعرفه ولم يتبين اسمه يعتدى على المجنى عليه بالضرب بغضبا على  
رأسه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حصن أقوال هذا الشاهد بما لا أصل  
له في الأوراق واتخذها دليلا على ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة يكون  
قد انطوى على خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال ، ولا يرفع هذا  
العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى. إذ أن الأدلة في المواد الجنائية  
متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث لذا سقط أحدها أو  
استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي  
الذي انتهت إليه .

( طعن رقم ٤٢٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ : ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الإخذ برواية ينقلها  
شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت  
تمثل الواقع في الدعوى .

**ملخص الحكم :** من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الاقوال قد صدرت عنه حقيقة ، وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن أقوال الشاهد . . . . . لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للادلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٠ )

( طعن رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ )

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

**المبدأ :** تناقض أقوال الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم - مناط ذلك - .

**ملخص الحكم :** كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

( طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٧ )

( طعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ )

( طعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١١/١/١٩٨١ )

( طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٨٣ )

( طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٨٤ )

( طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٥ )

( طعن رقم ٣٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٨٦ )

( طعن رقم ٥٢٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٧ )

قاعدة رقم ( ١٨٠ )

المبدأ : من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود إذا قبل المتهم أو المرافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أملمها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن الطاعن تنازل صراحة عن سماع أقوال شهود الاثبات ، وكان من المقرر قانونا للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم امامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي ادلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، فلا محل من بعد للتعنى على المحكمة بقعودها عن سماع شهود الاثبات الذين تنازل الطاعن عن سماعهم .

( طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٨ )
- ( طعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩ )
- ( طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ )
- ( طعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٨/٤/١٩٨٢ )
- ( طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٣ )
- ( طعن رقم ٣٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣١/١/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٦٧٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٩/١٠/١٩٨٤ )
- ( طعن رقم ٦١٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٣/٣/١٩٨٧ )
- ( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٨ )
- ( طعن رقم ٣٦٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٦/٩/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ : وزن أقوال الشهود مرجعه الى محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم وما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد انها أظهرت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .  
( طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٣ )

في نفس المعنى :

- ( طعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )
  - ( طعن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧ )
  - ( طعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )
  - ( طعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ )
  - ( طعن رقم ٦٨٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٣٠ )
  - ( طعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )
  - ( طعن رقم ٣٢٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٩ )
  - ( طعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٦ )
  - ( طعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠ )
  - ( طعن رقم ٤٣٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ )
- راجع القاعدة رقم ( ٣١ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

المبدأ : للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - مناط ذلك .

ملخص الحكم : الاصل في المواد الجنائية انما تبقى على التحقيقات التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود لاثبات التهمة أو نفيها

وانما يصح للمحكمة ان تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادة  
أو قبل ألتهم أو المدافع عن ذلك وكان من المقرر ان حق الدفاع الذى يتمتع  
به المتهم يخول له ابداء ما يعد له من طلبات التحقيق طالما ان باب  
المرافعة ما زال مفتوحا فان نزول المدافع عنه بادى الامر عن سماع شهود  
الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك والعودة  
الى التمسك بسماعهم مادامت المرافعة مازالت دائرة . لما كان ذلك وكان  
المدافع عن الطاعن تمسك فى ختام مرافعته بطلب سماع ومناقشة ضابط  
الواقعة شاهد الاثبات الوحيد معه طلب الحكم بالبراءة مما يعد طلبا  
جازما تلتزم المحكمة باجابهته مما كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، لما  
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى الادانة على أقوال هذا  
الشاهد دون الاستجابة الى طلب سماعه أو الرد عليه بما يبرر رفضه فانه يكون  
معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٣ )

**المبدأ :** قرابة شهاد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الاخذ  
بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

**ملخص الحكم :** وكانت قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من  
الاخذ بشهادته متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، ومن ثم فان ما يثيره  
الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير ادلة الدعوى  
مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

**المبدأ :** الاصل ان الاحكام لا تلتزم بان تورد من أقوال الشهود  
الا ما تقيم عليه قضاها .

**ملخص الحكم :** الاحكام لا تلتزم بحسب الاصل بأن تورّد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها حسبها أن تورّد ما تطمئن اليه وتطرح ماعداء وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت اليها .

( طعن رقم ٥٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

**المبدأ :** تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها - أثره .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

( طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

**المبدأ :** تناقض أقوال الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لأقوال المجنى عليها لا يعدو وأن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٦٠٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣ )

خامسا

القرائن وحجية الاحكام

قاعدة رقم ( ١٨٧ )

المبدأ : قوة الشيء المقضى به - شرطه - اتخاذ الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين .

ملخص الحكم : لما كانت قوة الشيء المقضى به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع - والسبب فى الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجنحة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها تختلف موضوعا وسببا عن جريمتى تزوير واستعمال الاقرار موضوع الدعوى الراهنة فان الحكم الصادر فى الاولى لا يحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقول الطاعن من أن الحكم الصادر فى الدعوى السابقة قد أسس قضاءه بإدانة المدعى بالحقوق المدنية بجريمة القتل الخطأ على صحة الاقرار موضوع جريمة التزوير والاستعمال فى الدعوى الحالية لانه بفرض صحة ما يقوله الطاعن فى هذا الشأن فان تقدير الدليل فى دعوى معينة لا يجوز قوة الشيء المقضى به فى دعوى أخرى اذ أن للمحكمة الجنائية وهى تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها ان تتصدى الى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها فى خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون ان يكون قولها ملزما للمحكمة التى ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

( نقض جنائى رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٧٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ( ١٢٤١ ) .

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ : يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل



الجنائية ان يكون هناك حكم بات سبق صدوره فى محاكم جنائية معينة -  
يتخذ موضوعها وسببها وأشخاصها مع المحاكم التالية •

ملخص الحكم : من المقرر أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية ان يكون هناك حكم بات سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة يتخذ موضوعها وسببها وأشخاصها مع المحاكمة التالية ، واذا كان يبين من المفردات المضمومة أن اللجنة رقم ٢٠١٥ لسنة ١٩٨١ مينا البصل محل الدفع - المقدم شهادة رسمية بمضمونها - عن واقعة ضرب تختلف فى تاريخها عن تاريخ الواقعة الماثلة ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه أن اعرض عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لتختلف أحد شروط أعماله وهو اتحاد الموضوع بين الدعويين •

( نقض جنائى رقم ٦٥٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٧٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٦ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٢٤١ ) •

قاعدة رقم ( ١٨٩ )

المبدأ : يجوز الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها امام محكمة النقض بشرط ان تكون مقوماته واضحة من الحكم ذاته او ان تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفية محكمة النقض •

ملخص الحكم : من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز التمسك به فى اية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثارته لأول مرة امام محكمة النقض مشروطة بان تكون مقوماته واضحة من الحكم ذاته او ان تكون عناصر الحكم

مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، واذا كان الحكم المطعون فيه تدخلا مما يظاهر هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضى تحقيقا موضوعيا فانه لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

• ( نقض جنائى رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٠ )

المبدأ : تمتع أسباب الحكم بحجية الامر المقضى - شرط ذلك - ان يكون ما ورد فى الاسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للاخيرة قائمة بدونه .

ملخص الحكم : من الجائز أن تتضمن أسباب الحكم قضاء قطعيًا فى أمر كان مثار نزاع بشرط ان يكون ما ورد فى الاسباب وثيق الصلة بالمنطوق بحيث لا تقوم للاخير قائمة بدونه .

( نقض جنائى رقم ٩٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٢٣٢ ) •

#### قاعدة رقم ( ١٩١ )

المبدأ : الحكم الحائز قوة الامر المقضى لا يجوز الطعن فيه بالنقض

ملخص الحكم : متى كان الحكم الصادر من المحكمة اول درجة قد صار انتهابيا ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى الميعاد القانونى ، فقد حاز قوة الامر المقضى به ولم يجز الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة - الطاعنة - تسلم فى اسباب طعنها بانها

لم تطعن بالاستئناف على الحكم الابتدائي وإنما استأنفه المتهم وحده  
فإن الطعن بطريق النقض المرفوع منها يكون غير جائز ومقصدا عن عدم  
قبوله .

( طعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

**المبدأ :** ابتناء الحكم على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون  
الآخرين فإنه لا يجوز حجية الا في حق من صدر لصالحه .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن ابتناء الحكم على أحوال خاصة بأحد  
المساهمين دون الآخرين فإنه لا يجوز حجية الا في حق من صدر لصالحه ،  
لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون أن محكمة الجنايات  
قضت ببراءة المتهم الآخر غير الحدث لما ثبت لها من أنه كان ممسكا  
بعضا في حين أن المجنى عليه قد أصيب بجرح قطعي في الفخذ الأيسر  
وهو ما لا يحدث من الضرب بالعصا ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك  
أن القضاء ببراءة المتهم الآخر غير الحدث قد بنى على سبب شخصي  
ومن ثم تكون حجتيه قاصره على ذلك المتهم وحده ، واذ التزم الحكم  
المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ٧٨٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

**المبدأ :** من المقرر في قضاء النقض أن أحكام البراءة لا تعتبر  
عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون  
في ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على اسباب غير شخصية  
بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفي الواقعة المرفوعة بها الدعوى .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان يبين مما أورده الطاعن في أسباب  
طعنه أن محكمة جنايات بور سعيد نظرت الدعوى بجلسته ١٨ من يناير  
سنة ١٩٨٦ وكان الطاعن غائبا وأصدرت في ذات الجلسة حكما ببراءة  
المتهمين عبد المنعم السيد الطناويري وأحمد السيد الطناويري واستندت في

ذلك الى ما اورده من أن الدليل قبلهما ينحصر فيما نسب الى المتهم الثاني قوله بمحضر جمع الاستدلالات من أنهما كانا بالسيارة فى مكان الحادث ينتظران اتمام السرقة لحمل المرسوقات ، وهو قول فضلا عن عدول صاحبه عنه لا تطلئن المحكمة الى صحته ، كما لا يكفى ما اورده التّحريات فى خصوصها دليلا واذا خلت الاوراق من دليل باشتراكهما فى السرقة فقد باعت التهمة بالنسبة اليهما محل شك ويتعين لذلك القضاء ببرائتهما . لما كان ذلك وكان ما اورده حكم البراءة - مما تقدم على نحو ما اورده الطاعن فى اسباب طعنه - لم يبين على اساس متعلق بذات الواقعة موضوع المحاكمة حتى يصح أن يكون لحكم البراءة فى هذه الحالة حجيته ويمتنع معه القضاء بادانة الطاعن - عند اعادة اجراءات محاكمة - بل الواضح مما اورده الطاعن باسباب طعنه أن القضاء بالبراءة بنى على اسباب شخصية لصيقة بالمتهمين المقضى ببرائتهما ولا تتصل بذات واقعة الجريمة التى دىن الطاعن بها وثبتت فى حقه . واذا كان من المقرر فى قضاء النقض أن احكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على اسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وهو الامر الذى لم يتوفر فى الدعوى المطروحة هذا الى أنه من المقرر - كذلك - أن القاضى وهو يحاكم متهما يجب ان يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الاخر ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا -

( طعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ )

( طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )

سادسا

المعاينة

قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ : طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة وقوع الواقعة على الصورة التى رواها الشهود بل المقصود به اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة يعتبر دفاعه موضوعا لا تلتزم المحكمة باجابته .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او استحالة وقوع الواقعة على الصورة التى رواها الشهود ، وانما مجرد اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت اليه المحكمة فان فعل هذا الطلب يعتبر من قبيل الدفاع الموضوعى - كالحال فى الطعن المائل - وكان البين من الاوراق ان طلب الدفاع عن الطاعنين اجراء المعاينة لا يعدو والهدف منه تشكيك فى اقوال شهود الاتهام وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى صحة الواقعة على الصورة التى رواها الشهود وردت على طلب اجراء المعاينة ردا سائغا فانه لا يجوز مصادرتها . ويكون هذا يثير الطاعنون فى هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )

( طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ )

( طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ )

قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ : طلب المعاينة - وضوح الواقعة لدى محكمة الموضوع -  
اثاره .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، ولئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . فإذا كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب اجراء معاينة لحجرة مسكنه لوجود آثار دماء بها ورد عليه بما يستقيم به اطراح دفاعه في هذا الشأن . فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم اجابة المحكمة لطلب اجراء المعاينة توصلا لاثبات صحة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لينحل في حقيقته الى جدل موضوعي في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع .

( طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

**المبدأ :** لا تثريب على محكمة الموضوع ان قضت في الدعوى بناء على العينة المضبوطة التي أرسلت للتحليل واطمأنت الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل .

**ملخص الحكم :** قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في الرد على ما ينعاها الطاعن في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقرير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها .

( طعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٦ )

قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ : من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد لا تلتزم المحكمة باجابته .

ملخص الحكم : من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهد - بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاها موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن اجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في اقوال الشاهد التي اطمأنت اليها المحكمة فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبولا .

( طعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ )



اجراءات المحاكم

قاعدة رقم ( ١٩٨ )

المبدأ : يكفى فى أمر النذب للتحقيق أن يثبت حصول هذا النذب  
أوراق الدعوى •

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو  
سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الاذن قد وقعه باعتباره منتدبا  
من النائب العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فإن مفاد ذلك أنه كان  
منتدبا ممن يملك نذبه قانونا وكان يكفى فى أمر النذب أن يثبت حصول  
هذا النذب من أوراق الدعوى ، فإن ما أثبته الحكم يكفى لاعتبار الاذن  
صحيا صادرا ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه  
من رفض الدعوى ببطلان اذن التفتيش •

( طعن ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ١٩٩ )

المبدأ : إذا اطمانت المحكمة الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل  
فلا يجوز مجادلتها فيه •

ملخص الحكم : لما كان ما يثيره الطاعنان من اختلاف وزن المخدر  
وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمانت الى أن  
العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها وأطمانت كذلك  
الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى  
المطروحة فلا تثريب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا  
جناح عليها أن هى التفتت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن مادام أنه  
ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب •

( طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٢٠٠ )

المبدأ : الاصل أن حضور محامى مع المتهم بجنحة غير واجب •  
الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فعلى المحكمة سماعه • أو  
اتاحة الفرصة له للقيام بمهمته •

**ملخص الحكم :** الاصل انه وان كان حضور محام مع المتهم بجنة غير واجب قانونا ، الا انه متى عهد الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته، ولما كان الثابت مما تقدم ان الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور محاميهم الاصيل فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدوا دفاعهم ، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكما فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .

( طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

**المبدأ :** تبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحقوق المتهم فى الدفاع .  
تقديم المدعى بالحق المدنى مذكرة فى فترة حجز الدعوى للحكم أورد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع - وخلو هذه المذكرة مما يفيد اطلاع المتهم أو المدافع عنه عليها أو اعلانها لاي منهما يبطل اجراءات المحاكمة للاخلال بحق الدفاع .

**ملخص الحكم :** متى كان يبين من المفردات التى امرت المحكمة بضمها لوجه الطعن ان المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسته ١٤ من مايو ١٩٧٨ قررت حجزها للحكم لجلسة ٤ من يونية سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم فى عشرة أيام ، ثم اصدرت الحكم المطعون فيه بعد ان قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ خلّت مما يفيد اطلاع الطاعن أو المدافع عنه عليها أو اعلانها لاي متهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد

صدر دون أن يبدي الطاعن دفاعه رداً على المذكرة - المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التي قبلتها المحكمة وأوردت في حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع ، مما يبطل إجراءات المحاكمة وأوردت في حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع ، مما يبطل إجراءات المحاكمة للاخلال بحقوق المتهم في الدفاع لما يقضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها وإن يكون المتهم آخر من يتكلم .

( طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ : الأصل أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر بالإحالة أو طلب التكميل بالحضور وأنه يجوز استثناء محكمة الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة للمتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها للنيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .

ملخص الحكم : من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر بالإحالة أو طلب التكميل بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأنه يجوز استثناء محكمة الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت المحكمة قد خالفت

صريح نص هذه المادة اذ ادانت الطاعن عن واقعة احراز مخدر الافيون  
وهى جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها وهو مسلك من الحكم  
كان يؤذن بتعيب اجراءات المحاكمة الا ان ما يرد هذا العيب فى صورة  
الطعن الحالى - هو انعدام جدواه ذلك بان الحكم لم يوقع على الطاعن  
سوى عقوبة واحدة - وهى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة  
آلاف جنيه - وهى عقوبة احراز وحيازة مخدر الحشيش بقصد الاتجار  
التي ثبت لحكمة الموضوع ارتكابه لها ومن ثم فان مصلحته فى النعى  
على الحكم بالبطلان فى هذا الصدد وبمخالفة القانون فيما يثيره من انه  
لا عقاب على احراز آثار الافيون - بفرض صحته - تكون منتفية اذ من  
المقرر انه اذا اخطأ الحكم فأسند الى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها  
منه جريمة أخرى وعاقبه على الجريمتين معا بعقوبة واحدة داخلة فى  
حدود المواد المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها فانه بذلك  
تنتفى مصلحة الطاعن بالتمسك بالخطأ الذى وقع فيه الحكم .

( طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

المبدأ : الاصل ان حضور محامى مع المتهم بجنحة غير واجب  
قانونا الا أنه متى عهد المتهم الى محامى بالدفاع عنه فعلى المحكمة  
سماعه أو إتاحة الفرصة له للقيام بمهمته .

ملخص الحكم : لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية واجراءاتها  
فى المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المادة  
٢٦٦ منه تنص على أنه « يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع  
أمام المحكمة الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون » فان الدعوى  
المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد  
الواردة فى قانون الاجراءات فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن  
فيها مادام يوجد فى ذلك القانون نصوص خاصة بها ، فاذا ما قبلت

المحكمة الجنائية الادعاء المدني أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصما  
فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من  
حيث الاعلان وابداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وابداء دفاعه -  
فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه فى ذلك شأن المتهم والمسئول عن الحقوق  
المدنية للخصوم الآخرين فى ذات الدعوى ، لما كان ذلك وكان الاصل انه  
وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا انه متى  
عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع  
الى مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم ان  
الحامى الحاضر عن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد تمسك فى  
جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامى الموكل  
لابدء دفاع الطاعن بعد ما استحال عليه الحضور نعدز قهرى فى مرضه  
الذى استدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بمحضر الجلسة ، فان الحكم  
المطعون فيه اذ قضى بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض  
الدعوى المدنية دون سماع الطاعن ودون ان يفصح فى قضائه عن العلة  
التي تبرر عدم اجابته الى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الموكل  
يكون باطلا لايتناؤه على مخالفة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة  
وللإخلال بحق الدفاع . مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه  
والاحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث باقى اوجه  
الطعن .

( طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

المبدأ : لا تثريب على المحكمة ان هى التفتت عن اجراء تحقيق  
لم يطلب منها ولم تر هى من جانبها لزوما لاجرائه .

ملخص الحكم : اذ يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع  
عن طاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث

فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوما لاجرائه .

( طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٧٥ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٥٥٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع ان تعتمد فى قضائها بالادانة على  
اقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال .

ملخص الحكم : لما كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع  
اقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى  
التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة  
وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعيب الحكم - من  
بعد - اذا هو اعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وان كانت  
الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا الا بحلف اليمين الا ان ذلك لا ينفى  
عن الاقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، فالشاهد  
من اطلع على الشيء عيانا وقد اعتبر القانون - فى المادة ٢٨٣ من قانون  
الاجراءات الجنائية - الشخص شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء  
أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها - ولما كان من حق محكمة  
الموضوع أن تعتمد فى قضائها بالادانة على أقوال شاهد سمع على سبيل  
الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال والد المجنى عليها  
الذى أداها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين فإنه لا يقبل من الطاعن  
مصادرة المحكمة فى عقيدتها .

( طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٩١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٦٨ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٦٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٠٦ )

المبدأ : لا يقبل من المتهم قوله بان محاكمته لم تجر فى جلسات  
سرية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحاضر  
الجلسات عن سرية الجلسة .

ملخص الحكم : المستفاد مما اثبت بمحاضر الجلسات امام محكمة  
بدرجة ان محاكمة الطاعن قد تمت بغرفة المدالة فى جلسات سرية ،  
ولما كان الاصل فى الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما  
ثبت منها مواء فى محضر الجلسة او فى الحكم الا بالطعن بالتزوير ،  
فانه لا يقبل من الطاعن قوله بان محاكمته لم تجر فى جلسات سرية  
مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بمحاضر  
الجلسات عن سرية المحاكمة .

( طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢٠/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٧ )

المبدأ : لا ينبذ على سكوت المتهم عن المرافعة فى الجنب الطعن  
على الحكم بدعوى الاختلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : من المقرر انه لا ينبذ على سكوت المتهم عن  
المرافعة فى الجنب الطعن على الحكم بدعوى الاختلال بحق الدفاع مادام  
لا يدعى ان المحكمة منتهتة من مباشرة حقه فى الدفاع .

( طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢٠/١٩٨١ )



قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

المبدأ : المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها .

ملخص الحكم : قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق ، وان المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي قرار الاحالة والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز .

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق ب جلسة ١٠/٢٧ / ١٩٨١ )

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ : الاصل في الاجراءات الصلة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق وخلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة قيامها وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : الاصل في الاجراءات الصلة ويجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، وكان منعه

بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف أمين الشرطة المنتدب اليمين غير سائغ ذلك أن تحرير هذا المحضر يقتضى وجود كاتب لتدوينه والفرض أن هذا الكاتب غير موجود للعذر الذى دعا الى ندب غيره وصلاحيه أمين الشرطة ككاتب لن تلحقه الا بعد حلف اليمين ، ومن ثم فإن الإشارة اللاحقة لواقعة الحلف فى محضر التحقيق - وهو ما يقر به الطاعن - هى السبيل لاثبات حصول هذا الاجراء .

( طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٨٢٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

المبدأ : لا تجوز لأول مرة أمام محكمة النقض اثارة الطاعن ان  
مباشرة لجنة الجرد اعمالها فى غير حضوره وفى غياب أحد اعضائها .

ملخص الحكم : لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يثيره فى وجه الطعن من مباشرة لجنة الجرد اعمالها فى غير حضوره . وفى غياب أحد اعضائها فإنه لا يكون للطاعن أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ : المحكمة غير ملزمة بعد حجز الدعوى للحكم باعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها أو بالنظر فى مستند لم تصرح بتقديمه .

ملخص الحكم : المحكمة غير ملزمة بعد حجز القضية للحكم بإعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها ، أو بالنظر في مستند لم تصرح بتقديمه .

( طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٨٧٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ : يجوز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

ملخص الحكم : عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجرامات اذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم بل يجوز رفعها في مواد الجنح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما .

( طعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٣ )

المبدأ : اغفال المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن سماع شهود الاثبات الذي لم تستجيب محكمة اول درجة الى طلب سماعهم - قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : لما كان الاصل المقرر في المادة ١٨٩ من قانون الاجرامات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوي الذي تجربيه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك

ممكنا. وانما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على هذا الاصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان سير المحاكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة مسالفة الذكر . ولا يعترض على ذلك بان المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الاوراق المعروضة عليها ، اذ ان حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل ان القانون اوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية ان تنتمتع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق - ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أغفلت طلب الطاعن سماع شهود الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم - فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الافلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣٩٧/١٢/١٩٨١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٣١٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٤ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٥٢٦ ) .

قاعدة رقم ( ٢١٤ )

المبدأ : التفتات المحكمة عن طلب سماع شهود النفى دون اعلانهم  
لا يعيب الحكم .

ملخص الحكم : لما كان الدفاع وان طلب فى ختام مرافعته سماع الجيران من أصحاب الزراعات المجاورة للطاعنين ، وهم بهذه المشابة شهود نفى ، الا أنه لما كان الطاعنون لم يسلكوا الطريق الذى رسمه الشارع فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ذلك ضرورة اعلانهم قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل طامعا لم يدرجوا فى قائمة الشهود ، فليس لهم من بعد ان ينعوا على المحكمة عدم اجابتهم الى طلب سماعهم .

( طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٤ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٨٦٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢١٥ )

المبدأ : لا يترتب البطلان على مخالفة ما ورد فى المادة ٢٧٨ من  
قانون الاجراءات الجنائية بشأن سماع الشهود .

ملخص الحكم : القانون لم يرسم طريقا معينا لسماع الشهود  
ومناقشتهم بالجلسة وان ما ورد فى المادة ٢٧٨ من قانون الاجراءات  
الجنائية هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة ولا يترتب البطلان  
على مخالفته . ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الوجه غير سديد .

( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

المبدأ : محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة  
دون تاريخ اصداره الا أنه من المستقر عليه أنه لا يكمله فى التاريخ .

ذلك لان الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده .

**ملخص الحكم :** الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه أنه لا يكمله فى التاريخ ذلك ان الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته شروط صحته مقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من الاثبات ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها الطعن .

( طعن رقم ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٧٨ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٨١٩ ) .

قاعدة رقم ( ٢١٧ ) .

**المبدأ :** اعلان المعارض بجلسة المعارضين يجب ان يكون لشخصه او فى موطنه .

**ملخص الحكم :** لما كان المقرر ان اعلان المعارض للمحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه او فى موطنه ، وكان الموطن كما عرفتة المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المسألة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص عمله موطناً له ، فان اعلان الطاعن بالجلسة التى حددت لنظر معارضته على عنوان مصنعه يكون غير صحيح ولا ينتج أثراً .

( طعن رقم ٧٠٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٥ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٤١٨ - طعن جنائى رقم ٥٥١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ٤/٦/١٩٨٢ ) .

قاعدة رقم ( ٢١٨ )

المبدأ : حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وفي تشكيل مجلس النقابة بالنسبة لأعضائها مقرر لخمس الاعضاء الحاضرين منهم تلك الجمعية والثابت توقيعهم في سجلاتها .

ملخص الحكم : من حيث أن المادة ٦٢ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين قد نصت على أنه « لوزير الارشاد القومي أن يعلن في تشكيل الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة وله كذلك حق الطعن في القرارات الصادرة من الجمعية للعمومية » . ولخمس الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية حق الطعن في صحة انعقادها وفي تشكيل مجلس النقابة ، كما نظمت اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين اثبات عملية حضور الجمعية العمومية بما نصت عليه في المادة الثانية منها من أنه « يعد مجلس النقابة سجلا بأسماء الاعضاء الذين لهم حق الاشتراك في اعمال الجمعية العمومية ويوقع كل منهم أمام اسمه عند دخول دار النقابة على أن تختتم كل صحيفة من صفحات السجل بخاتم النقابة قبل بدء الاجتماع مع توقيع الرئيس والسكرتير عليها . ولا يجوز الحضور لغير أولئك الاعضاء » . ومؤدى ما تقدم أن حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وفي تشكيل مجلس النقابة بالنسبة لأعضائها مقرر لخمس الاعضاء الحاضرين منهم تلك الجمعية والثابت توقيعهم في سجلاتها آنفة البيان .

( طعن رقم ٧٠٦٠ لسنة ٥ ق٣ - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ : لوزير الارشاد القومي حق الطعن في قرارات تشكيل الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وتشكيل مجلس النقابة وله كذلك

حق الطعن فى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بهذه القرارات - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : اجراءات التقاضى من النظام العام وكانت المادة ٦٦ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بانشاء نقابة الصحفيين تنص على انه : « لوزير الارشاد القومى ان يطعن فى تشكيل الجمعية العمومية وتشكيل مجلس النقابة وله كذلك حق الطعن فى القرارات الصادرة من الجمعية العمومية ولخمسة الاعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية حق الطعن فى صحة انعقادها وفى تشكيل مجلس النقابة ويتم الطعن فى قلم كتاب محكمة النقض ( الدائرة الجنائية ) خلال خمسة عشر يوما من انعقاد الجمعية العمومية بالنسبة لاعضاءها ومن تاريخ ابلاغ بالنسبة لوزير الارشاد القومى . . . » وكان الطاعن لم يسلك هذا الطريق ، وانما اقام بطعنه دعوى امام محكمة القضاء الادارى ، فان طعنه يكون غير مقبول ، لا يغير من ذلك ان تلك المحكمة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالته الى هذه المحكمة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، لانه طالما كان للصحفيين قانون خاص يحكم قضاياهم التى تدخل فى ولاية هذه المحكمة ويحدد الاجراءات التى ترفع بها فانه لا يجوز اللجوء الى سواه . . .

( طعن رقم ٧٠٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ : وصف الحكم بأنه حضورى اعتبارى أو غيابى هى بحقيقة الواقع - شرط ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر فى قضاء محكمة النقض ان العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى اعتبارى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى منطوق الحكم وكان الثابت من الاطلاع على



محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة ان الطاعن قد تخلف عن حضور جميع الجلسات السابقة على صدور الحكم المعارض فيه ، فإن الحكم المعارض فيه اذ وصف بأنه حضوري اعتسارى تاسيسا على حضور الطاعن بالجلسة السابقة على صدوره يكون قد خالف الثابت بالاوراق ويكون الحكم في حقيقته حكما غيابيا تجوز المعارضة فيه عملا بالمادتين ٣٩٨ ، ٤١٨ من قانون الاجرامات الجنائية . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز المعارضة قد اخطأ في تطبيق القانون . مما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٣١٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ : الاصل في المحاكمات الجنائية انها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها ولا يسوغ الخروج عن هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لأي سبب من الاسباب او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر وفقا للمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ان الاصل في المحاكمات انها تقوم على التحقيق الشفوي ، الذي تجريه المحكمة - في مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لأي سبب من الاسباب او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك - قبولا صريحا او ضمنا - واذا كان ذلك - وكان ما اختتم به المدافعان عن الطاعن مراقبتهم - من طلب القضاء ببراءته مع التصميم على الشاهدين ؛ هو طلب جازم تلزم المحكمة باجابهته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة - فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن استنادا الى اقوال الضابط والعريف - سالف الذكر - دون الاستجابة الى طلب سماعهما - يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ، ولا يتشفع له في ذلك كونه قد حوّل في قضاائه علاوة على

• ما ملف على أدلة أخرى - ذلك بأن الأصل في الأمر له في المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من استطاع - والحال كذلك - أن يعرف مصير قضاء محكمة الموضوع فيما لو استمعت بنفسها إلى شهادة الشاهدين المذكورين التي كانت عنصراً من عناصر عقيدتها في الدعوى • لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه •

( طعن رقم ٤١٨٧ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٥/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ : إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم اختصاصها وتحويلها إلى المحكمة الجزئية أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها - مفاد ذلك - تطبيق •

ملخص الحكم : ولما كان النص في المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات على أنه « إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحويلها إلى المحكمة الجزئية • أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها » • يدل على أن المشرع يميز بين حالتين تتغاير كل منهما عن الأخرى الأولى منهما إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة الواردة بأمر الاحالة تشكل جنحة وكان ذلك قبل تحقيقها بالجلسة فقد أجاز لها أن تحويلها إلى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها والثانية منها إذا لم يتضح ذلك لتلك المحكمة إلا بعد إجراء التحقيق بالجلسة فقد ألزمها المشرع في هذه الحالة بنظرها وهو ما أفصح عنه بقوله « تحكم فيها » • لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا المنطق وقضى بعدم اختصاص المحكمة رغم اختصاصها بنظر الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه •

( طعن رقم ١٠٢ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٥/٣/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ : إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات .

ملخص الحكم : ولما كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص انه اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان بطلان الحكم الغيابى طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى ، أما اذا قبض عليه ولم يحضر جلسة المحاكمة فانه لا معنى لسقوط الحكم الاول ، بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة ان يقضى بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قائما ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فى الدعوى فانه يكون قد خالف القانون واجب النقض والتصحيح .

( طعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ : الاصل فى المحاكمة انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو لنفيها ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماع الشهود لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك قبولا صريحا أو ضمنيا .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر وفقا للمادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية ان الاصل فى المحاكمة انها تقوم على

التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم - بالجلسة وتسمع فيه الشهود لإثبات التهمة أو نفيها ولا يسوغ الخروج على هذا الإجماع إلا إذا تعذر سماع الشهود لى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولاً صريحاً أو ضمناً - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤١٣ من ذلك القانون تنص على أن : « تسمح المحكمة الاستثنائية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تنتخبه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى إجراءات التحقيق » - ولما كان للثابت على ما سلف بيانه - أن المدافع عن الطاعن لم يتنازل فى أى درجة من درجات التقاضى عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً أو ضمناً فإن الحكم اذ لم يستجب الى هذا الطلب تأسيساً على عدم جوازها على الرغم من أن المحكمة - بدرجتها - لم تجر تحقيقاً شفوياً بالجلسة - يكون مشوياً بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٣٦٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ : وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى  
هى بحقيقة الواقع - شرط ذلك .

ملخص الحكم : ولما كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض ان العبرة فى وصف الاحكام هى بحقيقة الواقع فلا يكون الحكم حضوريا بالنسبة الى الخصم الا اذا حضر وتهايت الفرصة لبدء دفاعه كاملا وكان من المقرر ايضا ان الشارع عند وضع قنونه الاجرامات الجنائية لم ينفذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالاحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يحضر بجلسة المرافعة الاخيرة ولم يبد دفاعه فاتى ما فهمت اليه المحكمة من وصف الحكم يانه حضورى

يكون غير صحيح فى القانون لانه فى حقيقة الامر حكما غيابيا برغم هذا الوصف ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض فى الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات فان الطعن يكون غير جائز .

( طعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٣١٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

المبدأ : الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنب بمرور ثلاثة

سنوات .

ملخص الحكم : حيث ان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٨٢/٢/٢٢ بادانة الطاعن بجنة اقامة بناء على خلاف احكام القانون قطع نيه بطريق النقض وقدم اسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٧ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى اجراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة ١٩٨٦/١/٢٨ أمام غرفة المشورة ، اذ كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن ١٩٨٢/٣/٢٧ حتى تاريخ نظرها بتلك الجلسة مدة تزيد على السنوات الثلاث المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجنب دون اتخاذ أى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة الطاعن .

( طعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٨/٤/١٩٨٦ )

قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

المبدأ : يجب ان يكن لكل متهم بجناية محام يدافع عنه -  
المادة ٦٧ من الدستور :

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من الدستور توجب ان يكون لكل متهم بجناية محام يدافع عنه . وهو ما كانت توجبه ايضا المادة ١٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية قبل الغائها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، كما توجبه المادة ٢١٤ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون المشار اليه سلفا ومن ثم فقد صار من الضمانات الاساسية التي اوجبها الدستور والقانون ان تكون الاستعانة بمحام الزامية لكل متهم بجناية يقدم للمحاكمة حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا من الشارع الدستوري بان الاتهام بجناية امر له خطره ، لا يؤتى هذا الضمان ثمرته ولا يحقق الغرض منه الا اذا كان المدافع عن المتهم قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها حتى نهايتها ، حتى يكن ملما بما أجرته المحكمة من تحقيق واتخذته من اجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم فانه يتحتم ان يتم سماع الشهود ومرافعة النيابة العامة وباقي الخصوم في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه . وهو ما لم يتحقق في خصوص هذه الدعوى على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالبطلان في الاجراءات فضلا عن الاخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه ، ولما كان الطعن لثالث مرة فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ : الحكم لا يعتبر مكملًا لمحضر الجلسة الا في اجراءات المحاكم دون أدلة الدعوى التي يجب ان يكون لها مصدر ثابت في الاوراق .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان ما اثبتته الحكم يخالف ما اثبتته المحكمة بمحضر الجلسة من تلك البيانات اذ ان الثابت بالبطاقة العائلية لا يفيد أن الطاعن صاحب المصنع محل الاتهام بالذات - لما كن ذلك وكان الحكم لا يعتبر مكملًا لمحضر الجلسة الا فى اجراءات المحاكمة من أدلة الدعوى التى يجب أن يكون لها مصدر ثابت فى الاوراق - فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعن يكون قد شابَه خطأ فى الاسناد وفساد فى الاستدلال مما يتعين نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٨٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٥/١٣/١٩٨٤ ) .

**قاعدة رقم ( ٢٢٩ )**

**المبدأ :** اذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله طرات بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود الى رشده .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا اثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله ، طرات بعد وقوع الجريمة ، يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود الى رشده ويجوز فى هذه الحالة لقاض التحقيق أو للقاض الجزئى كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الامر بحجز المتهم فى أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله » . فانه كان لزاما على المحكمة مادام قد قدم اليها التقرير الطبى مالف البيان ان تثبت - قبل المضى فى اجراءات المحاكمة - وبالاستعانة بالمختصين فنيا ، من أن هذا الذى يعانى منه الطاعن - على السياق المتقدم - لا يعد عاهة فى عقله

طرات بعد وقوع الجريمة تجعله غير قادر على الدفاع عن نفسه أثناء المحاكمة ، ولا يعفى المحكمة من القيام بهذا الواجب أن الطاعن مثل أمامها ومعه محام تولى الدفاع عنه فى موضوع الجريمة التى دين بها ، لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الاول فى الدفاع عن نفسه فيما هو مسند اليه ، فلا تسوغ محاكمته الا اذا كان فى مكنته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسهم مع محاميه الموكل أو المنتدب فى تخطيط أسلوب دفاعه مراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تقل كلمتها فى شأن صورة التقرير الطبى المقدم لها ، ولم تثبت من مدى توافر شروط انطباق الحكم الوارد بالمادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة البيان الذى يلزمها بوقف محاكمة الطاعن حتى يعود الى رشده دون توقف على ارادة المدافع عنه ولا على طلب صريح منه ، وذلك فيما لو ثبت من حالته الصحية أنه غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله طرات بعد وقوع الجريمة ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع متعيينا نقضه .

( طعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٠ )

المبدأ : يتمتع على القاضى ان يشترك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو ان يشترك فى الحكم فى الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه « يتمتع على القاضى ان يشترك فى الحكم اذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو ان يشترك فى الحكم فى الطعن اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه » وجاء فى المذكرة الايضاحية تعليقا على هذه الملة « ان أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قبله



باعتل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع ان يزن حجج الخصوم وزنا مجردا « لما كان ذلك ، وكان رئيس الهيئة الاستئنافية التى اصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر حكما برفض معارضة الطاعن وتأييد القضاء بادانته - وكان القانون قد أوجب امتناع القاضى عن الاشتراك فى الحكم فى الطعن اذا كان للحكم المطعون فيه صادرا منه - فان الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا متعينا نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣١ )

المبدأ : يجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنايات كى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى .

ملخص الحكم : وكان من المقرر ان الشارع وقد اوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية احيلت الى محكمة الجنايات ، كى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقريراً منه بان الاتهام بجناية امر له خطره ، فان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها ، حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من اجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم فقد تعين أن يتم مرافعة النيابة العامة وباقى الخصوم فى وجوده بشخصه أو ممثلاً بمن ينوب عنه قانوناً ، وهو ما لم يتحقق فى هذه الدعوى ، ولا يقدح فى هذا النظر ان يكون جميع الطاعنين كانوا قد استوفوا صفاتهم طالما ان المحكمة قد استجابت الى النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية واستمعت الى مرافعتهم فى الدعوى وتم ذلك فى غيبة المدافع عن الطاعنين حيث على ضوء ما اثبت بمحضر الجلسة لا يعرف من حضر من المحامين ومع من من المتهمين . لما كان ما تقدم فان المحكمة

تكون قى أخلت بحق الطاعنين فى الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٨٣٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٢ )

المبدأ : عدم حضور محام مع المتهمين فى جناية احرار مخدر - أثره - بطلان اجراءات المحاكم .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر جلسة المحاكمة ان الطاعن رغم اتهمه فى جناية احرار مخدر لم يحضر معه محام للدفاع عنه - سواء كان موكلا من قبله أو منتدبا من قبل المحكمة أو النيابة العامة - فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطللة منطقية على اخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٣ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع ان تعول فى عقيدتها على ما جاء بتخريجات الشرطة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعة ، فان كل ما يثيره الطاعن من منازعة حول التصوير الذى اخذت به المحكمة للواقعة أو فى تصديقها لاقوال المجنى عليه أو محاولة تجريحها ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى استنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تعول فى عقيدتها على ما جاء بتخريجات الشرطة

باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عساه : كان الحكم قد حصل أقوال المجنى عليه وتحريات الشرطة مما لا شبهة لأى تناقض ، فان ما يثيره الطاعن من وجد تناقض بين أقوال المجنى عليه والتحريات فى شأن سبب الحادث لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٩٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

المبدأ : مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن الحكم الغيابى الابتدائى - الصادر فى الجنية رقم ١٩٩١ لسنة ١٩٨٣ ديرب نجم ، والذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد فقد ، ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى، فان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ، ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن بالنقض فيه لم تستنفذ ، ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن يقضى بأعادة المحاكمة .

( طعن رقم ٥٠٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٥ )

المبدأ : نقد الحكم - أثره .

**ملخص الحكم :** من حيث أنه يبين من الاطسلاع على الاوراق والمقررات المضمومة وعلى مذكرة القلم الجنائي المختص ان الحكم الصادر من محكمة اول درجة - فى الجنة رقم ٦٤٠٧ لسنة ١٩٨١ ثان أسيوط - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فقد . ولما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم الصادر فى الدعوى ، فان مجرد صدر حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان يقضى بإعادة المحاكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ )

( طعن رقم ٧٠٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨ )

( طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

**المبدأ :** يجب على المتهم فى جنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه - أما فى الجنب الاخرى وفى المخالفات فيجوز ان ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه مع عدم الاخلال بما للمحكمة من حق فى أن تأمر بحضوره .

**ملخص الحكم :** الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - الذى جرت محاكمة الطاعن فى ظل مريان احكامه - أنه يجب على المتهم فى جنة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه ، أما فى الجنب الاخرى وفى

المخالفات فيجوز أن يندب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وإذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف بالحضور ولم يرسل وكيلًا عنه في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته ، إلا إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره فيتعين الحكم حضوريا . لما كان ذلك ، وكان البين مما سلف أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بحبس الطاعن أسبوعين ، فإن استئنائه لهذا القضاء بجعل عقوبة الحبس واجبة النفاذ فورا إذا ما قضت محكمة الدرجة الثانية بعدم قبول الاستئناف شكلا أو برفضه موضوعا أو بتعديل مدة الحبس إلى ما دون ما قضى به الحكم المستأنف على مقتضى الحق المقرر لها في الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . بما يتعين معه والحال كذلك أن يمثل الطاعن أمام تلك المحكمة ، ولا يجوز له أن ينيب عنه أي وكيل فإذا حضر وترافع في الدعوى فإن مرافعته تكون لغوا لا أثر له ويظل الحكم الصادر في حقه غايبا ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضوري لما هو مستقر عليه من أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غايبي هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة فيه . لما كان ذلك وكان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه لم يعلن للطاعن ، وكان اعلانه هو الذي يفتح به باب الطعن عليه بالمعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد قانونا ومن ثم فإن باب الطعن عليه بطريق المعارضة مازال قائما لم يوصد . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن عملا بالمادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

( طعن رقم ٤٣٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٠ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٣ )

قاعدة رقم ( ٢٣٧ )

المبدأ : الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، واذا كانت الواقعة المادية المبينة بامر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة احراز المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافق قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون ان يتضمن التعديل باسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الاولى فان للوصف الذى نزلت اليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا عن أى نوع . ثم فان على المحكمة أن تنبه للدفاع لى ما أسبغه عن وضع قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها ، ويضحى النص عليها بالاخلاق بلحق الدفاع فى هذا الصدد فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون ان يحول سماعهم من ان تعتمد فى حكمها على اقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مادامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة ان النيابة والدفاع اكتفيا باقوال الشاهد الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على للمحكمة قعودها عن سماعه . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى محضر الجلسة ان المحكمة ندبت

محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا في هذا الشأن وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع مادام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل لما قد يقال من أن المحامي المنتدب لم يكن عالما بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده المهنة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الضابط لا تناقض فيه ، كان من المقرر ان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة متى اطمأنت الى ان المخدر الذي أرسل الى المعامل الكيماوية هو الذي صار تحليله واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك دون نظير للخلاف في الوزن المقول به خاصة وان الطاعن لم يثر أمامها سببا عن هذا الخلاف - لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٥٨٨١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٧ ) مكررا

المبدأ : لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحكمة .

**ملخص الحكم :** وحيث ان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن حضر بجلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢ ودفع بانه لم يعلن قانونا بالجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف ، وعرض على المحكمة جواز سفره تدليلا على ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه وما اضافه من اسباب دون أن يعرض لما أثاره الطاعن فى شأن بطلان الحكم المستأنف لعدم اعلائه بالجلسة التى صدر فيها ، وكان من المقرر انه لا يجوز للمحكمة ان تحكم على المتهم فى غيبته الا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى . لما كان ذلك فان التفات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن فى هذا الشأن ايرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا ينهى على صحته بطلان اجراءات المحاكمة الابتدائية ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه الاحالة .

( طعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٣٨ )

**المبدأ :** الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته .  
**النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته .**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم - الذى ترى انطباقه على واقعة للدعوى - واذ كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة - والتى كانت مطروحة بالجلسة - هى بذاتها التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان انطاعن



به ، وكان مرد التعديل هو وقوع الجريمة بدائرة مركز أبو حمس لا دائرة مركز دمنهور دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية او اضافية عناصر جديدة تختلف عن الاولى مما لا تلتزم معه المحكمة تبينه التهمة أو المدافع عنه اليه ، فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٩ )

المبدأ : الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية - شرطه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه في مدوناته أن شقيق الطاعن قد حوكم عن ذات الجريمة المسندة الى الطاعن وصدر الحكم ببراءته منها بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة التي تمت في هذه الجريمة والتي اتخذت في الدعوى في مواجهة المتهم الآخر فيها تقطع مدة التقادم في حق الطاعن ، وإذا لم تنقض على الحكم الصادر في الدعوى بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ببراءة المتهم الآخر حتى تاريخ تغريم الطاعن للمحاكمة مدة العشر سنوات اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجنائيات بحسب أن الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٨١ - فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تأسيسا على ذلك يكون قد التزم صحيح القانون ، فضلا عن أن نعى الطاعن في هذا المنحى إنما جاء على الحكم الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة دون الحكم المطعون فيه الذي أخذ لنفسه أسبابا مستقلة .

( طعن رقم ٧٨٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

المبدأ : يجب أن تبنى الاحكام على الادلة التي يقتنع منها القاضي

إدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من تحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب تبني على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - قد عول في قبائله بالإدانة على عقد الشركة وأسس اقتناعه لسلامته وأطراح دفاع الطاعن في شأن إنكار توقيعه عليه على ما انتهت إليه النيابة العامة في مذكرتها من عدم وجود الأدلة على تزويره رغم قيام شبهة التزوير فإن المحكمة تكون قد بنت عقيدتها على ما لم تقم بتحصيله بنفسها ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٧٠٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

**المبدأ :** فقد الحكم - مجرد صدور الحكم لا وجود له لا ينقضي به الدعوى الجنائية - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** يبين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة مذكرة القلم الجنائي المختص أن الحكم المطعون فيه قد فقد ، لما كان لم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد . ولما كانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فإنه يتعين

عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الاجرامات الجنائية ان يقضى  
بإعادة المحاكمة .

( طعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ : من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على أسس صحيحة  
من أوراق الدعوى وعناصرها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، ولئن كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد اثبت في ديباجته ان الواقعة التي طرحت على المحكمة الاستثنائية هي جريمة الضرب المنصوص عليها في المادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات الا ان الحكم أورد في مدوناته ما نصه « وحيث ان الحكم المستأنف بين وقائع الدعوى وناقش الادلة قبل ألتهم - الطاعنة والمحكوم عليه الاخر ولما كان هذا الحكم صحيحا للأسباب التي بنى عليها والتي تاخذ بها المحكمة وتحيل اليها وتتخذها أساسا لحكمها ومن ثم فانها تقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى عناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا اصل لها في الاوراق فانه يكون معيبا لابتنائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم ، واذا كان الثابت ان الواقعة كما صورها الاتهام هي ان الطاعنة ضربت المجنى عليها خلافا لما أورده الحكم الابتدائي لأسبابه بالحكم الغيابي والاستثنائي - من ان الطاعنة بددت الأشياء المحجوز عليها ولم تقدمها في اليوم المحدد للبيع ، فان ذلك ينبئ عن ان المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بطروقتها وقضت بما لا اصل له في الاوراق مما يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعنة في طعنها .

( طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٣ )

**المبدأ :** من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة من اثبات اجراءات المحاكمة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت تلاوة أقوال شهود الاثبات بموافقة النيابة العامة والدفاع فلا يقدح في ذلك أن يكون اثبات هذا البيان قد ورد في ديباجة الحكم المطعون فيه مادام رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كاتبها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما يفيد اقراره لما ورد به من بيانات ، فإن ما يتطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه اطراح ما يثيره الطاعن في شأن اثبات البيان المسار ذكره بالحكم المطعون فيه دون محضر الجلسة .

( طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

**المبدأ :** الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان قد نص في صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الابتدائي الى يوم تقرير الطاعنة باستئنائه دون اتخاذ اجراء من ذلك القبيل . وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد لصالحه ، هو الامر الثابت حسبما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهمه يكون قد

أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبرائة المتهمه مما نسب اليها .

( طعن رقم ٨٣٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٧٨٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

المبدأ : تنتقض الدعوى الجنائية بالتقادم بمرور ثلاثة مسنوات على آخر اجراء فيها .

ملخص الحكم : من حيث أنه لما كان الطاعن قد أورد فى أسباب طعنه أنه مثل فى التحقيق الذى كانت تجريه النيابة العامة بتاريخ ١٩ من ابريل سنة ١٩٧٨ وأنها نذبت بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ ضابطا لضبط أوراق تحرى بخط المجنى عليها . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته رداً على الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ان للطاعن وجه باتهلم فى ١١ من ابريل سنة ١٩٨١ كما وجه به أيضا وتم استكتابه بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨١ واعلن بالجلسة فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٨٤ ثم صدر عليه الحكم غيابيا فى ١٩٨٤/٦/٢٠ ، وجميع تلك الاجراءات قاطعة للتقادم ولم يمضى بين أولها ووقوع الجريمة أو بين كل منها والاخر مدة تصل الى ثلاث سنوات ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مسديدا .

( طعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ )

( قاعدة رقم ( ٢٤٦ ) )

المبدأ : ورقة الحكم مكتملة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات  
المحاكمة .

ملخص الحكم : من المقرر ان ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر  
الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة وان الاصل في الاجراءات انها  
روعيت ، من ثم فانه لا يجوز للطاعن ان يجحد ما اثبته الحكم من تلاوة  
تقرير التلخيص مادام لم يطعن عليه بالتزوير ، لما كان ذلك ، وكان  
تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية هو  
مجرد بيان يتيح لاجراءات الهيئة الامام بمحمل وقائع الدعوى وظروفها وما  
تم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون البطلان جزاء على  
ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ ، وكان الثابت من محضر جلسة  
المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من  
بعد النعى على التقرير بالقصور لاول مرة امام محكمة النقض ، لما كان  
ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عدم قبوله  
موضوعا .

( طعن رقم ٢٧٢٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

( قاعدة رقم ( ٢٤٧ ) )

المبدأ : لمحكمة الموضوع ان تعرض عن قتاله شهود النفى ما دامت  
لا تتفق بما شهدوا به - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان  
تعرض عن قتاله شهود النفى ما دامت لا تتفق بما شهدوا به ، فان منعى  
الطاعن على الحكم باطراحه اقوال شاهد النفى يكون غير مقبول .

( طعن رقم ٣٧٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ : لا يترتب البطلان على مخالفة اجراءات تحريز المصبوطات .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن اجراءات تحريز المصبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الامر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المصبوطة لم يصل اليها العبث ، وأنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المصبوطة هى التى ارسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهى اليها التحليل - كما هو الحال فى :دعوى المطروحة - فلا تثريب عليها ان هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها ان هى التفتت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

( طعن رقم ٣٧٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٩ )

( طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨١ )

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ : تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجناح بمضى ثلاثة سنوات من يوم وقوع الجريمة .

ملخص الحكم : ومن حيث انه يبين من الاطّلاع على لاوراق والمفردات أن الطاعن قرر فى ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ باستئناف الحكم

الصادر ضده من محكمة أول درجة بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٨٠ باندته ، الا ان استئنافه لم ينظر الا فى أولى جلساته بتاريخ ١٧ من ابريل سنة ١٩٨٤ أى بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى اجراء قاطع من تاريخ التقرير بالاستئناف الى حين نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجـراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائى أو باجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا اخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء . لما كان ذلك ، وكان قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات مسن تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من هذا القبيل ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة مما تجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الامر الثابت بادانة الطاعن يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين نقضه والى القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبسراة الطاعن ما نسب اليه .

( طعن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

المبدأ : تنقض الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ولا يمنع ذلك الحكم بالمصادرة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه تنقض الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ،



ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة فى الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة اثناء نظر الدعوى ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم .

( طعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٨١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٣/٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ : وجوب بحضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات يتولى الدفاع عنه - مخالفة ذلك - أثره .

ملخص الحكم : من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم للمرافعة أمام محكمة الجنائيات . وكان يبين من الاطلاع على الجدول العام للمحامين اذن المحامى الذى ندبته المحكمة وقام بالدفاع عن الطاعن مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية - لانه مقيد ابتدائى فى ١٩٨١/٤/٢٠ تحت رقم ٢٩٣١٧ - ومن ثم فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون النعى فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٢٠/١٩٨٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٤/٢٢/١٩٨٦ )

( طعن رقم ٣٨٣٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/١٧/١٩٨٦ )

( طعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٢٤/١٩٨٦ )



## أحكام عرفية

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ : من المقرر أن المحاكم العلية هي صاحبة الولاية العامة  
في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية - مناه ذلك .

ملخص الحكم : انزال المحاكم الاحكام الواردة بالاوامر العسكرية  
على للوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو مقرر من أن المحاكم  
العادية هي صاحبة الولاية العتمة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست  
الا محاكم استثنائية ذلك أن قانون الطوارئ الذي صدرت على أساسه  
الاوامر العسكرية لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من  
اختصاصها الاصيل الذي أطلقته الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون  
السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ ليشمل الفصل  
في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر العسكرية التي يصدرها  
رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى  
ولو لم تكن في الاصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، ولا يغير من هذا  
النظر أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة  
١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتباراً من ١/٦/١٩٨٠ ونص  
في المادة الثالثة منه على لنفراد محاكم أمن الدولة دون غيرها بالفصل  
في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تاجير  
وبيع الاماكن والعلاقة بين اللؤجر والمستاجر ومنها الجريمة التي دين بها  
المطعون ضده ، ذلك بأنه من المقرر أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق  
بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها - شأنها  
في ذلك شأن القوانين الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في الاحكام - دون  
أن ترتد الى الاحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل  
التعديل اذ الاصل أن كل اجراء تم صحيحاً في ظل قانون يظل صحيحاً  
وخاضعاً لاحكام هذا القانون ومن ثم فإن التعديل المدخّل بالقانون سالف  
الذكر الذي أخرج الجريمة موضوع الدعوى عن اختصاص المحاكم العادية

لا يسرى على الواقعة التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

( طعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٨ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٩٢٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٢ - الجزء الاول من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائي» قاعدة رقم ١٩٠٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٣ )

المبدأ : يجوز استئناف الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

ملخص الحكم : الثابت من الاطلاع على الحكم المستأنف انه صدر من محكمة أمن الدولة الجزئية العادية المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وليس من محكمة أمن الدولة « طوارئ » المشكلة طبقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ . وكانت المادة ٢/٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد جرى نصها على انه « وتكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر » . ومفاد هذا النعى انه متى صدر الحكم من محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقا لاحكام القانون سالف الذكر فان استئنافه يكون جائزا ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المطعون ضده يكون قد أخطأ صحيح القانون .

( طعن رقم ٦٠٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

المبدأ : اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم ترتبط بعضها ببعض لغرض واحد . وكانت تلك الجرائم داخلية فـ

اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برفعها الى  
محاكم أمن الدولة ( طوارئ ) وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون  
العقوبات - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : لما كانت حالة الطوارئ المعلنه فى جميع أنحاء  
البلاد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ قد مدت سنة  
أخرى اعتبارا من ٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم  
٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ وكان الامر رقم ١ لسنة ١٩٨٢ باخالة بعض الجرائم الى  
محاكم أمن الدولة « طوارئ » الذى نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٣  
تتابع الصادر فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ قد نص فى الفقرة الثالثة من  
المادة الاولى منه على أن تحيل النيابة العامة الى محاكم أمن الدولة  
« طوارئ » الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . كما نص فى المادة  
الثانية منه على أنه « اذ كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة  
جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم  
داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى  
برفعها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة  
٣٢ من قانون العقوبات » . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم  
عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ وكانت  
المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه  
فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة « طوارئ » فان الطعن  
المقدم من المحكوم عليه سالف الذكر يكون غير جائز قانونا .

( طعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

المبدأ : تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها  
أمام دائرة متخصصة لمحكمة الجناح المستأنفة ويجوز الطعن فى الاحكام  
التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ - بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » قد نص في مادته الثالثة على ان « تسرى أحكام هذا القرار على الدعاوى التي لم يتم بعد إحالتها الى المحاكم » وكانت الدعوى الماثلة قد أحيلت الى القضاء قبل تاريخ العمل بهذا الامر ، فلا يسرى عليها أحكامه . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، قد جرى نصها على ان « تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة لمحكمة الجناح المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر » وكان الحكم المستأنف قد صدر من محكمة أمن الدولة جزئية فانه يكون جائزا استئنافه ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون ، فضلا عن خطئه في الاسناد ، قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٩٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٦ )

**المبدأ :** محاكم أمن الدولة المختصة دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان يشترط لتحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ان تكون المحكمة الجنائية التي تحرك امامها الدعوى بهذا الطريق مختصة بالفصل في الدعوى المدنية التبعية ، وكان قانون محاكم أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ المعمول به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٨٠ - بعد أن نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم التي حددتها تلك المادة ومنها الجرائم المنصوص عليها في

القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - قد نص في الفقرة الثانية من مادته الخامسة على أنه « لا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة » . وكان مفاد ذلك ان محاكم أمن الدولة المختصة دون سواها بنظر الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ومنها جريمة تقاضى مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار - التى دين بها الطاعن - لا تختص بالفصل فى طلب التعويض عن الضرر الناشئ عن تلك الجرائم بما مؤداه انه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم بطريق الادعاء المباشر ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه - خلافا لهذا النظر - الى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وهو ما لا يغير منه ان يكون المدعى بالحقوق المدنية - فى صحيفة الادعاء المباشر المعلنة بعد العمل بالقانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ - قد كلف الطاعن ابتداء بالحضور امام محكمة مصر الجديدة الهزئية ، اذ لم تكن تلك المحكمة مختصة بنظر الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ ان تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وذلك بالقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى .

( طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٥٥ ق. - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

المبدأ : لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم : من حيث انه يبين من الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٨٣/١١/١٦ أنه قد صدر من محكمة أمن الدولة ( طوارئ ) المشكلة وفق احكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، لما

كان ذلك وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكامه ، فانه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن فى الحكم الابتدائى سالف الذكر بطريق الاستئناف ، ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز ، وذلك لما هو مقرر من أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف بتعلق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك ان يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ليس من شأنه ان ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون .

( طعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )



اختصاص قضای

قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ : قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بما فيها الاختصاص  
الولائى - يترتب على مخالفتها البطلان وليس الانعدام .

ملخص الحكم : من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص فى المواد  
الجنائية بما فى ذلك الاختصاص الولائى لا يترتب عليه الا بطلان الحكم  
الصادر من محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعدا  
لان اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم  
لا لوجوده قانونا .

( طعن رقم ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

المبدأ : اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر  
الجنائيات المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون  
العقوبات .

ملخص الحكم : لما كان الحكم الغيابى الصادر من محكمة أمن  
الدولة العليا لازال قائما ، فانه وان كانت حالة الطوارئ قد انتهت بقرار  
رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ الا أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠  
بانشاء محاكم أمن دولة قد نص فى المادة الثالثة منه على اختصاص  
محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنائيات المنصوص عليها فى  
الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات كما أوجبت المادة  
التاسعة على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى  
أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك  
بالحالة التى تكون عليها وبدون رسوم ومن ثم فان الاختصاص باعادة  
نظر الدعوى يكون معقودا لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥  
لسنة ١٩٨٠ .

( طعن رقم ٣٥٧٣-٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٠ )

المبدأ : وجوب اتباع الاجراءات الاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية عند احالة الدعوى من النيابة العامة الى محكمة أمن الدولة العليا عملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .  
وصدور الحكم غيابيا بالنسبة للمطعون ضده المادة ١٠ من قانون الطوارئ .

ملخص الحكم : ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق والمقررات المضمومة ان النيابة العامة احات الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المطعون ضده وآخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لشركة النيل العامة لمقاولات الانشاءات المدنية والاشترك فيها واحراز سلاح نارى وفخيرة ، وطلبت معاقبتهم طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وعملا بأحكام القانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ومحكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ قضت بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غيابيا للمطعون ضده وحضوريا للمتهم الآخر بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء والاشترك فيها وببراءة المطعون ضده من باقى التهم المسندة اليه ، وقد أقر نائب الحاكم العسكرى الحكم بالنسبة للمتهم الآخر وأعاد الاوراق للنسابة العامة لاتخاذ شئونها عند ضبط المطعون ضده المحكوم فى غيبته ، ثم قبض على المطعون ضده وأعيدت محاكمته حيث صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة اعادة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه انه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنائيات كفر الشيخ بدلالة ما ورد بدعياجة الحكم وما تضمنته اسبابه من ان الدعوى احيلت الى المحكمة من السيد مستشار الاجالة وهو ما يخالف الواقع الثابت بالاوراق ، لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذى صبر

الحكم المطعون فيه اثناء مريانه قد نصت على أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من الاجراءات فى هذا القانون أو فى الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية، وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والاوامر التى أصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين فانه يتبع فى هذا الامر الاحكام المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية واذ كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابى طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى أما اذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فانه لا محل لسقوط الحكم الاول بل يجب اذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الاول واستمراره قائما . لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد حكم عليه فى غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة الا أنه لم يحضر أمام تلك المحكمة لاعادة نظر الدعوى مقتضاه استمرار الحكم الغيابى الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قائما . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا للمادة ٣٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال الى محكمة الجنايات بناء على أمر من مستشار الاحالة فان محكمة الجنايات اذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال اليها بالطريق الذى رسمه القانون فان حكمها وما بنى عليه يكون معدوم الاثر شرط اصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بان محكمة أمن الدولة العليا هى التى أعيد أمامها نظر الدعوى وأصدرت الحكم استنادا الى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل فى قضايا أمن الدولة العليا ذلك أنه فضلا عما ورد بمحضر الجلسة وديساجه الحكم المطعون فيه من اتهامات صاخران من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم أن

الدعوى محالة من مستشار الاحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بصفتها محكمة جنايات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطيء الذى تردت فيه لا يعد خطأ ماديا غير مؤثر فى الحكم .  
( طعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦١ )

المبدأ : السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أولا المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية .

ملخص الحكم : لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قد جرى على ان السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على ان هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها . وكانت النيابة العسكرية عنصرا اصيلا من عناصر القضاء العسكرى وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة للدعوى الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره فانها هى التى تختص بالفصل فيما اذا كانت الجريمة تدخل فى اختصاصها ، وبالتالي فى اختصاص القضاء العسكرى وقرارها فى هذا الصدد هو القول الذى لا يقبل تعقيبا .

( طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ : مريان قانون الاحكام العسكرية على كافة الجرائم التى ترتكب من الاشخاص الخاضعين له .

**ملخص الحكم :** المادة الرابعة من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ قد اوردت ضمن العسكريين الخاضعين لاحكام القضاء العسكري ضباط القوات المسلحة ، ونصت المادة السابعة منه بالفقرتين الاولى والثانية على سريانه على كافة الجرائم التي ترتكب من الاشخاص الخاضعين له ، اذا وقعت بسبب تادية اعمال وظائفهم ، وكذلك كافة الجرائم اذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له .

( طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٣ )

**المبدأ :** اختصاص المحاكم الجنائية - نص المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان الاختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يتعين بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وأن هذه الاماكن الثلاثة قسائم متساوية في ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، وكان نص المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على انه « اذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعا بأمر إحالة الى المحكمة المختصة مكانا بأحدها ، واذا كانت جريمة الاشتراك في التزوير مرتبطة بجريمة استعمال المحرر المزور ، وكان الطاعن لا ينزاع في ان جريمة الاستعمال وقعت بدائرة اختصاص محكمة مركز بنها فان ما يثيره بشأن عدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠ - الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٧٠ ) .

قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ : لا يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث  
هكذا الاحكام التى تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له  
الولاية عليه فلا يجوز استئنافها الا لخطأ فى تطبيق القانون أو بطلان  
فى الحكم أو فى الاجراءات اثر فيه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠ من القانون المشار  
اليه اذ نصت على أنه لا يجوز استئناف الاحكام الصادرة من محكمة  
الاحداث ، عدا الاحكام التى تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه  
أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها الا لخطأ فى تطبيق القانون  
أو بطلان فى الحكم أو فى الاجراءات اثر فيه . يرفع الاستئناف أمام  
دائرة تخصص لذلك فى المحكمة الابتدائية . فقد دلت على أن الشارع  
لم يسبغ على الدائرة الاستئنافية المخصصة لنظر استئناف الاحكام الصادرة  
من محكمة الاحداث - الوظيفة الاجتماعية التى ناطها بمحكمة الاحداث  
وما عبر عنه تقرير اللجنة المشتركة ومكتب لجنة الرعاية الاجتماعية  
والصحية والشباب عن المشروع بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى قوله  
« تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الاحداث فقد نص المشروع على أن  
يكون تشكيل هذه المحكمة من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصيين ، كما  
استوجب المشروع تقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه وظروف  
تعرضه للانحراف قبل أن تصدر المحكمة حكمها . وكذلك جعل لمحكمة  
الاحداث سلطة الاشراف على التنفيذ وخولها حق تعديل التدبير أو ابداله  
أو إنهائه » . واذا كان ذلك ، فإن القانون أوجب أن يدخل فى تشكيل  
محكمة الاحداث خبيران من الاختصاصيين ، الى جانب القاضى ، وهو ما  
لم يفعله فى شأن المحكمة الاستئنافية اذ لا مبرر له - على ما سلف بيانه ،  
واقصر فى شأن هذه المحكمة الاخيرة على أن تكون احدى دوائر المحكمة  
الابتدائية تخصص لهذا النوع من الاستئناف ، ومن ثم فإن ما ذهب اليه

الطاعنة من وجوب ان يدخل فى تشكيل الهيئة الاستئنافية المختصة لنظر استئناف احكام محكمة الاحداث - الخبيران من الاختصاصيين ، أسوة بمحكمة الاحداث ، يكون غير سديد فى القانون ، مما يتعين معه رفض الطعن موضوعا :

( طعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

المبدأ : تختص محكمة النقض بالفصل فى التنازع السلبى بين محكمتين طبقا لنص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم : لما كان البين من الاطلاع على اوراق الدعوى أن محكمة جنح المعادى قضت بجلسة ١١/١٢/١٩٨٢ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالتها للنيابة العامة لتحيلها الى محكمة الاحداث . و بجلسة ٢٦/١٠/١٩٨٣ قضت محكمة جنح الاحداث . بعد الاطلاع على صورة البطاقة الشخصية للمتهم - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالة الاوراق للنيابة العامة لتجرى شئونها فيها - فتقدمت النيابة العامة بهذا الطلب . لما كان ذلك وكانت محكمة المعادى قد أخطأت بتخليها عن نظر الدعوى . ولم تكن محكمة الاحداث - لتستطيع ان تحكم فى الدعوى بعد ما ثبت يقينا ان المتهم كانت منه قد جاوزت الثامنة عشرة وقت ارتكابه الجريمة ، بما يوقر التنازع السلبى بين المحكمتين الذى ينعقد به الاختصاص لمحكمة النقض للفصل فيه طبقا لمؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنح المعادى للفصل فى الدعوى .

( طعن رقم ٨٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٧/٥/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٦ ) .



قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

المبدأ : القضاء العادى هو الاصل وان المحاكم العادية هي المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن افعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام ايا كان شخص مرتكبها حين ان المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى - مناط ذلك •

ملخص الحكم : وحيث ان المقرر ان القضاء العادى هو الاصل وان المحاكم العادية هي المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن افعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام ايا كان شخص مرتكبها حين ان المحاكم العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائى مناطه اما خصوصية الجرائم التى تنظرها واما شخص مرتكبها على اساس صفة معينة توافرت فيه وانه اجاز قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه ليس فى هذين القانونين ولا فى أى تشريع آخر نصا على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها .، ولما كانت الجريمة المسندة الى الطاعن معاقبا عليها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته الى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكرى اختصاصه بمحاكمته ، فان الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائى العادى ، وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله ، هذا الى ان تعيبب الطاعن لامر احالته الى القضاء الجنائى العادى بدعوى البطلان انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، ولم يثر هو ، والمدافع عنه شيئا فى هذا الصدد امام محكمة الموضوع ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن اثره لأول مرة امام محكمة النقض •

( طعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١ )

قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

المبدأ : المحاكم العسكرية المنصوص فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص وانه ناطق بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص او يحظرها على المحاكم العادية اذ لم يرد فيه ولا فى أى تشريع آخر نص على انفراد القضاة العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها الا فيما يتعلق بالجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لاحكامه - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : المحاكم العسكرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الاحكام العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وانه وان ناطق بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا انه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص او يحظرها على المحاكم العادية ، اذ لم يرد فيه ، ولا فى أى تشريع آخر ، نص على انفراد القضاة العسكري بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها - الا فيما يتعلق بالجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لاحكامه عملا بنص المادة الثامنة مكررا منه . ولا يقدر فى ذلك ، ما نصت عليه المادة الرابعة من مواد اصصدار ذلك القانون ، من سريان احكامه على جميع الدعاوى الداخلة فى اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة ، ذلك بان الشق الاول من النص قد خلا مما يفيد انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المثار اليها فيه للقضاء العسكري وحده دون غيره ، والشق الثانى منه يعالج الحالة التى تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به فى اول يونيه سنة ١٩٦٦ ، فابقى الاختصاص بنظرها معقودا لتلك

الجهات دون ان يشاركها فيه القضاء العسكرى . يؤكد هذا النظر ان الشارع عندما اراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الاحداث الخاضعين لاحكام قانون الاحكام العسكرية المشار اليها للقضاء العسكرى وحده ، فقد نص صراحة فى المادة الثامنة مكررا منه - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - على أن افراده بذلك الاختصاص انما هو استثناء من احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، وهو ما يتأدى منه انه باستثناء ما أشير اليه فى تلك المادة من جرائم تقع من الاحداث الخاضعين لاحكامه ، وكذلك الجرائم التى تقع من الاحداث الذين تترى فى شأنهم احكامه اذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لاحكامه ، فانه لا يحول بين المحاكم العادية وبين اختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء العسكرى بجرائم الاحداث المنصوص عليها فى المادة ٨ مكررا سالف الذكر ، انما هو خروج على الاصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية . أما ماعدا هؤلاء الاحداث وتلك الجرائم مما أسبغت سائر نصوص قانون الاحكام العسكرية على القضاء العسكرى اختصاص الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك انتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة فى القضاء ، فانه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها اعمالا لحقها الاصيل ، اذ لا محل للقول باختصاص استثنائى للقضاء العسكرى بها ، ويكون الاختصاص فى شأنها - بالتعويل على ذلك - مشتركا بين القضاء العسكرى وبين المحاكم ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الاخرى ، الا أن تحول دون ذلك قوة الامر المقضى . ولا ينال من هذا النظر ، النص فى المادة الثامنة والاربعين من قانون الاحكام العسكرية آنف الذكر على أن « السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أم لا » ذلك أن هذا النص - وأيا كان وجه الراى فيه - لا يفيد صراحة ولا ضمنا ، انفراد القضاء العسكرى وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحدده القانون ، ومن ثم يكون

قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالف الذكر ، ان السلطات القضائية العسكرية هى وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أن لفظة « وحدها » وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة « اختصاصها » فى نهاية النص . لما كان ذلك ، وكان اعمال مقتضى هذا النص فى حالة التنازع الايجابى بين السلطات المشار اليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائى أو محكمة خاصة ، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية اليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكرى انها تدخل فى اختصاصه الولائى ، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، وهو ما لا يسرى على المحاكم العادية لان القضاة العادى والعسكرى قسيما فى الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق القاعدة العامة الواردة فى المادة الثانية من القانون المدنى أنه « لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » وكان قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وقانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية ، بمنزلة سواء فى مدارج التشريع ، وكانت القوانين اللاحقة على قانون الاحكام العسكرية سالف الذكر لم تنص صراحة على الغاء نص المادة ٤٨ من هذا القانون ، بل وخلت نصوصها وديباجاتها من أية اشارة الى قانون الاحكام العسكرية ، وكانت القوانين اللاحقة انما هى تشريعات عامة فيما انتظمته من احكام فى شأن تنازع الاختصاص - ايجابا وسلبا - بالنسبة للدعاوى التى ترفع عن موضوع واحد أمام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعمامة ، وسواء أكانت تلك الدعاوى مدنية أم إدارية أم جنائية ، فى حين أن نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية انما هو نص خاص ورد فى تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل فى تنازع الاختصاص فى الدعاوى الجنائية التى تكون فيها تلك السلطات طرفا فى هذا التنازع

فحسب ، وكان من المقرر أيضا أن الخاص يقيد العام ، فإن نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية يكون قائما لم ينسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ولا قانون الاجراءات والرسوم أمام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ولا قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذي خصتها المادة ٢٥ ثانيا. منه - دون غيرها - بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ويكون لكل من النصين مجال تطبيقه ، لا يتداخلان ولا يبغيان ، يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قائما ، استثناء من النصوص الواردة في التشريعات العامة اللاحقة ، أنه ظل ماضيا في تحقيق الغرض الذي سن من أجله تشريع عسكري روعيت فيه - وعلى ما جاء عن هذا النص في المذكرة الايضاحية « اعتبارات خاصة سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجرائم وعقوبتها ، الامر الذي أصبح معه حق السلطات العسكرية في تقدير ما اذا كانت الجريمة دالخة في اختصاص التشريع العسكري أولا حقا واضحا يتمشى مع الهدف من القانون العسكري » سواء في ظل قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ - من قبل - والذي كان ينص في المادة ١٧ منه على محكمة تنازع الاختصاص ، أم في ظل قانون كلتا المحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذي نقل الفصل في تنازع الاختصاص - على التعاقب - اليهما ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار اليه بهذا المفهوم على التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية ، والزمّت هذه المحاكم بالفصل في أية جريمة ترى تلك السلطات عدم اختصاصها بها اعتبارا بأن قرارها في هذا الشأن هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ، ويتمحض دفعا قانونيا ظاهر البطلان

لم يكن الحكم فى حاجة الى الرد عليه أو حتى ايراده ، فضلا عن انه رد عليه رداً مائفاً ومقبولاً .

( طعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٨ )

المبدأ : ينعقد الاختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذ حكم صادر من غير محكمة الجنايات لمحكمة الجنب المستانفة .

ملخص الحكم : وحيث ان المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون ١٧٠ سنة ١٩٨١ كانت تنص على أنه « كل اشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع الى المحكمة التى اصدرت الحكم ، ومع ذلك إذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع الى محكمة الجنب المستانفة منعقدة فى غرفة مشورة بالمحكمة الابتدائية » . ثم صدر القانون ١٧٠ سنة ١٩٨١ الذى عدل نص هذه المادة وصار معمولاً به من ١٩٨١/١١/٥ وأصبح نصها كما يلى : « كل اشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع الى محكمة الجنايات اذا كان صادراً منها والى محكمة الجنب المستانفة فيما عدا ذلك وينعقد الاختصاص فى الحالين للمحكمة التى تختص محلها بنظر الدعوى المستشكل فى تنفيذ الحكم الصادر فيها . لما كان ذلك فان مفاد هذا التعديل بصريح النص ان ينعقد الاختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذ الحكم الصادر من غير محكمة الجنايات لمحكمة الجنب المستانفة ولم يعد لمحكمة جنب اول درجة ثمة اختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذ الحكم الصادر منها على ما كان عليه العمل بالمادة المذكورة قبل تعديلها - لما كان ذلك وكان الاشكال فى التنفيذ موضوع هذا الطعن قد رفع فى ظل سريان احكام المادة ٥٢٤ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٩١ ولم تطفن المحكمة المطعون فى حكمها لهذا التعديل فانها تكون قد اخطأت فى تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان المطعون ضده وان اقام

طعنا في الحكم الصادر ضده في موضوع جريمة التبييد على ما جاء  
بالإفادة المرفقة بالطعن وذكره النيابة الا انه لم يفصل فيه بعد - لما كان  
ذلك وكانت المحكمة قد اخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع ان  
القانون يجعل لها ولاية الفصل في الاشكال ، وقد حجبتها هذا الخطأ  
عن نظر موضوعه ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

**المبدأ :** تختص محكمة الجنج المستأنفة منعقدة غرفة مشورة  
بالمحكمة الابتدائية بالاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات .

**ملخص الحكم :** وحيث ان المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات  
الجناية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على  
انه « كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي  
اصدرت الحكم ، ومع ذلك اذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من  
محكمة الجنايات يرفع الى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة  
مشورة بالمحكمة الابتدائية » . ثم صدر القانون ١٧٠ سنة ١٩٨١ الذي  
عدل نص هذه المادة وصار معمولا به من ١٩٨١/١١/٥ واصبح نصها  
كما يلي : « كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى محكمة  
الجنايات اذا كان صادرا منها والى محكمة الجنج المستأنفة فيما عدا ذلك  
وينعقد الاختصاص في الحالين للمحكمة التي تختص محلها بنظر الدعوى  
المشكل في تنفيذ الحكم الصادر فيها . لما كان ذلك فان مقاد هذا التعديل  
يصريح النص ان ينعقد الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر  
من غير محكمة الجنايات لمحكمة الجنج المستأنفة ولم يعد لمحكمة جنج  
اول درجة ثمة اختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها على  
ما كان عليه العمل بالمادة المذكورة قبل تعديلها - لما كان ذلك وكان  
الاشكال في التنفيذ موضوع هذا الطعن قد رفع في ظل سريان احكام

المادة ٥٢٤ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٨١ ولم تفتن المحكمة المطعون في حكمها لهذا التعديل فانها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان المطعون ضده وان اقام طعنا في الحكم الصادر ضده في موضوع جريمة التهديد على ما جاء بالافادة المرفقة بالطعن ومذكرة النيابة الا انه لم يفصل فيه بعد - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل في الاشكال ، وقد حجبتها هذا الخطأ عن نظر موضوعه ، فانه يتعين ان يكون مع النقص الاحالة .

( طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

المبدأ : محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الاصل مؤقنة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم « ١٠ » لسنة ١٩٨١ بحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » ومنها الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعللة له قد خلا كلاهما ، كما خلا أي تشريع آخر ، من النص على أفراد محاكم أمن الدولة المشكلة وفق قانون الطوارئ بالفصل وحدها - دون ما سواها - في جرائم القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ آنف البيان ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان محاكم أمن الدولة محاكم استثنائية اختصاصها محصور في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من



يقوم مقامه ، ولو كانت فى الاصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام وتحال اليها من رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه ، وان الشارع لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذى اطلقتها الفقرة الاولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل فى الجرائم كافة - الا ما استثنى بنص خاص - وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ولما كانت جريمة احرار سلاح ابيض « مطواة » بدون ترخيص المسببة الى المطعون ضده والمؤثمة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر معاقب عليها بعقوبة الجنحة ، ويشترك فى الاختصاص بنظرها مع القضاء العام ، صاحب الولاية العامة الاصلية ، محاكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها فى قانون الطوارئ وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الاولى من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل فى حين أن جريمة استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن اداء عمل من اعمال وظيفته المسند كذلك الى المطعون ضده معاقب عليها بعقوبة الجناية وهى ليست من الجرائم التى تختص محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالي فان قلالة اختصاص هذه المحاكم بها لارتباطها بجريمة احرار السلاح الابيض بدون ترخيص لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من امر رئيس الجمهورية رقم « ١ » والتى يجرى نصها على انه « اذا كان الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة ، فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات « ذلك ان قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب يحكم اللزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الاخف

الجريمة ذات العقوبة الاشد المرتبطة بها فى التحقيق والاحالة والمحكمة وتدور فى فلكها بموجب الاثر القانونى للارتباط ، بحسبان ان عقوبة الجريمة الاشد هى الواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واذ كانت جريمة استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن عمل من اعمال وظيفته سالفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنايات وحدها وهى المحكمة الاعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التى تشترك مع القضاء العام فى الاختصاص بنظر جريمة احراز السلاح الابيض بدون ترخيص المسندة ايضا الى المطعون ضده ، فانه يتعين ان تتبع الجريمة الاخيرة الاولى فى التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية من احالة الجرائم التى تختص بها محاكم من درجات مختلفة الى المحكمة الاعلى درجة ، وهى قاعدة عامة واجبة الاتباع فى المحاكمات الجنائية . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى فانه يكون قد خالف صحيح القانون ، ولما كان هذا الحكم يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لان محكمة أمن الدولة « طوارئ » سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت من النيابة العامة ومن ثم فان الطعن فى هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون قضاؤه بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى على خلاف القانون معيبا بما يوجب النقض والاحالة .

( طعن رقم ٣٨٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧١ )

المبدأ : المحاكم العسكرية محاكم خاصة ذات اختصاص خاص وانه وان ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص او يحظرها على المحاكم العادية - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت المحاكم العسكرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الاحكام العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وان ناسط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا أنه لم يؤثرها بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص او يحظرهما على المحاكم العادية ، اذ لم يرد فيه ، ولا فى قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، ولا فى أى تشريع آخر ، نص على انفراد القضاء العسكرى بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها - الا فيما يتعلق بالجرائم التى تقع من الاحداث الخاضعين لأحكامه عملا بنص المادة الثامنة مكررا منه . ولا يقدم فى ذلك ، ما نصت عليه المادة الرابعة من مواء اصدار ذلك القانون ، من سريان أحكامه على جميع الدعاوى الداخلة فى اختصاصه ، ما لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة ، ذلك بأن الشق الاول من النص قد خلا مما يفيد انعقاد الاختصاص بنظر الدعاوى المشار إليها فيه للقضاء العسكرى وحده دون غيره ، والشق الثانى منه يعالج الحالة التى تكون فيها هذه الدعاوى قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة قبل العمل به فى اول يونيه سنة ١٩٦٦ ، فإبى الاختصاص بنظرها معقودا لتلك الجهات دون ان يشاركها فيه القضاء العسكرى . يؤكد هذا النظر ان الشارح عندما أراد أن يعقد الاختصاص بجرائم الاحداث الخاضعين لأحكام قانون الاحكام العسكرية للقضاء العسكرى وحده ، فقد نص صراحة فى المادة الثامنة مكررا من هذا القانون - والمضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - على أن افراده بذلك الاختصاص انما هو استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، وهو ما يتنادى منه أنه باستثناء ما أشير اليه فى تلك المادة من جرائم تقع من الاحداث الخاضعين لأحكامه ، وكذلك الجرائم التى تقع من الاحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكامه اذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، فإنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، مانع من القانون ، ويكون اختصاص القضاء

العسكري بجرائم الاحداث المنصوص عليها فى المادة ٨ مكررا سالفه الذكر ، انما هو خروج على للاصل العام المقرر بقانون السلطة القضائية .  
اما ماعدا هؤلاء الاحداث وتلك الجرائم مما اسبغت سائر النصوص قانون الاحكام العسكرية على القضاء العسكرى الفصل فيها ، دون أن تفرده بذلك انتزاعا من المحاكم صاحبة الولاية العامة فى القضاء فانه ليس ثمة ما يحول بين هذه المحاكم وبين الفصل فيها اعمالا لحقها الاصيل ، اذ لا محل للقول باختصاص استثنائى للقضاء العسكرى بها ، ويكون الاختصاص فى شأنها - بالتعويل على ذلك - مشتركا بين القضاء العسكرى وبين المحاكم ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الاخرى ، الا أن تحسول دون ذلك قوة الامر المقضى . ولا ينال من هذا النظر ، النص فى المادة الثامنة والاربعين من قانون الاحكام العسكرية أنف الذكر على أن « السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم دخلا فى اختصاصها أم لا » . ذلك أن هذا النص - وأيا كان وجه الرأى فيه - لا يفيد مراعاة ولا ضمنا ، انفراد القضاء العسكرى وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية ، ذلك أن اختصاص الهيئات القضائية - وعلى ما جرى به نص المادة ١٦٧ من الدستور - يحدده القانون ، ومن ثم يكون قصارى ما يفيد نص المادة ٤٨ سالفه الذكر ، أن السلطات القضائية العسكرية هى وحدها صاحبة القول الفصل عند تنازع الاختصاص ، وهو ما يؤكد أن لفظة « وحدها » وردت بعد عبارة « السلطات القضائية العسكرية » ولم ترد بعد لفظة « اختصاصها » فى نهاية للنص . لما كان ذلك ، وكان اعمال مقتضى هذا النص فى حالة التنازع الايجابى بين السلطات المشار اليها فيه ، وبين هيئة أو محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائى أو محكمة خاصة ، أنه متى رفعت الدعوى الجنائية اليها عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكرى أنها تدخل فى اختصاصه الولائى ، تعين عليها أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، وهو ما لا يبرى على المحاكم العادية لان القضاة العادى والعسكرى قسمان فى الاختصاص بالجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحكام العسكرية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق القاعدة

العلمة الواردة فى المادة الثانية من القانون 'لدى انه « لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » وكان قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وقانون كلتا المحكمتين العليا والىستورية ، بمنزلة سواء فى مدارج التشريع ، وكانت القوانين سالفه الذكر اللاحقة على قانون الاحكام العسكرية لم تنص صراحة على الغاء نص المادة ٤٨ من هذا القانون ، بل دخلت نصوصها وديباجاتها من أية اشارة الى قانون الاحكام العسكرية ، وكانت القوانين اللاحقة إنما هى تشريعات عامة فيما انتظمته من احكام فى شأن تنازع الاختصاص - ايجابيا وسلبا - بالنسبة للدعاوى التى ترفع عن موضوع واحد امام مختلف جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعامه ، وسواء اكانت تلك الدعاوى مدنية لم لدارية لم جنائية ، فى حين أن نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية إنما هو نص خاص ورد فى تشريع خاص وقصر ولاية السلطات القضائية العسكرية المنصوص عليها فيه على الفصل فى تنازع الاختصاص فى الدعاوى الجنائية. التى تكون فيها تلك السلطات طرفا فى هذا التنازع فحسب ، وكان من المقرر ايضا ان الخاص يقيد العام ، فان نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية يكون قائمة لم ينسخه قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، ولا قانون الاجراءات والرسوم امام تلك المحكمة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، ولا قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والذى خصتها للمادة ٢٥ ثانيا منه - دون غيرها - بالفصل فى تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ويكون لكل من النصين مجال تطبيقه ، لا يتداخلان ولا يبغيان - يؤيد بقاء نص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية قائما ، استثناء من النصوص الواردة فى التشريعات العامة اللاحقة ، لانه ظل ماضيا فى تحقيق الغرض منه ، سواء فى ظل قانون السلطات القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة

١٩٦٥ - من قبل - والذي كان ينص في المادة ١٧ منه على محكمة تنازع الاختصاص أم في ظل قانون كلتا الحكمتين العليا والدستورية - من بعد - الذي نقل الفصل في تنازع الاختصاص - على التعاقب - إليهما ، فقد جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على تطبيق نص المادة ٤٨ المشار إليه بهذا المفهوم على التنازع السلبي بين السلطات القضائية العسكرية وبين المحاكم العادية ، ولزمت هذه المحاكم بالفصل في أية جريمة ترى تلك السلطات عدم اختصاصها بها اعتباراً بأن قرارها في هذا الشأن هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيباً . لما كان مما تقدم ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون .

( طعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ : المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم : ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية او خاصة ، وانه وان أجازت القوانين في بعض الاحوال ، احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة ، الا ان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم ما دام ان القانون الخاص لم يرد به أى نص على

انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى فى ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، اذ لو اراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به ، لما اعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه فى قوانين عدة .  
( طعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٣ )

المبدأ : اختصاص محكمة الاحداث بمحاكمة الحدث - شرطه -  
الدفع به متعلق بالنظام العام - مفاد ذلك \*

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن الاحداث الذى جرت المحاكمة فى ظله قد نص فى المادة الاولى منه على أنه « يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة او عند وجوده فى احدى حالات التعرض للانحراف » . وفى المادة ٢٩ منه على أنه « تختص بمحاكمة الاحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف » فقد دل ذلك على أن العبرة فى سن المتهم هى بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة وأن الاختصاص بمحاكمة الحدث يتعقد لمحاكمة الاحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أى محكمة أخرى سواها ، وكان الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية بمحاكمة الحدث مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أى خاللة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى هى به من تلقاء نفسها بغير طلب متى كانت مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو كانت عناصر هذا الدفع قد احتوت عليها الاوراق بغير حاجة الى تحقيق موضوعي \* .

( طعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ )

( طعن رقم ٥٤٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ : الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى -  
اثره - يجب على المحكمة الرد عليه .

ملخص الحكم : والثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان  
الدافع عن الطاعن الثالث دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى  
بالنسبة له لكونه حدثا بيد ان الحكم لم يورد هذا الدافع ولم يرد عليه رغم  
جوهريته لانه يتعلق باختصاص المحكمة ولائيا بالنسبة له من عدمه مما  
يعيب الحكم ايضا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٩٣٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/١٧ )

قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المبدأ : قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام  
العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى -  
الاختصاص المحلى بتعيين المكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم  
فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون  
الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذي  
وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ،  
وكانت هذه الاماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، وكانت  
القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام  
التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى والاختصاص  
المكانى كذلك بالنظر الى ان الشارع فى تقريره لها سواء تعلقت بنوع  
المسئلة المطروحة ، او بشخص المتهم ، او بمكان الجريمة ، قد اقام  
تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بخمس سائر العدالة ، بله ان الدفع .



بعدم الاختصاص المحلى يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض اذا كان مستندا الى وقائع اثبتتها الحكم ولا تقضى تحقيقا موضوعيا .

( طعن رقم ٤٠٥٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٣٥٠٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

**المبدأ :** تختص المحاكم العسكرية بالفصل فى الجرائم التى اسبغت نصوص قانون الاحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها عدا الجرائم التى تقع من الاحداث .

**ملخص الحكم :** ومن حيث ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان اختصاص المحاكم العسكرية بالفصل فى الجرائم التى اسبغت نصوص قانون الاحكام العسكرية عليها ولاية الفصل فيها عدا الجرائم التى تقع من الاحداث الفاضعين لاحكام هذا القانون عملا بنص المادة الثامنة مكررا منه ، هو اختصاص مشترك بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العسادية ، لا يمنع نظر ايها فيها ، من نظر الاخرى ، الا ان تحول دون ذلك قوة الامر المقضى . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات ان أحد جنود الشرطة العسكرية تولى جمع الاستدلالات فى الواقعة ثم اصدر أحد وكلاء النيابة العسكرية أمرا بحفظ الاوراق لم يوافق عليه رئيس النيابة العسكرية وأمر بارسال الاوراق للنيابة العامة المختصة ، وكان من المقرر ان المحاكم العادية تلتزم بالفصل فى أية جريمة ترى السلطات القضائية العسكرية عدم اختصاصها بها اعتبارا بان قرارها فى هذا الشأن هو القول الفصل الذى لا يقبل تعقيا وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٨ من قانون الاحكام العسكرية ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن أمام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بنظرها ، وكان لا صحة لما يدعيه الطاعن من أن النيابة العسكرية أصدرت قرارا فى

الدعوى بعدم وجود وجه لاقامتها ، فان ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون فى حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون .

( طعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٧ )

المبدأ : من المقرر ان المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل فى الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص عملا بنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، فى حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية او خاصة ، ان اجاز القانون فى بعض الاحوال احالة جرائم معينة اليها ، فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها الاصلية بالفصل فى تلك الجرائم مادام لم يرد فى القانون أى نص على انفراد المحكمة الاستثنائية او الخاصة بالاختصاص يستوى فى ذلك ان تكون الجريمة معاقبا عليها بمواد القانون العام او بمواد القانون الخاص ، ولئن خول قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ للمحاكم العسكرية الاختصاص بنظر نوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، الا انه لم يؤثرها ، فى نطاق غير الاحداث ، بهذه المحاكمة وذلك الاختصاص او يحظرهما على المحاكم العادية ، اذ لم يرد فيه ، ولا فى أى تشريع آخر ، نص على انفراد القضاء العسكرى فى هذا النطاق بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها وانتهاء بالفصل فيها ، ومن ثم فانه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون سالف الذكر ، مانع من القانون ، ويكون الاختصاص فى شأنها مشتركا بين المحاكم العادية وبين

المحاكم العسكرية ، لا يمنع نظر أيهما فيها ، من نظر الاخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الامر المقضى . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على المتهم أمام المحكمة العادية صاحبة الولاية العامة ، وقد خلط الأوراق مما يفيد أنها رفعت أمام القضاء العسكرى وقضى فيها بحكم بات ، فانه ما كان يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن ولايتها الاصلية تلك ، وأن تقضى بعدم اختصاصها بحجة أن القضاء العسكرى هو المختص بالفصل فى الدعوى ، ويكون قضاؤها المطعون فيه ذاك مشوبا بمخالفة التاويل الصحيح للقانون ، لما هو مقرر من ان اختصاص المحاكم العادية بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات والتي ينص عليها كذلك قانون الاحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الافراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وهو ما يتادى الى أن يكون اختصاص المحاكم العادية اختصاصا عاما يخوله القانون لها متى رفعت اليها الدعوى بالطريق المنصوص عليه فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان صدر خطأ بعدم الاختصاص ولم يفصل فى موضوع الدعوى ، الا أنه يعد فى الواقع تطبيقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون - مانعا من السير فيها ، مادام يترتب عليه حرمان المتهم من حق المثل أمام قاضيه الطبيعى الذى كفله له الدستور بنصه فى الفقرة الاولى من مادته الثامنة والستين على أن « لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء خاص أو استثنائى ، ومادامت المحاكم العسكرية ليست فرعا على القضاء العادى صاحب الولاية العامة الذى يقتضين تغليب اختصاصه على غيره من جهات القضاء ، وقد تخلى على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديه ، وانتهى بذلك الخصومة أمامه دون أن ينحصر سلطانه عنها ، ومن ثم فإن حكمه يكون قابلا للطعن فيه بالنقض . ولما كانت النيابة العامة - فى مجال المصلحة والصفة فى الطعن - هى خصم عادل بمرکز قانونى خاص ، اعتبارا بأنها تمثل المصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن فى الاحكام وإن لم يكن لها -

كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمتهم ، وتتمثل - في صورة الدعوى - في الضمانات التي توفرها له مجازته أمام المحاكم العادية - دون القضاء العسكري - وأخصها حقه في الطعن بطريق النقض - متى توافرت شروطه - في الحكم الذي قد يصدر ضده ، فإن صفة النيابة العامة في الانتصاب عنه في طعنها تكون قائمة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون ، ولما تقدم ، يكون الحكم المطعون فيه واجب النقض ، وإذا كان قد قصر بحثه على مسألة الاختصاص ولم يعرض للواقعة الجنائية ذاتها ، فإنه يتعين أن يقتصر النقض بالاعادة الى محكمة الجنايات لنظر موضوع الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية التي لم يطعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم الصادر فيها - الذي ورد بالاسباب - بأحالتها الى المحكمة المدنية المختصة ، كنتيجة حتمية لتخلي المحكمة عن نظر موضوع الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/٥/١٩٧٥ )

( طعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ )

( طعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٨١ )

( طعن رقم ١٤٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ )

قاعدة رقم ( ٢٧٨ )

المبدأ : الدفع بعدم اختصاص محكمة الجناح لمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية ومتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : ومن حيث أنه لئن كان من المقرر أن عدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية وأنه متعلق

بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتنقض الحكم لمصلحة المتهم طبقاً للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي .

( طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٣٠٥٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

المبدأ : توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية  
يجرى على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التي قد توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي ثبتت في حقه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخامة وسياسة التشريع الاجرائي بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التي قد توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي تثبت في حقه ، ولذلك فإن المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما ترفع بها الدعوى إذ يمتنع عقلاً أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهساء بعد افراغ من سماع الدعوى سواء أكانت الجريمة قلقة أم ثابتة النوع ، وإيا كان السبب

فى النزول بالعقوبة عن الحد المقرر فى القانون . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى تحديد نوع الجريمة - بحسبما تقضى به المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات - هى بمقدار العقوبة التى رصدها الشارع لها ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من هذا القانون هى الاشغال الشاقة المؤبدة ، فان هذه الجريمة تكون ، عملاً بنص المادة العاشرة من القانون ذاته من جرائم الجنايات ، وهو ما يقتضى فى الاصل أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم فيها هى محكمة الجنايات - ولا يغير من طبيعة الجريمة بوصفها جنائية ما أجازته المادة ١٨ مكرراً (١) من القانون المشار اليه للمحكمة من النزول بالعقوبة الى الحبس أو واخذ أو أكثر من التدابير المنصوص عليها فى المادة ١٨ مكرراً إذا لم تتجاوز قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها خمسمائة جنيه ، ذلك بأن الخيار فى توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون الا للمحكمة التى تملك توقيع اشدّها . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، المعمول به اعتباراً من الاول من يونيه سنة ١٩٨٠ ، قد نص فى المادة الثالثة منه على أن تختص محاكم أمن الدولة العليا - دون غيرها - ضمن ما تختص بنظره بالجنايات المنصوص عليها فى الابواب الاول والثانى مكرراً والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، فقد دل بصريح العبارة على اختصاص محاكم أمن الدولة العليا المنشأة طبقاً لأحكامه بنظر تلك الجنايات اختصاصاً استثنائياً انفرادياً لا تشاركها فيه أية محكمة أخرى ، وإذا كانت جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات من بين الجنايات التى أضحت من اختصاص محاكم أمن الدولة العليا سالفه البيان ، فإنه كان يتعين على محكمة الجنج - وقد أحيلت الدعوى اليها - أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها . ولا يقدح فى ذلك ما يجرى به نص المادة ٦٠ مكرراً المضافة الى قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ من أنه « يجوز للنائب العام أو المحامى العام فى الاحوال المبينة فى الفقرة الاولى من المادة ١١٨ مكرراً (١) من قانون العقوبات أن يحيل الدعوى الى محاكم الجنج

تقضى فيها وفقا لاحكام المادة المذكورة « . اذ ان هذا النص قد اُضحى  
مفسوخا وملغيا ضمنا بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥  
لسنة ١٩٨٠ السالف ذكره ، والذي صدر وعمل به فى تاريخ لاحق للقانون  
رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، من قصر الاختصاص بنظر الدعوى الجنائية عن هذه  
الجريمة على محكمة أمن الدولة العليا المنشأة طبقا لاحكامه ، دون  
ما سواها ، وذلك لما هو مقرر من أن الغاء التشريع او تعديله 'نم' يكون  
بتشريع لاحق عليه مماثل له او اقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل  
على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع  
الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . لما كان ما تقدم ، فان الحكم  
المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ التأويل الصحيح للقانون،  
بما يتعين معه نقضه والحكم بالغاءه .

( طعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

المبدأ : القواعد المتعلقة بالاختصاص فى المسائل الجنائية كلها  
من النظام العام - مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات  
المحاكمة امام محكمة اول درجة ان الدفاع عن الطاعن تمسك بجملة  
١٩٨٥/١٠/١٩ - التى صدر فيها الحكم المستأنف - بالدفع بعدم اختصاص  
المحكمة مخنيا بنظر الدعوى لوقوع الجريمة بالقاهرة ، بيد ان محكمة  
اول درجة فصلت فى موضوع الدعوى دون ان تتعرض فى أسباب حكمها  
لهذا الدفع . لما كان ذلك ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص فى  
المسائل الجنائية كلها من النظام العام ، فقد كان على الحكم المطعون  
فيه - وقد ثير الدفع بعدم الاختصاص أمام محكمة اور درجة - ان  
يحصه وان يرد عليه بما يفترقه ، اما وهو ولم يقتر فان يكون مشوبا  
بالقصور فى التسبب بما ببطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٢٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٥ )





## اختلاس أشياء محبوسة

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ : يجب لانعقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المحبوسة  
إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف بالحراسة ولا يعتد برفضه .

ملخص الحكم : مؤدى نص المادة - لقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل الصادر رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يجب لانعقاد الحجز تعيين حارس له يشهد بالحجورة ، إلا إذا كان 'المدين أو الحائز حاضرا' كلف نائبه - ولا يعتد برفضه أياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضه أن يكون من نيظت به مدينا أو حائزا فإن الدفع المتى من لطاعن بذكرته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدين أو حارس يعدو دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الراى فى الدعوى بما كان ينبغي معه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه أو الرد عليه بما يقننه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق خلاله حق الدفاع مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صممه تطبيق للقانون على واقعة الدعوى- مما يتعين معه نقضه وإعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه ذلك عند محكمة الدرجة الاولى ، لانه وقد ثبت فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا مسطور- بأوراق قائم مطروح على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب حسم ابداء الراى بشأنه ، وإن نه يعاود لمسانف اثارته بحيازته مقصود - وهى تركز المعنوى لجريمة تبديد المحجورات التى ديس بها ونفى صممه كحارس يلتزم بالمحافظة على المحجورات وتقديمها يوم البيع .

( طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥ و - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ )

فى نفس المعنى

( نقض جنائى رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ و - جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ -

سجل - لسانى من لموسوعة 'الدهيه ' - بسند 'الجنائى' قاعدة  
رقم ١٧٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ : لا يؤثر فى قيام الجريمة المعداد اللاحق لوقوعها .

ملخص الحكم : المعداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء  
المحجوز عليها - بقرض وقوعه - لا يؤثر فى قيامها

( طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ قى - جليلة ١٩٥٥/١١/١ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٣٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٨٣ )

المبدأ : يجب ان يشتمل حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة ببيان كافى تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها  
والادلة التى استخلصت منها حكم الادانة .

ملخص الحكم : كانت المادة ٣٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة ببيان كافى تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها  
والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها  
بها وسلامة باخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى  
على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان للحكم  
الابتدائى - المؤيد لمسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر على اثبات  
وقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة عليها المنفعة الى الطاعن على  
القول بانها ثابتة من محضرى الحجز والتبديد دون ان يورد دحضها

ووجه استدلاله بهما مع تعويله فى لادانة على الدالة المستمدة منها فانه  
يكون قاصر البيان واجبا. نقضه .

( طعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٨٧ ) . .

#### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ : سداد المتهم للمبلغ المحجوز من اخله بعد وقوع الجريمة لا  
اثر له على قيامها .

ملخص الحكم : ولما كان المداد ، اللاحق لوقوع جريمة اختلاس  
الاشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر على قيامها . فان ما  
يثيره الطاعن فى هذا الشأن ايضا لا يكون فى محله .

( طعن رقم ٤٧٦٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٣٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ : يجب ان يشتمل حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة  
للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدالة  
على ثبوت وقوعها من المتهم .

**ملخص الحكم :** لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة على ثبوت وقوعها من المتهم ، وان تلتزم المحكمة بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذ بان الطلعن بجريمة اختلاس أشياء محجوز عليها ، قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد ، دون أن يورد مضمونها ، أو يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٣ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٢٨٧ )

( قاعدة رقم ٢٨٦ )

**المبدأ :** مثول المتهم أو تخلفه امام محكمة الموضوع بدرجتها لابداء دفاعه الامر مرجعه اليه الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى امامها يحول بينه وبين ابداء امام محكمة النقض .

**ملخص الحكم :** من المقرر أنه وان كان من المسلمات فى القانون ان مثول المتهم أو تخلفه امام محكمة الموضوع بدرجتها لابداء دفاعه الامر فيه مرجعه اليه الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى امامها يحول بينه وبين ابداء امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان ما اثاره الطاعن عن عدم اعلانه بمحضر الحجز أو علمه بعدم البيع أو قبول للحراسة وأردأ على الحكم الابتدائى الذى اقتصر تحفظه على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الغيابى الاستثنائى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - وقضاؤه فى ذلك

سليم - فانه لا يجوز لهذه المحكمة أن تعرض - سب - لحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى .

( طعن رقم ٤٧٥٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

المبدأ : لا يؤثر فى قيام جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة السداد اللاحق لوقوعها .

ملخص الحكم : السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها .

( طعن رقم ٤٧٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٦٢٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١١/١١/١٩٥٥ - الجزء الثانى من الموسوعة لذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٣٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٨ )

المبدأ : عدم الرد على الدفاع الجوهري يصيب الحكم بعيب القصور فى التسبيب .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بجلستى الثامن من نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، والثانى والعشرين منه - بعدم علمه باليوم المحدد لبيع المحجوزات ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه الى هذا الدفاع الجوهري لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه - فلم يحصله اثباتا له أوردا عليه . فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

( طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٢ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٧ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٢٩٠ )

قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

**المبدأ :** يشترط في الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا وان يشهد له الواقع ويسانده اما اذا كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنه .

**ملخص الحكم :** من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالالتفات اليه والرد عليه ، ان يكون مع جوهريته جديا وان يشهد له الواقع ويسانده ، أما اذا كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته ، وعدم استناده الى واقع يظاھرہ ، ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه ، وحسبه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن ، وكان من المقرر أيضا أن توقيع الحجز يقتضي احترامه قانونا ، ويظل منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله ، أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقرره ، فان ذلك كله لا يبيّز للاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

( طعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

قاعدة رقم ( ٢٩٠ )

**المبدأ :** لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله .

**ملخص الحكم :** ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله لان ذلك لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ - ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه غير سديد .

( طعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

قاعدة رقم ( ٢٩١ )

**المبدأ :** يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين .

**ملخص الحكم :** لما كانت الإجراءات التى اتخذها الطاعن وفقاً للمادة ٣٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ -والتي تنص على أنه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة إجراءات الحجز أو باسترداد الأشياء المحجوزة وقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين وذلك الى ان يفصل نهائياً فى النزاع » - هذه الاجراءات كان يتعين على الطاعن اتخاذها قبل تمام إجراءات الحجز والتبديد ، أما وقد اتخذها بعد تلم الحجز ووقوع التبديد فانها تصبح غير ذات اثر فى وقوع الجريمة لما هو مقسّر من ان توقيع الحجز يقضى احترامه قانوناً ويظل منتجاً لاثاره ولو كان مشوباً بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه .

( طعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

**المبدأ :** ان المستقر عليه ان دفع الثمن بالتبديد يبطلان إجراءات الحجز وبانتفاء القصد الجنائى للسداد السابق على اليوم المحدد للبيع من الدفوع التى يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة ان دفع المتهم بالتبديد يبطلان إجراءات الحجز وبانتفاء القصد الجنائى للسداد السابق على اليوم المحدد للبيع من الدفوع التى يجب التمسك بها أمام

محكمة الموضوع لانه يتطلب تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان  
يبين من محاضر جلسات المحاكمة فى جميع ادوارها ان الطاعن لم يثر  
شيئا من ذلك او يطلب تحقيقا معنا فى هذا الصدد وانما استأجل الدعوى  
للسداد فليس له من بعد ان يتمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .  
ولما كانت المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يتر أماتها  
فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٣ )

المبدأ : عدم جواز الدفع بدفوع موضوعية لأول مرة أمام محكمة  
النقض - الدفع بعدم العلم بيوم البيع أو بعدم الالتزام بنقل المحجوزات .

متن الحكم : من المقرر ان مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة  
الموضوع بدرجتها لاجاء ضاعه الامر فيه مرجعه اليه فليس لها من بعد  
ان تتعن على المحكمة اغفال دفاع تمثل امامها لابطائه ولم يثبت انها  
أذلت به فى التعزى الاخرى المنظورة بذات الجلسة . لما كان ذلك - وكان  
يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعنة  
لم تدفع الاتهام المسند اليها بما تثيره فى طعنها من عدم توقيعها على  
محضر الحجز أو علمها بيوم البيع وكانت هذه الامور التى تنازع فيها  
لا تعدو ان تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليها التمسك بها امام  
محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ اثاره لجدل بشأنها  
لأول مرة أمام محكمة النقض - فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص  
يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة رقم ٢٤٦ )



### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

**المبدأ :** عدم جواز اثاره الدفع بعدم العلم بمحضر الحجز-أو باليوم المحرر لبيع المحجوزات أو مكانه لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز اثارته أمامها .

**ملخص الحكم :** لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو باليوم المحدد لبيع المحجوزات أو مكانه أو تعيينه خارسا ، وكانت هذه الامور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ اثاره الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض فان التمسك على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

( طعن رقم ٦٧٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٤ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائي» قاعدة رقم ٢٤٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٥ )

**المبدأ :** الحراسة في الحجز انما تنتهي بانتهاء الحجز لاي سبب من اسباب بيع الاشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع أمام المحكمة بما يثيره في وجه طعنه من أنه جنى المحصولات المحجوز عليها بموجب أمر قضائي كما لم يقدم ثمة مستندات تؤيد هذا النوع قليم له من بعد ان ينعى على المحكمة قصورها عن القيام باجراء لم يتطلب منها أو الرد على دفاعه لم يثير أمامها . هذا الى أنه لما كانت الحراسة في الحجز انما تنتهي بانتهاء الحجز لاي

سبب من الاسباب بيع الاشياء المحجوزة او للحكم فى دعوى الاسترداد بملكية الاشياء المحجوزة للمشتري أو بحكم قاضى التنفيذ بناء على طلب الحارس لاسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أما جنى المحصول ولو كان بموجب امر من القاضى فلا يترتب عليه انتهاء الجراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر فى يوم البيع الى المكان الذى توقع فيه الخبز عليها وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يتسع لمثل ذلك أما امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الاشارة عنه - على ما اثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن يكفى لاعتباره منبذاً ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

( طعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٠ )

اختلاس الألقاب والوظائف

قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

**المبدأ :** انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من اعمالها لا يعتبر تداخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتتاحا عليها .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من اعمالها لا يعتبر تداخلا فيها الا اذا اقترن بعمل يعد افتتاحا عليها وهو يتحقق بالاحتيايل والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو لم يقم بعمل من اعمالها ، وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على اجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا من تداخل فى الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة ، لما كان ذلك وكانت جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات يتطلب توافقها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف . وكان القانون قد نص على أن الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الايهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الامل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الامور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار اليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ما اسنده الى الطاعن بعبارة مرسلة غير متضمنة لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة أو أركان الجرائم التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وكان الحكم - مع هذا - لم يبين العمل الذى اتاه الطاعن ويعد افتتاحا على الوظيفة التى انتحلها الطاعن ولم يبين الطرق الاحتيالية التى استخدمها فانه يكون مشوبا بالقصور فى استظهار أركان هذه الجرائم التى دان الطاعن بها الامر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون

تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها فى الحكم مما يتعين معه نقض الحكم .

( طعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١١/١٢ -

الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة رقم ٣٣٨ )



## اختلاس الاموال الاميرية والقدر

### قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

المبدأ : لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر ركني القصد الجنائي في جريمة اختلاس الاموال الاميرية .

ملخص الحكم : من المقرر انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في الاختلاس بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨١ )

على نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية «الاصطر الجنائي» قاعدة رقم ٤٥٢ )

### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ : يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي يعهده على أنه مملوك له .

ملخص الحكم : من المقرر انه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي يعهده على أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث بالحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه . كما هي

الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس لا يكون صحيحا .

( طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

( في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة

١٩٦٦/٦/٢٠ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاستدلال الجنائي » قاعدة رقم ٤٢٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ : لا يشترط لإثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة .

ملخص الحكم : من المقرر انه لا يشترط لإثبات جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم ان تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أي دليل أو قرينة تقدم إليها ، وكان من المقرر كذلك انه حسب الحكم كي ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت استنادا الى الأدلة الساقطة التي اوردها استلام الطاعن للمبالغ التي دين بخلختلاسها وعدم توريدها لها بنية اضافتها الى ملكته . وهو ما تتوافر به الاركان القانونية لجريمة الاختلاس في حقه فإن ما يثيره بشأن التاريخ التي اسندت اليه فيه اختصاصات رئيس الفرع بشأن محاسبته على أساس ما ورد باقراره وليس بناء على المستندات لا يدعو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير



أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢ الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية - الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ( ٤٣٤ ) .

قاعدة رقم ( ٣٠٠ )

المبدأ : المراد بالتسبيب المعتبر لتحديد الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به . مثال لقصور فى التسبيب .

ملخص الحكم : من حيث أنه مما ينعاه الطاعن الاول على الحكم المطعون فيه أنه اذا دانه بجرائم اختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية واستعمالها . فقد شابه القصور فى التسبيب ذلك أنه عول فى قضائه بالادانة على ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير من أن تسعا - فقط - من أذونات الوقود المختلس قيمته محررة بخط يد الطاعن ومع ذلك فقد دانه باختلاس قيمة ما يزيد على ثلاثة عشر ألف أذن لم يتعرض التقرير المشار اليه لها ، ولم يعن الحكم بالرد على ما ورد بتقرير الخبير الاستشارى المقدم من الطاعن من ضرورة فحص جميع الاذون ولا ما اجتواه من مطاعن عديدة فنية على تقرير القسم الذى عول عليه الحكم المطعون فيه مما يعيينه ويوجب نقضه والاحالة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى ، أورد أدلة الثبوت فيها مستخلصة من أقوال الشهود وتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير الذى حصله بما مضمونه أنه ثبت أن الطاعن هو الكاتب لجميع بيانات أذونات الوقود التسعة - دون أن يورد تفاصيل قيمتها أو جملتها - ثم عرض الحكم الى دفاع الطاعن وانتهى الى اطراح نتيجة التقرير

الاستشارى المقدم منه امتناد الى « ما اطمأنت اليه المحكمة من توافر أدلة الثبوت قبله ومن أقوال شهود الاثبات ومما ورد بالتقريرين المتقدمين من اللجنتين اللتين قامتتا بفحص أعماله عن الفترة زمن الدعوى والتي تطمئن اليها المحكمة كل الاطمئنان باعتبارها أدلة قاطعة في الدلالة على ارتكابه جنائية الاختلاس ... » لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا . والمراد بالتسبب المعبر تحديد الاسباب والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له - سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - ولكى يتحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما افراغ الحكم فى عبارات عامة معناه أو وضعه فى صورة مجملة فلا يتحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - قد اقتصر على بيان تسع أدونات من بين الادونات أو تفصيلا - ودان الطاعن باختلاس قيمتها وقيمتها غيرها مما لم يناقش أمر صحته أو تزويره ، ودون أن يبين كيفية احتساب قيمة كل تلك الادونات واساسه - فان ذلك لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالادانة عنها مما يصمه بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عول بين ما عول عليه فى ادانة الطاعن واطراح دفاعه وما ورد بالتقرير الاستشارى المقدم منه - على ما جاء فى تقريرى لجنتى فحص أعماله ، مكتفيا بالاشارة اليهما ، دون بيان لمضمونهما ووجه استدلاله بهما على اطراح هذا الدفاع - فانه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما خاض فيه الطاعن فى أوجه طعنه .

قاعدة رقم ( ٣٠١ )

**المبدأ :** لا يلزم ان يتحدث حكم الادانة استقلالاً عن تولد القصد الجنائي فى جريمة الاختلاس بل يكفى ان يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه .

**ملخص الحكم :** لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من أدلة سائفة واثبت فى حقه أنه تصرف فى المبلغ الذى أخذه عن اختلاسه على اعتبار أنه مملوك له ، فإن ذلك حسبه بياناً لجناية الاختلاس كما هى معرفة فى القانون بركنيتها المادية والمعنوية ، اذ لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي وفى تلك الجريمة بل يكفى ان يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من قصور فى التسبيب فى هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

( فى نفس المعنى نقض جنائي رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائي» قاعدة رقم ٤٥٢ ) .

قاعدة رقم ( ٣٠٢ )

**المبدأ :** ما يكفى لبيان جريمة الاختلاس - تطبيق .

**ملخص الحكم :** وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ تقدم الى حى العامرية المواطن صابر مالكى حقوق بصفته وكيلاً عن المواطن أدوار خليل - الذى كان يسفل وحدة خلع الملابس بشططيه الدخيلة بمدينة الاسكندرية - طالباً

تسوية مديونية حتى يمكنه التقدم لممارسة وحدة خلع الملابس سألقة الذكر مرة أخرى ، فقد طالبه الى بتسديد مبلغ ١٣٥ ج قيمة القسط الثاني من عام ٢٩٧٩ والمحرر به القسيمة رقم ٧٥٢١٩ الا أنه افد الى بسبق سحاده لهذا المبلغ - وقدم القسيمة الدالة على السداد والذي تبين عدم توريده لقيمتها للخرينة وعلى اثر ذلك شكلت لجنة برئاسة نرفيت نجيب عطية المفتشة بالمديرية المالية بمحافظة الاسكندرية وعضوية كل من سيد محمد عبد الصمد المفتش بايرادات حى العامرية ونجله محمد ابراهيم الموظفة بمراقبة التحصيل بالصى وفاطمة انور شعبان مفتشه التحقيقات بالصى وذلك لجرد عهدة المتهم خلال فترة عمله بالتحصيل من ١٨٧٩/٣/٢٥ - حتى ١٩٨٠/١٢/٦ فتبين انه تسلم ١١٣ قسيمة قيمتها ٧٢٧٠٥٢٠ ج ثبت - انه قام بتحصيلها الا انه لم يقم بتوريد قيمتها الى خزينة الصى وقام باختلاسها لنفسه . واقام الحكم الادلة على صحة الواقعة ونسبتها لاى الطاعن من اقوال اعضاء اللجنة وسنة ختيس ابراهيم وهى ادلة سائفة من شأنها ان تؤدى الى معارضة الحكم عليها وتم تعرض لدفاع الطاعن من احتمال وجود قائم تحت يد متحصلين آخرين وإطرحة بقوله « أنه ثبت ان النيابة العامة استبعدت من المبالغ الواردة بتقرير لجنة الجرد على انها مبالغ عجز تلك الخاصة بالقسائم المفقودة التى لم يستدل على موليتها وتلك التى تبين وجود قسائمها فى شيكات اخرى وقصرت النيابة الاتهام على ما ظهرت عجزا فى عهدة المتهم وهى التى تبين من الفحص والتحقيق على الطبيعة ان بين الممولين ما يفيد تحصيلها بواسطة المتهم دون ان يقوم بتوريد قيمتها - وما جاء باقوال المتهم نفسه من انه تسلم من قسم الايرادات بالصى القسائم بموضوع الاتهام دون ان يزعم انه قام بتسليمها كلها او بعضها لغيره من المحصلين أو أن غيره من المحصلين قد حصلها وهو ان كان قد زعم أنه قد قام بتوريد المبالغ موضوع تلك القسائم - وهو ما ينطوى ضمننا على اقراره بسبق تحصيلها بمعرفته من الممولين - الا ان الثابت بالاضافة الى عجزه عن اثبات قيامه بالتوريد ، فان الثابت من تقرير اللجنة ومن اقوال اعضائها انه لم يقم بتوريد قيمة تلك القسائم وانه

'اختلسها لنفسه' .. لما كان ذلك وكان الحكم 'المطعون فيه قد دلل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من شواهد وأثبت في حقه تحصيله لقيمة القسائم التي استلمها دون توريد قيمتها الى خزانة حى العامرية ، فانه ذلك حسبم بياننا لجناية الاختلاس كما هي معرفة من القانون بركنيها المادى والمعنوى أمّا ما يثيره الطاعن بشأن الخطأ والاهمال فى نظام العمل بإدارات التحصيل المختلفة ، فانه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم أكمله بتعقيب الرد عليه وأطمئنانا الى الادلة التى عدلت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها لما هو مقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاض الموضوع بناء على الادلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبته بالاخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الالبات وأن يأخذ من أى بنية أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمة الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٣ )

المبدأ : اختلاس - من المقرر فى الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير فى مرحلة التحقيقات الاولى بغير حضور الخصوم باطلا اذا كانت السلطات القضائية التى ندرته لم توجب عليه حضور الخصوم معه اثناء مباشرة العمل .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه عرض لطلب نذب خبير فى الدعوى وأطرحه بما مفاده ان الطاعن كان قد اعترض فى تحقيقات النيابة على تقرير الجرد السنوى وطالب النيابة بتشكيل لجنة لمراجعة اعماله فاستجابت النيابة لطلبه وأمرت بتشكيل لجنة تولت فحص اعماله وجرده عهده فى الفترة من ١٩٨٢/٧/١ حتى

١٩٨٤/٦/٣٠ وأسفرت أعمال اللجنة عن وجود عجز فى عهدة الطاعن قيمتها ٨٢٨٧٢٢٠ ج ( فقط ثمانية آلاف ومائتان سبعة وثمانون جنيتها و ٢٢٠ مليم ) . وان المحكمة تطمئن الى ما جاء بتقرير لجنة الجرد وتزى ان فى الوراق ما يكفى لتكوين عقيسيتها وأنه لا حاجة تدعوها للاستجابة لطلب الدفاع بندب خبر فى الدعوى . وكان من المقرر انه وان كان القانون قد أوجب سماح ما يبريه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا ان للمحكمة ان كانت قد وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى ان تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب وكان الحكم قد اطرح طلب ندب خبر فى الدعوى لما رأته المحكمة من أن مهمة الخبر لا تعدوا ان تكون تكرارا للمهمة التى سبق ان قامت بها لجنة الجرد التى اطمأنت المحكمة الى تقريرها فانه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن . لما كان ذلك ؛ وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن تقرير لجنة الجرد من ان الطاعن قد اقر باستلام العهدة موضوع الدعوى وأنه لم يبد أى اعتراض على اعمال اللجنة وأنه وقع بما يفيد ذلك على محاضرها فان ما يثيره الطاعن بشأن مباشرة اللجنة لعملها فى غيبته لا يكون له محل . هذا فضلا عن ان قيام اللجنة بعملها فى غيبة الطاعن لا يبطل اعمالها لما هو مقرر من أنه فى الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبر فى مرحلة التحقيقات الاولى بغير حضور الخصوم باطلا اذا كانت السلطات القضائية التى ندبته لم توجب عليه حضور الخصوم معه اثناء مباشرة العمل وذلك لان هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها ان تكون قد بوشرت حتما فى الخصوم كما هو الحال فى اجراءات المحاكمة فى جلسات المحاكم بل ان القانون صريح فى اجازة منع الخصوم عن الحضور اثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الاعمال لسبب من الاسباب التى يقتضيها حسب سير التحقيق أو يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع مطلق السلطة فى تقدير القوة التدللية لتقرير لجنة الجرد باعتباره دليلا من ادلة الدعوى تقدره التقدير الذى تراه بغير معقب عليه . ومتى اخذت

به فان ذلك يفيد اراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها فان منعى الطاعن فى شان التعويل على تقرير لجنة الجرد ينحل فى الواقع الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ولا يجوز اثارته امام محكمة النقض .  
لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٣٩٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٤ )

المبدأ : جريمة الاختلاس - من المقرر ان مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس - حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على انه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادى هو التصرف فى المال ، ومن عامل معنوى يقترب به وهو نية اذاعة المال على ربه ، وكان من المقرر ان مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية او بسبب آخر ، وكانت الاحكام فى المواد الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بذلك تحرير الاسانيد والحجج البنى عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكى يتحقق الغرض من التسييب يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع

الوقوف منه على مسوغات ما قضى به ، اذ ينبغي سرد مضمون الدليل  
وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها  
المحكمة ومبلغ اتفاقه مع الأدلة الأخرى التى اقترها بالحكم حتى يتضح وجه  
استدلاله بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من  
العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس دون أن يكون فيما أورده الحكم  
من مرافعات الدعوى وادلتها ما يدل على تصرف الطاعن فى المال  
تصرفا يتوفر به القصد الجنائى لديه ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه  
والاعادة بغيز حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن التى أثارها الطاعن .  
( طعن رقم ٣٠٢٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٠٥ )

المبدأ : من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف  
العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس - مفاد ذلك -

١ - ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانون قد فرض العقاب فى  
المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤمن عليه مما  
يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له  
الذى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل  
ملدى هو التصرف فى المال ومن عامل معنوى يقترب به وهو نية اضافة  
المال على صاحبه ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب  
الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس  
لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب  
آخر ، وكانت الاحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبني على الجزم  
واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠  
من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى  
عليها والا كان باطلا . والمراد بالتسبيب المتعبر بتحديد الاسانيد والحجج  
البنى هو عليها والمنتجة هي له - سواء من حيث الواقع أو من حيث  
القانون - ولكى يتحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل



بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجسلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل المواد التموينية المقول باختلاسها والمنتجة للمبلغ المختلس ، واكتفى في ذلك بالاحالة الى تقرير الجرد دون ان يعنى بذكرها وتفصيلاتها ، واتخذ من العجز بذاته ومن مملك الطاعن في دفاعه دليلا على وقوع الاختلاس دون ان يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردها الحكم ما يدل على تصرف الطاعن في المال تصرفا يتوفر به القصد الجنائي لديه ، فانه يكون مشوبا - فوق قصوره - بالفساد في الاستدلال بما يبطله ويوجب نقضه ، ولا محل للقول أنه لا جدوى من النعى على الحكم .

( طعن رقم ٣٠٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٩ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٢٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٥ )



## إخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة

### من جنائية: أو جنحة

#### قاعدة رقم ( ٣٠٦ )

المبدأ : العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط أن يتحدث عنه الحكم صراحة وعلى استقلال .

ملخص الحكم : من المقرر أن العليم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة الاختلاس مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادامت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافره ، وكان ما أورده للحكم من أن الطاعن تلقى من صهره المتهم الثالث كميات من الجمالكا المختلفة التى دان الحكم هذا المتهم بالاشتراك فى اختلاسها ، وتم نقل هذه الكميات الى محل الطاعن باحدى سيارات القطاع العام وقام الطاعن ببيعها ، مع علمه بأن ظروف صهره المتهم لا تؤهله لاستيراد هذه الكميات من الخارج وللاتجار فيها على هذا النطاق الواسع ، خاصة وأنها من المواد التى يقتصر استيرادها وتوزيعها فى الداخل على لحدى شركات القطاع العام ، هو مما يسوغ به التحليل على توافر ركن العلم فى حق الطاعن ومن ثم يندو معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٣٣٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٥٦٨ ، وطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٠٧ )

المبدأ : ركن العلم فى جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا يستفاد فقط من أقوال الشهود بل لحكمة الموضوع أن تتبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

ملخص الحكم : المقرر أن العلم في جريمة خفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تتيبها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها ، مادام استخلاصها مائفا كما هو الحال في الدعوى ، فانه تنحسر عن الحكم في هذا الخصوص دعوى الخطأ في الاسناد أو الفساد في الاستدلال . كما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم اطراحه الشهادة الرسمية التي قدمها الطاعن للتدليل على وجود المتهم الثاني في السجن وما دفع به من ان الشراء تم بالصعر السائد في السوق ذلك بأن الادلة في المواد الجبائية اقناعية ولنمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته اوراق رسمية بتادام يصح في العقل والمنطق ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها المحكمة من باقى الادلة القائمة في الدعوى . ولما كان من المقرر ان القاضى وهو يحاكم متهما يجب ان يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضاؤه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدي القاضى الاخر ، وكان من المقرر انه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفات عنه انه طرحها - ومن ثم فان كل ما يثيره الطاعن في باقى أوجه طعنه - من نفي علمه بالسرقة وتسانده الى حكم صادر ببراءة متهم آخر في نفس الجريمة - لا يعدو ان يكون جيلا موضوعيا في تقدير الدليل في سطة محكمة لموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

قاعدة رقم ( ٣٠٨ )

**المبدأ :** الادلة في المواد الجنائية متساندة ولحكمة الموضوع ان تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم من مقارنة الطائفة لجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة تبديد قد استدل عليه بما نسبته الى الشاهد ٠٠٠٠ من اقوال لا سند لها فيما ادلى به سواء في المذكرة المقدمة بمعلوماته أو بجلسة المحاكمة فانه يكون قد اقام قضاؤه على ما لا اصل له في الاوراق ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من ادلة أخرى اذ أن الادلة في المواد الجنائية متساندة والمحكم تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه .

( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

قاعدة رقم ( ٣٠٩ )

**المبدأ :** جريمة اخفاء الاشياء المسروقة لا تعتبر اشتراكا في السرقة أو مساهمة فيها .

**ملخص الحكم :** جريمة اخفاء الاشياء المسروقة لا تعتبر اشتراكا في السرقة أو مساهمة فيها بل هي جريمة مستقلة .

( طعن رقم ٤٤٦٠ و ٤٤٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢ )

( في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ م - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١ - الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٦١٧ ) .

قاعدة رقم ( ٣١٠ )

المبدأ : علم المتهم بجريمة إخفاء الأشياء المسروقة يجب أن يكون يقيناً

ملخص الحكم : وجوب استظهار حكم الادانة في جريمة اخفاء اشياء مسروقة أن المتهم كان يعلم يقيناً بأنها مسروقة .

( طعن رقم ٥٠١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٤٦٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٤ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٥٩٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣١١ )

المبدأ : لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة - الا أنها متى أفصحت عن الاسباب التى من أجلها أخفت بها- أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً لما رتب عليها من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك .

ملخص الحكم : وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلتها عرض لدفاع الطاعن بانتفاء علمه بأن الاسلاك المضبوطة متحصلة من جنابة اختلاس وأطرحه مثبتاً هذا العلم فى حقه بما مضمونة ، ان هذه الاسلاك قد نقلت الى محل الطاعن فى سيارة حكومية ودفع جانباً من ثمنها وكان ينبغي عليه الإطلاع على مستندات حصول البائع عليها من مزاد عام كما أن هربه اثر الضبط والحديث الذى دار بينه وبين سائق السيارة يدل على أنه يعلم بأن السائق موظف بهيئة حكومية . لما كان ذلك.. ولئن كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة - الا أنها متى أفصحت عن الاسباب التى من أجلها أخفت بها- أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أورده

واستدلت به مؤديا لما رتب عليها من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل ويكون لمحكمه النقض مراقبتها فى ذلك . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم فيما تقدم تحليلًا على توافر علم الطاعن بأن الاملاك متحصلة من جنابة اختلاس - لا يؤدي فى جملة أو تفصيله الى ثبوت هذا العلم الذى يجب أن يكون يقينيا فى حق الطاعن ، ذلك أن تعاقدته بالشراء على المضبوطات التى وردت فى سيارة حكومية - كما يمكن حمله على أنها مختلصة يمكن حمله على نقيضه فى تأكيد أنها مشتراه من مزاد عام بما لا يلزم عنه بالضرورة ثبوت تحقق علم الطاعن بأحد الاحتمالين ، كما أن الهرب أثر الضبط لا يسلس الى هذا العلم - هذا الى أن اغفال الحكم بيان فحوى الحديث الذى دار بين الطاعن والسائق قد أوصد وجه استدلاله به فى تحقق علم الطاعن على النحو المعتبر قانونا . لما كان ذلك وكان ما استدل به الحكم لا يؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها فانه يكون قد فسد استدلاله بما يعيبه ويوجب نقضه ، وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٦٢٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٣١٢ )

المبدأ : يجب أن يشتمل كل حكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا .

ملخص الحكم : وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانها بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جنابة تزوير وجنحة نصب مع علمها بذلك ، فقد أنطوى على القصور والتناقض فى التسبيب ، ذلك بأنه بعد أن ضمن أسبابه ما ينفى علم الطاعنة بالمصدر غير المشروع للمبلغ الذى دانها باخفائه عاد وخلص الى ادانتها ، تأسيسا على توافر ذلك العلم ، الامر الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص صورة الواقعة كما استقرت في وجدان المحكمة بما مؤداه أن مطلق الطاعة قام وآخرين بارتكاب جريمة تزوير ونصب تحصلوا منها على مبلغ مائتين وسبعين ألف جنيه ثم اشترى باسم الطاعة أحد العقارات بمبلغ الفين ومائتي جنيه دفعة من نصيبه في المبلغ المتحصل من الجريمة المشار اليهما ، وقامت الطاعة بعد ذلك ببيع العقار لمن يدعى ٠٠٠٠ الذي دفع لها مبلغ ألف ومائتي جنيه عند تحرير العقد الابتدائي وحرر لها سندات اذنية بباقي الثمن وقدره عشرة آلاف جنيه ، وذلك كله مع علمها بأن ذلك المبلغ متحصل من جرائم النصب التي يقوم بها زوجها السابق . ثم عرض الحكم بعد ذلك لادلة الثبوت التي اقام عليها قضاؤه فأورد مضمون اعتراف الطاعة بعلمها بأن زوجها السابق كان يقوم وآخرين بعمليات نصب ببيعهم بعض الاراض التي لا يملكونها وبأنها وقعت على عقد شراء العقار باسمها بعد أن دفع مطلقا ثمنه البالغ الفين ومائتي جنيه من المبالغ المتحصلة من عمليات النصب ثم باعته بذات ثمن شرائه - أي « ٢٢٠٠ » جنيه - الى ٠٠٠٠٠ الذي تسلمت منه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كما باعها قطعة أرض بمبلغ ستة آلاف جنيه وحرر لصالحها سندات اذنية بعشرة آلاف جنيه ، وعرض الحكم لشهادة ٠٠٠٠٠٠ فحصلتها في أنه اشترى العقار من الطاعة بعد أن نقدها ألفا ومائتي جنيه وحرر لصالحها سندات اذنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، كما حصل تحريات الشرطة بما مؤداه أن الطاعة باعت العقار بنفس الثمن الذي اشترته به وقدره ٢٢٠٠ جنيه وتسلمت من المشتري مبلغ « ١٢٠٠ » جنيه نقدا وسندات اذنية بباقي الثمن وقدره عشرة آلاف جنيه واختتم الحكم ادلة الثبوت بايراد ما اسفر عنه اطلاق النيابة العامة على عقدي شراء الطاعة للعقار وبيعها اياه من أنها اشترته وباعته بمبلغ الفين ومائتي جنيه .

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يتضمن كل حكم الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق الغرض



منه يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى . وكان القانون قد اوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها . والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها من الاوراق وأن يورد مضمون كل دليل منها بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ انفاقه مع باقى الادلة التى اقراها الحكم ، وذلك تمكينا لمحكمة النقض من اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذ كان ما اورده الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه - سواء فى بيانه واقعة الدعوى أو ايراده مؤدى ادلة الثبوت التى اقام عليها قضاءه ، انما يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى ذهن المحكمة وعقيدتها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة . - اذ هو تارة يقرر ، فى صدد بيانه للواقعة أن الطاعنة باعت العقار بمبلغ الفين ومائتى جنيه ثم يذهب الى انها تقاضت من الثمن مبلغ الف ومائتى جنيه نقدا وحرر لها المشتري سندات اذنية بالباقي وقدره عشرة آلاف جنيه ، وتارة اخرى يقول ان الطاعنة تقاضت من المشتري ثلاثة آلاف جنيه وباعها قطعة ارض بمساحة آلاف جنيه وحرر لها بباقي الثمن وقدره عشرة آلاف جنيه سندات اذنية بما يكون معه جملة ثمن العقار تسعة عشر ألف جنيه بينما يذهب فى الوقت ذاته الى أن الثمن هو الفين ومائتى جنيه وذلك كله لدى تحصيله لمؤدى اعتراف الطاعنة - فان الحكم يكون مشوبا بالتخاذل والقصور فى التسبيب .



قاعدة رقم ( ٣١٣ )

المبدأ : ارتكاب العاقل لفعل واحد له وصفان قانونيان ٠٠ وجوب تطبيق نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الاشد .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت فى فقرتها الاولى على انه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على انه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف او التكيف القانونى الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تمخض عنها الاوصاف الاخف والتى لا قيام لها بالبينة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجانى كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالف الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة ان العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تبان صياغة الفقرتين اذ اردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الاشد » بعبارة « دون غيرها » فى الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما اسقط تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ، ولو كان مراده التسوية بينهما فى الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكليهما .

لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاورشاق المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك باذخالها الى البلاد وتعمد احفاؤها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما

يقتضى - اعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الاشد - وهى جريمة الاستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له من القانون وبما ينافر مع نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، وهو ما يكون معه قد اخطا فى تاويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم ، ودون حاجة الى بحث السبب الثانى من سببى الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتفاء الجدوى من استبعاد عقوبتها ، ولا يمنع من ذلك ان يكون الشارع فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بانها «تعويض» طالما انه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع اى ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ، واضاعفه فى حالة العود ، وهو ما يتأدى منه انه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين فى الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يغير من هذا للنظر انه ايجز فى العمل - على مبدل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيما يصدر بشأنها طلبها من احكام ، ذلك بان هذا التدخل ، وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف مصلحة

الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن جريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركى ذاتها ، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الاصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التى ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٤ )

المبدأ : اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها الاشد والحكم بعقوبتها دون غيرها على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة او لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت فى فقرتها الاولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها اشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على أنه فى الحالة التى يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التى تتمخض عنها الوصف او التكيف القانونى الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التى قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتى لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة الاخيرة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجانى كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقى للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التى اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف فى وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم

ضرورة ان العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تباین صياغة الفقرتين اذ اردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الاشد » بعبارة « دون غيرها » فى الفقرة الاولى الخالصة بالتعدد المعنوى بينما اسقط تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ، ولو كان مراده التسوية بينهما فى الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه الطاعن بتداوله وصفان قانونيان : استيراد مسائك ذهبية على خلاف النظم والاوزاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه المسائك بادخالها الى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى - امعلا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الاشد - وهى جريمة الاستيراد - والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اصلية او تكميلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له فى القانون وبما ينسافر مع نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، وهو ما يكون معه قد اخطا فى تاويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ و ٦٦٠ مليم ، ودون حاجة الى بحث السبب الثانى من سببى الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتفاء الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها . ولا يمنع من ذلك ان يكون الشارع فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بانها « تعويض » طالما أنه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ، وشاعفه فى حالة العود ، وهو ما يتادى منه أنه لا يجوز الحكم به :لا من

محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين فى الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظير الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية لاعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - ولا يغير من هذا النظر انه اجيز فى العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل فى الدعوى الجنائية يطلب ذلك « التعويض » والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام، ذلك بان هذا التدخل ، وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بانها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام انه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركى ذاتها ، رأى الشارع ان يكمل بها عقوبتها الاصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التى ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٣١٥ )

المبدأ : تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان وفقا للتطبيق القانونى السليم لنص المادة ٣٢ عقوبات .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان وفقا للتطبيق القانونى السليم لنص المادة ٣٢ عقوبات وكانت الوقائع كما اثبتتها

الحكم المطعون فيه لا تدل - بحال من الاحوال - على وجود ارتباط بينها وبين الجنائية المطلوب ضمها فلا جناح على المحكمة ان هي اعرضت عن ضم هذه الجنائية الى الجنائية المنظورة امامها ويكون معنى الطاعن نفى هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٧٠٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣١٦ )

المبدأ : يجب فى حالة ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الاشد .

ملخص الحكم : حيث ان البين من الحكم المطعون فيه انه قد دان المطعون ضده بجرائم القتل والاصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص للخطر ، وقضى عليه بعقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث هى الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة اشهر . لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات توجب فى حالة ارتباط الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الاشد ، وكانت جريمة القتل الخطأ هى اشد الجرائم الثلاث التى دين بها المطعون ضده ، وقد جعلت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الحد الادنى لعقوبة الحبس فى هذه الجريمة ستة اشهر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى باقل منه ، فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون ، واذا كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وكان هذا الخطأ لا يخضع لائ تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث صحة اسناد الاتهام مادبا الى المطعون ضده



فانه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون حسالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بجعل  
عقوبة الحبس مع الشغل المقضى بها على المطعون ضده لمدة ستة أشهر .  
( طعن رقم ٣٥٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦ )  
فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٧/٢٩ الجزء  
الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٧٤٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٣١٧ )

المبدأ : تقدير الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون  
العقوبات متعلقا بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب  
ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير معقب عليها فى  
ذلك ما دام حكمها لا يتعارض مع حكم القانون .

ملخص الحكم : لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان  
المحكمة استخلصت من اقوال الشهود ان المتهم كان يحوز السلاح النارى  
والذخيرة المستخدمين فى القتل العمد بغير ترخيص ويخفيهما فى قاربه  
وان هاتين الجريمتين ( حيازة السلاح النارى والذخيرة ) تستقلان عن  
جريمة القتل العمد ولا تربطهما بها رابطة قانونية فى حكم المادة ٣٢ من  
قانون العقوبات لما كان ذلك وكان تقدير الارتباط المنصوص عليه فى  
المادة ٣٢ متعلقا بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب ما  
تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير تعقيب عليها فى  
ذلك ما دام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون ، وكان ما  
استخلصه الحكم فيما تقدم من شأنه ان يؤدى الى ما انتهى اليه ، فان  
النوعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير اساس .  
( طعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ الجزء  
الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٧٠٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣١٨ )

**المبدأ :** يقتصر حق الطعن بالنقض على الاحكام النهائية الصادرة  
فى مواد الجنائيات والجنح دون المخالفات الا ما كان منها مرتبطا بها .

**ملخص الحكم :** لما كانت واقعة اطلاق عيار نارى داخل قرية هسى  
مخالفة ونفا لنص المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات ، قبل تبديلها . بالقانون  
رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ والذى أدرجها ضمن المخالفات المنصوص عليها فى  
المادة ٣٧٧ ، وكان المقرر أن المادة ٣٠ من قانون حالات واجرامات  
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد  
قصرت حق الطعن بالنقض على الاحكام النهائية الصادرة فى مواد  
الجنائيات والجنح دون المخالفات الا ما كان منها مرتبطا بها . وكانت  
المحكمة قد اعتبرت مخالفة اطلاق العيار النارى داخل القرية مرتبطة  
بجنحة حمل سلاح نارى فى اجتماع وقضت بمعاينة المطاعنين بالعقوبة  
المقررة لاشدهما طبقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان الطعن  
يكون جائزا .

( طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٣١٩ )

**المبدأ :** العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم المرتبطة ارتباطا  
لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها من جرائم دون  
ان يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن العقوبة الاصلية المقررة لاشد الجرائم  
المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الاصلية المقررة لما عداها  
من جرائم دون أن يمتد هذا الجب الى العقوبات التكميلية التى تحصل  
فى طبيعتها فكرة رد الشئ الى أصله أو التعويض المدنى للمخزاة أو كانت  
ذات طبيعة وقائية ، لمصادرة ومراقبة الشرطة التى هى فى واقع الامر

عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبات المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الاشد ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جريمة احرار الجواهر المخدر وتهريبه مرتبطتين وبرغم هذا أغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المقررات المضمومة أربعمئة وسبعون جنيتها - فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالتعويض بالإضافة الى باقى العقوبات المقضى بها .

( طعن رقم ٤٧٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جنسة ١٩٧٤/١٢/١٦ الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٧٤١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٠ )

المبدأ : ارتباط - تمسك الطاعن بقيام حالة ارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى - تمسكه بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - دفاع جوهرى - يجب على المحكمة الرد عليه .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من مطالعة المقررات التى أمرت المحكمة بضمها ان الطاعن الاول قدم الى محكمة ثانى درجة مذكرة بدفاعه لجلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ آثار فيها دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة والدعوى ٨٠٤ لسنة ١٩٨٥ جنح مستأنفه شبين الكوم وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات استنادا الى وحدة النشاط الاجرامى الا ان المحكمة قضت فى الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تتبين حقيقة الامر فيه مع أنه دفاع جوهرى لو تحقق قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن المذكور وكذلك بالنسبة لكل من الطاعن الثالث

والطاعن الثانى الذى لم يقدم اسبايا لطعنه نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة اعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن المقدمة من الطاعن أو بحث الطعن المقدم من الطاعن الثالث .

( طعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢١ )

المبدأ : من المقرر ان الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الاخف طبقا لنص المادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم فى الجريمة الاشد بالعقوبة دون البراءة - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الاخف طبقا للمادة ٣/٣٢ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم فى الجريمة الاشد بالعقوبة دون البراءة التى لا تسلب المحكمة حقها فى النظر فى باقى الجرائم المرتبطة وان تنزل العقاب المقرر لها متى رأت توافق اركانها وثبوتها قبل المتهم ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة الطاعن من السرقة بحمل سلاح ، واعمل فى حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجريمتين الاخريتين اللتين دانه بهما ، وهما جريمتى احرارز السلاح النارى والزخائر بدون ترخيصا اللتين انتهى الى ثبوتها فى حقه فانه يكون قد التزم صحيح القانون بما لا محل معه للنص عليه فى هذا الخصوص لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٢ )

**المبدأ :** من المقرر ان تقدير توافر الارتباط المنصوص عليه فى  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير توافر  
الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو من سلطة  
محكمة الموضوع ما لم تكن الوقائع كما اثبتتها الحكم على توافر شروط  
انطباق هذه المادة ، وكانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه  
لا تنبىء بذاتها عن تحقق الارتباط بين الجريمتين اللتين دان الطاعن  
بهما فان الحكم يكون قد افترن بالصواب فيما ذهب اليه من توقيـع  
عقوبة مستقلة عن كل منهما ، ويكون نعى الطاعن فى هذا الصدد فى  
غير محله .

( طعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢ )  
فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ )  
( طعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )  
( طعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٣ )

**المبدأ :** ارتباط - تقديم الطاعن مذكرة ضمنها دفاعا بقيام  
الارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى أخرى - تمسكه بتطبيق نص  
الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - دفاع جوهرى - يجب  
على المحكمة الرد عليه .

**ملخص الحكم :** ومن حيث ان البين من المفردات ان الطاعن قدم  
بجلسة الاول من نوفمبر سنة ١٩٨٤ مذكرة ضمنها دفاعا مؤداه قيام  
الارتباط بين الدعوى المطروحة ودعوى اخرى مماثلة تحمل رقم ١٥٤٥

لسنة ١٩٨٣ جنح مستأنف شبين الكوم منظورة بالجلسة ذاتها التي جرت فيها محاكمته وتمسك بضمهما والحكم فيهما بعقوبة واحدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ، الا ان المحكمة قضت في الدعوى بعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الامر فيه مع انه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا عمن اخلاؤه بحق الطاعن فى الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٢٢٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٤ )

المبدأ : ارتباط - الدفاع الجوهري - لم تعرض المحكمة له -  
أثره - قصور .

ملخص الحكم : وحيث أن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اقامة بناء على أرض زراعية قد شابه قصور فى التسبب كما انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن كان قد تمسك بقيام الارتباط بين هذه الجريمة وجرائم أخرى مماثلة كانت مطروحة على المحكمة فى ذات الجلسة التى جرت فيها محاكمته مما يوفر الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعها بيد أن الحكم المطعون فيه قضى عليه بعقوبة مستقلة فى كل منها ، واغفل الرد على دفاعه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار بجلسة ١٠ من ديسمبر ١٩٨٣ أمام محكمة أول درجة دفاعا مؤداه قيام الارتباط بين الدعوى المطروحة ودعاوى أخرى مماثلة أشار الى أرقامها منظورة بذات الجلسة التى جرت فيها محاكمته وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات استنادا الى وحدة

النشاط الاجرامى ، الا ان المحكمة قضت في الدعوى بعقوبة مستقلة دون ان تعرض لهذا الدفاع كى تبين حقيقة الامر فيه مع انه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )





## أسباب الإباحة وموانع العقاب

### قاعدة رقم ( ٣٢٥ )

المبدأ : من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق - حق الدفاع الشرعي - تقديره .

ملخص الحكم : لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت الواقعة طبقا للصورة التي أوردتها بأدلة سائغة لا ينازع الطاعن في أن لها معينا الصحيح من الأوراق استمدتها الحكم من أقوال الشهود ومن المعاينة ومن تقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح فإنه لا يكون هناك محل لمنعى الطاعن بشأن اعتناق الحكم لتلك الصورة . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من انه كان في حالة دفاع شرعي ونفى قيام هذه الحالة في قوله « الثابت أن المتهم قد أطلق عمدا عيارين ناريتين على المجنى عليهما على مسافة ثمانية عشر مترا من نافذة بحجرة منزله بعد فض المشاجرة وأصابة ابنه » وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدي أو الاستمرار فيه بحيث أنه إذا كن الاعتداء قد انتهى فلا يكون

لحق الدفاع الشرعى وجود وكان الحكم - على ما تقدم بيانه - قد انتهى الى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى استنادا الى ما استخلصه من أدلة الدعوى من ان الطاعن لم يطلق النار على المجنى عليهما الا بعد فضا المشاجرة فان ما يثيره الطاعن من انه كان فى حالة دفاع شرعى على غير أساس .

( طعن رقم ١٤١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١١٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٦ )

**المبدأ :** حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو عن نفس غيره وتقدير مقتضياته أمر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الظروف .

**ملخص الحكم :** لما كان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره وتقدير مقتضياته أمر اعتبارى يجب ان يتجه وجهة شخصية يراعى فيها مختلف الظروف التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الظروف ، وكان الحكم المطعون فيه اذ عرض للرد على دفاع الطاعن قد اقتصر فى نفي حالة الدفاع الشرعى على قول مقتضب هو خلل أوراق الدعوى من أى دليل يساند ذلك وان الثابت من أدلة الدعوى ان المتهمين طاردا المجنى عليه وقاما بالاعتداء عليه أثناء جريه بالحقول وان الطاعن ضربه من الخلف على مؤخرة رأسه ، وذلك دون ان يعرض الحكم لاصابات الطاعن التى جعل منها ركيزة لدفاعه والمؤيدة بالكشف الطبى الموقع عليه لاستظهار ظروف حدوثها ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التى دين بهد

وذلك للتحقق من قيام حائى الدفاع لشرعى و سعاتها . وكان الحكم باغفاله التحدث عن ذلك قد قصر عن بصوير حفيقة الحالة التى كان عليها المتهم والمجنى عليه وقت وقوع الحادث ، وكانت محكمة النقض لا تستطيع مع هذا الخفاء فى بيان الواقعة مراقبة صحة تطبيق القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٥١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢١ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٨٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٧ )

المبدأ : أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسال عما يحدثه بالغير من جروح وما اليها باعتباره معتديا ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية .

ملخص الحكم : الاصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يصرمه قننون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح ، وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولته فعلا وينبنى على القول بأن اساس عدم مسؤولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، ان من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسال عما يحدثه بالتغير من جروح وما اليها باعتباره معتديا - أى على أساس العمد - ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية .

( طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٢٨ )

المبدأ : الحق فى الدفاع الشرعى لا ينشأ الا اذا وجد اعتداء او خطر اعتداء بفعل يعد جريمة .

ملخص الحكم : من المقرر أن الحق فى الدفاع الشرعى لا ينشأ الا اذا وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعد جريمة وأن الاصل فى خطر الاعتداء اللازم لنشوء هذا الحق أن يكون خطرا حقيقيا لا خطرا تصوريا أو وهميا اللهم الا أن يكون المدافع قد بنى اعتقاده بحلول هذا الخطر التصورى أو الوهمى على أسباب معقولة ينظر فيها الى شخصه وظروفه الخاصة التى أحاطت به فى الحالة التى وجد فيها مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن هذه الظروف .

( طعن رقم ٢١١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٢٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٢٩ )

المبدأ : الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة النقض ولا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : الاصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتنسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، فانه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

المبدأ : قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الوقائع لى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع دعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى تسببه التى رتب عليها ، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد لاعداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوع لعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كار بعندى أو يحاول فعلا لاعداء على لدافع أو غيره ، واذ كان الحكم يصعون فيه - فى حدود سلطته لتقديره - قد استخلص من العناصر المطروحة على بساط البحث فى دعوى ، أن لقااص لم يكن يدفع اعتداء وقع عليه من المجنى عليها بل كان معتديا وأن الاصابة التى ادعى أن المجنى عليها أحدثتها به نما منات عن عذف الاهالى له بالاحجار بعد وقوع الحادث ، فان ما منهى اليه الحكم من نفى قيام حالة الدفاع الشرعى يكون متفقاً وصحيحاً لفاطور ويكون معنى لطاءعن فى هذا الشأن غير مسديد .

( طعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥ ق - جلسته ١١/١١/١٩٨١ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٤٦ ق جلسته ١٩٧٩/٤/٤ - الجزء الثانى من الموسوعة تدهس - لاصدر لجنائى " قاعدة رقم ١١٦٤ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٠ )

المبدأ : حق الدفاع الشرعى لم يشرع معدد معد على اعتدائه وانما شرع لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة - - حاشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه - تقدير حق الدفاع الشرعى - بموصونى

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤه متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال الطاعن فى التحقيقات قوله « عاود المجنى عليهما الهرب والفرار تجاه بحيرة المنزلة ... كما فر رفيقا المجنى عليهما بالزورق فى المياه وقام باطلاق سبعة اعيرة نارية كانت بمسدسه الاميرى حال فرار المجنى عليهما وهروبيهما وقد أصيب المجنى عليها وسقطا معا على الارض » واستخلص الحكم من هذه الاقوال - التى لا ينازع الطاعن فى أنها تردت الى أصل ثابت فى الاوراق - أن الطاعن لم يطلق النار على المجنى عليهما الا بعد انتهائهما من الاعتداء عليه وفرارهما وفرار من كانا معهما ، ورتب الحكم على ذلك انتفاء حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ٩٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٣٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

المبدأ : الدفاع الشرعى - من الدفوع الموضوعية - اثاره أمام محكمة النقض - شرطة .

ملخص الحكم : الاصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دلة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقبامها ، وكانت

واقعة الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك صراحة لقيام حالة الدفاع الشرعى ، وانما اقتصر المذافع عنه على القول بان « الطعنة كانت وليدة غضب وان الجرح القطعى فى يد المتهم اليمنى يثبت ان المجنى عليها كانت ممسكة بالمطواة وان المحكمة لا تأخذ المتهم باعترافه » وهو ما لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، ولا يعد دفاعا جديا يلزم المحكمة ان تعرض له بالرد ، فان ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من ان فعله يعد من قبيل الدفاع الشرعى لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لحكم المطعون فيه قد أورد فى بيانه لاقوال الطاعن فى التحقيقات انه ضرب المجنى عليها ايضا بقادوم كانت تضعه تحت وسادتها ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما نقله الحكم من أقوال له معينه الصحيح من الاوراق فان ما يثيره من أن واقعة استعمال القادوم فى الاعتداء لا سند لها من الاوراق يكون غير صحيح .

( طعن رقم ٥٥٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٢٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٣٣ )

المبدأ : تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشيع لا ريب للاعتداء عن طريق الحبلولة يبرز من مباشر الاعتداء ويبرز منه فلا يجوز التعرض

بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره وإذ كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم بأن الطاعن ثم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال بل كان هو وفريقه معتدين قاصدين الحاق الأذى بالمجنى عليهم لا دفع اعتداء وقع عليهم ، فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٧ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٩٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٣٤ )

المبدأ : قيام حالة الدفاع الشرعى - نفى قيامها - شرطه .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه - فى حدود سلطته التقديرية - قد استخلص من أقوال شهود الواقعة أن نية الاعتداء كانت قائمة لدى كل من الطاعن والمجنى عليه وخلص من ذلك الى نفى قيام حالة الدفاع الشرعى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا قيام لحالة الدفاع الشرعى متى ثبت أن كلا من المتهم والمجنى عليه كان يقصد الاعتداء على الآخر بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء .

( طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٦١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩١٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٣٥ )

المبدأ : قيام حالة الدفاع الشرعى - تقديرها - سلطة محكمة

الموضوع .



ملخص الحكم : ان تقدير الوقائع التى تستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفضل فيه بلا معقب عليها ما دام استدلالها سليما يؤدى الى ما انتهت اليه .

( طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٨/١٠/١٩٨٣ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جملة ١٠/٦/١٩٧٩ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »

قاعدة رقم ٩٩٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٦ )

المبدأ : الحكم ببراءة المتهم لاصابته بعاة فى عقله - شرطه .

ملخص الحكم : لما كان البين من كتاب دار الصحة النفسية بالخانكة المؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٢ أن مجلس مراقبة الامراض العقلية قرر بجلسة أول يولييه ١٩٨٢ اخلاء سبيل المطعون ضده نظرا لاستقرار حالته منذ أكثر من عامين وتصف ، وكانت المحاكمة - حسبما يبين من الاوراق - قد استأنفت بناء على ذلك - بعد زوال مبرر وقف نظر الدعوى - حيث قضت المحكمة بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بحكمها المطعون فيه ببراءة المطعون ضده ، واذا كان مناط الامر بإيداع المتهم أحد المحال المعدة للأمراض العقلية فى حالة الحكم ببراءته ، وفق أحكام المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يكون المتهم - وقت صدور الحكم مصابا بعاة فى عقله ، ولما كان الثابت من كتاب دار الصحة النفسية السالف ذكره ان المطعون ضده قد استقرت حالته منذ أكثر من عامين سابقين على أول يولييه سنة ١٩٨٢ - أى قبل صدور الحكم المطعون فيه - اخلى سبيله من المستشفى لهذا السبب ومن ثم فان اعادة ايداعه المستشفى لا يكون له محل الامر الذى يضحى معه الطعن على غير أساس .

( طعن رقم ٥٦١٢ لسنة ٥٣ ق - جملة ٣/١/١٩٨٤ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق - جملة ٢٠/٣/١٩٧٢ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »

قاعدة رقم ٧٨٥ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٧ )

المبدأ : قيام جباله الدفاع الشرعى - جديتها - التزام المحكمة  
بالرد على التمسك بقيامها .

ملخص الحكم : من المقرر ان التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى -  
يجب ان تلتزم المحكمة بالرد عليه - ان يكون جديا صريحا أو أن تكون  
الواقعة كما اثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة .

( طعن رقم ٦٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة  
١٩٧٩/٤/١ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »  
قاعدة رقم ١١٢٢ ) .

قاعدة رقم ( ٣٣٨ )

المبدأ : تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام حالة الدفاع  
الشرعى أو انتفاؤها انما هى من الامور التى تستقل محكمة الموضوع  
بالفصل فيها .

ملخص الحكم : تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام حالة  
الدفاع الشرعى أو انتفاؤها انما هو من الامور التى تستقل محكمة  
الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائغا - كما هو  
الحال فى الدعوى المطروحة - فانه لا يقبل من "طاعن معاودة الجدل  
فى هذا الشأن امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٨٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة  
١٩٧٩/٤/٤ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى »  
قاعدة رقم ١١٦٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٣٩ )

المبدأ : تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بخير معقب عليها فى ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بخير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها وان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا برد الاعتداء عن طريق الجبولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاحتمار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت انه كان يعتدى او يحوز فعلا لاعتداء على المدفع او غيره .

( طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٤ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « لاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٦٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٤٠ )

المبدأ : الاصل فى الدفاع الشرعى انه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لاول مرة لدى محكمة النقض .

ملخص الحكم : من المقرر ان الاصل فى الدفاع الشرعى انه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لاول مرة لدى محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كمعرفة القانون او ترشح لقيامه ، وكان الطاعنان لم يتمسكا بالجنس بغير حاشية الدفاع الشرعى

وكانت وقائع الدعوى كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٤١ )

**المبدأ :** الدفاع الشرعى لم يتقرر لرد الاعتداء على الحق ايا كان - انما يقتصر على رد الاعتداء الواقع على نفس الشخص أو ماله أو نفس غير أو ماله .

**ملخص الحكم :** لما كان الدفاع الشرعى لم يتقرر لرد الاعتداء على الحق ، ايا كان ، انما يقتصر طبقا لما تنص عليه المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات على رد الاعتداء الواقع على نفس الشخص أو ماله أو نفس غيره أو ماله ، وكان الدفع بالدفاع الشرعى المقول به - بفرض ابدائه أمام محكمة الموضوع - مؤسس على أن المجنى عليه منع أولاد الطاعن الاول من دخول المنزل الذى يقيمون فيه مما يشكل اعتداء على حقهم فى دخوله ويخول للطاعنين أن يستعملوا ضده حق الدفاع الشرعى بالاعتداء عليه بالضرب ، وهو ما لا يصح سببا للتمسك بالدفاع الشرعى - على ما سلف البيان - ومن ثم فان الدفع بالدفاع الشرعى يكون ظاهر البطلان لعدم استيفائه مقوماته ولا يستاهل - بحسب الاصل - ردا خاصا فلا على المحكمة أن تسمى التفتت عنه ، لما كان ذلك ، وكانت واقعات الدعوى حسبا اوردها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، فان الطعن يفصح عن عدم قبوله .

( طعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

( فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٩٩٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٢٢ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٤٢ )

**المبدأ :** من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه أن يكون جديا صريحا أو تكون الواقعة كما اثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى - يجب لتلتزم المحكمة بالرد عليه - أن يكون جديا صريحا أن تكون الواقعة كما اثبتتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة ، ومن ثم فلا يسوغ للطاعنين مطالبة المحكمة أن تتحدث فى حكمها عن إنتفاء جالة الدفاع لديهم وقد أمسكوا هم عن طلب ذلك منها ، وكانت المحكمة لم تر من جانبها بعد تحقيق الدعوى قيام هذه الحالة ، بل اثبت 'الحكم فى مدوناته اعتداء الطاعنين على المجنى عليه دون أن يصدر من الاخير أى فعل مستوجب للدفاع الشرعى ، فإن ما أورده الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون .

( طعن رقم ٢٥٠٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١ الجزء  
وظيفة محكمة النقض فإن اثارته امامها لاول مرة تكون غير مقبولة .

### قاعدة رقم ( ٣٤٣ )

**المبدأ :** الدفاع الذى يقوم على واقع يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض فانه اثارته امامها لاول مرة تكون غير مقبولة .

**ملخص الحكم :** يبين من محاضر جُأت المحاكمة ان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن أن ما آتاه كان استعمالا لحق مقرر بمقتضى الشريعة بما يخرججه عن نطاق التائيم عملا بالمادة ٦٠ من قانون

العقوبات ، وكان هذا الدفاع يقوم على واقع يقتضى تحقيقاً تنأى عنه  
وظيفة محكمة النقض ، فان اثارته امامها ، لأول مرة ، تكون غير  
مقبولة .

( طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٤ )

المبدأ : تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو  
انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب  
عليها فى ذلك .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج  
منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة  
الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ما دام استدلالها سليماً يؤدى الى ما  
انتهى اليه .

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ الجزء  
الثانى الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٩٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٤٥ )

المبدأ : تقدير الوقائع منها قيام الدفاع الشرعى أو انتفاؤها  
متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت  
الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبها عليها - مثال ذلك .

ملخص الحكم : اذ كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج  
منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى  
لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى

النتيجة التى رتبته عليها. كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

لما كان ذلك ، وكان لحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم تعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى سألها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، فإن منازعة الطاعن فى القوة التذليلية لشهادة المجنى عليه على النحو الذى أثاره فى أسباب طعنه لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البيان المحول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وإن تزيد الحكم فيما استطرد اليه من عدم توافر نية القتل لدى الطاعن وعدم قيام ظرف سبق الاصرار ، ما دام أن الثابت منه أن ما تزيد اليه فى هذا الصدد لم يكن له اثره فى منطقة أو فى النتيجة التى انتهت اليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٩٩٩ ) .

قاعدة رقم ( ٣٤٦ )

المبسداً : من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها ، متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتبها عليها الحكم ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه واتما شرع لرد بعدوان ، وأذ كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه قيام حسالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينازع الطاعنون فى صحة اسناد الحكم بشأنه - أن مشادة وقعت بين الطاعنين والمجنى عليه اسند على أثرها المتهم الثالث مطواه وأراد التعدى بها على المجنى عليه الذى انتزعها من يده ، فما كان من الطاعنين إلا أن أحاطوا بالمجنى عليه والقوه فى مياه ترعة الاسماعيليه ، وأخذوا يقذفونه بالحجارة كلما حاول الخروج منها واستمروا فى ذلك حتى خارت قواه وتوفى غرقا ، فان مقارنة الطاعنين لأفعال التعدى تلك واستمرارهم فيها بعد ان القوا بالمجنى عليه فى الماء بغية منعه من مغادرته ، وقد صار لا حول له ولا قوة ، وحتى خارت قواه ولقى حتفه ، تكون من قبيل القصاص والانتقام والعدوان على من لم يثبت أنه كان فى الوقت ذاك يعتدى أو يحاول التعدى ، بل كان يحاول النجاة بنفسه من الموت .

( طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٧ )

**المبدأ :** من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتبت عليها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انشاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب ، متى كانت الوقائع مؤديه



للنتيجة التى رتب عليها ، وكانت وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه تنفى حالة الطاعن قيام حق الدفاع الشرعى ، بل تنبئ أن الطاعن هو الذى بادر المجنى عليهما بالاعتداء دون أن يصدر منهما أى فعل يستوجب الدفاع الشرعى فإن النص عليه فى هذا الخصوص يكون غير صحيح .

( طعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٤٨ )

المبدأ : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الاصل فى الدفاع الشرعى انه من الدفع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه لا تتوافر بها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ذلك أنه ليس هناك من دليل على أن المجنى عليه قد اعتدى على المتهم بل الثابت من أقوال شهود الواقعة أن المتهم هو الذى ابتدر المجنى عليه وعاجله بضربه بعضا على رأسه وإذ كانت هناك إصابة بالمتهم فلم يثبت من مدونات الحكم أنها نتيجة اعتداء وقع من المجنى عليه ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٤١٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ٣٤٩ )

المبدأ : من المقرر قانونا ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها •

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر قانونا ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها ولما كان الثابت من الحكم ان الطاعن بعد ان ركل المجنى عليه الاول وسقط على الارض انهال عليه طعنا بالسكين وان المجنى عليها الثانية عندما حاولت منع استمرار المتهم من طعن زوجها المجنى عليه الاول انهال عليها المتهم طعنا لحالة كونها فى حالة دفاع شرعى عن زوجها ، لما كان ذلك وكان هذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة به فى القانون فيكون ما ينعاه الطاعن علم الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص غير سديد •  
( طعن رقم ٤٧٨٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٥ )

قاعدة رقم ( ٣٥٠ )

المبدأ : حالة الدفاع الشرعى - قيامها - تقديرها - من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك طالما كان استدلالها سائغا •

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه فى قوله : « ان المحكمة لا تعول على دفاع المتهم اذ لا يعدو ان يكون ضريبا من الدفاع لدرء الاتهام الذى تردى فيه دون مقتض ، ذلك ان الثابت من جماع أقوال شهود الحادث ان المتهم عاجل المجنى عليه بعدة طعنات من السكين الذى كان يعمل به فى الوقت الذى كان المجنى عليه منكبا ومنهمكا

فى اصلاح احدى السيارات الواقعة امام ورشته ، هذا فضلا عن خلو أوراق الدعوى تماما من دليل أو قرينة عن وقوع أية مشاجرة أو مشادة بين المتهم والمجنى عليه على مسرح الحادث سبقت وقوعه ، ولا ينال من ذلك ثبوت وجود اصابة .. بحاجب المتهم الايسر ، اذ من الجائز حدوث تلك الاصابة بعد وقوع الحادث أو من ظروف أخرى ، واليقين أنه لا دخل للمجنى عليه فى احداثها الامر الذى تخلص منه المحكمة ان دفاع المتهم فى هذا الشأن لا يستند الى أساس من الواقع أو القانون ، واذ كان هذا الذى اورده الحكم يسوغ به نفى حالة الدفاع الشرعى ، وكان تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما هو من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها فلا معقب طالما كان استدلالها سائفا ، فانه لا تقبل من الطاعن معاودة الجدل فى هذا الشأن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨/٥٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥١ )

المبدأ : لحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا - حالة الدفاع الشرعى - بتقديرها .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة 'الضرب' المفصلى الى الموت التى دان الطاعن بها واورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة تؤدى الى ما رتبته عليها مستمدة من اقوال الشهود واعتراف 'لطاعن' وتقرير الطبى الشرعى ، عرض الى ما اثاره 'لطاعن' من قيام حالة الدفاع 'شرعى' ورد عليه فى قوله « أما ما اثاره 'الدفاع' من ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس لان المجنى عليه اعتدى عليه بحجر فى رأسه ثم حتم

فاتريئة المحل بقطعة من الحجر فمردود بأن المتهم خرج للمجنى عليه بعد تمام الاعتداء وأغمد السكين فى صدره أى بعد أتمام الاعتداء عنه . ومن ثم تكون حالة الدفاع الشرعى غير متوافرة فى حق المتهم « . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على نساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير تعقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها ، كما ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان .

( طعن رقم ٤٣١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٢ )

المبدأ : حالة الدفاع الشرعى - قياسها - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أسسها فى الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اطمئنانه الى أقوال شهود الاثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهدوا بها والتى أوردها فى معرض بيانه لدالة الثبوت فى الدعوى ورددها وهو بصدد نفي قيام حالة الدفاع

الشرعى واطرح الصورة 'لاخرى' التى ذهب 'ليها' الطاعن لتعارضها مع اقوال شهود الاثبات التى 'اوردها' وآتى بتضيق غيب فاطمان اليها وقطع بأن الطاعن بادر بالاعتداء على المجنى عليه بسكين أغمدها فى صدره على اثر مشادة كلامية بينهما دون ان يكون شمة اعتداء موجه اليه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعى لحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبتم عليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره ، واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم - من ان الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتديا وحين اوقع فعل الضرب كان قاصدا الحاق الاذى بغيره لادفع اعتداء موجه اليه - صحيحا فى القانون وسائفا وكافيا لتبرير ما انتهى اليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وكان البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه وهو ما نفاه الحكم بأسبابه السائفة - على ما تقدم - ومن ثم فان ما ينعه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مفيد .

( طعن رقم ٢٣٧٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٣ )

المبدأ : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة الرد عليها .

ملخص الحكم : من المقرر ان الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة ان تناقشها وحكمها وترد عليها اذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - ان يؤثر فى مسئولية الطاعن .

ولما كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن دون ان يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه بما يفيد أنه يكون مشوباً بما يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٣٠٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها يتعلق بموضوع الدعوى والمحكمة أن تفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض الى ما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لديه ورد عليه بقوله : « وحيث أنه عن الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم فهو مردود ذلك أن المحكمة وهى فى سبيل تقدير الوقائع فى الدعوى وتوافر الأدلة التى ثبتت فى حق المتهم تستنتج منها انتفاء حالة الدفاع الشرعى بحسب أن تصوير المتهم للواقعة لا تستخلص منه المحكمة قيام هذه الحالة فى الأوراق اذ الثابت من التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة أنها خلّت من ثمة خطر كان يهدد حياة المتهم مما يدفعه الى مقتل هذا الاعتداء لرد هذا الخطر عنه - ولا يقدح فى هذا النظر ما ورد بالتحقيقات من أصابة أصبع المتهم اليمنى الاوسط ذلك ان الواقعة كما سلف البيان لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى أو حتى ترشح لقيامها - فضلا عن أن تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب ضده هذا الدفاع - على حد قوله - لا ترى المحكمة فيه أنه مبنى على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه » . لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما انتهى اليه من انتفاء حالة الدفاع الشرعى ذلك أنه من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة أن تفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها - لما كان ذلك

وكان من المقرر ان حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام أو لمعاقبة نعتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى - وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة أسناد الحكم بشأنه - أن الطاعن والمجنى عليه تبادلا عبارات السباب وعقب تلك المشادة وحال وجود المجنى عليه بداخل سيارته أمام عجلة القيادة فوجيء بالمتهم يفتح باب السيارة المجاور له من الناحية اليسرى ويصوب عليه ممسدا ويطلق منه عيارا ناريا أصابه فى جانبه الايسر ، فان ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل الانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى لديه كما هى معرفة فى القانون ويكون ما أبتغاه الطاعن فى هذا الشأن غير محيد .

( طعن رقم ٣٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٥ )

**المبدأ :** المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب امتناع عقاب المتهم فى حكمها مالم يدفع به أمامها .

**ملخص الحكم :** المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب امتناع عقاب المتهم فى حكمها مالم يدفع به أمامها - واذا ما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الاسباب وانما قصارى ما أثبت بالمحضر هو مجرد قول المدافع عن الطاعن ٠٠٠ أن هذا المتهم استغل من هؤلاء من فقده الذاكرة وكان هو كبش الفداء وهذا واضح من ملف طبى دفع عنه تعويض ٠٠٠ واذا كانت العبارة سالفة الذكر هى من العبارات المرسلة ولا تحمل معنى سبب من أسباب امتناع المتهم من العقاب ، فانه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من اجراء تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .

( طعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨ )

قاعدة رقم ( ٣٥٦ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ورد عليه فى قوله « اما عن القول بان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فقول مردود اذ الثابت من أقواله أنه حضر لحل الحادث فوجد شقيقه مصابين أى أن واقعة الاعتداء على الآخرين كانت قد تمت فعلا فلا محل للقول بالدفاع عنهما ، ولا محل للقول بالدفاع عن نفسه هو اذ قد خلت أقواله بالتحقيقات من أن أحدا حاول الاعتداء حتى يحق له دفع هذا الاعتداء ، فالقول بالتخوف من احتمال حدوثه يكون قولاً مجبوجاً ولا يقبل ان يكون علاج هذا التخوف هو المبادرة بالاعتداء وبالتالي فان ما اثاره المتهم لا يعد من قبيل رد الاعتداء الذى كان قد تم بالفعل وليس دفاعاً عن النفس » وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقاً بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وهو ما لا ينافى الطاعن فى صحة اسناد الحكم بشأنه - ان الطاعن وبعد أن كانت واقعة الاعتداء على شقيقه قد تمت فعلاً ، ضرب المجنى عليهما دون أن تبدر أى بادرة اعتداء عليه يتخوف منها ، فان ما قارفه الطاعن من تعد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس كما هى معرفة به فى القانون ويكون منعه على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

( طعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩ )



### قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

**المبدأ :** حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق  
الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه - مفاد ذلك -

ملخص الحكم : لا كان ذلك وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها  
قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للحكمة  
الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب  
عليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق  
الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض  
بفعل الضرب لمن لم يثبت انه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على  
الدافع أو غيره ، واذا كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن  
لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ما أورده الحكم فيما تقدم الحاق الذى  
بالمجنى عليه لا دفع اعتداء وقع عليه منه ، وكان ما اثاره الطاعن من  
أن آخرين من فريق المجنى عليه اعتديا المشاجرة وأحدث احدهما أصابه  
برأسه ووجهت اليه تهمة الشروع فى قتله - على فرض صحته - لا يبيح  
له رد هذا العدوان بالحاق الاذى بالمجنى عليه لما هو مقرر من أنه  
يشترط فى حق الدفاع عن النفس أن يكون استعماله موجها الى مصدر  
الخطر لمنع وقوعه فاذا كان الطاعن لا يدعى فى دفاعه أمام محكمة  
الموضوع ولا فى طعنه أن عدوانا جالا بادرة به المجنى عليه أو كان وشيك  
الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه فان حق الدفاع الشرعى لا يكون  
له وجود ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون  
غير سديد .

( طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٥٨ )

**المبدأ :** من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها حالة  
الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للحكمة الفصل فيه  
بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التى رتب عليها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت انه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء على المدافع أو غيره واذ كان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم ان الطاعنين لم يكونا فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال بل كانا معتدين قاصدين الحاق الاذى بالمجنى عليه لا رفع اعتداء وقع عليهما ، فان منعى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٥٩٠٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٥٩ )

**المبدأ :** من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس غيره وأطرحه بقوله : « وعن الدفاع الشرعى فان المحكمة لا تعتق قيامه لان المتهم وإن كان قد قال بأنه بعد ان تمكن من مفاجأة المجنى عليه والامساك به عقب اخفاقه فى الدخول الى سيارة الاتوبيس بطريق الحرية استدار وأطلق النار على زميله محمد حسين احمد فأصاب يده أليسر ثم استدار نحوه ليطلق النار عليه لولا ان عاجله بطلقه من مسدسه الاميرى أصابته فى كتفه الامير ، فان الشرطى محمد احمد حسين نفسه كذبه فى ذلك مدعياً ان المجنى عليه ضربه وأصلبه أمام الفيلاد بشارع اسماعيلية

وأنه لم يشترك مع المتهم فى مطاردته وأصر على ذلك رغم مواجهته بأقوال زميله المتهم ، فضلا عن أن الثابت من أقوال شهود الاتبات المصالف سرد أقوالهم والتي تطمئن المحكمة الى صدقها ان ثلاثة من جنود الشرطة - كان المتهم من بينهم - تماسكوا مع المجنى عليه بشارع الاسماعيليه وأنه بعد ان تمكن من تخليص نفسه من قبضتهم بمسقة بالفة تركت أثارها على ملابسه ومظهره والفرار بنفسه طارده ثلاثتهم شاهرين مسدساتهم من خلفه بلا مبرر قانونى يعطيهم الحق فى تلك المطاردة حتى اختفى منهم خلف سيارة بفرع الجمعية التعاونية للبتترول مستعطفًا ان يتركوه لحاله تارة ومهددا بسلحه أخرى حتى بدا أحدهم بإطلاق النار عليه ففر عبر طريق الحرية محاولا ان يستقل إحدى السيارات العامة العابرة وهم يجرون من خلفه حتى أدركه قبل ان يتمكن من الفرار منهم على التفصيل السابق بما يقطع فى الدلالة على ان المتهم وزميليه من رجال الشرطة كانوا معتدين لا مدافعين ، وان المجنى عليه هو الذى كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه لا المتهم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبت عليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره ، واذ كان ما أورد - الحكم فيما تقدم ان المتهم لم يكن فى حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتديا قاصدا الحاق الاذى بالمجنى عليه لا دفع اعتداء وقع عليه أو على غيره ، وكان ما اثبتته الحكم من حصول اصابة لزميل المتهم مرجعة لمطاردتهما وثالث للمجنى عليه بقصد الاعتداء عليه وليس فى زمن معاصر لواقعة الاعتداء على الاخير ، فان نعى الطاعنين على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

المبدأ : تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى وللمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها .

ملخص الحكم : وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره - وكانت الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما اعتنقتها المحكمة من أقوال الشهود الذين عولت على أقوالهن أن أحدا لم يبادر المتهم باعتداء ما يجعله فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وقد ردت المحكمة على الدفع المثار من الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس بقولها : « أن أوراق الدعوى قد خلت من دليل أو شبهة دليل على أن المجنى عليهما قد بادرا المتهم بعدوان من جانبيهما تقتضى ردا من جانب الطرف الآخر بل أن الثابت من أقوال الشاهد عابد عبد الرحمن أن المتهم إنما كان يقصد الحاق الاذى به وبالمجنى عليه الآخر لا دفع اعتداء وقع عليه منهما .

( طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٤ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ )

( طعن رقم ٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

( طعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )

( طعن رقم ٣٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١١ )

( طعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ )

قاعدة رقم ( ٣٦١ )

المبدأ : الاعفاء من العقاب - مناعة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا الى ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهه في العقل دون غيرهما ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز تملكته فالحجته الى فعلته دون ان يكون منسك إدراكه ، فان ما دفع به على هذه الصورة لا ينحصر به الجنون و اعنايه في العقل - وهم مناط الاعفاء من المسؤولية - ولا يعد في نحيج القانون عذرا معفي من العقاب . كما لا يعد عذرا قانونيا محقق - يقتصر ذلك على الزوج الذي يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فيعتب هي ومن يزني بها ، بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي فحقا يرجع مطلق الامر في أعماله أو أطرجه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان الحكم المعين فيه قد التزم في رده على دفاع الطاعن - في هذا الخصوص - حظر فان منعه في هذا الشأن لا يكون سديدا ، لما كان ما تقدمه - بطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٧ : و - جلسة ١٩٨٧/١٢/١ )

قاعدة رقم ( ٣٦٢ )

المبدأ : حق الدفاع الشرعي لم يشرع بمعاقبة معتد على اعتدائه والانتقام وإنما سارع لرد العدوان ومنع المعتدى من ايقاع فعل التعدي - يشترط قانون لتبرير الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لما اثاره الطاعن من انه كان فى حالة دفاع شرعى وردت عليه بقولها انه « قول مردود اذ أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه والانتقام وانما شرع لرد العدوان ومنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى . كما يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعى ان يكون الاعتداء حالا أو على وشك المصول فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . ولما كان الثابت من الاوراق حسبما قرر المتهم الاول ( الطاعن ) وشقيقته ايمان ان المجنى عليه ترك مكان نومه واتجه الى مكان نوم شقيقة المتهم وشرع فى ممارسة الجنس معها وقام بفك زرارير الجوتله التى ترتديها فقام المتهم من نومه وامسك بالمجنى عليه ومنعه من الاستمرار فى واقعة شقيقته ثم طعنه بالمطواه . ومن ثم فلم يكن فى مقدور المجنى عليه من بعد امسالك المتهم به من استمرار واقعته لشقيقة المتهم ولذا فان ما وقع من المتهم بعد زوال الاعتداء الواقع على شقيقته من طعن المجنى عليه بالمطواه والتماذى فى الاعتداء عليه بغير مبرر حتى أجهز عليه واحداثه بسبه الاصابات الجسيمة المتعددة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى انما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح فى القانون اعتباره دفاعا شرعيا . واذا كان هذا الذى أورده المحكمة سائفا فى الرد على هذا الدفاع ، اذ ان تقدير الوقائع التى يستدل منها على قيام هذه الحالة أو انتفاؤها انما هو من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب طالما كان استدلالها سائفا ، فانه لا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فى هذا الشأن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٣ )

**المبدأ :** امتناع مسئولية المتهم تاسيسا على ارتكابه الجريمة تحت تأثير مخدر أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما اثاره الطاعن من وقوعه تحت تأثير مخدر تعاطاه مع المجنى عليه قبيل ارتكابه الجريمة بأنه مردود بأن واقعه تعاطى المخدر وردت قولاً مرسلًا لا يطمئن اليه وجدان المحكمة خاصة وقد اثبت تقرير المعمّل الكيماوى أن عينة الدم التى أخذت من جثة المجنى عليه وجدت خالية من اشباه القلوويات المخدرة والسامة ومن المهدئات والمنومات ، وكان من المقرر أن الفصل فى امتناع مسئولية المتهم تأسيسا على ارتكابه الجريمة تحت تأثير مخدر أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه ، وكان الحكم قد محص دفاع الطاعن فى هذا الخصوص وانتهى للأسباب السائفة التى أوردها الى نفي ما ادعاه الطاعن من مقارفته للجريمة تحت تأثير المخدر فإن منعه على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلمة ١٩٨٧/١٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٤ )

**المبدأ :** يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرافقه ومعاملته طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه المادة .

**ملخص الحكم :** ومن حيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمتى الشروع فى القتل واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم ، طبقا للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣٧ مكررا (١) ، ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، واعمل فى حقه حكم المادة ١٧ من هذا القانون بعد أن طبق المادة ٣/٣٢ من القانون المذكور ، ثم قضى بمعاقبته بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى القتل - ذات العقوبة الاشد - هى الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وذلك طبقا للماديين ١/٢٣٤ ، ٤٦ من قانون العقوبات وكانت

المادة ١٧ من قانون العقوبات التي اعملها الحكم في حق الطاعن تبيح النزول بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى عقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور كما تبيح النزول بعقوبة السجن السى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور ، كما تبيح النزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور وأنه وان كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة السى العقوبة التي اياح النزول اليها جوازيا ، الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت اخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة الا توقع العقوبة الا على الاساس الوارد فى هذه المادة باعتبار انها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة وكانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع فى القتل - باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد - وذكرت فى حكمها انها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ، فانهما تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون اذ كان عليها ان تنزل بهذه العقوبة الى عقوبة السجن أو الحبس فى حدود المدة المنصوص عليها فى المادة ١٧ آنفة البيان ، وهو ما فات الحكم اعماله فى حق الطاعن ، مما يوجب نقضه . ولما كان تقدير العقوبة وايقاعها فى حدود النص المنطبق من اطلاقات محكمة الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة . بالنسبة للطاعن ، وللمحكوم عليهما الاول والثالث اللذين لم يقبل طعنهما شكلا - لاتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالمحكوم عليه الاول - ولحسن سير العدالة للمحكوم عليه الثالث - وبغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٤١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٩ )

قاعدة رقم ( ٣٦٥ )

المبدأ : مناط الاعفاء من العقاب طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .



**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الشارع قد فرق بين حالتين للاعفاء فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى الحالة الاولى فضلا عن المبادرة بالاخبار أن يصدر الاخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أى الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهى لم تستلزم المبادرة بالاخبار بل اشترط القانون فى مقابل الفسحة التى منحها للجانى أن يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة والفصل فى ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى لما كان ذلك وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه ان المعلومات التى افضى بها الطاعن لم تؤد الى القبض على باقى الجناة فان مناط الاعفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ يكون غير متحقق يكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير مستند .

( طعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٦ )

**المبدأ :** تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفائها من الامور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، ورد عليه بقوله : « ... وان ما ورد بأقوال الدفاع من ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى أو متجاوزا اياه قول مردود لا تؤيده الوقائع ولا تطمئن اليه المحكمة ذلك انه لا يعقل ان يقوم المجنى عليه باحتضان المتهم وخنقه فى نفس الوقت كما وان المتهم اعترف انه هو الذى كان يباشر الجنس مع المجنى عليه لشذوذه وبالتالي لا يعقل طلب المجنى عليه ان يكون العنصر الايجابى من الشذوذ الجنسى فضلا عن ان أقوال المتهم فى هذا الخصوص - ان صحت وهو لم تطمئن اليه - هو مجرد قول مريب من المجنى عليه انتهى أثره

أو الخوف منه بانزاع المثشفه منه وانتهاء الحظر المدعى منه المجنى عليه ولم يكن المتهم بحاجة بعد ذلك الى القتل أو حتى مجرد الاعتداء على سلامة جسم المجنى عليه بعد أن زال الحظر بانتزاع الاداء التي هذه بها - أن صح ذلك - خصوصا وأن المجنى عليه كهل والمتهم شباب يتمتع بقوة جسمانية تمكنه من التصرف دون المساس بجسم المجنى عليه الا أنه لسبب لم تؤكد التحريات ولم يعترف به المتهم تحت الجريمة - لما كان ما سبق وكان الاعتداء عليه من لم تثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء لا يتوافر قيدها حالة الدفاع الشرعى ٠٠ « لما كان ذلك وكان ما أوردته المحكمة كافيا وسائغا فى اطراح الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام هذه الحالة أو انتفاؤها إنما هو من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها فلا يعقب طالما كان استدلالها سائغا ، وكان حق الدفاع الشرعى لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير مقبول لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

المبدأ : الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه . فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على المدافع أو غيره فإذا كان المتهم حين تمسك بحالته الدفاع الشرعى لم ينبس الى المجنى عليه أى اعتداء عليه واثبت الحكم

ن لطاعن باذر لجنى عليها بالاعداء . دفع مغبم حثله دفعه  
الشرعى لدى الطاعن لا يقتضى رداً من حكم لا حكم القانون فى هذه  
الصور انها ليست من الدفاع الشرعى فضلاً عن به لما كان البين من لاطلاع  
على محضر المحاكمة ان ما اثاره الدفاع فى هذا الشأن هو ن « من حق  
المتهم ان يتحوط بالدفاع الشرعى والذى سنعمل هو دفاع عن نفسه  
مباح فى القانون » . ولما كان الطلب الذى نلتزم المحكمة باجابهته او انرد  
عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع لمحكمة ويصر عليه مقدمه .  
وكان ما اشار اليه الدفاع فى هذا الشأن لا يعد طلب بهذا المعنى . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم قد استند فى قضائه بامانة الطاعن الى اقوال المجنى  
عليها وبما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى وأورد مضمون كل منها  
بطريقة وافية فان ما بثيره الطاعن فى هذا لصدد يكون ولا محل له .  
لما كان ذلك ، وكان سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل او الخطأ فيه  
لا يضيع اثره ما دام له اصل ثابت بالاوراق ولما كان الطاعن لا ينعى على  
الحكم المطعون فيه الخطأ فى الاسناد فيما حصله من اقوال المجنى عليها  
وبما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى فان ما بثيره الطاعن من وجه طعنه  
يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم . فان الطعن برمته يكون على  
غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٦٨ )

**المبدأ :** حق الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب  
التمسك بها امام محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة  
الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان لاهل فى لدفاع الشرعى أنه  
من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع  
ولا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة البعض لا : كانت لوقائع . . .  
..حكم دلت مداتها على تحقيق حاله ندفع بسرى كما عرفه تقاسم

أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يدفع امام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى كما ان وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر بها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .  
فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

### قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

**المبدأ :** حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره وهو لا يستلزم وقوع أى اعتداء على المتهم بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل هذا الدفع اطرحه بقوله « ان المحكمة تلتفت ..... عما اثاره الدفاع من قيام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهم الاول ( الطاعن الاول ) اذ لم يقع عليه اعتداء بالفعل فضلا عن أن اخاه اشرف كان متواجدا بمسرح الحادث وبذلك لا تتوافر حالته » ، وكان من المقرر ان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره ، وهو لا يستلزم وقوع اعتداء على المتهم بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم للفعل المتخوف منه ان يكون جاريا حقيقيا فيه ذاته ، بل يكفى ان يبدو كذلك اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط ان يكون لهذا التخوف اسباب مقبولة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أغفل عن دفع الطاعن الاول بانه كان فى حالة دفاع شرعى عن ابيه الطاعن الثانى الذى لا يسوغ اطراحه ما انتهى اليه الحكم من ان اعتداء لم يقع بالفعل على الطاعن الاول - وهو ما لا يشترط تحققه لقيام حالة الدفاع الشرعى - وما دام انه لم يتعرض لما اثاره من وقوع الاعتداء على ابيه الذى كان يستنجد به لنجدته - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بل

اسقطه كلية ولم يسقطه حقه ايرادا له وررءا عليه مع انه دفاع جوهرى لما يترتب على ثبوته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسببب متعينا نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن الاول وللطاعن الثانى الذين دين معه باعتباره شريكا ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٠ )

المبدأ : حق الدفاع الشرعى - التمسك به - شرطه .

ملخص الحكم : ومن حيث ان الحكم الابتدائى الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه بعد ان أورد ان محامى الطاعنين الاول والثانى واخرين تقدم بدفاع مكتوب طلب فى ختامه القضاء ببراعتهم وتمسك على سبيل الاحتياط بقيام حالة الدفاع الشرعى لديهم ، عرض الحكم للدفع ذاك واطرحة بقوله : « ... أنه من المقرر انه يشترط فى الدفاع الشرعى الذى ينشئ الزاما على محكمة الموضوع ببخته والرد عليه ( هو الذى ) يتمسك به المتهم على وجه جدى وبصورة أصلية اما اشارته اليه على سبيل الاحتياط أو مجرد الافتراض فلا يعد تمسكا فى المعنى القانونى كذلك انكار وقوع الجريمة والتمسك فى ذات الوقت بالدفاع الشرعى يعتبر تناقضا فى موقف المتهم يجعل التمسك بالدفاع الشرعى غير جدى ويبيح لمحكمة الموضوع ان تغفله فى حكمها دون ان يكون معيبا » . لما كان ذلك ، وكان تمسك محامى الطاعنين فى ختام دفاعه المكتوب - على سبيل الاحتياط بعد طلبه أصليا القضاء ببراعتها - بقيام حالة الدفاع الشرعى لديها ، يعد - على هذه الصورة - دفعا جوهريا جديا تلزم المحكمة بالنظر فيه وتحقيقه ما دام من شأنه ان تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فان نعت الحكم الدفاع ذاك بعدم الجدية وشرطه

أن يبدي بصورة أصلية يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم أنه اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعى على أن الطاعنين لم يعترفوا بالجريمة ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة ، وكان الحكم بالرغم من اسناده لمتهمين آخرين ضريهما الطاعنين ، لم يستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعنين والاعتداء الذى وقع منهما على الآخرين وإى الاعتداءين كان الاسبق حتى يبين ما اذا كان لاحدهما أو كلاهما حق فى استعمال القوة اللازمة لرد العدوان ، فإنه يكون فوق قصوره فى التسبب معيها بالفساد فى الاستدلال متعينا نقضه والاعادة بالنسبة للطاعنين جميعا لحسن سير العدالة ، ودون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧١ )

المبدأ : حق الدفاع الشرعى - يجب على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وإى الاعتداءين كان الاسبق .

ملخص الحكم : ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه بجلسة ١٩٨٣/٢/٢٤ قرر الحاضر مع الطاعن أنه كان فى حالة دفاع شرعى . وأنه قد تمسك بهذا الدفع فى المذكرة المقدمة منه بتلك الجلسة كما سبق وأن أبداه أمام محكمة أول درجة فى مذكرة تقدم بها محاميه . لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو عن نفس غيره ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تستظهر الصلة بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن والاعتداء الذى وقع منه وإى الاعتداءين كان الاسبق لان التشاجر بين فريقين اما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى فيه مظنة الدفاع الشرعى عن النفس ، واما أن يكون مباداة بعدوان فريق وردا له من الفريق الآخر الذى تصدق فى حقه حالة الدفاع الشرعى عن

النفس ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض للدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعى أو يرد عليه بما يفنده مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها ، اذ أنه من شأن هذا الدفع - لو صح - أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، وفى اغفال المحكمة التحدث عنه ما يجعل حكمها مشوبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٧٢ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أنه يتعين عليها ليكون قضاءها سليما ان تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسئولية المتهم .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن المدافع عن الطاعن قدم أمام محكمة أول درجة صورة ضوئية باخطار جهة العمل تفيد مرض الطاعن ، كما يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التى صدر بها الحكم المطعون فيه أنه دفع بانتفاء مسئولية الطاعن عن التهمة المسندة اليه لاصابته بمرض عقلى - انتفام ذهنى مستقر - وهم على طلب عرضه على الطبيب الشرعى - لما كان ذلك ، وكان كلا الحكمين الابتدائى والمطعون فيه قد اغفل هذا الدفاع ولم ترد عليه رغم جوهريته اذ ان مؤداه - لو ثبت صحته - انتفاء مسئولية الطاعن عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها

من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل الاسباب التي تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب بياناً كافياً وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة وانه ممثل عن الجرم الذي وقع منه ؛ فإذا هي لم تفعل شيئاً من ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣١٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٨ )



## استئناف

أولا إجراءات الاستئناف .

ثانيا حالات الاستئناف

ثالثا ما يجوز استئنافه من الأحكام

رابع نظر الاستئناف .

خامسا : آثار الاستئناف .

سادسا سقوط الاستئناف .

سابع الحكم في الاستئناف .

**أولا :**

**اجراءات الاستئناف**

قاعدة رقم ٣٧٣

المبدأ : المادة ٤٠٨ من قانون الاجراءات الحائية - يجب على النيابة العامة تكليف الخصوم الاخرين عدا المسانف بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف .

ملخص الحكم : المادة ٤٠٨ من قانون الاحر - - نجنابة قد اوجبت على النيابة العامة تكليف الخصوم الاخرين عد مسانف - لمطعون ضده الاول - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف فان لحكم المطعون فيه اذ صدر دون اعلان الطاعنين - المدعيير - حقوق المدية - يكون قد بنى على بطلان فى اجراءات المحاكمسة مع عبه بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٠ و - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٣٧٤ )

المبدأ : التقرير بالاستئناف - ميعاده القانونى - اثره .

ملخص الحكم : لما كان الحكم 'لمطعور فيه قد برر قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلا فى قوله « أن الحكم مسانف صدر فى ١٩٧٨/٣/١ وقرر المتهمان بالاستئناف فى ١٩٧٨٠٤/٢٥ محاور بذلك الميعاد الذى حدده القانون بدون عذر مقبول يبرر حلقه عر تقرير بالاستئناف فى الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الاستئناف بتقرير به بعد الميعاد » . وكان البين من مطالعة محضرى جيسر لسير نظرت فيهما الدعوى أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعنين لم يبرر امهم شيئا بشأن عدم اعلانهما بالجلسة التى صدر فيها حكمه فى موعده لابتدائية . وكان الطاعنان لا يضرعان فى أن 'لتقرير - الاستئناف - عد لميعاد 'لقانونى محبوب من تاريخ صدور ذلك حكمه - حور محك محس ليعانيه

على التحكم المطعون فيه ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعا .

( طعن رقم ٣٣٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم  
١٢٨٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٧٥ )

المبدأ : ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الاحكام من  
النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى - اثاره  
لاول مرة امام محكمة النقض - شرطه .

ملخص الحكم : لما كان ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في  
الاحكام من النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها  
الدعوى الا أن اثاره آتت دفخ بشأنه لاول مرة امام محكمة النقض مشروط  
بان يكون مستندا الى وقائع اثبتتها الحكم وان لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ،  
وأن خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تاخره في  
التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا فان ما يثيره الطاعن في هذا  
النزاع من أن مرضه هو الذى حال بينه وبين التقرير بالاستئناف ففى  
الميعاد يفصح عن أنه غير مقبول .

( طعن رقم ١٦٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١ )

في نفس المعنى :-

( نقض جنائي رقم ٨٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٧ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم  
١٢٨٣ ) .

قاعدة رقم ( ٣٧٦ )

المبدأ : ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى - اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض - شرطه .

ملخص الحكم : لما كان الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه . ولما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثارته أى دفع بشأنه لاول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستند الى وقائع اثبتتها الحكم وان لا تقتضى تحقيقا موضوعيا . واذ خلا الحكم ومحصر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبهر به تاخره فى التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر قانونا وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنجر عنه وظيفة محكمة النقض فان ما يثيره الطاعن فى شأن عذر مرضه تبريرا للتأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك ان اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة قد تمت فى غيبته اذ ان مقتضى عدم تقديمه الدليل على مرضه فى تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية - كما سلف بيانه - انه كان فى امكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة المعارضة وكان فى مقدوره ابداء عذره فى التأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد وعوده عن ذلك يحول بينه وبين اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٩٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدر الجنائى » قاعدة رقم ١٢٨٣ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

المبدأ : التقرير بالاستئناف - الخطأ المادى - اثره .

ملخص الحكم : يبين من الحكم المطعون فيه إنه أسس قضاءه بعدم قبول استئناف الطاعنين شكلا لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف قد صدر حضوريا فى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ولم يستأنفه الطاعنان الا فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ حسبا هو ثابت من تقرير الاستئناف . ولما كان الثابت من دفتر التقارير الاستئنافية التى أمرت المحكمة بضمه عن شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٨٠ أن الطاعنين قد استأنفا حكم محكمة أول درجة فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ بحسب الاصل الثابت فى الدفتر بتقرير رقم ٧٣٠ أى فى اليوم التالى لصدور الحكم المستأنف فى الميعاد القانونى وكان الواضح الذى لا شبهة فيه ان التاريخ الثابت من تقرير الاستئناف المرفق بالقضية وهو ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ والذى استند اليه الحكم المطعون فيه لم ينشأ الا عن سهو من الكاتب المختص - من الحكم المطعون فيه اذ ذهب على خلاف الواقع ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فانه قد أخطأ فى الاسناد وقد جره لذلك الى الخطأ فى تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٣٧٨ )

المبدأ : ميعاد الطعن بالاستئناف ككل مواعيد الطعن فى الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثاره اى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بان يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وان لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

ملخص الحكم : لما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى الا ان اثاره اى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط

بان يكون مستندا الى وقائع اثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .  
ولذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفع للطاعن يبرر به تاخره فى  
التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر قانونا وكان هذا الدفع يقتضى تحقيقا  
موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض فان ما يثيره الطاعن فى  
شأن عذر مرضه تبريرا للتأخير فى التقرير بالاستئناف فى الميعاد يكون  
غير مقبول .

( طعن رقم ٧٠٧٤ لسنة ٥٣ ق - جملة ١٩٨٤/٥/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
١٢٨٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٧٩ )

المبدأ : ميعاد الطعن بالاستئناف - من النظام العام - اشارة  
لاول مرة أمام محكمة النقض - شرطه .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد  
الطعن فى الاحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة  
كانت عليها الدعوى الا أن اشارة أى دفع بشأنه لاول مرة أمام محكمة  
النقض مشروط بأنه يكون مستندا الى وقائع اثبتتها الحكم وأن لا تقتضى  
تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن  
حضر بالجلسات التى نظرت فيها معارضته الاستئنافية ولم يثر شيئا  
يبرر به تاخره عن الميعاد فى التقرير بالاستئناف وكان الحكم المطعون  
فيه قد خلا مما يظاهر هذا الدفاع ، فانه لا يقبل من الطاعن ان يثيره  
لاول مرة أمام محكمة النقض لما يقتضيه من تحقيق موضوعى تنحصر  
عنه وظيفتها . لما كان ذلك ، كان باقى ما ساقه الطاعن فى أسباب  
طعنه موجها الى الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى  
الموضوع دون الحكم الغيائى الاستئنافى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف

شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يكون قد شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حيز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

( طعن رقم ٧٦٣٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٨٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/١٣/٢٧ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم  
١٢٨٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٨٠ ) .

المبدأ : مناط الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد الا يكون التراخي في الطعن بالاستئناف الى ما بعد العشرة أيام راجعا الى عذر قهري .

ملخص الحكم : مناط الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد طبقا لحكم المادة ٣٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية الا يكون التراخي في الطعن بالاستئناف الى ما بعد العشرة أيام راجعا الى عذر قهري .

( طعن رقم ٧٣٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٤٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤ - للجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١١٩٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٨١ )

المبدأ : ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام - اثاره لاول مرة امام محكمة النقض - شرطه .



**ملخص الحكم :** من المقرر ان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - وان كان يتعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . وإذا خلا الحكم ومخضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره فى التقرير بالاستئناف فى الموعد المحدد قانونا ، وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا بما تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض فان ما يثيره الطاعن بشأن عذر مرضه تبريرا لتجاوزه ميعاد الاستئناف يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٩٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٦ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
١٢٨٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٨٢ )

**المبدأ :** التقرير بالاستئناف - الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - خلوه من سنده فيما قضى به - قصور فى التسبب متعين نقضه .

**ملخص الحكم :** وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، قد شابه القصور فى التسبب ذلك بانه لم يبين سنده فيما قضى به مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه ببين من مطالعة الحكم المطعون فيه والقاضى بعذمه قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد أنه وإن تضمن أن الحكم

المستأنف قد صدر بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ إلا أنه لم يبين التاريخ الذى قرر فيه الطاعن بالاستئناف وخلا من بيان منده فى أن ذلك قد تم بعد الميعاد المحدد فى المادة ١/٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية وهو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو اعلان الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم الصادر فى المعارضة فى الحالات التى يجوز فيها ذلك . لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يوجب نقضه دون حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

( طعن رقم ٤٨٩٣ لسنة ٥٤ ق - جريدة ١٩٨٥/٥/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٣ )

المبدأ : يبدأ ميعاد استئناف الاحكام الصادرة فى غيبة المتهم والمعتبرة حضورياً طبقاً لنص المواد من ٢٣٨ الى ٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن « الاحكام الصادرة فى غيبة المتهم والمعتبرة حضورياً طبقاً للمواد ٢٣٨ الى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها » - وكان الثابت مما تقدم أن الحكم الابتدائى الغيابى قد اعلن الى المحكوم عليه بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٨٤ - وهو ذات التاريخ الذى قرر فيه بالاستئناف - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً محتسباً بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الاستئناف شكلاً . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن الفصل فى موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

( طعن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٥ ق - جريدة ١٩٨٥/٤/١٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٨٤ )

**المبدأ : ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة**  
**- مفاد ذلك - تطبيق .**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان ميعاد الاستئناف طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ٤٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية انما يبدأ من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول استئناف المطعون ضده شكلا قد استند في ذلك الى قوله « وحيث انه بالاطلاع على الاوراق تبين ان المتهم لم يعلن بالحكم الغيابي ومن ثم يكون استئنافه في الميعاد ويكون بالتالى مقبولا شكلا » وذلك على الرغم من ان المطعون ضده قد عارض في الحكم الغيابي وصدر الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ لم يقضى بعدم قبول الاستئناف يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . الا انه لما كان هذا الحكم قد صدر بتأييد الحكم الصادر من محكمة اول درجة بادانة المطعون ضده ، وكانت مبلطة الاتهام قد أجيبت الى طلباتها بهذا القضاء كله ، وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواء اكان ذلك فيما يتعلق بشكل الاستئناف او بموضوعه فلم يتصل الطعن تبعا لذلك بطلب من طلباته ، وكان الاصل ان النيابة العامة في مجال المصلحة او الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، وكان لها تبعا لذلك ان تطعن بطريق النقض في الاحكام - من جهة الدعوى الجنائية - وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين فتنبو عنهم في الطعن لمصلحتهم - متقيدة في ذلك بقيود طعنهم - بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من ان المصلحة اساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فانه لا يجوز للنياية العامة ان تطعن في الاحكام لمصلحة القانون لانه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعا لذلك - مسألة نظرية

صرف لا يؤبه لها ومن ثم فلا مصلحة لها كسلطة اتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا دون القضاء بعدم قبوله ، طالما أنه لا جدوى منه مادام كل من الحكمين فيما يتعلق بالفصل في شكل الاستئناف بقبوله أو بعدم قبوله في خصوصية هذه الدعوى ، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، ومن ثم فإن ما تثيره النيابة في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لانعدام المصلحة فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في حقيقته إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فلا يقبل الطعن فيه بآية أوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب بعد أن حاز قوة الأمر المقضي . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٩٠٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٥ )

المبدأ : يتعين على الحكم أن أمام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه - مخالفة ذلك - اثره .

ملخص الحكم : وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها واللقعود بالتالى - إذ ما استطالت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا وأنه يتعين على الحكم أن أقام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه - لما كان ما تقدم وكل من يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن - أن الطاعن قدم شهادة طبية تفيد مرضه في أجل الاستئناف ومعه علاجه بدوسيه القضية بيد أن المحكمة التفتت عنها وإغفلت الرد وقضت حضوريا بعدم

قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإن حكمها المطعون فيه يكون معيياً بالقصور في بيان منطويها على الاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٩٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٨٦ )  
في نفس المعنى :

( طعن رقم ١٥٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٣ )  
( طعن رقم ٣٧٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٤ )  
( طعن رقم ٣٨٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٨٤ )  
( طعن رقم ٧٨٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٨٥ )  
( طعن رقم ٧١٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٦ )

المبدأ : يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - التي نظر الاستئناف في ظلها تنص على أنه : « يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به ان يحضر بنفسه ... » فقد دلت بذلك على ضرورة حضور المتهم بنفسه أمام محكمة ثانية درجة في كل جنحة معاقب عليها باعتبار ان جميع الاحكام الصادرة بالحبس من المحكمة المذكورة واجبة التنفيذ فوراً بطبيعتها ، الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع ايقاف التنفيذ وكان المتهم هو المتأنف وحده . ولما كان الطاعن لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحاكمة الاستئنافية بل حضر وكيل عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الامر غيابياً وان وصفت المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف

الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع. في الدعوى لا بما يرد  
في المنطوق . .  
( طعن رقم ٤٣٢٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٧ )

المبدأ : ميعاد التقرير بالاستئناف - مخالفته - أثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه  
أخذ الطاعن في حساب أجل الاستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي  
باعتبار أنه حضوري في حين ان هذا الوصف غير صحيح اذ العبرة  
بحقيقة الواقع في هذا الشأن - ولما كانت حقيقة الواقع تدل على ان  
الحكم الابتدائي هو في حقيقته غيابي لا حضوري وان ميعاد الطعن في  
ذلك الحكم لا يبدأ من تاريخ صدوره - بل من تاريخ اعلان الطاعن بذلك  
الحكم وفوات ميعاد المعارضة أو التنازل عنها . لما كان ذلك فان ما قضى  
به الحكم المطعون فيه من عدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد  
الميعاد القانوني استنادا لذلك يكون مخالفا للقانون - اذ ان ميعاد التقرير  
بالاستئناف كان مازال مفتوحا له بما يستوجب ان يكون حقه في الطعن  
بالاستئناف لازال قائما مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه  
والاحالة .

( طعن رقم ١٢٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٣٨٨ )

المبدأ : ميعاد الاستئناف - شهادة مرضية - محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة  
امام محكمة ثاني درجة أنها خلت من أي دفاع للطاعن يبرر تاخره في  
التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا كما يبين من الاطلاع على  
المفردات المضمومة أنها خلت من الشهادة المرضية التي يدعى تقديمها - التي

تلك المحكمة فليس له أن ينعى عليها قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها وإذا كان من المقرر أن ميعاد الاستئناف وإن كان من النظام العام إلا أن إثارة أي دفاع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط أن يكون ذلك مستندا إلى وقائع أثبتتها المحكمة وإلا يقتضى تحقيقا موضوعيا فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٣٨٩ )

المبدأ : استئناف - ميعاده - ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام .

ملخص الحكم : وحيث أنه لما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها المحكمة وإن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، وإذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر تأخره وفي التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا ، فإن ما يثيره في هذا الشأن ... من مرض حال دون تقريره بالاستئناف في الميعاد يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان باقيا بما أثاره الطاعن في طعنه وأردا على الحكم الابتدائي - الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم بالاستئناف المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لاية أسباب ، لانه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة .

( طعن رقم ٣٩٢٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٦/١١/١٩٨٨ )





## ثانياً

### حالات الاستئناف

#### قاعدة رقم ( ٣٩٠ )

**المبدأ :** الاستئناف كطريق من طرق الطعن العادية فى الاحكام مقصور - كامل عام - على الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية فى مواد الجنج دون سواها .

ملخص الحكم : يبين من محونات الحكم المطعون فيه أنه أفصح أن الطعن بطريق الاستئناف المقام من المتهم ورد على الحكم الصادر من محكمة الجنج المستأنفة بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ومن ثم فقد خلص الى عدم جواز استئنافه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية الواردة فى الباب الثانى منه فى شأن الاستئناف تنص على ان « يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة ان يستأنف الاحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة والنيابة فى مواد الجنج » وكان مؤدى هذا النص فى صريح لفظه وواضح معناه ان الاستئناف كطريق من طرق الطعن العادية فى الاحكام مقصورة - كأصل عام - على الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية فى مواد الجنج ، دون ما سواها ، فلا يشمل الاحكام الصادرة من محاكم الجنج المستأنفة فى تلك المواد ولا تلك الصادرة من المحاكم الابتدائية أو محاكم الجنايات .

( طعن رقم ٧٩٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ )



### ثالثاً

#### ما يجوز استئنافه من الاحكام

##### قاعدة رقم ( ٣٩١ )

المبدأ : احكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بالمحكمة المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر .

ملخص الحكم : الثابت من الاطلاع على الحكم المستأنف أنه صدر من محكمة أمن الدولة الجزئية العادية المشكلة طبقاً لاحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وليس من محكمة أمن الدولة « طوارئ » المشكلة طبقاً لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأنه حالة الطوارئ . وكانت المادة ٢/٨ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد جرى نصها على أنه « وتكون احكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بالمحكمة المستأنفة ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض واعادة النظر » . ومفاد هذا النعى أنه متى صدر الحكم من محكمة أمن الدولة الجزئية المشكلة وفقاً لاحكام القانون سالف الذكر فإن استئنافه يكون جائزاً ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من المطعون ضده قد اخطأً صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

##### قاعدة رقم ( ٣٩٢ )

المبدأ : الطعن بالاستئناف حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام لا يجوز حرمانه منه الا بنص خاص في القانون .

ملخص الحكم : من المقرر ان الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه متعلق بالنظام العام لا يجوز حرمانه منه الا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الاحكام الغيابية ومن ثم فإن استئناف المحكوم عليه - الطاعن -

للحكم الغيابى الابتدائى رغم سبق استئنائه للحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها وصدور الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف يكون صحيحا فى القانون طالبا أنه رفع فى الميعاد مستوفيا لشروطه القانونية .

( طعن رقم ٥٥٤٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١ )

### قاعدة رقم ( ٣٩٣ )

المبدأ : صدور حكم نهائى بعدم الطعن عليه ممن يملكه فانه ينتج اثره القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية ويجب على المحكمة الاستئنافية ان تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ملخص للحكم : وحيث أنه يبين من الاوراق ان محكمة اول درجة قضت غيابيا بلدانة المتهم - المطعون ضده - بجريمة عدم نقل رخصة محله وعلقته من اجلها بغرامة قدرها خمسين جنيها والغلق ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم وحدد لنظر استئنافها جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ وفيها حكم حضوريا بقبول استئنافها شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والايقاف . كما استأنف المطعون ضده وبجلسة ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ قضى فى استئنائه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم - المطعون ضده - عشرة جنيها وتأييد الحكم فيما عدا ذلك والايقاف . لما كان ذلك ، وكان الحكم الذى صدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٢ قد أصبح نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه فانه ينتج اثره القانونى وتنتهى به الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فانه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية وقد عرض عليها الاستئناف الذى رفع من المتهم - المطعون ضده - ان تضع الامور فى نصابها وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها اما وانها عاودت نظر الدعوى وتصدت للفصل فيها من جديد حين عرض عليها

الاستئناف المقام من المطعون ضده عن الحكم الصادر ابتدائياً بإدانته وقضت فيها - بحكمها المطعون فيه - فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون بما يعيب حكمها ويستوجب - وفقاً للمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المطعون فيه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

( طعن رقم ٢٤٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٣٩٤ )

المبدأ : حيث يتغلّق باب الطعن بطريق الاستئناف يتغلّق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض .

ملخص الحكم : من حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر في ١٦/١١/١٩٨٣ أنه قد صدر من محكمة أمن الدولة ( طوارئ ) المشكلة وفق أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ لما كان ذلك وكانت المادة الثانية عشرة من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لأحكامه ، فإنه ما كان يجوز للمحكوم عليه الطعن في الحكم الابتدائي سالف الذكر بطريق الاستئناف ، ومن ثم يكون الطعن المائل غير جائز ، وذلك لما هو مقرر من أنه حيث يتغلّق باب الطعن بطريق الاستئناف يتغلّق من باب أولى باب الطعن بطريق النقض ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجناح المستأنفة بناء على استئناف الطاعن ، ونظرت موضوع استئنافه ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية وما تردى فيه من خطأ ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقاً من طرق الطعن حظره القانون .

( طعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣ )



## رابعاً نظير الاستئناف

قاعدة رقم ٣٩٥ )

المبدأ : الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الاوراق  
وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه .

ملخص الحكم : من المقرر ان الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم  
على مقتضى الاوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً  
لاجرائه ، وكان الثابت ان الطاعن مثل امام محكمة اول درجة ولم  
يتمسك بسماع شهود الاثبات ، مما يعد متنازلاً عنه ، فان المحكمة  
الاستئنافية ان التفتت عن ذلك الطلب المبدي امامها - لا تكون قد اخلت  
بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك ان تكون محكمة اول درجة من تلقاء  
نفسها - فى الجلسة الاولى لسماع الدعوى قد اصدرت قراراً بتأجيلها  
لمناقشة الشهود ، اذ لا تثريب عليها فيما بعد ان عدلت عن هذا القرار  
لكونه لا يعدو ان يكون قراراً تحضيرياً لا يتولد عنه حقوق للخصوم .  
ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون  
فى غير محله .

( طعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٥٢٤ ) .

قاعدة رقم ( ٣٩٦ )

المبدأ : الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الاوراق  
وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه ولا تلتزم الا  
بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة الدرجة الاولى .

ملخص الحكم : من المقرر ان محكمة ثانى درجة انما تحكم فى  
الاصل على مقتضى الاوراق . وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى

لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة الدرجة الاولى فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمامها ، وكانت المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة فى الدعوى وحجزتها للحكم فهى بعد لا تكون ملزمة باجابة طلب التحقيق الذى يديه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حجز الدعوى للحكم أو الرد عليها سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب سماع شهادة المجنى عليه أو ابن عمه قبل اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فان كان قد أبدى طلبه بذلك فى المذكرة التى قدمت للمحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فلا تثريب على المحكمة اذ هى لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه ، ويعدو النعى على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للدلالة القائمة فى الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٢١١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
١٥٢٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٩٧ )

المبدأ : الاصل ان محكمة ثانى درجة تحكم على مقتضى الأوراق  
وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا  
بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة .



**ملخص الحكم :** محكمة ثانى درجة انما تحكم فى الاصل على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة ، ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب امام محكمتى الموضوع سماع شهود أو اجراء تحقيق ما فى الدعوى ، فليس له من بعد ان يعنى على المحكمة قعودها عن سماع الشهود أو اجراء تحقيق مكت هو عن المطالبة به .

( طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعـدة  
رقم ١٥٢٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٣٩٨ )

**المبدأ :** التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب المستأنف سماع شهود لم يتمسك بسماعهم امام محكمة اول درجة - اثره .

**ملخص الحكم :** المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى فى هذا الشأن ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وان محكمة ثان درجة انما تحكم فى الاصل على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن وان ايدى طلب سماع أقواله الشهود امام المحكمة

الاستثنائية فانه يعتبر متنازلا عنه لسبق سكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .

( طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٥٢٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٣٩٩ )

المبدأ : خلو أوراق الدعوى من تقرير التلخيص - قصور فى اتخاذ  
اجراء من الاجراءات الجوهرية - اثره - يعيب الحكم .

ملخص الحكم : من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤١١  
من قانون الاجراءات الجنائية اذ اوجبت أن يضع أحد أعضاء الدائرة  
المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ، وأن يشتمل هذا  
التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفى وجميع  
المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأن يتلى هذا التقرير ،  
فقد دلت دلالة واضحة على وجوب أن يكون هذا التقرير مكتوباً ، وأنه  
ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا  
التقرير بالكتابة يكون تقصيراً فى اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب  
الحكم ويبطله ، ولا يغنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الاعضاء صيغة  
التهمة ونص الحكم الابتدائى فان هذا المحل غير جدى لا يغنى عن  
وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يعول عليه القاضيان  
الاخران فى تفهم الدعوى ، ومادامت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا  
يصح فى هذا المقام الاعتراض بمفهوم نص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٠  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن قولاً بأن  
الحكم هادام - ثابت فيه - ان هذا الاجراء قد استوفى - فلا - سبيل - لجعله -

بالطعن بالتزوير مادام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا . لما كان ذلك ، وكانّ البين من مطالعة المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى خلت من تقرير التلخيص فقد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قصرت في اتخاذ اجراء من الاجراءات الجوهرية بما يعيب حكمها بما يبطله ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٨٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٤٧١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

المبدأ : يجب ان نضع أحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت يجب تلاوته قبل أى اجراء آخر .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ومن الحكم المطعون فيه ان كليهما جاء خلوا مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ان يضع أحد اعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاثبات والنفى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والاجراءات التى تمت وأوجبت تلاوته قبل أى اجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ونيسير مراجعة الاوراق قبل اصدار الحكم ، والا فان المحكمة تكون قد اغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ،

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا نتيجة هذا البطلان فى الاجراءات  
مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .  
( طعن رقم ٤٣١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ )

#### ( قاعدة رقم ٤٠١ )

المبدأ : من المقرر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم  
المستأنف للاسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها ان تذكر  
تلك الاسباب التى بنى عليها فى حكمها بل يكفى ان تحيل عليها .

ملخص الحكم : من المقرر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت  
تأييد الحكم المستأنف للاسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها  
ان تذكر تلك الاسباب التى بنى عليها فى حكمها بل يكفى ان تحيل  
عليها ، اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على ان المحكمة  
اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان الحكم الابتدائى قد بين واقعة  
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة  
التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى  
ما رتبته عليها وكانت المحكمة الاستئنافية قد رأت كفاية الاسباب التى  
بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فان ذلك يعد منها تسبيبا  
كافيسا .

( طعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٢ )

#### ( قاعدة رقم ٤٠٢ )

المبدأ : تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها او بواسطة أحد القضاة  
ممن تندبه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة  
وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر وفقا للمادة ٢٩٨ من  
قانون الاجراءات الجنائية ان الاصل فى المحاكمة انها تقوم على التحقيق

الشفوى الذى تجربيه المحكمة فى مواجهة المتهم - ساجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماع الشهود لاي سبب من الاسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولاً صريحاً أو ضمناً - لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٤ من ذلك القانون تنص على أن : « تسمع المحكمة الاستثنائية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة ممن تندبه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر فى اجراءات التحقيق » . ولما كان الثابت على ما سلف بيانه - أن المدافع عن الطاعن لم يتنازل فى أى درجة من درجتي التقاضى عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً أو ضمناً فان الحكم اذ لم يستجب الى هذا الطلب تأسيماً على عدم جدواه على الرغم من أن المحكمة - بدرجتيها - لم تجر تحقيقاً شفوياً بالجلسة ، يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٣٦٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٣ )

المبدأ : من المقرر ان تعديل محكمة أول درجة بوصف التهمة باسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون على الواقعة المنسوبة اليه - حتى ولو لم تلتفت نظر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية مادام المتهم حين استأنف الحكم كان علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء دفاعه على أساسه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الاصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة الى لفت نظر الدفاع إلى ذلك مادام ان الواقعة لمادية التى اتخذتها

المحكمة أساسا للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة المبينة بأمر الاحصالة التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون ان تضيف اليها شيئا وكان من المقرر ايضا أن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة بإسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه - حتى ولو لم تلتفت نظر الدفاع عن المتهم - لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام ان المتهم حين استئناف الحكم كان على علم بهذا التعديل بما يتيح له ابداء دفاعه على أساسه - كما هو الحال فى الدعوى - فان نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن بالبطلان يكون ولا محل له . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من خلو محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من اثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من ان ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة فى شان اثبات اجراءات المحاكمة ، وان الاصل فى الاجراءات انها روعيت ومن ثم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته المحكمة من تلاوة تقرير التلخيص الا بالظن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولما كان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لاعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما يتم فيها من تحقيقات واجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق الحكم الصادر فى الدعوى . وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض اذ كان عليه ان رأى التقرير قد أغفل الإشارة الى واقعة التهمة أن يوضحها فى دفاعه فلا وجه لما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد .

( طعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

المبدأ : محكمة الاستئناف تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجزى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

**ملخص الحكم :** الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولكن الثابت ان الطاعن حضر امام محكمة اول درجة ولم يتمسك بسماع شاعدى الالابات مما يعد تنازلا عن هذا الطلب فان المحكمة الاستئنافية ان التفتت عن ذلك الطلب - بفرض ابدائه بمذكرة دفاعه المقدمة اليها - لا تكون قد اخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٥ )

**المبدأ :** محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الاصل ان محكمة ثانى درجة انما تحكم على مقتضى الاوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ومادامت لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود ، وكان الطاعن - ويفرض تمسكه فى دفاعه المكتوب امام محكمة اول درجة بطلب سماع الشهود - لم يتمسك امام المحكمة الاستئنافية بسماعهم مما يفقد طلبه فى هذا الخصوص خصائص الطلب الجازم الذى تلزم المحكمة باجابته ، فان نعيه على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله .

( طعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٦ )

**المبدأ :** المحكمة الاستئنافية مكلفة بان تمحص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الاشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة الاستئنافية مكنته بأن تحسم الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وان تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف هو الاشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط الا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده بانه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق ان الوصف الصحيح لواقعة 'الدعوى ان المطعون ضده قام بمزقة ممكن المجنى عليه بطريق الكسر من الخارج ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد اشد ، ان تنبه المطعون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط الا يزيد مقداره عن 'العقوبة المقتضى بها ابتدائياً ، اما وهي لم تفعل وقضت بتعديل الحكم 'لستأنف - المعارض فيه - والاكتفاء بحبس المطعون ضده اسبوعين مع الشغل ، فقد غدا حكمها معيباً بالخطأ في القانون مستوجباً نقضه ، ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه ان يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )



خامسا

أثار الاستئناف

### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

**المبدأ :** نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة - مخالفة ذلك - مخالفة للقانون مما يعيب الحكم .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة فان استئناف المدعى بالحق المدني - وهو لا صفة له في التحدث الا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقا لقاعدة الاثر النسبي للطعن ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الامر فيها بتبرئة المتهم وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي النيابة العامة وحدها فان تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والقضاء بحبس المتهم - لسبوعين مع الشغل يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه وقبلا فيما لا ينقل اليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية مما يتعين معه نقضه عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه بالغاء ما قضى به في الدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٦٢٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٠٨ )

**المبدأ :** الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا - عدم رد محكمة أول درجة عليه - اعتباره مطروحا على محكمة ثاني درجة دون التمسك به امامها .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر ان الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائغا

يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . لما كان ذلك ، فإن محكمة ثانى درجة وإن لم يبد الدفع ببطلان الاعتراف أمامها الآن هذا الدفاع وقد أبدى أمام محكمة أول درجة وحصله الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة ثانى درجة عند نظر موضوع استئناف الطاعن ، وهو ما يوجب عليها ابداء الراى بشأنه ، وإن لم يعاود المستأنف اثارته أمامها وبغض النظر عن مسلك المتهم فى شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الإدانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشئته المتهم فى الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحقق دفاع الطاعن بشأن بطلان الاعتراف للاكراه ويبحث هذا الاكراه وعلاقته بالاقوال التى قبل بصورها عنه فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

( طعن رقم ٧٨٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣ -  
الجزء الاول من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٧١ ) .



سادسا

سقوط الاستئناف

---

قاعدة رقم ( ٤٠٩ )

المبدأ : الحكم بسقوط الاستئناف طبقا لحكم المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية - مناطه - الا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعا الى عذر قهري .

ملخص الحكم : مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقا لحكم المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية الا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه راجعا الى عذر قهري ، وكان من المقرر انه يتعين على الحكم اذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي بالاستئنافى المعارض فيه لاسبابه دون أن يعرض البتة للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن بل التفت عنها واغفل الرد عليها سواء بالقبول او بالرفض ، فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان .

( طعن رقم ٣٧٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠ )



## سابعاً

### الحكم فى الاستئناف.

#### قاعدة رقم ( ٤١٠ )

المبدأ : يجب اجماع قضاة المحكمة عند صدور الحكم فى الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما ألحكم الغيابى المعارض فيه ، وكانت المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند صدور الحكم فى الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة ، وكان الشارع اذ استوجب انعقاد هذا الاجتماع معاصراً لصدور الحكم إنما دل على اتجاؤه مراده الى أن يكون الاجتماع معاصراً لصدور الحكم وليس تالياً له لان ذلك ما يتحقق به حكمه التشريعية ، ومن ثم فإن النص على اجماع الاراء قرين بالحكم بتشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة هو شرط لازم لصحته ، ولما كان منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلواً مما يفيد صدوره بالاجماع فإنه يكون باطلاً لتخلف شرط من شروط صحته .

( طعن رقم ٣٦٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٧١٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤١١ )

المبدأ : اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للاسباب التى ينهـ عليها فليس فى القانون مل يُلزمها بل تعيد فذكر تلك  
الاسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها .

**ملخص الحكم :** من المقرر انه اذا كانت المحكمة الاستثنائية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل اليها، اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على ان المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، فإن ملغى الطاعن في هذا العدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ - الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١٨٠٤ ) .

**قاعدة رقم ( ٤١٢ )**

**المبدأ :** لمحكمة الاستئناف اذا ما رأت تأييد الحكم الابتدائي المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها ان تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان المحكمة الاستثنائية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها ان تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي ان تحيل عليها اذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على ان المحكمة اعتبرتها كأنها صادرة منها ، فان التمس على الحكم المطعون فيه بانه اكتفى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يكون في غير محله .

( طعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٤ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ - الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١٨٠٤ ) .



### قاعدة رقم ( ٤١٣ )

**المبدأ :** ورود أسباب جديدة في الحكم المستأنف - اخذه بالإضافة الى ذلك بأسباب الحكم الابتدائي - اثره .

**ملخص الحكم :** من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى اورد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه ، وقرر في الوقت ذاته انه ياخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فان ذلك مفاده انه ياخذ بها فيما لا يتناقض مع - أسبابه الجديدة .

( طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - ملحق رقم (١) القسم الاول « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ( ٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٤١٤ )

**المبدأ :** حق المحكمة الاستئنافية في الاحالة الى أسباب الحكم المستأنف عند تأييدها له وليس في القانون ما يلزمها بان تعيد ذكر تلك الاسباب في حكمها .

**ملخص الحكم :** من المقرر انه اذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها بان تعيد ذكر تلك الاسباب في حكمها ، بل يكفي ان تحيل اليها اذ الاحالة على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على ان المحكمة اعتبرت ان كانها صادرة منها ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص .

( طعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ - الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية - الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١٨٠٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٤١٥ )

**المبدأ : مخالفة الاجراءات الجوهرية - اثره - يبطل الحكم .**

ملخص الحكم : لما كان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الاتهام والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت ، وأوجب تلاوته بالجلسة قبل أي إجراء آخر ، حتى يلم القضاة بما هو مدون بأوراق الدعوى تهئية لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الاوراق قبل اصدار الحكم ، والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا .

( رطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٤٧٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٤١٦ )

**المبدأ : اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا ان تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .**

ملخص الحكم : لما كان قانون تنظيم السجون الصادر بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ق نص في المادة ٢١ منه على « تحدد انواع الاشغال التي تفرض على المحكوم عليه بالاشغال الشاقة أو بالحبس مع الشغل بقرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل وفق المادة ٢٢ على أن « لا يجوز ان يتنقضى مدة تشغيل المحكوم عليهم ٠٠٠ أو بالحبس مع

الشغل عن ست ساعات ... وفى المادة ١٧ على أن « يجوز لمدير عام السجون بعد موافقة النائب العام أن يمنح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا » وفى المادة ٢٤ على أن « لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا فى ذلك ونصت المادة ٤٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر فى المواد ٥٢٠ وما بعدها وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار » . لما كان ذلك ، وكان البين من هذه النصوص أن عقوبة الحبس مع الشغل اشد من عقوبة الحبس البسيط بصرف النظر عن مدة العقوبة المحكوم بها ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن « اما اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل عقوبة الحبس مع الشغل بعقوبة الحبس البسيط المقضى بها ابتدائيا مع أن المستأنف هو المحكوم عليه وحده ، فانه يكون قد خالف القانون .

( طعن رقم ٥٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٦٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٦ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٥٦١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤١٧ )

المبدأ : يجب ان يكون الحكم مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية باى دليل غير مستمد منه أو باى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان امام محكمة النقض .

**ملخص الحكم :** لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار ان ورقة الحكم هى من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها . فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الاستثنائى وان - استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لانه ايد الحكم المستأنف فى منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشأ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . كما لا يرفع هذا العوار ان يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقض فيه من بيانات جوهرية باى دليل غير مستمد منه أو باى طريق من طرق الاثبات ، ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها .

( طعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٧٧٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٤١٨ )

- لتبدأ : ليس فى القانون ما يلزم المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت  
تأييد الحكم المستأنف للاسباب التى بنى عليها ان تذكر تلك الاسباب بل  
يكفى الاحالة اليها .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان المحكمة 'لاستثنائية' اذا ما رأت  
تأييد الحكم المستأنف للاسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها  
أن تذكر تلك الاسباب بل يكفى الاحالة اليها .

( طعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤١٩ )

**المبدأ :** المقرر ان المحكمة الاستثنائية اذا رأت الغاء حكم صادر  
بالبراءة ان تفند ما استندت اليه محكمة الدرجة الاولى من أسباب والا  
كان حكمها بالالغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

**ملخص الحكم :** لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة  
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها  
وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على  
الواقعة كما دار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا - لما كان ذلك وكان من  
المقرر ان المحكمة الاستثنائية اذا رأت الغاء حكم صادر بالبراءة ان تفند  
ما 'استندت اليه محكمة الدرجة الاولى من أسباب والا كان حكمها بالالغاء  
ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه - وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه  
لم يعرض البتة للاسباب التى بنى عليها حكم أول درجة قضاءه بالبراءة  
فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

( طعن رقم ٧١٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٧٨٦ ) .

قاعدة رقم ( ٤٢٠ )

المبدأ : يجب ان يشير كل حكم بالادانة الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب - مخالفة ذلك - اثره - بطلان الحكم .

ملخص الحكم : المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن اخذه بأسباب الحكم المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ولا يصح من هذا البطلان ما أورده فى أسبابه فى إثارة الى نص القانون الذى أشار اليه محضر ضبط الواقعة مادام أنه لم يفصح عن اخذه به .

( طعن ٧٠٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٤٢١ )

المبدأ : لا تلتزم المحكمة الاستئنافية بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم مادام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

ملخص الحكم : من المقرر ان ليس على المحكمة الاستئنافية متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بالرد ان تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من ادلة الاتهام مادام قضاؤه قد بنى على أساس سليم .

( طعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٨٠ - ملحق رقم (١) القسم الاول من « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٨ ) .

قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

المبدأ : لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع اراء قضاة المحكمة متى كان الاستئناف مرفوع من النيابة العامة .

ملخص الحكم : تنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة . فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع اراء قضاة المحكمة » .

( طعن رقم ٧١٧٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/١٣ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٨١٣ ) .

قاعدة رقم ( ٤٢٣ )

المبدأ : خلو الحكم الاستئنافى من بيان الاسباب التى بنى عليها تاييده للحكم المستأنف - اثره - يصمه بالقموض المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة مما يستوجب نقضه .

ملخص الحكم : لما كانت مواد القانون التى ذكرها الحكم المستأنف ودان الطاعن بموجبها تختلف كلية عن تلك التى ذكرت فى شياجة الحكم الاستئنافى الذى لم يقم قضاءه بتأييد الحكم المستأنف الا على عبارة « ان الحكم المستأنف فى محله » وفى ذلك ما يجعله من جهة خاليا من بيان الاسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة اخرى اللبس الشديد فى حقيقة الافعال التى عاقبت المحكمة المطعون ضده عليها الامر

الذى يصمه بالغموض المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون  
على الواقعة .

( طعن رقم ٥٥٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

المبدأ : ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التى يجب ان تحمل  
تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة  
الحكم هي من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا  
بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا - لانها السند الذى  
يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على  
الاسباب التى اقيم عليها ، واذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فان  
الحكم الابتدائى يكون قد لحق به البطلان ، لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد ايد هذا الحكم الباطل واعتنق اسبابه ولم ينشئ لقضائه  
اسبابا ، فانه بذلك يكون قد صدر باطلا ومن ثم يتعين نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٧٠٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٧٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٢٥ )

المبدأ : يتعين على المحكمة اذا ما دفع امامها بعذر المرض ان  
تعرض لدليله وتقول حكمها فيه - مخالفة ذلك - اثره - قصور فى  
التسبيب .



**ملخص الحكم :** من المقرر أن المرض من الاعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة فى المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالى عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد المقرر قانونا مما يتعين معه على المحكمة اذا ما دفع امامها بعذر المرض أن تعرض لدليله وتقول كلمتها فيه .

( طعن رقم ٧٣٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٩٨ ، طعن رقم ٧٣٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ ، طعن رقم ٧٣٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ ) .

**قاعدة رقم ( ٤٢٦ )**

**المبدأ :** اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع اراء قضاة المحكمة .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافى المعارض فيه من الطاعنين والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة دون ان يذكر انه صدر باجماع اراء القضاة خلافا لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع اراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بالغاء البراءة ، ذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، ولا يكفى فى ذلك ان يكون الحكم الغيابى الاستئنافى القاضى بالغاء حكم البراءة قد نص عليه

مدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارضين بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمه أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا انه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنين ، وذلك دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدم منهما .

( طعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٤ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٠/١٣/١٩٧٣ -  
الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٨١٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

المبدأ : اذا حكمت محكمة اول درجة بعدم اختصاصها أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستثنائية بالناء بالحكم واختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة اول درجة للحكم في موضوعها .

ملخص الحكم : لما كانت محكمة اول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى -الفرعى- الذي منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون

الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذلحكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً فى الاجراءات أو الحكم تصحح للبطلان وتحكم فى الدعوى ، أما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير فى الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وبإختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وينظر للدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها » وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعن إلا أنه لم يقضى بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى فى موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فى الموضوع .

(. طعن رقم ٣٥٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

فى نفس المعنى :

(. نقض جنائى رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١١ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الإصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٨٠١ ) .

قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ : تأييد الحكم المستأنف لاسبابه رغم بطلانه يترتب عليه  
بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية .

ملخص الحكم : من حيث ان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي الى الجهالة ويجعله كانه لا وجود له وذلك بعد ان اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية انها لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - وقد ايد الحكم الابتدائي الباطل واعتنق اسبابه - قد تعيب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٧٨٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها على قوله « حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما اثبته محضر المحضر من التهمة سالفة الذكر » . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم بما هو ثابت بمحضر الضبط « ومن ثم يتعين معاقبة المتهم » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . وانه كانه الحكم المطعون فيه قد احال في بيان

واقعة الدعوى على الحكم الابتدائي الذى اكتفى فى شأن ذلك بالإشارة الى وصف التهمة دون ما تبين لظروفها ، كما عول بين ما عسول عليه فى الادانة على محضر الضبط فضلا عن بيان مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/١١ - الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٢٩٤ ، طعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤ ، طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ ) .

قاعدة رقم ( ٤٣٠ )

المبدأ : يجب ان يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي فى جميع المسائل الفرعية التى وقعت والاجراءات التى تمت وأوجب تلاوته قبل أى إجراء آخر حتى يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتنسير مراجعة الأوراق قبل صدور الحكم فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لآى سبب من الاسباب وذلك التى حددت لنظرها الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فان المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الاجراءات الجوهرية للادانة لصحة الحكم .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية انه بعد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩٨١/٣/١ أجلت المحكمة الدعوى أكثر من مرة حتى حجزتها للحكم بجلسة ٢٩٨٢/٩/٢٨ - مشكلة من قضايا آخرين ، وقد خلف محضر جلسة الهيئة

التي أصدرت الحكم المطعون فيه بما يفيد تلاوة تقرير التليخيص ، كما  
خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون  
قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ان يضع أحد  
أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عليه منسب  
يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي في جميع  
المسائل الفرعية التي وقعت والاجراءات التي تمت وأوجب تلاوته قبل  
أي إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهيئة  
لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل إصدار  
الحكم ، فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب  
من الأسباب وذلك التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير  
من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من  
الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها لما كان ذلك كان الحكم  
أطعون فيه يكون باطلا نتيجة هذا البطلان في الاجراءات . مما يتعين  
معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن-المحكوم عليهما الآخرين إذ ان وجه  
النفي الذي أقرته المحكمة انما يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا  
عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك دون حاجة الى بحث باقي  
أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٨٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣١ )

المبدأ : إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز  
تشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع  
أراء قضاة المحكمة .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون  
فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن  
والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن  
يذكر أنه صدر بإجماع أراء القضاة خلافاً لما يقضى به في المادة ٤١٢ من

قانون الاجراءات الجنائية من أنه « اذ كان الاستئناف مرعوفاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر وبالبراءة إلا بأجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلاً فيما قضي به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بأجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بأجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

( طعن رقم ٤٨٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٢ )

**المبدأ :** إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها ، بل يكفي أن تحيل عليها أذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها . وإذ كان الثابت من حكم

محكمة أول درجة أنه أشار الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص الى معاقبة المتهم طبقا لها وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف فان ذلك يكفى بيانا لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها ، ويكون النعى على الحكم بدعوى البطلان غير صائب لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس فتعين الرفض .

( طعن رقم ٤٧٤١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٣ )

**المبدأ :** اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع القضاة - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ، وبإدانته ، دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع لآراء القضاة ، وذلك بالمخالفة لما نصت عليه المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه : « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة ، فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » ، ولما كان من شأن ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم فيه باطلا فيما قضى به من إلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف القاضي ببراءة الطاعن ، وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٤٢٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ )



قاعدة رقم ( ٤٣٤ )

**المبدأ :** اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من التهمة الثانية دون ان يذكر انه صدر باجماع القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة » ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الانهاء وفقا للقانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به عن التهمة الثانية وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن منها ، دون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن بخصوص هذه التهمة ، ولا لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن الوجه الآخر الذى بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه قد اغنى عن التصدى للموضوع . أما عن قضاء الحكم فى التهمة الاولى فانه لما كان يستبين من المذكرة الايضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتنسيق بين مشروعي قانونى الاجراءات الجنائية والمرافعات ان مواد الشارع من النص على وجوب اجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة انما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة اول درجة فى تقدير الوقائع والادلة ، وأن تكون هذه الوقائع والادلة كافية فى تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو اقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون اثارا من الشارع لمصلحة التهم ،

يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض الذي يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه . ولما كانت المذكرة الايضاحية قد أفصحت في بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة في حالة عدم توافر الاجماع مرجعه الى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن اشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة ، أما النظر فى استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع ، بل لا يتصور ان يكون الاجماع الا لتمكين القانون واجراء احكامه لا ان يكون ذريعة الى تجاوز حدوده أو اغفال حكم من احكامه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بضعف رسم الترخيص عن التهمة الاولى بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون قد أعمل حكم القانون ، وهو فى ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذى رمى اليه المشرع من من القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو قد صحح خطأ قانونيا وقع فيه الحكم المستأنف ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به عن هذه التهمة فى غير محله .

( طعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

المبدأ : متى اثبت الحكم تلاوة التلخيص فلا يجوز للطاعن ان يجمد ما اثبته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير .

ملخص الحكم : يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به أن عضو اليسار قد تلى تقرير التلخيص ، وأذ كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الاصل فى الاجراءات انها روعيت ومتى اثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز

لطاقن أن يجمد ما أثبتته المحكمة من مصادره . حر - لا تطعن - مرو . وهو ما لم يفعله . وكان الحكم المطعون فيه قد شمل على بيان تاريخ إصداره واسم المحكمة وأسماء لقضاة أعضائها هيئة التي تصدرت الحكم - على خلاف ما يزعمه الطاعن بوجه الطعن - كما أنشأ نسباً ومنطوقاً جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة لعناصر القانونية للجريمة الأولى التي دان الطاعن بها وأورد على تدويبها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، كما أن في ديباجته إلى استئناف النيابة العامة بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٨٠ والمتهم بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٠ ، وانتهى إلى أنه بدين المتهم عن لتهمة الأولى بموجب نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فإن الحكم يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها غير متصل أو معطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب حكم لاحتير بالادانة في التهمة الأولى ومن ثم فإن النعي على الحكم مطعون فيه بالبطلان والفصور فيما قضى به عن هذه التهمة يكون في غير محله .

( طعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ في - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٦ )

المبدأ : جميع الأحكام الصادرة من محكمة ثاني درجة واجبة النفاذ فوراً - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت سده ٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد دلت على ضرورة حضور المتهم بنفسه أمام المحكمة الاستئنافية في الجناح المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه باعتد . فإن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثاني درجة واجبة التنفيذ فور طبيعتها لا ما أح . ه . فتانون الحضور بوكيل كما هو نحا في غفره لاحتيره من ذلك .

٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية أو كانت العفوية صادرة بالحبس مع إيقاف التنفيذ. والتهم هو المستأنف وحده .  
( طعن رقم ٣٥٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٧ )

المبدأ : محكمة الاستئناف - اعتناقها أسباب الحكم المستأنف على الرغم من تغيير وصف التهمة في ديباجة حكم الاستئناف - أثره -  
قصور .

ملخص الحكم : ومن حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف انه قاد سيارة دون الحصول على رخصة قيادة ورخصة تسيير وقبل ركابا أكثر من المقرر - لما كان ذلك - وكان البين من الحكم الابتدائي ان أسبابه جرت على ان الواقعة هي تبديد منقولات محجوز عليها - وكان الحكم الاستئنافي وان أورد في ديباجته الوصف الصحيح للتهم المنسوبة الى الطاعن - الا أنه اقتصر في أسبابه على الافصاح عن اعتناقه أسباب الحكم المستأنف مع النزول بالعقوبة المقررة بها - فان وضع الحكمين الابتدائي والمطعون فيه يجعلها في واقع الامر خاليين من الاسباب التي أقيما عليها - ويوضح من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الافعال التي ديس الطاعن عنها - وهو تمحور يتسع له وجهه الطعن ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم - بما يوجب نقض الحكم .

( طعن رقم ٦٨٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٨ )

المبدأ : احالة الحكم المطعون فيه - منطوقه وأسبابه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانته - أثره .

**ملخص الحكم .** من المقرر من جهة . يحكم عند ضبط اثره حنفى الى كافة اجرائه بما فى ذلك المنطوق بدق محس وقمع لالحال العايم من الحكم والنتيجة التى نستخلص منه وبدونه : نقوم للحكم قائمة وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعاً به حد يكمل بعضه بعضاً ، لما كان ذلك وكان الحكوم المطعون فيه قد حال سقوطه واسبابه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فقد نصرف اثره الى باطل - وما بنى على الباطل فهو باطل - ولا معصه بحكم لمطعون فيه أنه إنشا لقضائه أسباباً خاصة به ما دام أنه لالحال لى سقوط الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى استقالة البطلان لى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم منه معين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن والى حكوم عليه الاخر الذى لم يطعن فى الحكم - بالنسبة للتهم التى دسببها وهى قبوله ركاباً أكثر من المقرر ، وقبوله ركاباً بالاجزاء الخارجيه بسيارة النقل ، ونكوله عن مساعدة الجنى عليهم عقب الحادث ، لاتصال هذا العيب الذى شأب الحكم به ، ولما كان الطعن مقدماً لثانى مرة ، فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالاً لنص المادة ٢٥ من لقاين رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وجراءات الطعن أمام محكمه بنقض .

( طعن رقم ٣٢٢٥ سنة ٥٧ و - جلسة ١١/٤/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٣٩ )

**المبدأ :** اذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجتماع اراء قضاء المحكمة .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من لاجل وى الحكم لمطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيايى الاستئنافى معصه من الطاعنين والقضى بإلغاء الحكم لصادر بالسوء من محكمه ول درجة دور ن

يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ١٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاء المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لان المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، لان الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة اول درجة ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الغيابي الاستثنائي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنين وذلك دون حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

( طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

٥١

البسداً : ذكر التهمة في الحكم الاستثنائي بوصفين مختلفين أحدهما مغايراً تماماً للوصف المذكور في الحكم الابتدائي - عدم بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة بالنسبة للوصف المغاير في الحكم الاستثنائي - أنسره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان إذ ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائي المطعون فيه بوصفين مختلفين أحدهما مغايراً تماماً للوصف

المذكور فى الحكم الابتدائى ، فان ايراد 'الحكمة الاستثنائية حكمها' على النحو المار ذكره يجعله خاليا من بيان الاسباب المستوجبة للعقوبة من جهة اعتناقه ان الواقعة المطروحة هى جريمة نصب ، زبوق من جهة أخرى اللبس الشديد فى حقيقة الافعال التى عاقبت الطاعن عليها ، مما يعيب الحكم بالتناقض والقصور الذى يعجز محكمة 'النقض' عن التقرير برأى فيما يثيره الطاعن فى طعنة بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٧/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

**المبدأ :** من المقرر أنه اذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل الا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه باية أوجه خاصة بالموضوع .

**ملخص الحكم :** من حيث ان البين من محضر جلسة المعارضة الاستثنائية التى صدر بها الحكم المطعون فيه ان الطاعن حضر بشخصه وطلب اجلا للسداد ، ولم يبد عذرا لتجاوزه ميعاد الاستئناف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل الا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله . كما هو الحاصل فى الدعوى - فلا يقبل الطعن فيه باية أوجه خاصة بالموضوع . ولما كان كافة ما اثاره الطاعن فى طعنه بدعوى البطلان والقصور فى التسبيب والخطا فى تطبيق القانون واردا على الحكم الابتدائى الذى فصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الغيابى الاستثنائى المؤيد وحده بالحكم المطعون فيه والسذى اقتصر على القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . ولم يتناوله الطاعن بالتعقيب ، فانه لا يجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما عساه قد شاب الحكم الابتدائى من عيوب لانه صار باتا واضحا الطعن عليه بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

( طعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

قاعدة رقم ( ٤٤٢ )

**المبدأ :** إذا كان الاستئناف مرفوعا من النياية فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الاستثنائي المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر باجماع آراء القضاة . خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة . . . . فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء قضاة المحكمة فان من شأن ذلك أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون - ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة بدون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

( طعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٥٧ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٤٤٣ )

**المبدأ :** من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد - شرط ذلك .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وبشرط الا يترتب على ذلك اماءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده



بأنه كان يتعين على المحكمة وقد بان لها بحق ان الوصف الصحيح لواقعة الدعوى أن المطعون ضده قام بسرقة مسكن المجنى عليه بطريق الكسر من الخارج ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد اشد ، أن تنبه المطعون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط ألا يزيد مقداره عن العقوبة المقررة بها ابتدائيا ، أما وهي لم تفعل وقضت بتعديل الحكم المستأنف - المعارض فيه - والاكتفاء بحبس المطعون ضده أسبوعين مع الغخل ، فقد غدا حكمها معيبا بالخطأ فى القانون مستوجبا نقضه ، ولما كانت المحكمة لم توجه للمتهم الوصف القانونى الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )



## استيراد وتصدير

### قاعدة رقم ( ٤٤٤ )

**المبدأ :** القصد من العقاب على جريمة عدم استرداد بضاعة مصدرة للخارج • تعتمد عدم الاسترداد بتقصير من المصدر • وليس مجرد عدم استرداد القيمة في كل الاحوال •

**ملخص الحكم :** لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى وان اوجبت استرداد قيمة البضاعة المصدرة الى الخارج فى موعده لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن الا ان الظاهر من نصوص القانون انه لم يقصد العقاب على مجرد عدم استرداد القيمة فى الميعاد فى كل الاحوال وعلى الاطلاق وانما يقصد العقاب على عدم الاسترداد أو التهاون أو التقصير فيه ، فاذا كان المصدر قد بذل من جانبه فى سبيل استرداد القيمة ما يجب على كل جاد فى تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبته لمجرد انقضاء الميعاد دون ورود القيمة ، يؤيد هذا النظر ما جاء بالفقرة الاولى من المادة سالفه الذكر من تحويل الوزير المختص أو من ينييه حق تجديد المدة المحددة للاسترداد أو اطالتها وذلك لا يكون الا بناء على تقرير اعدار تنتفى معها مظنة التعمد أو التقصير من جانب المصدر • لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن قدم بجلسته ١٩٨١/٣/١٥ حافظة مستندات وكتاب البنك الاهلى الذى يفيد ان الطاعن سدد مبلغ ألف دولار من رهيد الاستثماره وان باقن المبلغ الذى لم يسدد قيمة بضاعة أصابها التلف وقد تمسك الطاعن بدلالة المستندات التى قدمها على انتفاء مسؤوليته فان الحكم المطعون فيه اد ايد الحكم الابتدائى لاسبابه والتفت عن هذه المستندات ولم يقل كلمته فيها ولم يعن بتمحيص دفاع انطاعن المؤمس عليها مع أنه دفاع جوهرى قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الراى فى الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع بما يبطله •

( طعن رقم ٥٩٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢ )



## استعمال القوة

قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

ألبدا : جريمة استعمال القوة - المادة ١٢٩ من قانون العقوبات -  
مناط تحقيقها \*

ملخص الحكم : ومن حيث ان البين من الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن بوصف انه استعمال القوة مع المجنى عليه بان وجه اليه الفاظا نابية على نحو ما هو موضح بالاوراق ، وطلبت النيابة العامة مؤاخذته بالمادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح ابي المطامير الجزئية قضت حضوريا ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنف كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة الجنح المستأنفة قضت حضوريا واجماع الاراء بالغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرين جنيها والزامه بان يؤدي الى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها \*

ومن حيث ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، انه اكتفى فى بيان الواقعة والدليل عليها ، بايراد وصف التهمة المسندة الى المتهم من انه استعمال القوة مع المجنى عليه بان وجه اليه الفاظ نابية كما هو مبين بالاوراق ، وخلص الى ادلته بأقوال المجنى عليه والشهود ، وذلك دون أن يورد فى مدوناته فحوى تلك الاقوال ، ومؤداها على ثبوت الاتهام بغناصره القانونية كافة ، وبما تضمنته هذه العناصر من استعمال القوة المادية كمناط لتحقيق جريمة المادة ١٢٩ من قانون العقوبات ، فانه يكون قد تعيب بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالخطأ فى تطبيق القانون - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، وتقول كلمتها فى شان ما يثيره الطاعن فى وجوه طعنه . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم فيما قضى به فى الدعويين الجنائية والمدنية ، والاعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن ، مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٧٤٠٥ لسنة ٥٤ ق - سلسلة ٢٤/٨/١٩٨٨ )



## اشتراك

### قاعدة رقم ( ٤٤٦ )

**المبدأ :** يتحقق قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر وفقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات أن الفاعل أما أن ينفرد بجريمته أو أن يسهم مع غيره فى ارتكابها ، فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وأما أن يأتى عبداً عملاً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف ، ويتحقق حتماً قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد الآخر فى إيقاع الجريمة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمراً باطنياً يضره الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه . وإن كانت نية تدخل الطاعنين فى "اقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقاً لقصدهم المشترك مستفادة من الصلة بين الطاعنين إذ أنهم شقيقان ، والمعية بينهما فى الزمان المكان ، وصدورهما فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فضلاً عن ذلك أن الطاعنين معا أنهالا على المجنى عليه ضرباً بالعصى بقصد ازهاق روحه انتقاماً منه لمتسببه فى موت شقيقهما فأحدثا به إصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وكان البين من

مطالعة هذا التقرير انه بعد ان اورد اصابات المجنى عليه واثبت انها جميعا اصابات رضية انتهى - خلافا لما ذهب اليه الطاعن بوجه الطعن الى ان الوفاة نشأت عن هذه الاصابات مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتكات وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية ، فان الحكم المطعون فيه اذ خفض الى ادانة الطاعنين معا بجريمة قتل المجنى عليه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٢٧/١٩٨١ )

فى نفس المعنى :

( نقص جنائى رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٣/١٩٦٨ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
١٨٥٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٤٧ ) .

المبدأ : المادة ٤٣ من قانون العقوبات - العقوبة المقررة للشريك  
هى نفس العقوبة المقررة للفاعل الاصلى .

ملخص الحكم : ما پنعاہ الطاعن الاول من أن المحكمة دانتهم باعتبارہ فاعلا أصليا فى واقعة الضرب التى اسندت اليه فى قرار الاتهام بوصفه شريكا فيها لا جموى منه . ما دامت العقوبة المقررة للشريك طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هى نفس عقوبة الفاعل الاصلى ، وطالما أن الطاعن لا يمارى فى ان الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا للوصف الذى دانه به ، دون أن تضيف اليها المحكمة شيئا - اذ يوجب القانون على المحكمة ان تطبق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المطروحة كما صار اثباتها فى الحكم وليس فى ذلك خروج على واقعة الدعوى أو افتئات على حق مقرر للمتهم .

( طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٦/١٥/١٩٨٢ )



قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

**المبدأ :** الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه - تقديره من سلطة محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وكانت هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، فان من حق القاضى ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تتوفر لديه ما دام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره .

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
١٨٥٥ ) .

قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

**المبدأ :** المقرر قانونا ان الفاعل اما انه ينفرد بجريمته او يسهم معه غيره فى ارتكابها .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر قانونا ان الفاعل اما ان ينفرد بجريمته او يسهم معه غيره فى ارتكابها ، فاذا أسهم فاما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، واما أن يأتى عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، ويكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها ، عرف أو لم يعرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعة الثانية مع باقي المحكوم عليهم على تمكين المقبوض عليهما من

الهرب ، ولا يعيبه - من بعد - الا يكون قد حدد ما قامت هي وحدها بإدخاله الى السجن من الادوات التى استخدمها الهاريان ، ومن ثم يكون النعى بشيوع التهمة بينها وبين المحكوم عليها الخامسة على غير أساس .

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
١٩٤٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٥٠ )

المبدأ : الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، واذا كان القاضى الجنائى حرا فى أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فان له - اذا لم يرق على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف او شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره . كما له ان يستنتج حصوله من فعل لاحق للجريمة يشهد به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بالاسباب السائغة التى أوردها على أن الطاعن والمحكوم عليهما الاخرين خطفوا المجنى عليهما بالتحيل الى مكان مهجور حيث قام أحدهم وهو المحكوم عليه « شعبان احمد عبد الرحمن » - فى حضور الطاعن - بالاستيلاء على متعلقات المجنى عليها « هانم أحمد » من حلى ذهبى ونقود وما معها من زبد بطريق الاكراه بينما شاغل الطاعن المجنى

عليها الاخرى « رسميه عبد الله الجيزاوى » بالعبث بجسدها فان هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ذلك انه ليس على 'الحكمة' ان تدلل على حصول الاشتراك بطريق الاتفاق بادلة محسوسة بل يكفى للقول بقيام الاشتراك ان تستخلص حصوله من وقائع الدعوى وملابساتها مادام فى تلك الوقائع ما يسوغ الاعتقاد بوجوده وهو ما لم يخطئه الحكم فى تقديره .

( طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨١ )

المبدأ : الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه .

ملخص الحكم : من المقرر ان الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها مائفا تبرره الوقائع التى بينها الحكم وهو ما لم يخطئه الحكم فى تقديره - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى لا يقبل اثره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى لما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره فى بيان جريمة استعمال المحرر مادامت المحكمة قد طبقت 'المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الاشد المقررة لجريمة التزوير فى محرر رسمى التى اثبتها الحكم فى حقه .

( طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

المبدأ : الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب ان يتوافر لديه على الاقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة والا فلا يسأل الا عن خطئه وحده .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه « يعد فاعلا للجريمة ( أولا ) من يرتكبها وحده أو مع غيره ( ثانيا ) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها » . والبيان من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالته أن الفاعل إما ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فاما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة واما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لحظة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة الاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد قتل الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

( طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٣ )

المبدأ : المقرر أن الاشتراك بطريق الاتفاق هو أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه - كما أن الاشتراك بطريق المساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن للشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخل مقصودا يتجاوب صداه مع فعله .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن الثانى فى جريمة الاشتراك فى الاختلاس بطريقى الاتفاق والمساعدة وكان من المقرر ان الاشتراك بطريق الاتفاق هو ان تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو وان كان يتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه الا أنه يشترط ان يكون فى وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ بوجوده الامر الذى لم يستظهره الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا ثبت ان الشريك قصد الاشتراك فى الجريمة وهو عالم بها ، بان تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وان يساعد فى الاعمال المجهزة او المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على قصد الشريك الطاعن الثانى فى الجريمة التى دانه بها وانه كان وقت وقوعها عالما بها قاصدا الى الاشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكه ومظاهره بافعال ايجابية صدرت عنه تدل على هذا الاشتراك وتقطع به بن اسس مسؤوليته على ما حصله من اقوال الشهود من تقديم الطاعن الثانى ورقة موجهة من الشاهد السادس الى امين المخزن تتضمن استبدال كمية من الحديد ، فان ذلك لا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة ولا يتحقق به معنى وحدة الجريمة كما هى معرفة فى القانون ولا يكفى لمساعدة الطاعن الثانى .

( طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠ )

#### **قاعدة رقم ( ٤٥٤ )**

**المبدأ :** يجوز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج الى القرائن -  
**مناط ذلك - تطبيق .**

**ملخص الحكم :** وحيث ان مناط اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج الى القرائن ، أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق أو المساعدة فى ذاتها ، وأن يكون استخلاص الحكم فى الدليل

'لمست منه' سائغا لا يتجافى مع المنطق ولا مع وقائع الدعوى . وكانت الاسباب التى اعتمد عليها الحكم المستأنف فى ادانة المتهم لا تؤدى الى ما انتهى اليه سيما انه لم يثبت من التقرير الفنى ان الاوراق المزورة محررة بخط المتهم . واذ كانت الاوراق خلت من دليل تطمئن اليه المحكمة على 'اشتراك' المتهم فى التزوير أو علمه به وكانت المحكمة تطمئن الى صحة ما ابداه وما قدمه من مستندات مؤيدة لدفاعه ومن ثم تضحى المتهم 'المسندة اليه يحوطها الشك' ويتعين القضاء بالقضاء بالحكم المستأنف وببراءة 'المتهم مما اسند اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ( طعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٥ )

المبدأ : الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانون لم يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا ، وكان الاصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بذاء على الادلة المطروحة عليه فله ان يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها ، وكان لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على 'لواقعة' المراد اثباتها بل يكفى ان يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف ولتقراءن وترتيب النتائج على المقدمات ، كما ان من المقرر ان الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وان يكون اعتقادها سائغا ، واذ كانت الادلة التى أوردها الحكم 'لمطعون فيه وصول عليها فى قضائه كافية وسائغه ومن شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها الحكم من ثبوت اشتراك الطاعن فى ارتكاب

جريمة التزوير وتتضمن الرد على ما قام عليه دفاعه في هذا الخصوص ، فان ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يعدو وان يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القانسون لا يوجب - عند تغيير هيئة المحكمة - اعادة الاجراءات أمام الهيئة الجديدة الا اذا أصر المتهم أو مُدَّعٍ عنه على اعادتها ، أما اذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ، ولم تر المحكمة من جانبها محلا لاعادة اما اتخذ من اجراءات أمام الهيئة السابقة ، فان ذلك لا يعيب حكمها ولا يقدح في سلامته ، واذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة انه قد اثبت بجلطة ١٣/١/١٩٨٦ ان المحكمة قضت الحرز المحتسوى على المحرر المزور واطلعت عليه في حضور الخصوم ، وبعد أن ترافعت النيابة العامة والدفاع رأت المحكمة بحلول عضو جديد محل آخر من أعضاء الهيئة السابقة ، وبهذه الجلسة سمعت المحكمة أقوال المجرى عليه ، ثم ترافع اثنان من المحامين عن الطاعن انتهيا الى طلب البراءة دون ان يطلب أى منهما اعادة شيء من الاجراءات السابق اتخاذها في الدعوى ، مما لا محل معه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان المحرر المزور قد اصبح مطروحا على بساط البحث والمناقشة بالجلسة منذ قامت المحكمة في بداية نظر الدعوى بغض الحرز المحتسوى على هذا المحرر والاطلاع عليه في حضور الخصوم ، وكان الطاعن لا يدعى انه اعيد تحريره بعد ذلك الى أن صدر الحكم في الدعوى ، فان منعاه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٣٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٦ )

المبدأ : اشتراك - حكم الادانة - يجب ان يشمل على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى استخلص منها الحكم بالامانة -

**ملخص الحكم :** وحيث ان مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبتهما بجريمة الاشتراك فى تحصيل رسوم غير مستحقة ودان أولهما بجريمة الاختلاس قد شابه القصور فى البيان ذلك بأنه عول فى ادانتهم على محضر فحص ملفات قسم الاشغالات المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٨٤ دون ان يبين فحوى هذا المحضر ويفصح عن وجه اتخاذ دليله مؤيداً لصحة الواقعة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك بان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى عرض لمحضر لجنة فحص ملفات قسم الاشغالات المؤرخ ٣١/٣/١٩٨٤ بقوله « وحيث ان الواقعة بصورتها المتقدمة ثبتت واستقرت فى عقيدة المحكمة مما شهد به ... ومحضر لجنة فحص ملفات قسم الاشغالات المؤرخ ٣١/٣/١٩٨٤ ... » واذ كان الحكم لم يبين ما تضمنه محضر لجنة فحص ملفات قسم اشغالات المؤرخ ٣١/٣/١٩٨٤ وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل فيما يشتمل عليه على بيان كاف لمؤدى الادلة التى استخلصت منها الحكم الادانة فلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تاييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الادلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، واذ فات الحكم المطعون فيه بيان مضمون محضر لجنة فحص ملفات الاشغالات المؤرخ ٣١/٣/١٩٨٤ فانه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين الاول والثالث والطاعن الثانى الذى لم يقدم اسباباً لطعنه وذلك لوحدة الواقعة والاتصال وجه النعى به ولحسن سير العدالة اعمالاً لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين . ولا يغنى عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك أن الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا اسقط احداها او استبعد تعذر التصرف على الاثر الذى كان للدليل الباطل فى الاثر الذى انتهت اليه المحكمة .

( طعن رقم ٣٦٨٩ لسنة ٥٨ قـ - جلسة ١٩٨٨/٧/٢١ )



اشغال طریق

قاعدة رقم ( ٤٥٧ )

المبدأ : جريمة أشغال طريق بدون ترخيص - صدور قانون أصلح للمتهم - أثره .

ملخص الحكم : وحيث ان البين من الاوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٨١/١٢/٧ أشغل الطريق العام بغير ترخيص . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة اول درجة قضت غيابيا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة شهر وتغريمه مائة جنيه والزامه باداء ضعف رسم النظر وخمسة اضعاف رسم الاشغال والازالة والمصروفات حتى الازالة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا بتاريخ ٨٢/٣/٧٧ بتأييد الحكم المتأفف . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة عشر من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق العامة والمعدل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ - الذي وقعت الجريمة في ظله - تنص على معاقبة مرتكب اية مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية الاخرى المنصوص عليها . وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة الرابعة عشر من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بدد بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٨/٥ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وجعل العقوبة المقررة للجريمة المسندة الى الطاعن هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه . وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وجزاء الطعن امام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم . وكان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم اذ انشا له مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه احكامه من إلغاء عقوبة التجسس المقررة طبقا للقانون

القديم وإن رفع الحد الأقصى للغرامة ، ذلك بأن العبرة في المقارنة بين العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم وتطبيقا للمادة ١١ من هذا القانون فإن عقوبة الغرامة مهما ارتفع مقدارها أخف دائما من عقوبة الحبس في صحيح القانون ولو كان يرى غير ذلك . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر ، دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٢٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٥٨ )

المبدأ : جريمة اشغال طريق بدون ترخيص - عقوبتها .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان ايد الحكم الابتدائي انتهى الى الغاء عقوبة الحبس واكتفى بتفريم المطعون ضده عشرين جنيها وايده فيما عدا ذلك من اداء ضعف رسم النظر وخمسة اضعاف رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ - لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شان اشغال الطرق العامة المعدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على انه « كل مخالفة لاحكام القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ او القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تزيد على ثلاثمائة جنية . . . » فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه .

( طعن رقم ٣٥٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/١٤ )



## اشكالات التنفيذ

قاعدة رقم ( ٤٥٩ )

المبدأ : الاشكال فى التنفيذ ليس من بين طرق الطعن فى الاحكام  
لانه تظلم من اجراء التنفيذ ولا تملك محكمة الاشكال ان تبحث الحكم  
الصادر فى الموضوع من جهة أو بطلانه أو تبحث أوجه تنصل بمخالفة  
القانون أو خطأ فى تأويله وليس لها أن تتعرض لما فى الحكم المرفوعة  
عنه الاشكال من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى لما  
فى ذلك أساس بحجية الاحكام .

ملخص الحكم : لما كانت طرق الطعن فى الاحكام مبينة فى القانون  
بيان حصر وليس الاشكال فى التنفيذ من بينها لانه تظلم من اجراء  
التنفيذ ونعى عليه لا على الحكم فلا تملك محكمة الاشكال - التى يتحدد  
نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - ان تبحث الحكم الصادر فى  
الموضوع من جهة أو بطلانه أو تبحث أوجه تنصل بمخالفة القانون أو  
الخطأ فى تأويله وليس لها أن تتعرض لما فى الحكم المرفوع عنه الاشكال  
من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى لما فى ذلك  
من أساس بحجية الاحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه  
بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة  
التي أصدرته فانه يكون قد أهدر حجيته بعد صيرورته باتاً بالتصديق  
عليه من نائب الحاكم العسكرى بما يتعين معه نقض الحكم 'لمطعون فيه  
وتصححيه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

( طعن رقم ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ -  
انجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٢٠١٦ ) .

قاعدة رقم ( ٤٦٠ )

**المبدأ :** الاشكال فى التنفيذ لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا .

**ملخص الحكم :** متى كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، كان يبين من كتاب نيابة بنها الكلية المؤرخ فى ١١ من يناير سنة ١٩٨١ المرفق بالاوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر بتاريخ الاول من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى الجثة ٣٢٥ - لسنة ١٩٧٦ مستأنف بينها المستشكل فى تنفيذه ، فاذ ذلك الحكم يكون قد صار نهائيا جازئ لقوة الامر المقضى بعدم الطعن فيه بطريق النقض ، ويضمن بذلك الحكم الصادر فى الاشكال وهو حكم وقتى التفتى اثره بصيرورة المستشكل غية نهائيا - غير جليز الطعن فيه بالنقض . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين القضاء بجواز الطعن .

( طعن رقم ٣٤٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٠٢١ - ) .

قاعدة رقم ( ٤٦١ )

**المبدأ :** الاشكال لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى الدعوى نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحا .

**ملخص الحكم :** لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى الدعوى نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان

باب الطعن فى الحكم مازال مفتوحا ، وكان البين من منكرة قلم الكتاب المرفقة بالاوراق ان الطعن بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد قضى بقبوله شكلا وينقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغناء ما قضى به من عقوبة مصادرة السيارة المضبوطة ، وانقض بذلك أثر وقف التنفيذ الذى اتى به الحكم الصادر فى الاشكال فان طعن النيابة العامة فى هذا الحكم يكون قد اصبح عديم الجدوى متعين الرفض .

( طعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٢٠٢١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٦٢ )

المبدأ : الاشكال فى التنفيذ - لا يرد الا على حكم بطلب وقفه  
مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب  
الطعن مازال مفتوحا .

ملخص الحكم : لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب  
وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب  
الطعن فى الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون  
الاجراءات الجنائية - لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطعن  
بالنقض من المحكوم عليه فى الحكم المستشكل فى تنفيذه قد قضى فيه  
بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٨٣ بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة  
وبالتالى توقف تنفيذ الحكم الذى قضى الحكم الصادر فى الاشكال

بالاستمرار فى تنفيذه فان الطعن المائل للمحكوم عليه فى هذا الحكم  
الاخير ، قد اضحى بذلك عديم الجدوى ، متعين الرفض .

( طعن رقم ٧١٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية » الاصدار الجنائى قاعده  
رقم ٢٠٢١ ، طعن رقم ٣٤٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ ، طعن  
رقم ١٨٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٤٦٣ )

المبدأ : الاشكال فى التنفيذ - طبيعته - الاشكال لا يرد الا على  
تنفيذ الحكم بطلب وقف تنفيذه مؤقتا حتى يفصل فى الموضوع نهائيا من  
محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا - اثر انقضاء وقف  
التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال على الطعن المقام من  
النيابة على الحكم القاضى بوقف التنفيذ .

ملخص الحكم : وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون  
فيه الصادر فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ أنه اذ قضى بوقف التنفيذ فى  
الاشكال المرفوع من المحكوم عليه فى تنفيذ الحكم الصادر فى ٢١ من  
يناير سنة ١٩٨١ فى الدعوى ٧٣١٤ لسنة ١٩٨٠ مستأنف سواهج قد اخطأ  
فى تطبيق القانون ذلك بأنه اقام قضاءه على اسباب من شأنها المساس  
بحجية المستشكل فيه الامر الذى يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه  
مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب  
الطعن فى ذلك الحكم مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٤٢٥ من  
قانون الاجراءات الجنائية - لما كان ذلك وكان الطعن بالنقض فى الحكم  
المستشكل فى تنفيذه وفق ما افصحت عنه النيابة العامة قد قضى فيه  
بجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٢ بعدم قبوله شكلا ومن ثم فقد انقضت بذلك .



أثر وقف التنفيذ الذى قضى به الحكم الصادر فى الاشكال وبالتالي فإن طعن النيابة العامة فى هذا الحكم الاخير الوقتى قد أضحى عديم الجدوى متعين الرقض .

( طعن رقم ٤٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٢٠٣٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٦٤ )

المبدأ : من المقرر ان اعلان السند التنفيذى الى المدين تطبيقا  
للفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اجراء لازم مثل الشروع  
فى التنفيذ والا كان باطلا .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات  
المحاكمة بدرجةها والمفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه  
الطعن اقدم مذكرة أمام محكمة أول درجة دفع فيها بعدم توافر أركان  
جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم فى حق الطاعن استنادا الى انه لم يعلن  
بالسند التنفيذى لشخصه أو فى موطنه الاصلى تطبيقا لنص المادة ٢٨١  
من قانون المرافعات ثم عاد الى التمسك بهذا الدفاع فى المذكرة المقدمة  
من الى محكمة ثانى درجة خلال فترة حجز الدعوى للحكم ، ويبين من  
مطالعة مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه  
عرض لهذا الدفاع وأطرحه مكتفيا بقبوله أن الطاعن أعلن بالمطالبة فى  
٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ قبل الشروع فى التنفيذ ، لما كان ذلك ، وكان من  
المقرر ان اعلان السند التنفيذى الى المدين تطبيقا للفقرة الاولى من المادة  
٢٨١ من قانون المرافعات اجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ والا كان  
باطلا ذلك ان المحكمة التى استهدفها المشرع من سبق اعلان السند التنفيذى  
الى المدين تطبيقا للفقرة الاولى من المادة سالفة البيان هى اعلانه بوجوده

واخطاره بما هو ملزم بادائه على وجهه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية ، لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة مستهدفة فى جميع الاحوال ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع رغم جوهريته لتعلقه بتوافر أو انتفاء الركن المادى فى جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم المنصوص عليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ولم يرد عليه بما يفنده مكتفيا بقوله ان الطاعن قد اعلن بالسند التنفيذى ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦٥ )

المبدأ : من المقرر ان اعلان السند التنفيذى الى المدين تطبيقا للفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اجراء لازم قبل الشروع فى التنفيذ والا كان باطلا .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات التى امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان المدافع عن الطاعن قدم مذكرة مصرح له بتقديمها خلال فترة حجز الدعوى للحكم امام محكمة اول درجة دفع فيها بعدم توافر اركان جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم فى حق الطاعن استنادا الى انه لم يعلن بالسند التنفيذى لشخصه او فى موطنه الاصلى تطبيقا لنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات ، ثم عاد الى التمسك بهذا الدفاع فى المذكرة المقدمة منه الى محكمة الدرجة الثانية . ويبين من مطالعة مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفاع واطرحه مكتفيا بقوله ان الطاعن اعلن بالمطالبة فى ١٩٧٠/٥/٢٥ قبل الشروع فى التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان اعلان السند التنفيذى الى المدين تطبيقا للفقرة الاولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات اجراء

لازم قبل الشروع فى التنفيذ والا كان باطلا ذلك ان المحكمة التى ستنفذها  
المشرع من سبق اعلان السند التنفيذى الى المدين تطبيقا للفقرة ١١ الى  
من المادة ساذة البيان هى اعلانه بوجوده واخطاره بما هو ملزم بادانة  
على وجه اليقين وتخويله اماكن مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع  
الشروط الشكلية والموضوعية ، لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة  
ممتنفة فى جميع الاحوال ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم  
المطعون فيه لم يواجه هذا الدفاع - رغم جوهريته لتعلقه بتوافر او انتفاء  
الركن المادى فى جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم المنصوص عليها فى المادة  
١٢٣ من قانون العقوبات - ولم يرد عليه بما يفنده مكتفيا بقوله ان الطاعن  
قد اعلن بالسند التنفيذى فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالنقصان فى  
التسبيب بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى  
أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٤٥٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٩ )



## اضرار عمدي

### قاعدة رقم ( ٤٦٦ )

المبدأ : جريمة اضرار الموظف العام عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها - طبيعتها .

ملخص الحكم : حيث أن الشارع استحدث بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ جريمة اضرار الموظف العام عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها اليه ، إذ أدخل على قانون العقوبات تعديلا اضاف به الى أحكامه نص المادة ١١٦ مكررا والمستبدلة بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ويجرى بأن «كل موظف عام أضر عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة ، يعاقب بالاشغال المؤقتة . فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن . وكان مؤدى هذا النص فى صريح لفظه وواضح دلالته ، ان أعماله يتطلب توافر أركان ثلاثة ، أولاها صفة الجانى وهو ان يكون موظفا عاما بالمعنى الوارد فى المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ، وثانيها الاضرار بالاموال أو المصالح المعهودة الى الموظف ، ولو لم يترتب على الجريمة نفع شخصى له ، وثالثها القصد الجنائى وهو اتجاه ارادة الجانى الى 'الاضرار بالاموال.أو المصالح . والاموال والمصالح التي ترد عليها الجريمة، هى أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الجانى ، أو يتصل بها بحكم عمله ، أو الاموال والمصالح العامة فى معنى المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، أى أن تكون كلها أو بعضها مملوكة لاحدى الجهات المنصوص عليها فى تلك المادة - ومنها الدولة ووحدات الادارة المحلية - أو خاضعة لاشرافها أو لادارتها أو أموال الأفراد ومصالحهم الخاصة المعهود بها الى الجهة التي يعمل بها الموظف والتي يتصل بها بحكم وظيفته .

( طعن رقم ٢٤٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )



## اعادة النظر

### قاعدة رقم ( ٤٦٧ )

**المبدأ :** المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصة بحالات سبب اعادة النظر نصت في فقرتها الثالثة على أنه يشترط لقبول الطلب أن تكون الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى يبنى عليها انهيار احد الادلة المؤثرة في حكم الادانة .

**ملخص الحكم :** المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت في خمس فقرات منها حالات سبب اعادة النظر بنصها على أنه « يجوز طلب اعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنيت والجنح في الاحوال الاتية : ( أولا ) ..... ( ثانيا ) ..... ( ثالثا ) اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقاً لاحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات او اذا حكم بتزوير ورقة قدمت اثناء نظر الدعوى وكان للشهادة او تقرير تخبير او للورقة تأثير في الحكم . ( رابعا ) ..... ( خامسا ) ..... » لما كان ذلك ، وكانت العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر احدى حالاته وقت تقديمه ، وكانت الطالبة تستند الى الحالة الثالثة من المادة سالفه البيان ، وكان نص الفقرة الثالثة من هذه المادة يشترط لقبول طلب اعادة النظر تكون الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى يبنى عليها انهيار قعد الادلة المؤثرة في الحكم بالادانة كالحكم على المتهم او سحير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور او الحكم بتزوير ورقة مقدمة في الدعوى او الغاء الاساس الذي يبنى عليه الحكم ، وكان البين من مطابقة الاوراق ان الحكم موضوع الطلب استند في ادانة الطالبة بجريمة الضرب البسيط الى اقوال المجنى عليها التي اطمأنت اليها المحكمة من ان الطالبة هي التي احدثت اصابتها ، وكان من حق المحكمة ان تستنبط معتقدها من أي دليل يطرح عليها وليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع من ان تتخذ بتزوير المجنى عليها وحدها متى اطمأنت اليها ووجدت فيها ما يقنعها بارتكاب المتهم للجريمة مادام ان تقدير اقوال الشاهد غير ما تستق به محكمة الموضوع وهي غير ملزمة من بعد بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها .

( طعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٥ )





## أمر بلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية

### قاعدة رقم ( ٤٦٨ )

المبدأ : الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينية • امتداد حجيته الى كافة المساهمين في الجريمة •

ملخص الحكم : الاصل ان الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبني على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أهلا او على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، يكتسب - كاحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيًا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يجوز حجية الا في حق من صدر لصالحه •

( طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ )



## أمين الدولة

### قاعدة رقم ( ٤٦٩ )

**المبدأ :** عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة بأى وجه من الوجوه ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

**ملخص الحكم :** لما كان المحكوم ضده قد حوكم طبقا للقانون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية - فان الطعن المقدم من النيابة العامة يكون غير جائز قانونا .

( طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٧٠ )

**المبدأ :** كون الدولة أجنبية ولم تكن معادية كافى لقيام جريمة التخايبر - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** لما كان الحكم قد اعلم فى حق الطاعن حكم المادة ٨٥ من قانون العقوبات بعد ان خلص الى انطباقها على منظمة الصاعقة السورية التى يتبعها ورد على دفاعه فى هذا الصدد بما مؤداه ان تلك المنظمة هى الجناح العسكرى لحزب البعث السورى طبقا لما جاء باعتراف الطاعن - وانها جزء من دولة سوريا والسلطات الحاكمة بها - والى واقع الحال من قطع سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع مصر ومناصبية حزب البعث السورى البعداء لمصر - وكان الشارع لم يشترط فى الجساسة السياسية ليكما تصير فى حكم الدولة طبقا للمادة ١/٥٨ د من قانون العقوبات ان تكون جماعة معادية لمصر ، وانما افعال فى شأنها - اذ اعتبرها فى حكم الدولة - الى احكام الباب الاول من الكتاب الثانى من

قانون العقوبات برمته - بما فى ذلك تجرمة التخابر سواء تم مع دولة معادية وفقا للمادة ٧٧/هـ أو مع مجرد دولة أجنبية ، ولو لم تكن معادية وفقا للمادة ٧٧/د ، بما مفاده وجوب تطبيق البندين ج ، د من المادة سالفة الذكر - حسبما يقتضيه الحال على الجماعات السياسية .

(. طعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧١ )

المبدأ : نية الاضرار بالمصالح القومية للبلاد ليست ركنا من أركان جريمة التخابر المنصوص عليها فى المادة ٧٧/د من قانون العقوبات .

ملخص الحكم : من المقرر ان نية الاضرار بالمصالح القومية للبلاد ليست ركنا من أركان جريمة التخابر المنصوص عليها فى المادة ٧٧/د من قانون العقوبات ، واذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون .

( طعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٧٢ )

المبدأ : اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلة فى اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برفعها الى محاكم أمن الدولة ( طوارئ ) وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارئ المعلنة فى جميع انحاء البلاد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ قد مدت سنة أخرى اعتبارا من ٦ أكتوبر سنة ١٩٨٢ بقسرسرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ وكان الامر رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة « طوارئ » الذى نشر بالجريدة

الرسمية العدد ٤٣ تتابع الصادر في ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٨١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الاولى منه على ان تحيل النيابة العامة الى محاكم امن الدولة « طوارئ » الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . كما نص في المادة الثانية منه على انه « اذ كون الفعل الواحد جرائم متعددة او وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص محاكم امن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برفعها الى محاكم امن الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المادة ٣٢ من قانون العقوبات » . لما كان ذلك وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة « طوارئ » فان الطعن المقدم من المحكوم عليه سالف الذكر يكون غير جائز قانونا وتعين الحكم بعدم جوازه .

( طعن رقم ٦٢٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )



## اعلان

### قاعدة رقم ( ٤٧٣ )

المبدأ : من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

ملخص الحكم : ومن حيث ان البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستثنائية والمفردات أن الطاعن حضر جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ وقدم مذكرة بدفعه ضمنها دفعا ببطلان اعلانه أمام محكمة اول درجة وأن ما سطر بالاعلان من عدم الاستدلال عليه غير صحيح ذلك انه خوطب فيه من قبل بمعرفة الشرطة بمناسبة ذات الواقعة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه - ولم يعرض لما أثاره الطاعن في شأن بطلان اعلانه أمام محكمة الدرجة الاولى - والتي يمثل فيها - وكان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت اجراءات المحاكمة لان الاعلان القانوني شرط لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، لما كان ذلك فان التفات الحكم المطعون فيه عما أثاره الطاعن في هذا الشأن ايرادا له وردا عليه مع كونه دفعا جوهريا ينبني على صحته بطلان اجراءات المحاكمة الابتدائية ، والحكم الابتدائي الذي انبنى عليها وكذا الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي اعتنق اسبابه لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون قد تعيب بالقصور في التسبب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

( طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٨ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٨٧ )

قاعدة رقم ( ٤٧٤ )

المبدأ : المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه أو فى محل اقامته - مفاد ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم : من المقرر ان اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه أو فى محل اقامته ، وانه اذا اعلن فى موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فان ذلك يعتبر قرينة على ان ورقته وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم عليه ان يدحضها باثبات العكس . ولما كان المحضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقيق من صحة من يتقدم له باستلام الاعلان ، وكان الثابت من أصل ورقة الاعلان ان المحضر انتقل الى موطن الطاعن وخاطب من اجابت بانها ابنة اخته ولغياب الطاعن سلمها المحضر صورة الاعلان ، فان هذا يكفى لصحة الاعلان ، ولا يجدى الطعن - من بعد - التذرع بعدم العلم بالجلسة التى رصد فيها الحكم المطعون فيه مادام أنه لم يقدم ما يدحض قرينة العلم بها المستفادة من مخاطبته مع ابنة اخته المقيمة معه لغيابه وقت الاعلان ، كما لا يجديه التعلل بعدم اخطاره باحالة الدعوى لدائرة اخرى - بفرض حصوله - مادام قد اعلن بالجلسة اعلانا صحيحا ، لان القرار الصادر باحالة الدعوى من احدى الدوائر الى دائرة اخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون اخطار الغائبين من الخصوم به ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن من عدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى وعدم اخطاره باحالتها الى دائرة اخرى فى غير محله .

( طعن رقم ٤٨٤٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٩ )



## انتهاك حرمة ملك الغير

قاعدة رقم ( ٤٧٥ )

المبدأ : انتهاك حرمة ملك الغير - طبيعتها - حكم الادانة - ما لا ينال من سلامته .

ملخص الحكم : البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقسام قضاءه بالادانة على ما ثبت لدى المحكمة من ان الطاعن قد منع حيافة المدعى بالحق المدنى للغرفة التى تحت يده بالقوة ومن ثم فلا ينال من سلامته ما ينعاه الطاعن عليه من ان حيافة بقية بناته القاصرات لغرفة اخرى يعطيه - بحكم ولايته عليهن - حق دخول المسكن لان هذا الحق ، على فرض وجوده ، لا يخوله سلب حيافة غرفة المدعى بالحقوق المدنية ، وبالتالي فلا تنتفى به - بذاته - الجريمة التى اثبتتها الحكم فى حقه ..

( طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )



ایچار

قاعدة رقم ( ٤٧٦ )

المبدأ : لا يجوز للمؤجر بالذات أو الواسطة اقتضاء أى دسابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ، يسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لا يجوز باى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر ، كما لا يجوز باى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار » فان المستفاد من نص هذه المادة أن القانون اذ حظر اقتضاء مقدم ايجار على أى صورة من الصور قد رمى بذلك بطريق القطع الى تجريم اقتضاء المؤجر لاي مقدم ايجار ايا كانت صورته بسبب تحرير العقد يستوى فى ذلك أن يكون اقتضاء مقدم الايجار قد تم قبل تسليم العين المؤجرة الى المستأجر أو بعد تسليمها وبغض النظر عن البواعث الدافعة الى اقتضائه اذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان تلك الجرائم قصدا خاصا اكتفاء بالقصد الجنائى العام .

( طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٢١٦ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧٧ )

المبدأ : الحظر الوارد فى المادتين رقمى ١٧ ، ٤٥ من القانون رقم

٥٢ لسنة ١٩٦٩ الخاص بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر لا يسرى في شأن المستاجر الذي يتقاضى بالذات أو الواسطة عن المؤجر أو المالك أو من طالب الايجار من الغير - أساس ذلك .

ملخص الحكم : وكان المشرع بما نص عليه في المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - الذي حصلت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة في ظله - انما يؤثم ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بالاضافة الى نفع اقتضاء المؤجر من المستاجر مقدم ايجار ، ان يتقاضى منه أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة على التامين والاجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي أجره الى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار ، وهما منسائط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية بالذات أو بالواسطة ، ومن ثم فان هذا الحظر بمقتضيات تائيمه لا يسرى في شأن المستاجر الذي يتقاضى بالذات أو بالواسطة من المؤجر أو المالك أو من طالب ايجار من الغير كما هو الحال في الدعوى الماثلة - أية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر ولا يحل عقاب مثل هذا المستاجر طبقاً لاحكام القانون السالف الذكر أو أي قانون اخر ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضدها مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينه وبين مالك العين المؤجرة ( المحكوم ببرأئته ) حتي تستأجرها المطعون ضدها من هذا الاخير فانه يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الواقعة غير معاقب عليها قانوناً .

( طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق - جنمة ١٩٨١/٢/٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « المصدر الجنائي » قاعدة  
رقم ٢١٦ ) .

قاعدة رقم ( ٤٧٨ )

المبدأ : لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من  
مسكن دون مقتضى .

ملخص الحكم : لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر نصت على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » ونص فى المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وعلى أن يحكم فضلا عن العقوبة بانهاء عقد السكن :و المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون ، وكان البين من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ الذى يشير اليه الطاعن انه خاص .

بتبادل الوحدات السكنية بين مستاجر وآخر وانه قد نص فى الفقرة الاولى من منتهى الثانية على أنه « يجوز بأحياء كل من مدينتى القاهرة والاسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسببظروف العمل اذا كانت مقر اعمالهم تبعد عن محال اقامتهم ، وفى تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى ( القاهرة - الجيزة - شبرا الخيمة ) مدينة واحدة » مما مفاده ان اعتبار مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة مدينة واحدة خلافا للاصل انما يكون بصدد تبادل الشقق السكنية بين مستاجر وآخر دون غيره ، وهو ما لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه ، يؤكد ذلك أنه بالرجوع الى مضبطة مجلس الامة ، الجلسة التاسعة والثلاثين فى ١٣ يولية ١٩٦٩ أنه حين عرض الفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ وهى مطابقة للفقرة الاولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه اقترح أحد أعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلدا واحدا ليمر الانتقال بين القاهرة والجيزة ، أو بين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح مما لا محل معه للقول به ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بفسالة الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٤٧٩ )

المبدأ : إذا انتهت المحكمة الى انتفاء جريمة احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى يجب رفض الدعوى المدنية .

ملخص الحكم : متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد اقيمت اصلا على أساس توافر أركان جريمة احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد دون مقتضى ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة إلا أن تقضى برفضها .

( طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٤٨٠ )

المبدأ : مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - القانون الاصلح للمتهم - يتعين نقض الحكم والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء القانون الاصلح له .

ملخص الحكم : القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ آنف الذكر - بما نص عليه في المادة ٢٤ ف ٢ منه - يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة فقرة ٢ من قانون العقوبات اذا نشأ له مركزا قانونيا اُصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجهاته فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سائلة البيان .

( طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٤٨١ )

المبدأ : تطبيق القانون الاصلح للمتهم - القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اُصلح للمتهم يجب تطبيقه .

**ملخص الحكم :** ان كانت الجريمة المسندة لكل من الطاعنين قد وقعت خلال شهر اغسطس سنة ١٩٧٦ فان القانون الواجب التطبيق عليها هو الامر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذى تمت واقعة الدعوى فى ظل سريانه واذ قضى الحكم المطعون فيه بتطبيق احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الواقعة رغم انه لاحق عليها ولا يعد اصلح للمتهم لتخليظه العقاب عما كان بالقانون السابق فانه يكون قد اخلا فى تطبيق القانون مما كان يؤذن بنقضه وتصحيحه الا انه لما كان انقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد صدر فى ١٩٨١/٦/٣٠ ونص فى المادة ٣٤ ق ٢ منه على انه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة سلب الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن واداء مثيله الى صندوق الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » .

( طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٢ )

**المبدأ :** الحكم بطرد المستاجر - تقاضى المؤجر مبالغ مقابل التنازل عنه - جرم يعاقب عليه القانون .

**ملخص الحكم :** تقاضى المؤجر مبلغا من المستاجر مقابل التنازل عن حكم الطرد الصادر ضد الاخير ٠٠٠ القضاء بالادانة دون استظهار ترافه مناسط التأثيم وفقا لاحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خطأ .

( طعن رقم ٥٣٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٣ )

**المبدأ :** الاماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المتعلق بتحديد الاجرة - تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار مفروشا - لا عقاب - اساس ذلك .



**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت الاماكن المؤجرة مفروشة لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المتعلقة بتحديد الاجرة ، فان اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون امرا مباحا لا عقاب عليه ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على ان اقتضاء الطاعن مبالغ خارج عقد الايجار لعين مفروشة للمطعون هو امر حظرتة المادة ١٧ من القانون المذكور تاسيسا على ورودها في الفصل الثالث من الباب الاول الذى نصت المادة الاولى منه على سريان احكامه على الاماكن المعدة للسكنى او لغير ذلك من الاغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة فانه يكون قد اخطأ فى تاويل وتطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببرائة الطاعن مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام المطعون ضدهمسا ( المدعين بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ..

( طعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٤ )

**المبدأ :** اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون املح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره - أساس ذلك •

**ملخص الحكم :** حيث أنه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمتى حصوله على مقابل للتأجير ( خلو رجل ) واقتضائه مقدم اجرة يجاوز الحد المقرر قانونا ، وقض بمعاقبته وفقا لاحكام امر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ باعتباره القانون الذى يحكم واقعة الدعوى لحدوثها فى ظل سريانه - بالجس لمدة ستة اشهر مع وقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه والرد والتعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان الامر العسكرى سالف الذكر المعمول به من تاريخ نشره فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٧٣ قد نص فى مادته الاولى على انه « لا يجوز للمالك أن يقبض اية مبالغ كمقدم اجره أو تأمين أو بأى صفة أخرى غير ذلك بما يجاوز اجرة شهرين ، ويعاقب المؤجر أو -

المالك على مخالفة ذلك بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه ولا تقل عن قيمة المبالغ المدفوعة زيادة عن الحد المذكور مع الزامه برد المبالغ التي تحصل عليها . ويعاقب بنفس العقوبة كل من حصل من المستأجر على مقابل للتأجير ( خلو رجل ) بآية صورة وتحت أى ستار مع الزامه برد المبالغ التي تحصل عليها « وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٨١ ، وعمل به فى اليوم التالى لتاريخ نشره ، ونص فى المادة ٢٤ منه على انه : « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلتفى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير اماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون اخلال بأحكام المادة السابقة . ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن ، واداء مثيله الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » . ولما كان الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان عجز تلك الفقرة ينص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اُصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . واذا كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون اُصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ آنف الذكر - بما نص عليه فى المادة ٢٤ منه - يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم - انطاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا له مركزا قانونيا اُصلح بما اشتملت عليه احكامه من الناء للعقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لجريمة نفاض مقدم اجرة يجاوز الحد المقرر قانونا واعفاء من

العقاب بالنسبة لجريمة خلو الرجل اذا ما تحققت موجبات ذلك ، ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ما تقدم وكان البحث فى توافر شروط الاعفاء من العقاب تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الاشارة يحتاج الى تحقيق موضوعى تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فانه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

( طعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٥ )

المبدأ : صدور قانون اصلح للمتهم قبل صدور الحكم نهائيا -  
اثره - يتعين نقض الحكم والاحالة حتى تتاح الفرصة للمتهم لمحاكمته  
من جديد على ضوء القانون الاصلح له .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يبرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والصادر فى ٢٧ من يولية سنة ١٩٨١ بما نص عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشان وأداء ما عليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » . يعد قانونا اصلح للمحكوم عليها اذ أنشأ لها مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليها اذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة

محاكمتها من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١  
سالف الذكر .  
( طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٣ )

قاعدة رقم ( ٤٨٦ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - هو الذى ينشأ له مركزا قانونيا  
اصلح عما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة  
المسندة له اذا ما توافرت موجباته فيكون هو القانون الواجب التطبيق .

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن  
بعض 'لاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر  
والمستأجر والمتضمن تعديل بعض أحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذى  
صدر فى ٢٧/٧/١٩٨١ وعمل به اعتبارا من يوم ٣١/٧/١٩٨١ قد نص  
فى الفقرة الثانية من مادته الرابعة والعشرين على ان يعفى من جميع  
العقوبات المقررة لخلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة  
لاحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثيله الى صندوق تمويل الاسكان  
الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى ، لما  
كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ تخول محكمة النقض  
ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل  
وقبل الفصل فيه بحكم بات اصلح للمتهم ، ولما كان القانون رقم ١٣٦  
لسنة ١٩٨١ - بما عليه فى المادة ٣٤ منه - يتحقق به معنى القانون  
الاصح للمتهم فى حكم المادة الخامسة فقرة ٢ من قانون العقوبات اذ  
انشأ له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من  
العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته فانه يتعين  
نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمتهم فرصة محاكمته -  
من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

( طعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٨٧ )

**المبدأ : القانون الاصلاح للمتهم - صدوره بعد وقوع الفعل المكون للجريمة وقبل صدور حكم نهائى وجوب تطبيق القانون الاصلاح للمتهم .**

**ملخص الحكم :** لما كانت الدعوى الجنائية اتبعت ضد المحكوم عليه برصف انه فى يوم ١٩٧٩/٩/٥ تقاضى من المستاجرين المبالغ الموضحة بلاورتنى خارج نطاق عقد الايجار ، ومحكمة اول درجة قضت بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسة عشر الف جنيه والزامه برد سبعة للاف وخمسمائة جنيه ، فاستأنف ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحكمها المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ حضوريا بقبول التماس استئناف شكلا ، وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ضعف مبلغ الخلو الذى تقاضاه ، والزامه برد هذا المبلغ . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التى دين بها المحكوم عليه طبقا لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هى الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وغرامة تعادل مثلى المبلغ المدفوع بالمخالفة لاحكام القانون ، فضلا عن وجوب الحكم برد هذا المبلغ ، فان الحكم المطعون فيه - اذ التى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا على المحكوم عليه - يكون قد اخطا فى تطبيق القانون ، مما كان يؤذن لهذه المحكمة بتصحيحه والحكم بتمتضى القانون اعمالا للمادة ٢/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، الا انه لما كانت المادة ٢/٣٥ من هذا القانون تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شان تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٧ قد نص فى المادة ٢٤ منه على ان « يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن واداء مثليه الى صندوق الاسكان الاقتصادى

بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى « مما يتحقق به معنى القانون الاصلح للمطعون ضده فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذ ما تحققت موجبات هذا الاعفاء ويكون هو القانون الواجب التطبيق فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمحكوم عليه فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .  
وذلك دون حجة الى بحث ما يثيره من أوجه الطعن .

، طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٨ )

المبدأ : المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - يتعين على محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم : لما كانت الدعوى الجنائية اقيمت ضد المطعون ضده بوصف انه فى يوم ١٩٧٦/٧/١ أخذ المبلغ المبين بالمحضر خارج نطاق عقد الايجار ، ومحكمة اول درجة قضت بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبتعزيمه ثمانمائة جنيه والزامه برد المبلغ الذى تقاضاه وقدره اربعمائة جنيه ، فاستأنف ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحكمها المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٨ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكْتفاء بتعزيم المتهم ( المطعون ضده ) ضعف المبلغ الذى تقاضاه ، والزامه برد هذا المبلغ ، لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التى دين بها المطعون ضده طبقا للمادة الاولى من أمر نائب الحاكم العسكرى العام رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ - الذى حدثت الواقعة فى ظله - هى الحبس والغرامة التى لا تقل عن قيمة المبلغ المدفوع ولا تجاوز خمسمائة جنيه ، فان الحكم المطعون فيه - اذ ألغى عقوبة الحبس المحكوم بها ابتدائيا -

المطعون ضدته على الرغم من انها وجوبية ، وقضى عليه بغرامة تساوى ضعف المبلغ الذى تقاضاه وهو ما يقدر بثمانمائة جنيه ، مما يجاوز الحد الاقصى المقرر قانونا لعقوبة الغرامة الواجب الحكم بها الى جانب الحبس - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، مما كان يؤذن لهذه المحكمة بتصحيحه والحكم بمقتضى القانون ، اعمالا للمادة ١/٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، الا انه لما كانت المادة ٢/٣٥ من هذا القانون تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٧ قد نص فى المادة ٢٤ منه على ان « يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من يادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن واداء مثليه الى ضديق تمؤيل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » . مما يتحقق به معنى القانون الاصلح للمطعون ضده فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ انشأ له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجبات هذا الاعفاء ويكون هو القانون الواجب التطبيق فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، وذلك حتى تتاح للمطعون ضده فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

( طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٨٩ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم هو الذى ينشأ له مركزا قانونيا اصلح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته .

ملخص الحكم : من المقرر طبقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان لهذه المحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلىح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - الصادر بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به فى اليوم التالى لتاريخ نشره - قد نص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على ان « يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن وإداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » مما يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ أنشأ له مركزاً قانونياً اصلىح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته ، فانه يتعين نقض الحكم للطعون فيه والاحالة حتى تتساح للمتهم فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

( طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٠ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - سريانه - شرهه .

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر قد صدر ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ونص فى المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل المنظمة لتأجير الاماكن ، تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون اخلال باحكام



المادة السابقة . ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم . وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر - بما نص عليه فى المادة ٢٤ منه يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ انشأ له مركزا قانونيا أصح بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته ، فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٦٤٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩١ )

المبدأ : يجب تسبیب حكم الادانة فى جريمة خلو الرجل مخالفة ذلك - اثره .

ملخص الحكم : القضاء ببراءة المستاجر من جريمة خلو الرجل دون مناقشة صورة الوساطة التى ترشح لتوافرها بالصورة التى أوردتها الحكم .

خطأ .

( طعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٢ )

المبدأ : صدور قانون اصلح للمتهم - سريانه - شرطه .

قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة النقض - طبقا للمادة ٣٥ من

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها  
اذا صدر - بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات - قانون أصلح  
للمتهم ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم العلاقة بين  
المؤجرين والمستأجرين - الصادر بعد الحكم المطعون فيه - بما نص عليه  
فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه من انه « يعفى من جميع العقوبات  
المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام  
القانون الى صاحب الشأن وإداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان  
الاقتصادى بالمحافظة ، وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى »  
تحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن فى حكم المادة الخامسة من قانون  
العقوبات ، إذ انشأ له مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه احكامه من  
إسقاء من العقوبات المتررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته ،  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٣ فى - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٣ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم هو الذى ينشأ للمتهم مركزا قانونيا  
أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة  
المسندة اليها اذا ما تحققت موجباته فانه يتعين نقض الحكم والاحالة  
حتى تتاح الفرصة للمتهم لمحاكمته من جديد .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥  
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض - ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر  
بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون يبرى على واقعة  
الدعوى ، وكان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن تنظيم العلاقة بين  
المؤجرين والمستأجرين - بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤  
منه على أنه « ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المتررة لجريمة خلو  
الرجل كل من بادر الى رد ما تقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب

الناس وإداء مثليه الى صندوق تمويل السكان للاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل ان يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى « يتحقق به معنى القانون الاصلاح للجنة فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا لها مركزا قانونيا اصلاح بما اشتملت عليه احكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المنددة اليها اذا ما تحققت موجباته فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للمتهمه فرصة محاكمتها من جديد على ضوء احكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

( طعن رقم ٧٦١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ )

( طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨ )

( طعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ )

( طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )

( طعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

( طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

( طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )

( طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )

( طعن رقم ٦٤٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

( طعن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٤ )

المبدأ : لا يجوز للمؤجر مالا كان او مستاجرا بالذات او بالواسطة اقتضاء أى مبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التسامين والاجرة المنصوص عليها فى العقد - مثال لقصور فى البيان -

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تد اوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة ، على بيان الواقعة المستوجبة

للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة. حتى يتضح وجه استدلاله ببدأ وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا ، واذا كانت المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تجبير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والواردة فى الفصل الاول من الباب الاول تنص على انه « فيما عدا الاراضى الفضاء ، تسرى احكام هذا الباب على الاماكن وأجزاء الاماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكن او لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مغروشة او غير مغروشة ، مؤجرة من المالك او عن غيره وذلك فى عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة ، دنا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ كانت من الاماكن التى يسرى عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأدى الذكر ام لا ، وما اذا كان تحرير عقد تجار كان بسبب تناقض المبالغ المذكورة انفا من عدمه ، فانه يكون معيبا بالقصور فى البيان ، بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٠٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٢١٦ ، طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥ ، طعن رقم  
١٢٣٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٤٩٥ )

المبدأ : يجب ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله ببدأ وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراجعت التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها والا كان قاصرا .

ملخص الحكم : يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله

» .. حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما ابلغ به المواطن ..... بتاريخ خلال عام ١٩٨٠/١٩٧٩ يفيد ان المتهم اخذ منه مبلغ ٩٠٠ جنيه على سبيل خلو الرجل ومقدم الایجسار وبسؤال المتهم انكر « ثم خلص الى ادانته بقوله « ... وحيث ان المتهم لم يحضر بالجلية ولم يدفع ما اسند اليه من اتهام باى دفع أو دفاع ما ومن ثم يجوز الحكم فى غيبته عملا بعواد الاتهام وعملا بالمادة ٣٠٤/ج « . ولما كان وكانت 'لسادة' ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة. بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مرافقة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لمضمون اقوال المحنى عليه ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الادلة التى اقامت عليها المحكمة قضاءها بالادانة كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير براء فيما يثيره الطاعن بأوجه الطعن فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٩٦ )

المبدأ : كل حكم ادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه - مخالفة ذلك - بطلانه .

ملخص الحكم : وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم 'نطعون فيه انه : اذ دانه بجريمة تقاضى مبلغ مقابل تحرير عقد ايجار فقد شابه البطلان ، ذلك بانه خلا من بيان نص القانون التى دأن الطاعن بمقتضاه . مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلا ، ولا يعصم الحكم من هذا العيب انه اشار الى رقم القانون طبق ، مادام لم يفصح عن مواد القانون التى اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب ، كما انه لا يفصح هذا البطلان ان يكون قد اشار فى ديباجته الى مواد الاتهام التى وردت بصحيفة الدعوى المباشرة مادام انه لم يفصح عن اخذه بها . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن الاخرى .  
( طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٧ )

المبدأ : جريمة عدم تحرير عقد ايجار للمستأجر عند طلبه - مثال  
لقصور فى التسبب واخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة : عدم تحرير عقد ايجار للمستأجر عند طلبه فقد شابه القصور فى التسبب واخلال بحقه فى الدفاع ذلك بانه اغفل ايرادا وردا طلبه سماع شهود الواقعة بيانا لوجه الحق فيها مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من المفردات المضمومة ان الطاعن تقدم اثناء المرافعة الى محكمة الموضوع بدرجتيها بمذكرتين مصرح له بهما ضمن كلا منهما طلبه ائصليا الحكم ببراءته من التهمة الممندة اليه واحتياطيا سماع الشهود . بيد ان كلا الحكمين الابتدائى والاستئنافى المؤيد له لاسبابه لم يتناولوا هذا الطلب - المبدى كتابة قبل قفل باب المرافعة ايرادا له وردا عليه امام المحكمة بدرجتيها مع كونه بصورته التى قدم بها يعتبر

دليا جازما اذا لم تنتبه المحكمة الى البراءة لما كان ذلك فان الحكم اذا أغفل هذا الطاب ولم يبين سببا لعدم استجابة المحكمة له فانه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع الذى يخول المتهم ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا اذ ان الاصل من المحاكمات ان تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم بالجلسة وتستمع فيه الى الشهود لاثبات التهمة أو نفيها ، ولا يموغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الاسباب أو قبل المدافع عنه ذلك صراحة او ضمننا لما كن ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاجالة دون حاجة الى بحث بياقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٩٨ )

المبدأ : المؤثم هو اقتضاء المؤجر من المستاجر مقدم ايجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التامين والاجرة المنصوص عليها فى العقد فى حدود ما نص عليه القانون - تقاضى المستاجر من ذلك العين المؤجرة مبلغا من المال مقابل تركه لها - اعتباره تعويضا وحق عملا غير مؤثم - أساس ذلك .

ملخص الحكم : لما كان البين من استقراء التشريعات التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين ومن الاعمال التشريعية التى اقترنت باصدار بعضها ان تقاضى المستاجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر هو فعل مباح يخرج عن دائرة التاثيم سواء طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو نمر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى حصنت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة فى ظله ، وانما الائتم على اقتضاء المؤجر من المستاجر مقدم ايجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التامين والاجرة المنصوص عليها فى العقد فى

حدود ما نص عليه القانون سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره. لنفى يروم تأجيله الى غيره فتقوم فى جانبه حينئذ صفة المؤجر وبسببها تحرير عقد الايجار ، وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضائية وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى دخل المكان المؤجر نتيجة ازدياد ازمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيادة مما حمل الشارع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مؤجرى العقارات ومستأجريها بقصد حماية جمهور المستأجرين من استغلال بعض المؤجرين ، ومما يزيد الامر وضوحا فى تحديد نطاق التائيم كما عناه الشارع انه مقصور على المؤجر ، انه عند صياغة حكم الحظر فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تلجير وبيع الاماكن وهى التى حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير فى مضمون القاعدة - ليصبح الشارع بجلاء لا لبس فيه عن هذا المعنى بالنص فى تلك المادة على أن لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التامين والاجرة المنصوص عليها فى العقد ، كما لا يجوز باية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم ايجار « بل انه مما يؤكد قصد الشارع فى عدم تائيم ما يتقاضاه المستأجر من مبالغ تعويض عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه فى المواد ٤٩ وما بعدها من قانون سالف الذكر من أن يدفع المالك للمستأجر المبالغ المحددة فى هذه المواد على سبيل التعويض فى حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثه من احكام فى شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل اوسع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الاصل على نظر ما يطرح امانها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - استثناء من القاعدة - مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منها ومشروط فيه الا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً امام



المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

( طعن رقم ٧٨٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » فاعده  
رقم ٢١٦ ) .

قاعدة رقم ( ٤٩٩ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعية  
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت  
فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقسوعها من المتهم -  
مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم  
المعلون فيه بعد أن فرغ من الحديث من تهمة خلو الرجل والتدليل على  
ثبوتها فى حق الطاعن وشاهد الاثبات ، عرض للتهمة الثانية المستدة  
اليه - تراخيه عمدا عن تسليم الوحدة السكنية المؤجرة عن الميعاد المتفق  
عليه - فى قوله : « وحيث أن المجنى عليه أبلغ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧ أن  
الملك ( الطاعن ) عرض عليه « شقة ثلاث غرف على الداخلى قبلها  
لحاجته الى السكن ورفض تسليمه الشقة الا بعد التوقيع على محضر  
صلح وقع عليه مضطرا لاستلام العين المعروضة بدلا من العين المتعاقد  
عليها » « وقد استلمها بدون تشطيطات .. وحيث أنه يبين مما تقدم أن  
التهمتين ثبتتتين قبل المتهم ثبوتا كافيا أخذا مما قرره المجنى عليه  
وإشهاد ... ومن عدم مثول المتهم ودفعه الدعوى بشمة دفاع مقبول

الامر الذي يتعين معه معاقبته طبقا لمواد الاتهام .. « لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم على الاسباب التي بنى عليها ، وأن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والخروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان الحكم قاصرا ، واذا كان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه في خصوص تهمة التراخي عمدا عن تسليم الوحدة السكنية المؤجرة عن الموعد المتفق عليه - على ما سلف بيانه - لا يتصل البتة بهذه الجريمة ويكون الحكم قد خلا - في حقيقة الامر - من الانتساب الامر الذي يبطله في خصوص ما قضى به في التهمة الثانية المسندة الى الطاعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في التهمة الثانية وكذلك في التهمة الاولى التي دان الطاعن بها - تهمة خلو الرجل - وذلك لحسن سير العدالة ، دون حاجة لبحث وجوه الطعن الاخرى ..

( طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

قاعدة رقم ( ٥٠٠ )

المبدأ : استخلاص محكمة الموضوع ان واقعة التاجير المفروش

صورية - أثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن البدى بأسباب الطعن وأطره بأسباب سائغة خلص منها الى صورية واقعة التاجير المفروش لوالدة زوجة المجنى عليه وأن القصد منها هو مجرد التحايل لاختفاء جريمة خلو الرجل ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - ان الادلة في المواد الجنائية متناحية ومنحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دم

يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقي الأدلة في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شيء مما جاء بصور الأحكام المطال بأنها دست بطلت الدعوى دون علم الطاعن ولم يكن لها بالتالي تأثير في قضائه ، نـان ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ٣٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠١ )

**المبدأ :** يحق للمالك عند قيام المستاجر في الحالات التي يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠% من ثمن المبيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين - وعلى المستاجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره - قبل الحكم نهائيا في الدعوى الماثلة - ونص في المادة ٢٠ منه على أنه « يحسب للمالك عند قيام المستاجر في الحالات التي يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠% من ثمن المبيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين - وعلى المستاجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ويكون للمالك الحق في شراء إذا تبين رغبته في ذلك وأودع الثمن مضمونا منه نسبة ٥٠% »

منها خزنة المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ايداعاً مشروطاً بالتنزل عن عقد الايجار. وتسليم العين خلال شهر من تاريخ الإعلان - وبانقضاء ذلك الاجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك مع التزام المشتري بأن يؤدي للمالك مباشرة نسبة الـ ٥٠٪ المشار اليها » .  
( طعن رقم ٦٠٥٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٢ )

المبدأ : يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمىسل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به من ١٩٨١/٧/٣١ قد نمت على انه « يجوز للمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذه » القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز اجرة سنتين ... » وفقاً للشروط الواردة بتلك المادة . فاذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجريمةين المسندتين الى الطاعن على القول : « وحيث ان وقعة ندعى تخلص فيما ابلغ به المجنى عليه ... وقرره بمحضر الشرطة من انه فم باستئجر شقة من المتهم وقد تقاضى منه الاخير نظير ذلك مبلغ وقدره ٢٠٠٠ جنيه كخلو رجل - مقدم ايجار ٢٠ - وقام بتأجير العين المؤجرة لأكثر من شخص . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما تضمنه محضر ضبط الوقعة ولم يحضر المتهم بالجلسة لابداء ما قد يكون لديه من دفع أو دفاع ومن ثم تكون التهمة المسندة اليه ثابتة قبله ... » واذ كانت الوقعة كما وردت بالحكم على هذا النحو لا يبين منها تفصيلات المبنى تورد بها وما دفع منه على سبيل مقدم الايجار ومدى توافر شروط تقاضيه في الحال الاخيرة وفقاً للمادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة

١٩٨١ أنفة نذكر من بيان لاجرة العين المؤجرة وتاريخ انشاء المبنى والقيام بالاعمال الاساسية للبناء والاتفاق كتابة على مقدار المقدم وكيفية خصمه من الاجرة الى غير ذلك ، فانه لا يكون قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت منها ، الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره 'لطاعن بوجه الطعن بما يوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٣٦٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

**المبدأ :** المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة فى الموعد المحدد يعاقب طبقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشمل الحكم بالادانة على بيان تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها بعناصرها القانونية كافة فى حق المتهم ، وكان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، على عقاب المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة فى الموعد المحدد ، بذات العقوبة الواردة فى الفقرة الاولى من ذات المادة فضلا عن الزامه بان يؤدى الى الطرف الاخر مئلى مقدار المقدم ، يدل على أن مناط التجريم فى هذا الخصوص يرتبط وجودا وعدما بقيام مقتضى للتخلف عن تسليم العين المؤجرة فى الميعاد المحدد أو عدم قيامه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من مجرد عدم تسليم العين المؤجرة فى الميعاد المتفق عليه بين الطرفين ، دليلا على تحقق الجريمة بعناصرها القانونية كافة تبيل الطاعنة ، دون أن

يستظهر عدم وجود المقتضى للتخلف عن التسليم فى الميعاد وهو مناسط التجريم فى هذه الحالة ، فانه يكون قد تعيب بالقصور الذى يبطله لهذا السبب أيضا . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به فى التهم جميعها لان الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

( طعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٤ )

المبدأ : جريمة خلو الرجل - اعتناق الحكم لمصورتين متعارضتين لواقعة الدعوى - أثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب فى كسل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا اذ اعتنق صورتين متعارضتين لواقعة الدعوى ، الاولى حصلها ان الطاعن تقاضى مبلغ ٦٠٠ ج من المجنى عليه كخلو رجل حسبما قرر الاخير ، والثانية حصلها ان الطاعن تقاضى المبلغ سالف الذكر من المجنى عليه كمقدم ايجار حسبما قرر الشاهد ..... لما كان ما تقدم فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة الامر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تتصرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، فضلا عما ينبىء عنه أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطؤها فى تقدير مسئولية الطاعن خاصة بعد صدور القانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨١ والمعمول به قبل صدور الحكمين الابتدائي والمطعون فيه -  
والذى اباح للمالك تقاضى مقدم ايجار من المستاجر لا يجاوز اجرة  
سنتين وجرم ما جاوز ذلك بعقوبات تختلف عن العقوبات المقررة لجريمة  
تقاضى خلو رجل ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه متخاذلا فى اسبابه  
متناقضا فى بيان الواقعة تناقضا يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة ،  
وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٥ )

**المبدأ :** جريمة التراخى عن اعداد المساكن هى جريمة عمدية  
لا تقوم فى حق المالك الا اذا تعدد التراخى عن اعدادها للاستغلال .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من "قانون  
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن  
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر - والمعمول به اعتبارا من ٣١ من  
يوليو سنة ١٩٨١ - قد اهابت للمالك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل  
بهذا القانون تقاضى مقدم ايجار من المستاجر لا يتجاوز اجرة سنتين  
بالشروط التى فصلتها الفقرتين الاولى والثانية منها ، كم نصت الفقرة  
الثالثة على انه لا يسرى حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٦ من قانون  
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار الذى يتقاضاه المالك وفقا لاحكام  
هذه المادة ، مما مقتضاه ان اقتضاء المالك مقدم ايجار لا يجاوز اجرة  
سنتين اصبحت فعلا مباحا يخرج عن نطاق التائيم متى توافرت باقى  
انشروط المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة  
١٩٨١ ، كما نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى  
شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر فى  
الفقرتين الثانية والثالثة منها على انه « لا يجوز ابقاء المساكن المعدة  
للاستغلال خالية مدة تزيد على اربعة اشهر اذا تقدم لاستئجارها مستاجر  
بالاجرة القانونية » ويعتبر فى حكم ابقاء المساكن خالية التراخى عمدا  
عن اعدادها للاستغلال ، وعاقبت المادة ٢٦ من ذات القانون على مخالفة  
ذلك بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة

لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ،  
ومفاد صريح النص سالف البيان أن جريمة التراخي عن اعداد المساكن  
للاستغلال هي جريمة عمدية لا تقوم في حق مالك البناء الا اذا تعمد  
التراخي عن اعدادها للاستغلال . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب  
في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة  
بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة  
التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بإيراد  
مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها  
وسلامة المأخذ ، والمراد بالتسبيب المعبر تحديد الاسانيد والصحج المبني  
عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي  
يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع  
الموقوف على مسوغات ما قضى به اما افراغ الحكم في عبارة عامة معماة  
أو وضعه في صورة مجهلة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع  
من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق  
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد اطلق القول بان الطاعن تقاضى مبلغ ٣٧١٤ جنيهها من المجنى عليه  
كخلو رجل وانه تراخى في اعداد العين للسكنى ودائه عنها ، رغم ما  
شهد به المجنى عليه امام محكمة اول درجة من ان جزءا من المبلغ المذكور  
دفع كمقدم ايجار لمدة سنتين ودفع جزءا آخر ثمنا لاعمال قام الطاعن  
بعملها في الشقة المؤجرة والتي انهار سقفها اثناء استكمال اعدادها  
للسكنى دون ان يعنى باستظهار واقعة الدعوى حسبما تضمنتها الاوراق  
ودون ان يورد مؤدى اقوال المجنى عليه وتقرير الخبر التي عول عليها  
وكيف استخلصت منها ما انتهت اليه وقعد عن مناقشة كل منها بما يدل  
على ان المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت والنفي  
التي حملتها الاوراق ، كما قعد عن استظهار اركان الجريمتين اللتين  
دان "طاعن بهما ، مما يصمه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويعجز  
محكمة النقض عن اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة ،  
من يتعين وجه نقض الحكم والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .  
( طعن رقم ٥٧٤٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٩ )



بطـلـان

قاعدة رقم ( ٥٠٦ )

المبدأ : حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على ان المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه .

ملخص الحكم : لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان الاستجواب تم في حضور المدافع عن الطاعن وموافقته ، وكان من المقرر ان حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على ان المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه لان ذلك يدل على ان مصلحته لم تتأثر بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له من بعد ان يدعى ببطلان الاجراءات .

( طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ - الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٢٦٠ ) .

قاعدة رقم ( ٥٠٧ )

المبدأ : اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته . مخالفة ذلك - بطلان .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكان يبين من الاطلاع على الاوراق والمفردات المضمومة أن المعارضة الاستثنائية قد تأجل من جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ حيث لم يحضر فيها المعارض الى جلسة ١٩٨٠/٢/١٦

لإعلانه ، إلا أن الحكم صدر في تلك الجلسة الأخيرة دون أن يكون قد تم  
إعلانه بها لشخصه أو في محل إقامته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه  
أذ صدر قاضيا بقبول المعارضة الاستثنائية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد  
الحكم الغيابي يكون قد بنى على إجراءات باطلة من شأنها حرمان  
المعارض من حقه في الدفاع ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٥١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ -  
الجزء الأول من الموسوعة الذهبية « الإصدار الجنائي » قاعدة رقم  
١٤١٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٠٨ )

المبدأ : لا صفة لغير من وقع في حقه إجراء ما أن يدفع ببطلانه  
ولا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

ماخص الحكم : لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أن  
الطاعن دفع ببطلان دخول حديقة المنزل الذي عثر على زجاجة المخدر  
به - وما كان له إبداء هذا الدفع - لأنه لا صفة لغير من وقع في حقه  
إجراء ما أن يدفع ببطلانه ، فإنه لا يجوز إثارة ذلك الدفع لأول مرة أمام  
محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته إذ هو من  
الدفع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما  
لا شأن لمحكمة النقض به .

( طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الإصدار الجنائي » قاعدة رقم ٢٦٢ ) .

قاعدة رقم ( ٥٠٩ )

المبدأ : خلو الحكم من البيان الجوهرى يؤدي الى بطلانه .

ملخص الحكم : لما كان يبين من الاوراق أن الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة قد خلا من بيان تاريخ اصداره وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هى من الاوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الغيابى الاستثنائى ، وإن استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشأ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، كما لا يرفع هذا البطلان أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ اصدار الحكم المستأنف الباطل لانه من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

قاعدة رقم ( ٥١٠ )

المبدأ : من المقرر انه لا صلة لغير من وقع فى حقه الاجراء ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه - علة ذلك .

ملخص الحكم : ولما كانت التحريات واذن التفتيش عن الطاعن الاول فلا صلة للطاعن الثانى فى الدفع ببطلان اذن التفتيش لمصدره عن جريمة لم تكن قد وقعت بعد - لما هو مقرر من انه لا صلة لغير من وقع

فى حقه الاجراء ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لان تحقق المصلحة  
فى تدفع لاحق لوجود الصفة فيه - هذا فضلا عن ان المحكمة قد ردت  
على هذا الدفع المبدى من الطاعن الاول ردا سليما سائغا .

( طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
٢٦٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥١١ )

المبدأ : عدم توقيع الحكم فى الميعاد - اثره يجعل الحكم باطلا ..

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى  
١٩٨١/١٢/٢٨ وحتى ١٩٨٢/١/٣٠ - لم يكن قد اودع موقعا علز ما  
يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة الغيوم الكلية المقدمة  
من الطاعن ومن أوراق الطعن لما كان ذلك فانه يكون باطلا .

( طعن رقم ٤٨٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٢ )

المبدأ : المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

ملخص الحكم : من حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون  
فيه بانه اغفل الرد على الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لان محامى  
المدعى بالحق المدنى قدم صحيفة الادعاء المباشر دون أن يصدر له بتوكيل  
خاص منه مردود بما هو مقرر من ان المادة الثالثة من قانون الاجراءات  
الجنائية لا تشترط ذلك الا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها  
على الادعاء المباشر ، ومن ثم فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته

عن الرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، فإن الطعن بحالته يكون مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .  
( طعن رقم ٦٩٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٣ )

المبدأ : خلو ديباجة الحكم من بيان المحكمة التي صدر منها يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .

ملخص الحكم : وحيث أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها لم تستوفى بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - قد أيد الحكم الابتدائي الباطل واعتنق أسبابه - وقد تعيب بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٣٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣ )

( طعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٤ )

المبدأ : لا يترتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان القانون لا يترتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم ، بل أنه يكون له قوامه

القانونى بتوقيع رئيس الجلسة عليه ، ومع ذلك فان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه انه استوفى بيان التوقيع عليه من رئيس الجلسة والكااتب بما يضحى معه النعى عليه فى هذا الخصوص على غير سند من الاوراق ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٠٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥١٥ )

**المبدأ :** احوالة الحكم المطعون فيه منطوقة واسبابه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه - أثره .

**ملخص الحكم :** المقرر ان بطلان الحكم انما ينبسط اثره حتما الى كافة اجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو من واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا تقوم للحكم قائمة وفلسك لما هو مقرر من ان الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اذ احوال منطوقة واسبابه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فقد انصرف اثره الى باطل - وما بنى على الباطل فهو باطل - ولا يعصم الحكم المطعون فيه انه انشا لقضائه اسبابا خاصة به ما دام لانه احوال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدى الى استطلاة البطلان الى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه ، لما كان ما تقدم فانه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى الطاعن والى المحكوم عليه الاخر الذى لم يطعن فى الحكم - بالنسبة للتهمة التى دانه فيها وهى قبوله ركابا اكثر من المقرر ، وقبوله ركابا بالاجزاء الخارجية للسيارة النقل ، ونكوله عن مساعدة الجنى عليهم عقب الحادث ، لاتصال هذا العيب الذى شاب الحكم به ، ولما كان الطعن مقدما لثانى مرة ، فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٢٣٥ لسنة ٥٧ د - جلسة ١٩٨٨/٤/١١ )

### قاعدة رقم ( ٥١٦ )

المبدأ : تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه -  
أثر ذلك .

ملخص الحكم : وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخذاً بأسباب ، مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانية درجة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى القصور فى التسبيب يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٤ )

### قاعدة رقم ( ٥١٧ )

المبدأ : ورقة الحكم من الاوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت بفقدانها عنصراً من مقومات وجودها .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من الاوراق ان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار ان ورقة الحكم هى من الاوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدانها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . وان - استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لانه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه اسباباً جديدة قائمة بذاتها ، واذا أخذ انحكم المطعون فيه الصادر فى المعارضة الاستثنائية - بأسباب هذا الحكم



فانه يكون قد لحق به البطلان بدوره ولكل ذى شأن ان يتمسك بهذا البطلان امام محكمة النقض عند ايداع الاسباب التى بنى عليها . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٤ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٨٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

( طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ )

( طعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٨ )

المبدأ : يجب كل حكم بالادانة ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه - بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب - مخالفة ذلك اثره .

ملخص الحكم : وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم المستأنف - الصادر فى المعارضة الابتدائية والمؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اثنى لنفسه اسبابا جديدة ولم ياخذ بأسباب الحكم الغيابى المعارض فيه ، وقد اغفل ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه ، فانه يكون باطلا ويستظهر هذا البطلان الى ان الحكم لننزع فيه ويعيبه بم . بوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥١٩ )

المبدأ : يتعين الا يكون الحكم مشوبا باجمال او ابهام مخالفة ذلك - بطلان .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن يتعين ألا يكون الحكم مشوبا باجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادة فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما اثبتته أو نفتته. من وقائع نواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذى ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصرها الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ، ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح . لما كان ذلك وكان الحكم فى بيان تدليله على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة فى عبارة مبهمه الى ان التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليه والتقرير الطبى دون ان يحدد المجنى عليه المقصود بهذه العبارة من بين المجنى عليهما ، كما أنه لم يتحدث عن تهمة الاتلاف العمدى ، مما لا يبين منه ان المحكمة قد فهمت الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسبیب الاحكام . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٣٧١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٢١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢/٢٨/١٩٨٥ )

**قاعدة رقم ( ٥٢٠ )**

**المبدأ :** يجب وضع الاحكام وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوما من النطق بها .

**ملخص الحكم :** وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية - قد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها خلال ثلاثين يوما

من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، وحتى يوم ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة جنوب سيناء الكلية المرفقة ومن ثم فانه يكون باطلا متعيينا نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٢٨٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٣٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤ )

( طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٤ )

( طعن رقم ٣٧٣٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢١ )

قاعدة رقم ( ٥٢١ )

المبدأ : يجب على كل حكم صادر بالادانة ان يبين الادلة التى استخلصت منها الحكم ثبوت وقوع الجريمة من المتهم وان يذكر مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقع كما صار اثباتها فى الحكم والا كان باطلا .

ملخص الحكم : وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان كل حكم بالادانة يجب ان يبين الادلة التى استخلصت بها المحكمة ثبوت وقوع الجريمة من المتهم ، وان يذكر مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله بها سلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان باطلا . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر بيانه لادلة الثبوت على قوله . وحيث ان الاتهام المسند الى المتهم ثابت قبلها وليس فى الاوراق ما ينافى ذلك الامر الذى يتعين معه القضاء ببعائتها طبقا لمواد الاتهام . ومن ثم فان الحكم يكون قد خلا من بيان

الادلة التى اقام عليها قضاء بدانة الطاعنة مما يعيبه بالقصور فى التسبيب  
ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٧٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٣١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠ )

( طعن رقم ٤١٨٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤ )

( طعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

بلاغ کاذب

قاعدة رقم ( ٥٢٢ )

**المبدأ :** يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجانى عالما بكذبها ومتوينا السوء والاضرار بالمجنى عليه .

**ملخص الحكم :** يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجانى عالما بكذبها ومتوينا السوء والاضرار بالمجنى عليه ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهم تأسيسا على أن الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٥٤٤ سنة ١٩٧٥ جنح شبرا قد أسس براءة الطاعن على الشك فى الادلة المطروحة فى الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند اليه ، ولما كان هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فانه لا يعد دليلا على كذب ما ابلغ به المطعون ضدهم ، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة امامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدهم .

( طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥ -  
الجزء الثالث من المرسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
٤٠٠ ) .

قاعدة رقم ( ٥٢٣ )

**المبدأ :** وجوب ايراد الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب الادلة استخلصت منها كذب البلاغ .

ملخص الحكم : وجوب ايراد الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ  
الكاذب الادلة التى استخلص منها كذب البلاغ .

( طعن رقم ٥٤٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
٤٢٦ ) .

قاعدة رقم ( ٥٢٤ )

المبدأ : اركان جريمة البلاغ الكاذب هى كذب الوقائع المبلغ عنها  
وعلم الجانى بكذبها وانتواؤه السوء والاضرار بالمجنى عليه .

ملخص الحكم : شرط توافر اركان جريمة البلاغ الكاذب . ثبوت  
كذب الوقائع المبلغ عنها وعلم الجانى بكذبها وانتواؤه السوء والاضرار  
بالمجنى عليه .

( طعن رقم ٥٣٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
٣٦٨ ) .

قاعدة رقم ( ٥٢٥ )

المبدأ : مناط المساءلة عن التبليغ عن الجرائم .

ملخص الحكم : التبليغ عن الوقائع الجنائية حق وواجب على كل  
انسان . معاقبته واقتضاء التعويض منه لا يصح الا اذا كان قد تعدد الكذب  
فى بلاغه .

( طعن رقم ٥٧٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
٤٣٧ ) .

**المبدأ :** الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو قصد الكذب فى التبليغ مما يقتضاه ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يدخله شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة . وان المبلغ ضده يرى منها -

ملخص الحكم : وحيث انه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ مما يقتضاه ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يدخله شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده يرى منها . ولنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ ان يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وان استظهر ذلك فى حكمها بتليل ينتجه فعلا . كما انه يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة . ان يكون الجنائى قد اقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن ابلغ فى حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان القصد بعنصره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اذ عرض للتدليل على علم الطاعنة بكذب واقعة هتك عرض ابنها التى قامت بالبلاغ عنها قد اقتصر على قوله بان « توافر هذا القلم لدى المبلغ ومظهر ذلك هو التقرير الطبى الشرعى والذى أكد عدم وجود ثمة اعتداء على الصغير وانه لا يوجد أى أثر للعنف أو المقاومة من قبل المجنى عليه الامر الذى حدا بالنيابة العامة الى حفظ الاوراق وكذا نفى المتهم للاتهام المسند اليه يؤكد ذلك شهود نفى الواقعة من ان المتهم كائن متواجدا معهم وقت الحادث المدعى به وان المتهم معروف لدى أهل القرية ويعدده عن مثل الاتهام الموجه اليه لخلقه المتعارف عليه » ، لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم للتدليل على علم الطاعنة بكذب ما ابلغت به لا يؤدى الى ما رتبته عليه من نتيجة ذلك بانه استمد عقيدته فى هذا الصدد من امرين ( اولهما ) - ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى - على ما سلف بيانه - وهو بذاته لا يقطع بكذب الواقعة طالما ان الفعل الذى وقع على ابنها يمكن حدوثه دون ان يخلف اثر بجسمه



( وثانيهما ) ما شهد به شهود نفي المتهم وهي لا ترفع بذاتها للدلالة على كذب الطاعنة فيما أبلغت به نقلا عن نجلها المجنى عليه . هذا الى ان الحكم المطعون فيه اذ عرض للتدليل على توافر القصد الخاص لدى الطاعنة تساند الى قوله بأن « شواهد ما تم في الواقعة من اجراءات تؤكد ان المتهمة تعرف المدعى بالحق المدني فهم من بلدة واحدة سفارة واقارب وهناك منازعت بينهما افصحت عنها تحقيقات النيابة » الخلاف على ما كينة الخياطة التي رفض المدعى بالحق المدني اعطائها للمتهمة من مشروع الامر المنتجة والخلاف حول عملية اجراء انتخابات مجلس محلي سفارة ... » . ولما كان ما أورده الحكم في هذا الشأن انما ينطوي على مصادرة للحق المقرر من الدستور بأن لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه وكان ما ساقه غير سديد في مقام التدليل على ان الطاعنة كانت تنقوى السوء وتتغيا الاضرار بالمتهم . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في استظهار القصد الجنائي في هذه الجريمة بدليل ينتجه عقلا ويسوغ ما انتهى اليه الحكم من قيامه بعنصره في حق الطاعنة ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٧ )

المبدأ : متى تشككت المحكمة في صحة اسناد التهمة للمتهم نقض بالبراءة - أساس ذلك .

ملخص الحكم : انه وان كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ، ان تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين ادلة النفي فخرجت دفاع المتهم ، أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاجبات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ، انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة ورفض

الدعوى المدنية لاسبابه ، وتخلص فى ان الدعوى بحالتها عارية من دليل مقارفة المتهمه الجرائم المسندة اليها ، على خلاف ما هو ثابت بمحضر جلسة محكمة ثانى درجة ، وبالمفردات المضمومة من ان الطاعن قدم للتدليل على دعواه صورة الاصل من المحضر رقم ٣٣٩٥ سنة ١٩٧٩ ادارى قصر النيل ، لم تشر اليه تلك المحكمة البته ولم تعرض لما تضمنته فى اسباب قضائها مما يكشف عن انها عندما فصلت فى الدعوى لم تكن ملمة بها لما شاملا ولم تقم بما ينبغى عليها من وجوب تمجيص الادلة المعروضة عليها ، فان الحكم المطعون فيه ، يكون قاصرا بما يبطله ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية مع الزام المطعون ضدها المصاريف المدنية .

( طعن رقم ٨٢٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٢٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧١/١١/٨ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٤٣٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٢٨ )

المبدأ : يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى ابلغ عنها وان يكون منتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به فى القانون ان يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى ابلغ عنها وان يكون منتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده وتقدير توافق هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها وكان الحكم المطعون فيه - على ما سلف ايراده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم الثلاث التى دان الطاعن بها واستند

فى ذلك الى الادلة التى أوردها وخلص الى ان انكار الطاعنين جاء قولاً  
مرسلاً مجافياً لادلة الثبوت التى عرضتها المحكمة واطمأنت اليها ومؤداها  
ان الطاعنين وضعاً النار عمداً فى ممكنهما وابلغا كذبا ويسوء قصد ضد  
« احمد محمد الدقاق » بوضع النار وانهما أحدثا عمداً ... الخ .  
فان فى ذلك ما يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى بعنصره لدى  
الطاعنين وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الاساءة للمجنى عليه ويضفى  
منعى الطاعنين فى هذا الصدد ولا محل له .

( طعن رقم ٤٧٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢٩ )

المبدأ : اذا بنيت براءة المبلغ فى جريمة البلاغ الكاذب على  
انتفاء سوء القصد ونية الاضرار فى حقه فينبغى بحث مدى توافر الخطأ  
المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها .

ملخص الحكم : من المقرر انه اذا بنيت براءة المبلغ فى جريمة  
البلاغ الكاذب على انتفاء سوء القصد ونية الاضرار فى حقه - كما هو  
الحال فى الدعوى الماثلة - فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى  
المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ  
مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام  
أو بقصد التعويض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو فى القليل عن رعونة أو  
عدم تبصر ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما  
اذا كان هناك خطأ ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهما بالتعويض عنه  
أو لا ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى  
المدنية .

( طعن رقم ٧٦٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ٥٣٠ )

المبدأ : يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متتوياً بالسوء والاضرار بمن أبلغ في حقه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها ، وأن يكون أقدم على تقديم البلاغ متتوياً بالسوء والاضرار بمن أبلغ في حقه بما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - اقتصر على قوله « ان ادعاء الاصابة قد ثبت أنه على غير الحقيقة ... وأن ذلك قد تم سوء قصد ... » فان ذلك لا يكفي في التدليل على ان الطاعنة كانت تعلم علماً يقينياً لا يداخله أى شك ان الواقعة التي أبلغت عنها كاذبة وأن المبلغ في حقه ابرياء منها ، وأنها انتوت بالسوء والاضرار بهم . ويكون الحكم قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنة بها - بما يعيبه ويوجب نقضه -

( طعن رقم ٤٢٧٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٨ )

قاعدة رقم ( ٥٣١ )

المبدأ : الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها ليس له حجية أمام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة - مفاد ذلك -

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان استعرض ظروف الدعوى وملابساتها عرض الى تهمتي القذف والبلاغ الكاذب المستدتين الى المطعون ضده وأسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على اسباب سائغة تكفي لحمله ، وكان الامر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الجريمة المبلغ عنها ليس له

حجية أمام المحاكم الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده ارتكابه للجريمة للأسباب التي أوردها وإطمأنته إليها المحكمة فان النعى عليه بقالة مخلفته للأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ البلاغ مع ما لهذا الأمر من حجية تسري ممرى قوة الشيء المحكوم فيه يكون غير سديد . ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب ضم أصل الشكوى الإدارى المرفق بها أسباب الأمر الصادر بالحفظ اكتفائه بصورة الشكوى المقدمة من الطاعنين سيما وأنهما لم يتمسكا بهذا الطلب أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه وان كانا قد أبدياه أمام هيئة سابقة فلا يكون لهما أن يطالبيا هذه الهيئة بالرد على طلب لم يبد أمامها وكان في سكوت المحكمة الاستثنائية عن الإشارة الى أقوال شاهدين أدليا بشهادتهما أمامها بناء على طلب الطاعنين وقضائهما بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر في شهادتهما ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة فان النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه الدفء التي ضمنها مذكرتهما حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فان النعى على الحكم أعفاله التعرض لها يضحى مجهلا غير مقبول ومن ثم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٢ )

المبدأ : تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع  
- شرط ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط ان تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها واحاطت بمضمونها ، وإن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه

ليعلم ان كان من الامور التى يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا  
أم لا ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا  
من بيان ما ابلغت به الطاعنة فى حق المدعى بالحق المدنى ، كما لا  
يبدو واضحا من عبارات الحكم ما هى الواقعة التى حصل التبليغ عنها  
والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكذوبة بسوء القصد من جانب المتهمه .  
لما كان ما تقدم فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن  
مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٥٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٣ )

المبدأ : من المقرر ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب  
هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالما علما  
يقينيا لا يداخله أى شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ  
ضده برىء منها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الركن الاساسى  
فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى ان  
يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى ان الواقعة التى ابلغ  
بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها ، كما يشترط لتوافر القصد  
الجنائى فى تلك الجريمة ان يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ  
مفتويا السوء والاضرار بمن ابلغ فى حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم  
القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله ان الطاعنة الثانية اتهمت المدعى  
بالحقوق المدنية - المطعون ضده - بتبديد المنقولات دون ان يدلل على  
توافر علم الطاعنين بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه  
بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون - فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا  
بالقصور فى البيان بما يعنيه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٥٣٤ )

**المبدأ :** من المقرر ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو قصد الكذب فى التبليغ .

• ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها ، كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ان يكون الجانى قد اقدم على تقديم البلاغ متنويا السوء والاضرار بمن ابلغ فى حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله ان الطاعنة الثانية اتهمت المدعى بالحقوق المدنية - المطعون ضده - بتبديد المنقولات دون ان يدل على توافر علم الطاعنين بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتجه عقلا ، فانه يكون - فضلا عن حطئه فى تطبيق القانون - مشوبا بالقصور فى البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٥٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٥٣٥ )

**المبدأ :** جريمة البلاغ الكاذب - الركن الاساسى فيها - تعمد الكذب فى التبليغ - مفساد ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها ، كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ان يكون الجانى قد اقدم على تقديم البلاغ

منتويا السوء والاضرار بمن اُبلغ في حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره ، وكان الحكم قد اقتصر على بيان واقعة الدعوى كما هى قائمة فى صحيفة الادعاء المباشر دون ان يدل على توافر علم الطاعة بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ فى حقه بدليل ينتجه عقلا ، فله يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون ، مشوبا بالقصور فى البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ...

( طعن رقم ٧١٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٦ )

المبدأ : ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله شك ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها وان مقدم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن ابلغ فى حقه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله شك ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها وان يقدم على البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن ابلغ فى حقه مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان أركانها على النحو المتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى الدليل على كذب الوقائع المبلغ بها ولم يستظهر قصد الطاعن من الابلاغ فانه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٥٨٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٣٧ )

المبدأ : ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله شك فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة



وان المبلغ ضده برىء منها وان يقدم على تقديم البلاغ. منتويا سوء  
والاضرار بمن ابلغ فى حقه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان ينبغي لتوافر أركان جريمة  
للبلأغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك  
فى ان الواقعة التى ابلغ بها كاذبة. وان المبلغ ضده برىء منها وان يقدم  
على تقديم البلاغ منتويا سوء والاضرار بمن ابلغ فى حقه مما يتعين  
معه أن يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة ببيان هذا القصد ،  
وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر علم الطاعنة بكذب بالبلاغ  
اذ العبرة فى كذب البلاغ أو صحته هى بحقيقة الواقع ولا يصح القول  
بانه اذا عجز المبلغ عن الاثبات فان بلاغه يغتبر كذبا ، كما ان الحكم  
المطعون فيه لم يستظهر قصد الاضرار بالمدعى بالحق المدنى فى حق  
الطاعنة بدليل ينتجه عقلا ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه  
يكون معيبا بالقصور المبطّل له مما يتعين نقضه .

( طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٥٦ ق - جملة ١٩٨٨/٤/٢٨ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٦١٢ لسنة ٥٥ ق - جملة ١٩٨٨/١/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٥٣٨ )

المبدأ : الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعدد الكذب  
فى التبليغ وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله شك  
فى ان الواقعة التى ابلغ عنها كاذبة وان المبلغ ضده برىء منها .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة  
الدعوى خلص الى توافر جريمة البلاغ الكاذب فى حق الطاعنة فى قوله  
» ان «المتهمة» - الطاعنة - حين أقدمت على التبليغ كانت على يقين  
من كذب بلاغها - تعد بالضرب - لان الثابت من حكم المحكمة سالف البيان  
ان المجنى عليه - المدعى بالحق المدنى - لم يكن متواجدا وقت الادعاء -

وتمتشف هذه المحكمة من ذلك أنها لم تقصد من تقديم البلاغ سوى  
السوء والاضرار بالمجنى عليه ، توصلا الى ادانته لخلافات سابقة بينهما»  
لما كان ذلك، وكان من المقرر ان الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد  
الكذب فى التبليغ ، وهذا يقتضى ان يكون المبلغ عالما علميا يقينيا لا  
يدخله أى شك فى أن الواقعة التى ابلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء  
منها ، كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ان يكون  
الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا سوء القصد والاضرار بمن ابلغ  
فى حقه ، مما يتعين معه ان يعنى الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة  
بيبان هذا القصد بعنصره ، ومن ثم فلا يسوغ القول - تدليلا على توافر  
قصد الاضرار - بان المبلغ كان يرمى الى توقيع عقوبة بالمبلغ ضده  
خلافات بينهما ، بل يتعين على الحكم ان يظهر قصد الاضرار  
بالمبلغ فى حقه بدليل ينتجه عقلا . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم  
لا يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائى الخاص فى حق الطاعنة  
فانه فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون يكون مشوبا بالقصور فى البيان  
مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه  
الطعن .

( طعن رقم ٣٩٥٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )

## پننام وھدم

قاعدة رقم ( ٥٣٩ )

**المبدأ : الدفاع الجوهري - عدم الرد عليه - اخلال بحق الدفاع**  
يستوجب نقض الحكم .

ملخص الحكم : لما كان مؤدى احكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء المطبق على واقعة الدعوى ان اعمال انشاء او تعديل او ترميم المباني التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة قد أصبحت فى ظله أفعالا تغير مؤتمة ، وأن هذا الحكم يسرى عند تعدد الاعمال فى المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الاعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون المذكور واذا كان مناط تطبيق هذه الاحكام فى حق الطاعنين يقتضى استظهار قيمة اعمال البناء محل الاتهام وكيفية اجرائها من واقع الادلة المطروحة فى الدعوى ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨ ان المدافع عن الطاعنين طلب نذب خبير لتقدير قيمة المبنى ولاثبات ان عملية البناء تمت على مرحلتين وقد استغرقت حوالى ثلاث سنوات ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين عن اقامتهما لبناء تزيد قيمته عن خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة - ولم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت ان يتغير وجه الرأى فيها. ذلك بأن لو صح أن قيمة المبنى تقل عن خمسة آلاف جنيه او أن القيمة الكلية للاعمال لم تتجاوز الخمسة آلاف جنيه فى السنة الواحدة فان احكام القانون المطبق لا تسمى على الواقعة ، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطة حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور

قد جاء مشويا بالاخلال بحق الطاعنين فى الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنياى رقم ٣١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٥٣٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٥٤٠ )

المبدأ : يجب تطبيق القانون الاصلح للمتهم - مخالفة ذلك -  
قصور فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم : وكان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ يعد قانونا  
اصح للمتهم فيما لو لم يكن المطعون فيه قد خالف اشتراطات البناء وفقا  
لاحكام توجيه وتنظيم المبانى ، وكان الحكم الابتدائى - الماخوذ  
باسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان واقعة الدعوى  
ومشتمل المحضر الهندسى الذى عول عليه فى قضائه بادانة المطعون  
ضده بما يفصح عما اذا كان البناء الذى اقامه بغير ترخيص قد التزم  
باشتراطات البناء طبقا لاحكام قانون تنظيم المبانى أم انه خالف  
هذه الاشتراطات على النحو الذى اوردت النيابة العامة الطاعنة فى  
مذكرة أسياى الطعن ، وانما اقتصر الحكم فى بيان واقعة الدعوى على  
القول بان التهمتين المنسوبتين الى المتسبب ثابتتين فى حقه ثبوتا كافيا  
مما اثبتته محرر المحضر فى محضر ضبط الواقعة الامر الذى يعيب الحكم  
بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة  
كما صار اثباتها به والتقيرير برأى فى شان ما اثارته النيابة العامة  
فى طعنها من دعوى الخطا فى تطبيق القانون ، وعن أن تقول كلمتها  
فى مدى انطباق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ سالف البيان  
على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان هذا القصور - الذى

يُسمح له وجه الطعن - له الصادرة على لوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحوال .

( طعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٥٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٤١ )

المبدأ : يحظر فى أية جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميم مبنى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات الى قرار من وزير الاسكان والتعمير .

ملخص الحكم : لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أنه « فيما عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العام ، يحظر فى أية جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميم مبنى كانت قيمة الاعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه ، إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التى تقدم اليها ، قرار من وزير الاسكان والتعمير وذلك فى حدود الاستثمارات المخصصة للبناء فى القطاع الخاص ... » وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ منه على أنه « ويجوز تحقيقا لمصلحة عامة أو لاسباب تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو مراعاة لظروف العمران اعفاء معينة أو قرية أو جهة من تطبيق أحكام الباب الختالى وفى جميع الاحوال يكون النظر فى الاعفاء بناء على اقتراح المجلس المحلى ،

كما تنص المادة ٣٠ من ذات القانون على أن « تختص بنظر طلبات الاعفاء وفقاً لأحكام المادة السابقة ووضع الشروط البديلة التي تحقق الصالح العام في حالة الموافقة على طلب الاعفاء ... وتعرض قرارات اللجنة على وزير الاسكان والتعمير وله التصديق عليها أو رفضها بموجب قرار مسبب . وفي حالة التصديق على قرار اللجنة بالموافقة على الاعفاء يصدر الوزير قراراً بالاعفاء يتضمن الشروط البديلة » فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر بما انتهى اليه من أن قيام المطعون ضده بتعليق سبعة طوابق بارتفاع يزيد على خمسة وثلاثين متراً لا يكون مخالفاً للقانون بعد حصوله على مجرد موافقة لجنة الاعفاءات على ذلك يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه . ولما كان الحكم المطعون فيه فيما انشاق اليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن تمحيص الدعوى ، فإنه يتبين أن يكون مع النقض الامداد .

( طعن رقم ١٨١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٢ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٥ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٥٦٦ ) .

قاعدة رقم ( ٥٤٢ )

المبدأ : يجب استظهار أركان جريمة البناء في أرض زراعية بدون  
ترخيص - مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة البناء في أرض زراعية قد خلت مدوناته مما يكشف عن طبيعة الارض التي أقيم عليها البناء ، ومن التذليل على انها تدخل في عداد الاراضي الزراعية التي يحظر البناء عليها ، فإن الحكم لا يكون قد استظهر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعيبه بالقصور الذي يبطله .

( طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢ )

### قاعدة رقم ( ٥٤٣ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - شرط تطبيقه .

ملخص للحكم : اذ كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ مالف الذكر في حق الطاعن بوصفه اصلح له - يقتضى استظهار ان البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة او في نطاق الحيز العمرانى للقرية - على السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين ان يكون مع النقص الاحصاء لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من نطاق موقع البناء . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة اقامة بناء على ارض زراعية بغير ترخيص ، واقامته بدون ترخيص من الجهة القائمة على شئون التنظيم ، واقامته على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها ، انما تقوم على فعل مادي واحد ، هو اقامة البناء ، فالواقعة المادية التى تتمثل فى اقامته البناء ، هى عنصر مشترك بين كافة الاوصاف القانونية التى يمكن ان تعطى لها ، والتى تتباين صورها بتنوع مخالفة القانون ، غير انها كلها متولدة عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون ، وكانت جريمة اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص ، هى الجريمة ذات العقوبة الاشد ، فان نقض الحكم بالنسبة لها - على نحو ما سلف - يوجب نقضه لتهمته لقيامته بدون ترخيص من الجهة القائمة على شئون التنظيم واقامته على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها ، وذلك بدون حاجة الى بحث ما يثيره الطاعن فى طعنه .

( طعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١١/١٤/١٩٧٧ -  
الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٥٦٥ ) .



قاعدة رقم ( ٥٤٤ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد لم يفصل فيها بحكم بات ومحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة الطاعن .

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، أصلح للمتهم ، متى ثبت ان البناء محل الاتهام ، قد اقيم داخل كردون المدينة أو داخل نطاق الحيز العمراني للقريه ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه في هذا الصدد ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لصالحه عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واذا كان مناط الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر في حق الطاعن بوصفه أصلح له - يقتضى استظهار ان البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة أو في نطاق الحيز العمراني للقريه - على السيقاق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصراً عن استظهار ذلك ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستببه من نطاق موقع البناء .

( طعن رقم ٢٨٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ )  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٥٦٥ ) .

قاعدة رقم ( ٥٤٥ )

المبدأ : وجوب تطبيق القانون الاصلح للمتهم - مخالفة ذلك -

يترتب عليه نقض الحكم والاحالة حتى تتاح الفرصة للمتهم لمحاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون المصالح له .

«ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاعن بوصف انه في يوم ١٥/١/١٩٨٠ اقام بناء على ارض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة ، وقد دانه الحكم المطعون فيه - الصادر بتاريخ ١٩/١١/١٩٨١ - طبقا لهذا الوصف وعاقبه بالحبس مع الشغل اسبوعا واحدا وبغريمه مائتي جنيه والازالة على نفقته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ثم بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - وهو القانون الذي حدثت الواقعة في ظله - قد نصت على حظر اقامة اية مبان في الاراضي الزراعية واستثنت حالات معينة من هذا الحظر ، كما نصت المادة ١٠٧ مكررا « ب » من هذا القانون - في فقرتها الاولى - على معاقبة مرتكب جريمة البناء في الارض الزراعية بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الارض موضوع المخالفة ، ونصت في فقرتها الثالثة على انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - قد ألغى المادتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا «ب» من قانون الزراعة واستبدل بهما المادتين ١٥٢ ، ١٥٦ ، وقد نصت المادة ١٥٢ على حظر اقامة اية مبان في الاراضي الزراعية واستثنت من هذا الحظر الاراضي الواقعة داخل الكردون المعتمد للمدن حتى ١/١٢/١٩٨١ ، والاراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى الذي يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير وذلك بالإضافة الى الحالات التي كانت مستثناة بموجب المادة ١٠٧ مكررا الملغاة ، ونصت المادة ١٥٦ في فقرتها الاولى على معاقبة مرتكب جريمة البناء في الاراضي الزراعية بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه ، كما نصت في فقرتها الثانية على انه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولما كان من

المقرر طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم بما استحدثه من استثناء حالات معينة من حظر اقامة المباني فى الاراضى الزراعية لم تكن مستثناة بموجب القانون السابق ، فضلا عن ان مفاد ما نص عليه من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة انه يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، وهو ما لم يكن جائزا فى ظل القانون القديم ، فان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، واذ كانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

( طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٥٦٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٤٦ )

المبدأ : يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضده .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٦/٧ قد نص فى المادة الثالثة منه على أنه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التى اتخذت أو تتخذ ضده ، وإنطاعت تلك السادة أمر بحث موضوع المخالفة الى لجنة خاصة مع وقف الاجراءات حتى تصدر قرارها وفقا لاحكامها . كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة سالف الذكر على سريان الاحكام السابقة على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ما لم يكن قد صدر فيها حكم نهائى ووقف نظر الدعاوى المذكورة بحكم القانون لمدة المشار اليها فى الفقرتين الاولى والثانية . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ قد صدر وتقرر العمل به فبطل الحكم نهائيا فى الدعوى بجلسته ١٩٨٣/٦/٨ وكان هذا القانون قد اوجب على القاضى وقف نظر الدعوى بحكم القانون لمدة ستة أشهر رغبة من المشرع فى منح المخالف فرصة التقدم بطلب الى الوحدة المحلية المختصة لاعادة النظر فى أمر المخالفة على ضوء الاحكام الجديدة التى جاء بها هذا القانون واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد قردى فى خطأ قانونى فى تقدير صحة الاجراءات الواجب اتباعه والمتعلق بوجوب وقف الدعوى خلال الفترة المحددة قانونا بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٤١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٧ )

**المبدأ :** يحظر اقامة أية مبانى أو منشآت فى الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ

الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ قبل الواقعة موضوع الدعوى - قد نص في المادة ١٥٢ منه على أن يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الاراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها - ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر .

( أ ) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ٨١/١٢/١

( ب ) الاراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذي يخصص بتحديدته -قرار- من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير .

( ح ) ..... ( د ) ..... ( هـ ) ..... فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل كردون المدينة المعتمدة حتى ٨١/١٢/١٩٨٢ أو اقامته على أرض زراعية داخل الحيز العمرانى للقرية الذى يصدر بتحديدته قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، تضى غير مؤتمة فى هذا النطاق . واذا كان مناسط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون الرقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر يقتضى استهطار ان البناء محل الاتهام يقع داخل كردون المدينة او فى نطاق الحيز العمرانى للقرية - على السياق المتقدم وكان الحكم المطعون فيه وأن أورد - فى محوّناته - ان الطاعن قدّم كتابا من الوحدة المحلية للقرية يفيد ان البناء يقع داخل الكتلة السكنية، مما مؤداه أن الطاعن اثار هذا الدفاع الا أن الحكم المطعون فيه ، وهو الذى قضى بادانة الطاعن ، اغفل الرد على دفاعه بما يقتضيه ولم يقسطه حقه ويمعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، كما أعرض عن بحث دلالة المستند المقدم من الطاعن فى الدعوى والذي من شأنه لو يثبت ان يتغير وجه الرأى فيها ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبب الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به والتقارير برأى فى شأن ما إشاره الطاعن فى طعنه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون ، وهذا القصور له الصدارة على أوجه

الطعن الاخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين .  
نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٢٧٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٨ )

المبدأ : يحظر اقامة أية مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او  
اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها .

ملخص الحكم : ومن حيث انه لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣  
بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بعد أن حظر  
فى المادة ١٥٢ منه اقامة اية مبان او منشآت فى الاراضى الزراعية او  
اتخاذ أية اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها ،  
استثنى من هذا الحظر بعض الاراضى من بينها تلك الواقعة داخل كردون  
المدن المعتمدة حتى الاول من ديسمبر سنة ١٩٨١ ، وتلك التى تدخل فى  
نطاق الحيز العمرانى للقرى الذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الزراعة  
بالاتفاق مع وزير التعمير ، فان مناط التائيم طبقا لاحكام المادة ١٥٢ من  
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر - المنطبق على واقعة الدعوى -  
أن تكون الارض المقام عليها المبنى خارجة عن نطاق كردون المدينة  
والحيز العمرانى للقرية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون  
الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان  
الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى  
وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الاحانة حتى يتضح وجه استدلاله  
بها وسلامة مأخذها والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر  
على القول بان المبنى مقام على أرض تخرج عن نطاق الكتلة السكنية  
وأنها مملوكة للدولة ومخصصة للمنافع العامة ، دون ان يستظهر ما  
اذا كانت هذه الارض تقع داخل كردون المدينة او فى نطاق الحيز  
العمرانى للقرية - على السيقاق المتقدم - من عدمه ، فانه يكون قاصر

التسبب متعينا - من ثم - نقضه والاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من نطاق موقع البناء وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٨٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤٩ )

المبدأ : اقامة مبان على أرض زراعية بدون ترخيص - عقوبتها -  
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعمول به من ١٩٨٣/٨/١١ والذي وقعت الجريمة فى ظله تعاقب على هذه الجريمة أو الشروع فيها بالحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الامر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخانف وفى جميع الاحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على النحو المار بيانه فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . واذا كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فانه يتعين حسبا أوجبه الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل الغرامة المقضى بها عشرة آلاف جنيه ، فضلا عن باقى العقوبات المقضى بها .

( طعن رقم ٣٥١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٥٥٠ )

المبدأ : الدفاع الجوهري بواقعة الدعوى اغفال المحكمة الرد عليه - أثره .

ملخص الحكم : حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٩٨٥/٤/١٦ والذي اختتم بصحور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن مثل فيها وطلب أمليا نذب خبير فى الدعوى لتحقيق دفاعه القائم على الارض المقام عليها البناء ليست زراعية وغير قابلة للزراعة الا لمحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تعرض لهذا الدفاع ، وكان دفاع الطاعن على السياق المتقدم . - يبعد فى صورة الدعوى جوهريا لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها اذ يترتب عليه - لو صح - يفيد وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تحققه بلوغا الى علمه الامر فيه أما وهى لم تفعل كما اغفلت الرد فى حكمها فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب واخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٨٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٥٥١ )

المبدأ : اقامة مبلنى بدون ترخيص - حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : وحيث أن القانون أوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاحلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على



قوله أنها « تخلص فيما أثبتته أن المهندسة بحى شمال الجيزة بمحضرها المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢٠ من أن مالك العقار ٨ شارع فوه بالعجوزة قام بعمل مبانى بالمسافة الجانبية للعقار بدون ترخيص وكشك من الخشب والالومنيوم بالمسافة الخلفية وعمل حجرات من الالومنيوم والزجاج بالدور العلوى من العقار وذلك بدون ترخيص فى حدود مبلغ خمسة آلاف جنيه ومخالفاً للاشتراطات » دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لعقوبة الازالة ، ويثبت أن هذه الاعمال مخالفة للاشتراطات القانونية ولا سبيل الى تصحيحها وملاحية هذه الاشتراطات التى خالفها فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوياً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتمتع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥٢ )

**المبدأ :** يحظر إقامة أى مبانى أو منشآت فى الاراضى الزراعية ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الاراضى التى تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الاراضى التى يقام عليها المشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة .

**ملخص الحكم :** وحيث ان الحكم المطعون فيه اقتصر فى بيانه واقعة الدعوى على ترويد ما جاء بمحضر الضبط من قيام المطعون ضده ببناء منزل على أرض زراعية بدون ترخيص على مساحة واحد قيراط ثم خلص الى ادانته بقوله ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما يثبت بمحضر الضبط ثبوتاً كافياً تتوافر به كسافة العناصر القانونية للجريمة ؛لنقص عنيه

ولم يدفعها المتهم بدفعاً مقبول من ثم يتعين معاقبته عنها بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٧ مكرراً من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ على أنه « يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الخط الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض في القرى إقامة مسكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة » وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ٧٩ ونص على أنه يشترط لإقامة المسكن الخاص لمالك الأرض بالقرى أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص بذلك الشروط الآتية : ( أ ) عدم وجود سكن خاص لمالك القرية وإسرتبه المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعدون والأولاد ( ب ) ألا تزيد المساحة التي سيقام عليها المسكن عن ٥% من حيازة مالك الأرض وبحد أقصى قيراطين ( ح ) استقرار الوضع والحيازة بالنسبة لمالك الأرض بمقتضى بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن خمس سنوات زراعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جاء مجعلاً في بيسانه لواقعة الدعوى وعلى نحو لا يبين منها مدى انطباق قرار وزير الزراعة المشار اليه على واقعة الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به والتقرير برأى في شأن ما اثارته النيابة العامة في طعنها بدعوى الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن هذا القصور والذي يتمتع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث ما تثيره النيابة العامة في طعنها .

قاعدة رقم ( ٥٥٣ )

المبدأ : اقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص - صدور قانون  
اصلاح - سلطة محكمة الموضوع - تطبيق •

ملخص الحكم : وحيث أن النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ أقام بناء على أرض زراعية دون ترخيص ، وطلبت عقابه بالمادة ١٠٧/١ - ب من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل ، ومحكمة اول درجة قضت - حضوريا اعتباريا - بحبس ستة أشهر مع الشغل والايقاف ، وبغريمه عشرة آلاف جنيه والازالة ، فاستأنف وقضى في استئنافه بتاريخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف ، وكان قد صدر بعد الواقعة وقبل صدور الحكم المطعون فيه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ ونص في المادة ١٥٦ منه على حظر اقامة أية مبان او منشآت في الاراضي الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر ( ا ) الاراضي الواقعة داخل كردون المدن - المعتمدة حتى الاول من ديسمبر سنة ١٩٨١ ( ب ) الاراضي الداخلة في نطاق الحيز العمراني للقرى والذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ..... فان اقامة بناء على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرى الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير تضحى غير مؤتمة في هذا النطاق ، ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه قانسونا اصلح للمتهم من هذه الناحية اذ ما ثبت ان النيابة محل الاتهام قد اقيم على أرض زراعية داخل الحيز العمراني للقرية ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها ان تنقض الحكم لصالحه عملا بما تخوله بها المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واهراءات الخصم من محكمة

النقض ، واذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٢ من القانون الرقيم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر فى حق الطاعن بوصفه اصلح له يقتضى استظهار ان البناء محل الاتهام يقع فى نطاق الحيز العمرانى للقرية وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه بشأن موقع البناء من الحيز العمرانى للقرية ، دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٦٩٤ لسنة ٥٧ قى - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )

## تقديم

### قاعدة رقم ( ٥٥٤ )

المبدأ : لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت اليه وفي اغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه على إدانة المتهم - ويكون النعى عليه في هذا الشأن على غير أساس .

ملخص الحكم : ولا يقدح في سلامة الحكم التفاته عن دلالة البيان الذي حررته المطعون ضدها بما تسلمته وما أعدته من منقولات ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت اليه وفي اغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه على إدانة المتهم ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن قضائه ببراءة المطعون ضدها استنادا الى انذار عرض المنقولات المقدم من متهم آخر في الجنية المضمومة لهذه الجنية واعتبره دليلا على حسن النية في حين أن انذار العرض تتضمن بعض المنقولات المبددة دون باقيها مما يدل على نية اختلاس باقى المنقولات مردودا بان الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصل منها بشخص الطاعن - ولما كان منعى الطاعن لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه اذ لم يكن مدعيا مدنيا في تلك الجنية المضمومة ولم يثبت ان للطاعن صفة فيها ، فانه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الصدد .

( طعن رقم ٤٥٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٢ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٥٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٧٥٧ ) .

قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

المبدأ : جريمة خيانة الامانة فى حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة فى خصوص اثبات عقد الامانة .

ملخص الحكم : المحكمة فى جريمة خيانة الامانة فى حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لان القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة فى خصوص اثبات عقد الامانة ، فان ما ينص الطاعن على الحكم بدعوى الفساد فى الاستدلال ومخالفة القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الاصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يشترط ان يتعين حكم البراءة أمورا أو بيانات معينة ، وهى غير ملزمة بأن ترد على كل دليل مداولة الاتهام ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام مادامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى اسناد التهمة تالى المتهم .

( طعن رقم ٤٨٩٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢ )

قاعدة رقم ( ٥٥٦ )

المبدأ : الحكم بالادانة فى جريمة التبيد يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والاسباب التى بنى عليها - مخالفة ذلك - بطله .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على قوله ان الحكم المستأنف قد خالف صحيح القانون حيث قضى ببراءة المتهم لانه ثابت من الاوراق ان التهمة هى التى تسلمت أنبدد كما قرر بذلك المجنى عليه وشاهديه وانتهى الى الفاء الحكم

المستأنف ويحبس المتهمه شهرا واحدا مع الشغل دون ان يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ودون ان يورد الاسباب التى اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمة التى دان الطاعن بها ، ويكون بذلك قد اغفل بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها كما اغفل ايراد مؤدى الادلة التى استخلص منها الادانة مخالفا فى ذلك حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والاسباب التى بنى عليها . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه ، يكون باطلا بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ١٦٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٣٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعده  
رقم ٨٥٧ ) .

قاعده رقم ( ٥٥٧ )

المبدأ : السداد اللاحق بفرض ثبوته لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا اثر له فى قيام جريمة التهديد .

ملخص الحكم : وحيث انه لما كان منعى الطاعن ببطلان اجراءات الحجز والتهديد واردا على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم الاستثنائى الذى قضى حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه فى ذلك سليم ، فانه لا يجوز للطاعن ان يعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه غير جائز . لما كان ذلك وكان السداد النحق - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا اثر له على قيام الجريمة ، وفى كل ذلك ما يفصح عن ان الطعن غير مقبول .

( طعن رقم ١٦٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعده  
رقم ٦٢٨ ) .

قاعدة رقم ( ٥٥٨ )

المبدأ : الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة - بفرض ثبوته - لا يعيبه ملءام إن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بتبرئة المطعون ضدهما على عدم ثبوت التهمة في حقهما بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها - أساس ذلك •

ملخص الحكم : ما أورده الحكم المطعون فيه من أن « ما قامت به المتهمة ..... هو مجرد التصرف بالبيع في نصيبها لآخرين قانونا دون أساس بحق المدعى بالحق المدني » - إنما ورد عطفًا واسترسالًا للعبارة التي سبقته مباشرة والتي أكد فيها الحكم أن الحفار لم يبدد وإنما تسلمه الحارس ، فإن منعى الطاعن بخطأ الحكم في تطبيق القانون لا يكون سديدًا - وقضلا عن ذلك - فإن من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة - بفرض ثبوته - لا يعيبه ملءام إن قاضي الموضوع قد عول في تكوين عقيدته بترئة المطعون ضدهما على عدم ثبوت التهمة في حقهما بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما على دعامة مستمدة من أوراق الدعوى حاصلها أن الحفار محل الجريمة لم يبدد وهي دعامة تكفي وجدها لحمله فإن تعيب الحكم في إحدى دعاماته بالخطأ في تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النعي في هذا الشأن غير سديد •

( طعن رقم ٤٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

قاعدة رقم ( ٥٥٩ )

المبدأ : كل تصرف حصل في ظروف اضطرارية يجوز اثباته بالبيئة والقرائن مهما كانت قيمته لوجود مانع أدبي من الحصول على دليل كتابي •



**ملخص الحكم :** من المتفق عليه ان الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل فى ظروف اضطرارية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت الاشياء المودعة لوجود مانع ملدى من للحصول على دليل كتابى . لما كان ذلك فان ما ينتاه للطاعن الاول فى هذا الشأن يكون فى غير محله .  
( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٤٥٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٦/١٤ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٩١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٦٠ ) .

**المبدأ :** تقدير المانع من الحصول على دليل كتابى مرجعه الى محكمة الموضوع تفصل فيه وجودا وعدمه تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها .

**ماخض الحكم :** لما كان الاصل ان مراعاة قواعد الاثبات فى المواد المدنية لا شأن له بالنظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من اقامة الدليل عليه فانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه فى التمسك بالاثبات بالطريق الذى رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواه . لما كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة اول درجة ان الدفع عن الطاعن الاول طلب سماع المجنى عليهما والشهود بجلسته ١٩٧٧/١١/١٠ ثم عاد وصمم عليه بجلسته ١٩٧٧/١٢/٢٢ و بجلسته ١٩٧٨/٢/١٦ دفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لزيادة قيمة المنقولات المسند اليه تبديدها على عشرين جنيتها و بجلسته ١٩٧٨/١٠/١١ تمسك بسماع شهود الاثبات وقد سمعته المحكمة فى حضوره دون اعتراض منه على سماعهم ومن ثم فان سكوت الطاعن على سماع شهود الاثبات ، بل وطلبه سماع أولئك الشهود أمام المحكمة قبل أن يبدى ذلك الدفع انما يفيد تنازله لبقائه عن التمسك بوجوب

الاثبات بالكتابة ويمتنع على الطاعن بعدد العدول عن هذا التنازل . هذا الى ما اورده الحكم الابتدائي ردا على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لما انتهى اليه من توافر مبدأ الثبوت بالكتابة فضلا عن وجود مانع مادي حال بين المجنى عليهما وبين الحصول على الكتابة لاثبات التصرف كما عني الحكم المطعون بالرد على ذلك بأسباب سائفة مبررة تتفق وصحيح القانون وكان كافيا في حد ذاته لتبرير رفضه ذلك الدفع وكان تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجوبا وعندما تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ - الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٧٨٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٥٦١ )

المبدأ : ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الامانة لا تبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا أن قام الدليل على خلاف ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر ان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الامانة يستقل به قاض الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الامانة لا تبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض

للمنع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم فى قوله « فانه لما كان من المقرر عملا بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ان الدعوى الجنائية فى مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاث سنوات وحيث ان المجنى عليها قد قررا ان الواقعة قد حدثت خلال عام ١٩٧٣ . وحيث ان المتهمان قد انكرا ما هو منسوب اليهما ونفيا حدوث الواقعة على الاطلاق . وحيث ان المدعيتين بالحق المدنى قد تقدمتا ببلاغهما الاول الى الشرطة فى ١٧/٦/١٩٧٥ وان المتهمين قد سئلا امام النيابة العامة فى ١٧/٨/٧٥ ، ١٨/٨/١٩٧٥ ، ١١/١١/١٩٧٥ كما تمت اجراءات المعاينة فى ١٠/٢/١٩٧٦ كما تم سؤال المتهمان بعد ذلك فى تواريخ مختلفة كما ان النيابة العامة قد قامت بتقديم المتهمين للمحاكمة فى سنة ١٩٧٧ وأعلن المتهمان بجلسة المحاكمة وهذه الاجراءات قاطعة للتقادم ومن ثم يعد هذا الدفع غير قائم على أساس صحيح وبالتالي واجب الرفض » ومن ثم فلا تثير على المحكمة ان هى اعتبرت ان تاريخ مطالبة المدعيتين بالحق المدنى الطاعن بالمنقولات وقد انكشفت نيته فى تبديد المنقولات المسلمة اليه فى ذلك التاريخ . ثم تعاقبت التحقيقات المحاكمة بعد ذلك خلال عام ١٩٧٥ ، سنة ١٩٧٦ ، سنة ١٩٧٧ واذا كان الطاعن لا يمارى فى ان لما حصله الحكم عن توالى تلك الاجراءات بما لا تكتمل معه المدة المقررة للتقادم له اصله الثابت بالاوراق فان الحكم المطعون فيه اذ رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يكون قد اصاب صحيح القانون ويضفى معنى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٦/١٩٨٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٩/١٠/١٩٧٧ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٨٠٤ ) .

قاعدة رقم ( ٥٦٢ )

المبدأ : محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى  
للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالادانة -  
جريمة التبديد - ما يكفى لإثباتها .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي لاعتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالأدانة لما كان ذلك وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . هذا الى أنه لا جدوى من بعد مما يثيره الطاعن بشأن بعض المنقولات المسند اليه تبديدها مادام قد ثبت في حقه تلك المنقولات الأخرى التي تكفى لحمل العقوبة المقر بها عليه .

( طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٤١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٥٤/٢/٨ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٨٢٢ ) -

#### قاعدة رقم ( ٥٦٣ )

**المبدأ :** السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ولا اثر له على قيام الجريمة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في اسباب طعنه أن سداد الدين المحجوز من أجله - لو صح - كان سابقا على وقوع الجريمة ، وكان من المقرر ان السداد اللاحق لوقوع جريمة التبديد لا يؤثر في قيامها ولا يدل بذاته على لتفاءل القصد الجنائي ولا اثر له على قيام الجريمة . هذا فضلا عن أن ما يثيره من ذلك وارد على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا

وقضاؤه فى ذلك سليم - فانه لا يجوز لحكمة النقض ان تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لانه حاز قوة الشيء المقضى به وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برمته يفصح عن انه على غير اساس مقبول .

( طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٧٩ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦٢٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٦٤ )

المبدأ : الاختلاس لا يمكن ان يعد تبديداً معاقياً عليه الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ملخص الحكم : من المقرر ان الاختلاس لا يمكن ان يعد تبديداً معاقياً عليه الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ثم يخون هذه الامانة باختلاس الشيء الذى اؤتمن عليه .

( طعن رقم ٦٧٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٩ -  
الجزء الثالث من الموسوعة للذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٦٥ )

المبدأ : العقوبة المقررة لجريمة خيانة الامانة هو الحبس  
الوجوبى - مخالفة ذلك - خطأ فى تطبيق القانون .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة خيانة الامانة - طبقا لنص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات - هي الحبس وجوبا ، ويجوز ان يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى على المطعون ضده بعقوبة الغرامة رغم وجوب معاقبته بالحبس - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذى بنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المطعون ضده فانه يتعين - اعمالا لنص المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

( طعن رقم ٦٨٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

**المبدأ :** كل حكم ادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم - اغفال ذلك - اثره .

**ملخص الحكم :** لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد ان أشار الى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة الى الطاعن ، والى طلبها معاقبته وفق نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن فى قوله « وحيث ان الواقعة تخلص فيما ابلغت به وقررتة المجنى عليها من ان المتهم استولى على منقولاتها الزوجية وطردها من المنزل اضارارا بها على النحو المبين بالاوراق والقائمة - ومن حيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم من احوال المجنى عليها وقائمة المنقولات ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب

فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة  
بيانا تتحقق به أركان الجريمة والادلة التى استخلصت منها للحكمة ثبوت  
وقوعها من المتهم ، وإن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها  
الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها  
قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمة التهديد قد  
عول فى ذلك على قائمة المنقولات وأقوال المجنى عليها . دون أن يورد  
مضمون تلك القائمة ولم يبين وجه استدلاله بها على الجريمة التى دان  
الطاعن بها الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على  
تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار اثباتها فى الحكم،  
ومن ثم فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٢٥٩ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى .

( نقض جنائى رقم ٢٦٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ - الجزء  
الثالث من الموسوعة الذهبية » الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ٨٥١ ) .

#### قاعدة رقم ( ٥٦٧ )

المبدأ : شروط قيام جريمة التهديد - محضر الصلح - اثره .

ملخص الحكم : يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة امام  
درجتى التقاضى ان دفاع الطاعن قام على ان المدعية بالحق المدنى قد  
تسلمت منقولات الزوجية موضوع الدعوى وقدم تأييدا لذلك محضر  
صلح . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون  
فيه لم يعرض لهذا الدفاع رغم اهميته - فى خصوصية الدعوى - لما قد  
يترتب عليه لو صح من انتفاء أحد أركان جريمة التهديد التى لا تقوم الا  
اذا ثبت انصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه  
واختلاسه لنفسه ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحر  
الدفاع بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٥٦٨ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والادلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ولا كان قاصرا .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من مطالعة الحكم لايتبدلئى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « . . ومن حيث ان ما نسب الى المتهم ثابت قبله من محضرى الحجز والتبديد المرفقين بالاوراق ومن عدم دفعه للتهمة عن نفسه بئمة دفاع بنفيها ومن عدم مثوله بالجلسة الدفاع عن نفسه رغم اعلانه الامر الذى ينعين معه عقابه طبقا لما دلتى الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ اجراءات جنائية » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يوضح الواقعة المستوجبة للعقوبة بطريقة وافية واكتفى فى بيان الدليل الى محضرى الحجز والتبديد دون ان يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فانسه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٢٧٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٧٠ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٨٥١ ) .



### قاعدة رقم ( ٥٦٩ )

المبدأ : التفات الحكم عن الرد على دفاع جوهرى - اثره -  
اخلال بحق الدفاع - اثره - قصور .

ملخص الحكم : وحيث أن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة التبييد . قد شابه قصور في التسبب واخلال بحق الدفاع ذلك انه دفع الاتهام أمام محكمة الموضوع بأن المدعية بالحق المدنى قد غادرت منزل الزوجية وفي حوزتها مصوغاتها وأيده في هذا شهوده وأضاف تأكيداً لدفاعه انها قد استصدرت ضده قبيل رفع الدعوى أمراً بالحجز التحفظى على منقولاتها الواردة بقائمة أثاث منزل الزوجية دون ان تضمن طلب استصدار الأمر شيئاً عن تلك المصوغات المثبتة أيضاً بالقائمة ومع انه استدل على جدية هذا الدفاع الجوهرى بتقديم امر الحجز الا ان الحكم التفت عنه ولم يرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه أورد في مدوناته ما نصه : « هذا وبالرجوع الى مدونات الشكوى رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٨٠ ادارى ديرب نجم وتبدأ بشكوى من المدعية بالحق المدنى مؤرخ ١٦/١/١٩٨٠ ضد المتهم يطلب فيها استلام منقولاتها الزوجية هذا ولقد قررت المدعية بذات أقوالها الواردة فى بلاغها وقرر المتهم أن المنقولات الزوجية طرفه وأنها خرجت وهو مريض ومعها المصاغ ويشهد بذلك ابراهيم نصر ومحمود عبد اللطيف الحسينى » . ثم جاء بالحكم قوله : « ..... واذا قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم وصرحت بمذكرات خلال أجل عينته قدم المتهم مذكرة طلب فى ختامها البراءة ورفض الدعوى المدنية وأرفق بها صورة من طلب مقدم للميد قاضى محكمة ديرب نجم لصحدر امر حجز تحفظى وحجز تحفظى موقع بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٩ » . لما كان ذلك وكان هذا الدفاع الذى حصله الحكم الابتدائى قد أصبح واقعاً مسطوراً بالوزائق الدعوى قائماً مطروحاً.

بدوره على المحكمة الاستئنافية وهو من بعد دفاع جوهرى اذ أن مؤداه -  
لو صح - عدم توافر اركان الجريمة التى دين الطاعن بها . واذ كان  
من المقرر أن تحقيق هذا الدفاع وأن كان الاصل من المسائل الموضوعية التى  
تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أن عليها وقد تمسك المتهم امامها  
به ودلل على جديته بالمستندات التى أوردها الحكم فى مدوناته أن تنهض  
الى تحقيقه للوقوف على مدى صحته والتثبت مما اذا كانت المدعية  
بالحق المدنى قد حصلت على مصوغاتها من عدمه ، فان لم تفعل كان  
عليها ان تورد فى التدليل أسبابا سائغا تبني عليها قضاءها برفضه وتبرر  
بها اطراح تلك المستندات مع ما يبدو لها من دلالة على صحة ذلك الدفاع  
الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى واذ خلا الحكم من كل ذلك  
فانه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما  
يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن  
الاخرى -

( طعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٥ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٨٥٣ ) .

قاعدة رقم ( ٥٧٠ )

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة  
ان يكون الشئ المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الامانة  
البينية بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكان البين من الاوراق ان المتهمه  
دفعت تهمة التبيد بان الواقعة ليست عارية استعمال وانها المالكة لمنقولات  
منزل الزوجية المدعى بتبيدها ، لما كان ذلك وكان الحكم لم يعن  
باستظهار حقيقة الواقعة ، كما التفت عن دفاع الطاعنة وهو فى خصوص  
هذه الدعوى يعد من قبيل الدفاع الجوهري الذى قد يترتب على تمحيصه

ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٧٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧١ )

المبدأ : الدفع بعدم العلم بيوم البيع - شرطه .

ملخص الحكم : يبين من محاضر الجلسات ان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة أولى وثانى درجة بعدم علمه بيوم البيع ، وكان من المقرر ان الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله ان تكون الاشياء المحجوزة موجودة لم تبتد ، فان النعى على الحكم بالقصور فى التسبب يكون فى محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

( طعن رقم ٥٠٥١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٢ )

المبدأ : تبديد منقولات محجوز عليها - حكم الادانة ما يجب استحالة عليه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : وحيث ان القانون اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد وعدم تقديم الطاعن للمحجوزات فى اليوم المحدد للبيع - دون ان يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر

عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضاءها بالامانة ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٠٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٣ )

المبدأ : عدم احاطة المحكمة بوقائع الدعوى - اثبته -  
قصور .

ملخص الحكم : حيث ان الحكم المطعون فيه اورد في مدوناته ان النيابة العامة نسبت الى الطاعن انه في يوم ١٩٨١/٣/٢٩ بدائرة مركز المنزلة « بدد المبلغ المبين بالمحضر والمعلوك لضرائب دكرنس » . وطلبت عقوبته بالمادة ٣٤١ عقوبات - وادانة عن هذه الواقعة معتقفا اسباب حكم محكمة اول درجة الذي جاء فيه « ان حجزا توقع ضد الطاعن وانه عين حارسا على المحجوزات وانه تحدد يوما للبيع وانه تخلف عن تقديم المحجوزات في اليوم المحدد ومن ثم يكون قد عرقل التنفيذ وتكون التهمة ثابتة في حقه ثبوتا كافيا » . لما كان ذلك وكان يبين من هذه الوقائع ان التهمة المسندة الى الطاعن هي تبديد مبلغ مسلم اليه على سبيل الامانة وليست وليدة حجز توقع عليه كما جاء باسباب الحكم المطعون فيه فانه يبين من ذلك ان المحكمة لم تحط بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة ولم تواجه في اسبابها الاتهام المنسوب اليه على حقيقته بل ذكرت اسبابا لا صلة لها بالتهمة المسندة اليه ومن ثم يكون الحكم قد شاب التناقض بين اسبابه ولا يعرف أى الامرين قصده المحكمة هل بدد الطاعن مبلغا مسلما اليه على سبيل الامانة ام بدد منقولات محجوز عليها ومعينا عليها حارسا ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وللاحالة .

( طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٥٧٤ )

المبدأ : خيانة أمانة - حكم الادانة ما يجب ان يشتمل عليه مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان اورد وصف النيابة ومادة العقاب استطرد الى القول « ان الواقعة تخلص فيما اثبته محرر المحضر من ان المتهم قام بتبديد المبلغ المبين بالاوراق والذي قام بتسليمه اليه المجنى عليه الا انه لم يقم بالسداد . . . . . ولم يدفع المتهم التهمة باى دفاع - ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبله ثبوتنا كافيا اخذا بما جاء بالمحضر المحرر قبله والذي تطمئن المحكمة اليه الامر الذى يستوجب عقابه عملا بمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها الادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان قاصرا . وكان ما اورده الحكم فيما سلف لم يتضمن بيانا بواقعة الدعوى بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ادانة الطاعن مما يعمه بالقصور ويوجب نقضه .

( طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٠ )

قاعدة رقم ( ٥٧٥ )

المبدأ : جريمة التبديد - حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع الاثياء التى وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حدد لاجراء

البيع ، وكان قانون الاجراءات الجنائية اوجب فى المسادة ٣١٠ فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلسك بغير حاجة الى بحث بقية أوجه الطعن .

( طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٦ )

المبدأ : لا يصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الخصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ملخص الحكم : المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الخصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مضافا للحقيقة ، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن على ما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة - ان العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة مدنية وليس مبنياها الايصال المقدم وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير وجه الرأى فيها فان المحكمة اذ

لم تظن لفصواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧٧ )

المبدأ : من المقرر انه لا يصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات - مفاد ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الامانة الا اذا اقتنع القاضى بانه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكانت العبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب انما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، ولما كان مؤدى دفاع الطاعن على ما يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة - ان العلاقة التى تربطه بالمجنى عليه هى علاقة مدنية وليس مبناهـا الايصال المقدم وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير وجه الراى فيها فان الحكمة اذ لم تظن لفصواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيق بلوغا الى غاية الامر فيه فان حكمها يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاعادة دون حاجه الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٨ )

( طعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٨ )

المبدأ : جريمة التبديد - حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان قانون الاجرامات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم انه خلا من بيان وصف المحجوزات وتاريخ الحجز ولم يورد مضمون الادلة التي استخلص منها الادانة ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاحادة ، لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الثالث المحكوم عليه في الدعوى الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لانه لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليه اثره .

( طعن رقم ٥٧٣٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ )

في نفس المعنى :

( طعن رقم ٥٠٨٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )

( طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٥٧٩ )

المبدأ : دفاع جوهرى - عدم الرد عليه - اثره .



ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذا عول في إدانة الطاعن على ما أورده من أن الطاعن كحارس قضائي على المنقولات المحجوز عليها لم يرذها عند طلبها ولم يتخذ الاجراء القانونى المناسب الذى يفرض عليه قانونا كحارس لكى يخلئ مسؤوليته . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى امتت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن ابلغ الشرطة فى الشكوى رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٨ اذارى الهرم بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢ رد قبل مطالبة المجنى عليها ان المنقولات المحجوز عليها تسلمها عبد العظيم السيد على الفرماوى نفاذا لحكم قضائى . وقد اقر الاخير بذلك كما يتبين أيضا ان محامى الطاعن تمسك بهذا الدفاع بمذكرته المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ليقول كلمته فيه مع أنه دفاع جوهري قد يترتب على ثبوته تغير وجه الراى فى الدعوى فانه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨ )

## تجاوز الموظفين حدود وظائفهم

### قاعدة رقم ( ٥٨٠ )

المبدأ : يدخل من أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ويكفى لصحته أن يكون بأوامر شفهية .

ملخص الحكم : من المقرر أنه يدخل من أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ويكفى لصحته أن يكون بأوامر شفهية وإذا كان الطاعن لا ينازع في وقوع التعدي على الصوذة التي حصلها الحكم والتي مؤداها حمل الموظف العام بالاكراه على اجتناب أداء عمله المكلف به فإن مبنى الطاعن بمخالفة الثابت بالاوراق وبالخطأ في تطبيق القانون يكون بعيدا عن الصواب مما يضىء معه الطعن قائما على غير أساس .

( طعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٦ )

### قاعدة رقم ( ٥٨١ )

المبدأ : يشترط لتوافر الاركان القانونية لجريمة استعمال القسوة أن يكون الجاني موظفا أو مستخدما عموميا ، أو مكلفا بخدمة عمومية وان يقع منه فعل التعدي اعتمادا على وظيفته .

ملخص الحكم : يشترط لتوافر الاركان القانونية لجريمة استعمال القسوة التي دين بها الطاعنان أن يكون الجاني موظفا أو مستخدما عموميا ، أو مكلفا بخدمة عمومية ، وان يقع منه فعل التعدي اعتمادا على وظيفته ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيسان صفتي الطاعنين ، وكيف أن التعدي الواقع منهما على المجنى عليه كان اعتمادا على سلطة الوظيفة ، فإن الحكم لا يكون قد استظهر الاركان القانونية للجريمة ، مما يعيبه بالقصور ، ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٠٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٢ )

**المبدأ : تناقض الحكم فى اسبابه ومنطوقه - اثره .**

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه حدد فى مدونات المجوهرات التى قدمها للبنك كل من المتهمين - عدا السبعة الاول - ثم حدد دور كل من المتهمين السبعة الاول فى تقدير قيمة كل منها بثمن مغالى فيه وخلا الحكم مما يفيد أن الطاعن الرابع احمد وحيد الدين توفيق - قد اشترك فى تقدير أى من المجوهرات التى قدمها المتهم الحادى عشر ( المرحوم موسى حسن موسى ) للبنك وهو ما يتناقض مع ما جرى به منطوقه من القضاء - علاوة على العقوبات الاخرى - بالزام هذا الطاعن - بالتضامن مع غيره بغرامة تعادل قيمة ما استولى عليه المتهم الحادى عشر من مبالغ وبرد مثله . ولما كان ما انتهى اليه الحكم فى منطوقه - فى هذا الخصوص - مناقضا لاسبابه التى بنى عليها - فانه يكون معيبا بالتناقض والتخاذل - وهو أمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادى بل يتجاوزه الى اضطراب ينبىء « عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة بما يعيبه ويوجب نقضه ، لما كان ذلك وكانت جنائية الاستيلاء على مال للدولة أو تسهيل ذلك للغير بغير حق - المنصوص عليها فى المادة ١١٣ من قانون العقوبات تقتضى وجود المال فى ملك الدولة عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام الموظف العام - أو من فى حكمه - بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه وإضاعة المال على ربه - أو تسهيل ذلك لغيره . لما كان ذلك ، وكان المال - الذى أخرجه البنك مجددا على وجه القطع منذ وقوع الجريمة لا يدخل فيه فوائد تأخير سداذه - المفترضة - أو غيره مما لم يكن موجودا إذ لا كيان له ولا يدخل فيه ولا يعتبر منه ، ولم يلحقه انتزاع - فانه ما كان للمحكمة أن تضيف الفوائد الى قيمة القرض الاصلى وتقتضى بالغرامة والرد على هذا الاساس مادام أن مبلغ القرض وحده - على ما ملف ايضاحه - هو الذى يتعين احتسابه بالنسبة لجريمة تسهيل الاستيلاء أما وأنها قد فعلت فانها تكون

قد أخطأت في تطبيق القانون ، ولا يغير من الامر شيئا ان تكون المحكمة قد دانت المتهمين - أيضا - بجريمة الاضرار العمدى ، المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات مادام أن هذه الجريمة الاخيرة غير معاقب عليها بالغرامة والرد . لما كان ما تقدم جميعه فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعنين - وللطاعة التاسعة أيضا - لاتصال وجهى الطعن الاول والثالث بها ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

١ طعن رقم ٦٢٣٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٣ )

المبدأ : جريمة الاستيلاء على مال مملوك للدولة - القصد الجنائى - شرطه تحققه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع جريمة الاستيلاء وتزوير اوراق رسمية واستعمالها من جانب بناء على ما أورده من أدلة وشواهد سائفة وأثبت فى حقه أنه استولى لنفسه بغير حق على مبلغ ١١٨٦ جنيه من أموال الشهر العقارى صاحب الحق فيه ، وذلك باقحام نفسه فى تحصيل هذه المبالغ دون أن يسند اليه هذا العمل ، فان ذلك حسبه بيانا لجناية الاستيلاء بركניהها كما هى معرفة فى القانون ، اذ لا يلزم ان يتمدد الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ، بل يكفى ان يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من القصور فى البيان والفساد فى الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تنقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هى مكلفة بان تورد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى المليم المنطبق عليها مادامت الواقعة المادية بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اقتضتها المحكمة أساسا للوصف

الجديد الذى دين الطاعن به ، واذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة اختلاس المبالغ المبينة بالتحقيقات والبالغ قدرها ١١٨٦ جنيه والملوكة لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق بكفر الشيخ والتي وجدت فى حيازته بسبب وظيفته والمنطبق عليها المادة ١١٢ عقوبات الا ان المحكمة انتهت فى حكمها الى ان الطاعن بصفته موظفا عموميا كاتب بقسم الطالبات بمصلحة الشهر العقارى بكفر الشيخ استولى بغير حق على المبلغ المستحق لمصلحة الشهر العقارى بكفر الشيخ طبقا للمادة ١١٣ من قانون العقوبات لما بان لها من ان المبلغ المختلس وان وجد فى يد المتهم الا انه لم يكن بسبب يرجع الى اختصاصه به بل اقحم نفسه عليه - بما تنحصر معه قالة اختلاس المال فى حين تتوافر جريمة الاستيلاء عليه - ومن ثم فان الوصف الذى دين به لم يعتمد على وقائع جديدة غير التى كانت اساسا للدعوى المرفوعة دون ان تضيف المحكمة اليه جديدا مما يستاهل لفت نظر الدفاع ، وبالتالي يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من الاخلال بحق الدفاع على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عامل المتهم بجناية الاستيلاء على مال للدولة - بالرافقة وقضى عليه بالحبس ولم يؤقت مدة العزل المقضى بها عليه فى منطوقه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، وان كان قد بين فى مدوناته توقيتها بمدة سنتين ، فانه يتعين على محكمة النقض ان تصحح منطوقه وان تعمل نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وتصحح الحكم المطعون فيه بتوقيت مدة العزل ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

( طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٥٨٤ )

المبدأ : من المقرر ان مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية او لسبب آخر .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت التحقيقات فضلا عن أعمال لجان الجرد والفحص المتعاقبة قد قصرت عن بيان دلالة ما أظهرته من عجز في عهدة المتهم ، وكان ليس من شأن هذا العجز في ذاته أن يكون قرين الاختلاس كما لا يتخذ منه وحده دليلا على وقوعه ، ومفاد هذا افتقار الاطمئنان الى ما يدل على أن العجز في عهده انما مرده الى اختلاس المتهم للمال بتصرفه فيه تصرفا يتوفر به القصد الجنائي لديه ، فيضى الاتهام على سند من ركيزة مبناهما ظن ، فباتت أدلته غير جديرة بالتعويل عليها ، متعينة الاطراح والالتفات عنها ، مع الاعتداء بما أبداه المتهم من دفاع يلقي سنده من الاوراق فتعدوا الواقعة غير ثابتة في حقه يوجب القضاء ببراءته منها ، عملا بمقتضى المادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٢ من قانون العقوبات تعاقب على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوي يقترن به وهو نية اضافة المال على ربه ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لمبب آخر . لما كان ما تقدم وكان الحكم قد خلص الى عدم الاقتناع بمقارفة المطعون ضده للركن المادي للجريمة ، وعدم ثبوت توافر نية الاختلاس لديه تاسيسا على عدم انتظام سجلات الاعمال المالية للمشروع الذي يعمل فيه المطعون ضده واضطراب اعماله الادارية ، وانقضاء ما يقطع بان العجز في عهده مرده الاختلاس ، وهى عناصر سائفة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وتنتفى بها دعوى الفساد في الاستدلال ، فان منازعة الطاعنة في هذا الشأن غير مقبول .

## تجريف الاراضى الزراعية

### قاعدة رقم ( ٥٨٥ )

المبدأ : حظر تجريف الاراضى الزراعية ونقل الاتربة منها بغير ترخيص .

ملخص الحكم : المادة ١/١٠٦ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المنطبقة على الواقعة والصادر بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ تعاقب على مخالفة المادة ٧١ مكررا من هذا القانون التى تحظر تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها بغير ترخيص - بعقوبة الحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الغدان الواحد أو كسور الغدان التى تتم فيها المخالفة ولما كان الحكم المطعون فيه قد لوقع عقوبتى الحبس والغرامة معا، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٦ )

المبدأ : حكم الادانة فى جريمة تجريف الاراضى الزراعية ما يجب بيانه فيه - مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم : الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة واكتفى فى بيان أدلة الثبوت التى أقام عليها قضاؤه بالاحصالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسببب الذى يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون محل الواقعة والفصل فى سائر أوجه الطعن لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٧ )

المبدأ : لا يعتبر الحكم خطأ فى بيان كمية الاتربة المجرفة باحدى المعاينات ولا يؤثر فى سلامته .

ملخص الحكم : خطأ الحكم فى بيان كمية الاتربة المجرفة باحدى المعاينات - بفرض وجوده - لا يعيبه ولا يؤثر فى سلامته مادام الحكم قد ابدى عدم اطمئنانه اليها ولم يكن لهذه الواقعة تأثير فى عقيدة المحكمة والنتيجة التى انتهت اليها .

( طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٨ )

المبدأ : وجوب تطبيق القانون الاصلح للمتهم - مخالفته - قصور فى البيان .

ملخص الحكم : المادة ١٥٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله - والواجب التطبيق على الطاعن باعتباره القانون الاصلح له ، قد جعلت فعل تجريف الارض الزراعية أو نقل الاتربة منها لاستعمالها فى اغراض الزراعة أو لتحسين هذه الارض زراعيا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى فعلا غير معاقب عليه فى هذا النطاق ولا يحتاج الى ترخيص ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يبين الفرض الذى حصل التجريف من اجله ، واكتفى بالقول بحصوله بدون ترخيص ، مع أن الترخيص لم يعد مطلوبا ، يكون قاصرا البيان بما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٧٩٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٩/١/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٥٨٩ )

المبدأ : جريمة تجريف الارض الزراعية - صدور قانون اصلح للمتهم - اثره .



**ملخص الحكم :** وحيث أنه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة تجريف ارض زراعية وقضى بمعاقبته بالحبس لمدة اسبوعين وبغرامة قدرها مائتا جنيه وذلك اعسالا لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقمى ٥٩ لسنة ٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون الواجب التطبيق على الواقعة لارتكابها فى ظل سريان احكامه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، المضافة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وقد حظرت تجريف الاراضى الزراعية بغير ترخيص ، وكانت المادة ١٠٦ مكررا من القانون ذاته معجلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، قد نصت على معاقبة من يخالف احكام المادة ٧١ مكررا سالفه الذكر بعقوبتى الحبس والغرامة معا وحظرت وقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة يادى الذكر قد صدر فى اول اغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد الحكم المطعون فيه - قد حظر فى المادة ١٥٠ منه تجريف الاراضى الزراعية او نقل التربة لاستعمالها فى غير الاغراض الزراعية ، وبعد ان نص فى المادة ١٥٤ منه على معاقبة من يخالف احكام المادة ١٥٠ بالحبس والغرامة حظر الامر بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فحسب ولما كان الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة ٥ من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا ان عجز هذه الفقرة ينص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . واذا كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المار ذكره يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم - الطاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اجازته من وقف تنفيذ عقوبة الحبس ، هاته يكون الواجب التطبيق :- الامر الذى يتعين معه

نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضى الموضوع ، فانه يتعين ان يكون النقص مقرونا بالاحالة وذلك بغير حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن فى اسباب طعنه .

( طعن رقم ٤٨٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٠ )

المبدأ : جريمة تجريف الارض الزراعية - حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله « حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما اثبتته محرر المحضر بان المتهم بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤ قام بتجريف الارض الزراعية على النحو المبين بالمحضر ، وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بمحضر الضبط سالف الذكر ، ومن ثم يتعين معاقبة المتهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج١ » . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص فى المادة ١٥٠ منه على أنه « يحظر تجريف الارض الزراعية او نقل التربة لاستعمالها فى غير اغراض الزراعة - ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل التربة منها لاغراض تحسينها زراعيًا او المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى . مما مفاده ان تجريف الارض الزراعية او نقل التربة منها لاستعمالها فى اغراض الزراعة غير مؤثم فى هذا النطاق على خلاف ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . كما ان تجريف الارض ونقل التربة منها لاغراض تحسينها زراعيًا او المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير الزراعة ..

بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى يضحى كذلك غير مؤثم فى هذا النطاق أيضا . ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى قد جاء فى عبارة عامة مجهلة لا يبين منها أن التجريف كان لاستعمال الاتربة فى غير أغراض الزراعة أو تحسين الارض زراعيا أو المحافظة على خصوبتها ، الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٧٣١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩١ )

المبدأ : جريمة تجريف الارض الزراعية - صدور قانون أملىح -

أثره .

ملخص الحكم : الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا ان الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أملىح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . ولما كانت المادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المعدلة بالقانون

رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ السارى المفعول اعتبارا من ١٢/١٠/١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص فى فقرتها الثانية على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الارض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة المخصوص عليها فى المادة ٧١ مكررا من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الارض موضوع الجريمة ، كما تنص فى فقرتها الخامسة على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . الا ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ بالمادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة ، وتنص المادة ١٥٤ فى فقرتها الاولى على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الارض الزراعية المخصوص عليها فى المادة ١٥٠ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الارض موضوع المخالفة ، كما تنص فى فقرتها الرابعة على انه فى جميع الاحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات وبحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة الاتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التى استخدمت فى عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل مريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فانها تظل محكومة بالعقوبة المقررة فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة قبل تعديلها بالقانون المشار اليه غير أنه لما كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر - فى جميع الاحوال - وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها وفقا لأحكامه وكان النص الجديد للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر لا يمنع ذلك الا بالنسبة لعقوبة الغرامة أى أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وفقا لأحكامه ومن ثم فإن

الطاعن يفيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لاحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الاصلح للمتهم فى هذا الخصوص اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح لما اشتملت عليه احكامه من اجازة الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها عليه وهو ما لم يكن جائزا فى ظل القانون القديم . لما كان ذلك وكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الامور الموضوعية التى تدخل فى سلطة قاضى الموضوع فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر وذلك دون حاجة لبحث اوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٢ )

المبدأ : دفع بان الطاعن لا يملك للارض المجرفة - دفاع جوهرى -  
يجب الرد عليه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن انه لا يملك الارض المجرفة وانه لا صلة له بها يعد - فى خصوصية الدعوى المطروحة - دفاعا جوهريا كان يتعين على المحكمة ان تتقصاه وتقول كلمتها فيه اذ قد يترتب على نتيجة تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، ولا يكفى فى هذا الصدد للاخذ بما اقتنع به الخبير من ملكية الطاعن للارض المجرفة تأسيسا على انه قرر بجلسة المحاكمة ان الارض منزوعة بحالة جيدة ، لان القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق للقانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره ، فلا يقيد ولا يلزمه اقتناع الخبير بملكية الطاعن للارض استنادا الى ما اثبت بمحضر جلسة المحاكمة ، فضلا عن ان اقرار الطاعن بان الارض منزوعة بحالة جيدة ، لا يفيد بذاته الاقرار بملكيتها.

لما كان ذلك ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور واجبا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٩٣ )

المبدأ : يحظر تجريف الارض الزراعية او نقل الاتربة لاستعمالها فى غير اغراض الزراعة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بتاريخ الاول من اغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونص فى المادة ١٥٠ منه على « يحظر تجريف الارض الزراعية او نقل الاتربة لاستعمالها فى غير اغراض الزراعة . وفى هذه الحالة تضبط جميع وسائل النقل والالات والمعدات المستعملة فى نقل الاتربة الناتجة عن التجريف بالطريق الادارى ، وتودع المضبوطات فى المكان الذى تحدده الجهة الادارية المختصة . ويعتبر تجريفا فى تطبيق أحكام هذا القانون ، ازالة أى جزء من الطبقة السطحية للارض الزراعية ، ويجوز تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة منها لاغراض تحسينها زراعىا أو المحافظة على خصوبتها ، ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعى » فان تجريف الارض الزراعية او نقل الاتربة منها لاستعمالها فى اغراض الزراعة غير مؤتم فى هذا النطاق ، ولا يقتضى ترخيصا على نحو ما كانت تستلزمه المادة ٧١ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، والتي كانت تنص على ان « يحظر بغير ترخيص من وزير الزراعة تجريف الارض الزراعية ونقل الاتربة بها لضناعة الطوب أو لتغير ذلك من الاغراض وتوقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى . كما ان تجريف الارض ونقل الاتربة منها لاغراض تحسينها زراعىا أو المحافظة على خصوبتها فى نطاق ما يحدده وزير

الزراعة بقرار منه ، بما يتفق والعرف الزراعى ، يضحى كذلك غير مؤتمن  
فى هذا النطاق أيضا ويكون القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه -  
بهذه المثابة - أصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى يثبت أنه أجرى  
عملية تجريف الارض أو نقل الاتربة منها بقصد استعمالها فى أغراض  
الزراعة ، أو فى أغراض تحسينها زراعىا أو المحافظة على خصوبتها  
وفقا لقرار وزير الزراعة - على ما سلف بيانه - وبالتالي يكون هذا  
القانون الواجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة  
عنه فى هذا الصدد لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض  
من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لصالحه عملا بالمادة ٣٥ من قانون  
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ واذا كان مناط تطبيق حكم المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦  
لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر فى حق الطاعن - بوصفه أصلح له - يقتضى  
استظهارا أن التجريف محل الاتهام ، لغير استعمال الاتربة فى أغراض  
الزراعة أو تحسين الارض زراعىا أو المحافظة على خصوبتها ، على  
السياق المتقدم - وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك ، فانه  
يتعين أن يكون مع النقض الاعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على  
ضوء ما تستبينه من أغراض التجريف . وذلك دون حاجة الى بحث  
وجوه الطعن .

( طعن رقم ٥٥٨٣ لسنة ٥٤ - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٤ )

المبدأ : جريمة نقل اتربة مجرفة من ارض زراعية لاستعمالها فى  
غير أغراض الزراعة - عقوبتها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان البين من الاوراق أن النيابة  
العامة اتهمت الطاعن بأنه نقل اتربة مجرفة من ارض زراعية لاستعمالها  
فى غير أغراض الزراعة وطلبت عقابة بالمادتين ١/١٥٠ ، ١/١٥٤ من

القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة أول درجة انتهت في مدونات حكمها المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه الى ان الواقعة توفّر في حق المتهم بالإضافة الى الجريمة سالفة الذكر ، جريمة حيازة اترية مجرّفة المؤثمة بالمادة ١٥٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقضت بحبسه شهرا مع الشغل وتخفيفه عشرة آلاف جنيه في هذا الصدد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة حيازة اترية عن التجريف فإنه لا جدوى للطاعن في كسافة ما يثيره بشأن جريمة نقل الاتربة المجرّفة لان مصلحته في هذه الحالة تكون منتهية . لما كان ذلك وكان من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بنذب خبير اذ هي رأت من الادلة المقدمة في الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى ندبه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

( طعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥٩٥ )

المبدأ : تجريف الاراض الزراعية - تقرير الخبير - اثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد برر ببراءة المطعون ضده في قونه « جيئ أني تقرير خبير الدعوى قد استبان عدم نسبة الاتهام للمتهم الثاني المستأنف - المطعون ضده - وانما تقوم الاتهمة في جانب قبل بمتهم آخبر ومن ثم ينتفى التهمة المسندة اليه من الاوراق بما يتعين القضاء ببراءة المتهم الثاني . وبأن البين من مطالعة المفردات المضمومة ان تقرير الخبير المقدم في الدعوى - على خلاف ما أوردته الحكم المطعون فيه - قد انتهى الى أن المطعون ضده جرف ارضا زراعية بعمق ٣٥ سنتيمتراً وذلك بقطع اترية منها ، فان الحكم - اذ عول في قضائه على هذا التقرير ؛ ونقل عنه ما يخالف مؤداه ، ولم



يعرض لما تضمنه من قيام المطعون ضده بقطع التربة وتجريف الارض الزراعية مما يبنى عن عدم الاحاطة بقناصر الدعوى وتلخيصها - يكون معيبا مما يوجب نقضه والاعادة . لما كان ذلك وكانت اعادة محاكمة المطعون ضده وما تجر اليه أو تنتهى عنده تقتضى لحسن سير العدالة ان يعاد بحث الواقعة بالنسبة أيضا الى المحكوم عليه وان لم يقرر بالطعن ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له كذلك .

( طعن رقم ٢٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٨٨ )

## تزوير

### قاعدة رقم ( ٥٩٦ )

**المبدأ :** اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة المزورة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكم - علة ذلك :

**ملخص الحكم :** حيث انه لا يبين من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية او الاستئنافية ولا من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان المحكمة قد اطلعت على المحررين موضوع الدعوى في حضور الخصوم . لما كان ذلك وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحكمة لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساس في الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل ادلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها - الامر الذي فات محكمة اول درجة اجراءه وغاب عن محكمة ثان درجة تداركه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٦٩٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٢١٣ ) .

### قاعدة رقم ( ٥٩٧ )

**المبدأ :** الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه - ما يكفي لثبوته .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن

ثم يكفي لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف التعوي وملاسلاتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها "حكم .

( طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ -

الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة رقم ١٠٦٩ .

#### قاعدة رقم ( ٥٩٨ )

المبدأ : اثبات اشتراك الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يعتبر حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذى اسند اليه استعماله الركن المادى من جريمة التزوير - ما يكفي لتحقيقه .

ماخص الحكم : لما كان الركن المادى فى جريمة استعمال الاوراق الزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزوير يعاقب عليه القانون وكان الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة فى تحقيقات الجناة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال فى حقه دون ان يغير من الامر ان يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية - ام بصفته نائبا عن غيره مادام انه كان فى الحالين عالما بتزوير الورقة التى قدمها فان ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكلاء عن زوجته لا يكون له محل لما كان ذلك ، وكان اثبات اشتراك الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذى اسند اليه استعماله فان ما يثيره الطاعن من عدم تدليل الحكم تدليلا كافيا على توافر ركن العلم فى حقه يكون غير صحيح .

( طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ -

الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة رقم ١٥١٠ .

### قاعدة رقم ( ٥٩٩ )

المبدأ : القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا  
خاصا - جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يجعل  
لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة  
التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبغي كل دليل منها ويقطع في كل  
جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل  
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل  
بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة  
في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في  
اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنائها الى ما انتهت اليه ، كما هو الحال  
في الدعوى الحالية ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد  
الحكم في ادانته على أقوال شهود الاثبات ، إذ لا يعدو أن يكون جدلا  
موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٢ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٤٧٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٠٠ )

المبدأ : الاشتراك في جريمة التزوير يتم غالبا دون مظاهر  
خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه - ما يكفي لثبوت  
الاشتراك .

ملخص الحكم : لما كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون  
مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه

يكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حمسوله من ظروف الدعوى وملاساتها وان يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التى اثبتتها الحكم - وكان الحكم المطعون فيه قد دلى باسباب مسائفة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن بطريقى الاتفاق والمساعدة - مع فاضل اصلى مجهول - فى اقتراف جريمة التزوير فى المحرر الرسمى فان هذا حسبه ليبرا من قالة القصور فى بيان عناصر الاشتراك فى التزوير .

( طعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ قى - جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٣٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٠١ )

المبدأ : جريمة استعمال الورقة المزورة - شرط تحققها .

ملخص الحكم : من المقرر انه يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من اجله والاحتجاج بها على اعتبار انها صحيحة ، فانما كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فان مجرد اهماله فى تحريرها - مهما كانت درجته - لا يتحقق به هذا الركن ، وانه لئن كان الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه الا انه يجب على المحكمة وهى تقرر حصوله ان تستخلص من ظروف الدعوى وملاساتها ما يوفر اعتقادا سائفا تبرره الوقائع التى اثبتتها الحكم ، وكان من المقرر ايضا انه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة الا بثبوت علم من استعمالها بانها مزورة ، ولا

يكفى مجرد تمسكه بها امام الجهة التى قدمت اليها مادام لم يثبت انه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل .

( طعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/١١ -

الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١١٧٢ ) .

قاعدة رقم ( ٦٠٢ )

المبدأ : اكتفاء الحكم - فى دعوى تزوير سند فقد مدنيا رده ويطالنه لتزويره - سرد وقائع الدعوى المدنية - اثره - قصور فى التسبيب .

ملخص الحكم : من المقرر انه اذا قضت المحكمة المدنية ومثلها محكمة الاحوال الشخصية برد ويطالنه محرر لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة ان تقوم هى ببحث جميع الادلة التى تبين عليها عقيدتها فى 'الدعوى' ، اما اذا هى اكتفت بسرد وقائع دعوى الاحوال الشخصية وبننت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيبه بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ -

الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٢٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ٦٠٣ )

المبدأ : متى وقع التزوير أو الاستعمال فان التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها فى الدعوى المدنية لا يكون له اثر فى وقوع الجريمة .

ملخص الحكم : من المقرر انه متى وقع التزوير أو الاستعمال فان التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها فى الدعوى المدنية لا يكون

له اثر فى وقوع الجريمة ، فان ما يثيره الطاعن من تنازله عن المحررات المزورة لا يكون له محل .

( طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٦٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٠٤ )

المبدأ : جريمة التزوير التحريات الاصلح وحدها لان تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عول فى ادانة الطاعنة على ما اكدته تحريات رئيس مباحث مرور الاسكندرية من اشتراكها مع المتهم الاول - الذى انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة اليه لوفاته - فى تزوير المحرر ودسه بملف الطاعن الاخر بادارة المرور حيث تعمل - وكان من المقرر انه - ولئن كان للمحكمة ان تعمل فى تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ، الا انها لا تصلح وحدها لان تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها ، واذا كانت المحكمة قد كونت أساس اقتناعها بادانة الطاعنة على مجرد تحريات رئيس مباحث المرور ، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٥٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٠٥ )

المبدأ ١ : القانون لا ينص على طريق معين لاثبات أى من جريمتى الاختلاس والتزوير ولقاضى الموضوع ان يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما كان له ماخذة الصحيح من الاوراق .

**ملخص الحكم :** لما كان القانون لا ينص على طريق معين لإثبات أى من جريمتى الاختلاس والتزوير ، وكان الأصل أن لقاضى الموضوع - ما لم يقيدده المشرع بدليل بعينه - أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما كان له ماخذة الصحيح من الاوراق ، وكان من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه . وإن لها ان تستخلص مرجعه من تلك الاقوال ، ومن سائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مسندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الاوراق . وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه الى أدلة الثبوت المقدمة فى الدعوى ومن بينها اقوال شهود الإثبات الثلاثة ، وهى أدلة سائغة ، لا يثار الطعن فى أن لها معينها من الاوراق ، ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها من حصول الواقعة على الصورة التى أوردها ، ومن ثبوت وقوع جريمتى الاختلاس والائسثار فى التزوير من الطاعن ، فإن كافة ما يثيره الطاعن بشأن اقوال الشهود وسائر أدلة الثبوت ، وبشأن الصورة التى اعتنقها الحكم للواقعة لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى وزن أدلة الدعوى وتقديرها واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ - الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصحاح الجنائى » قاعدة رقم ١٤٧٤ ) .

**قاعدة رقم ( ٦٠٦ )**

**المبدأ :** فقد الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير مادام انه قد ثبت وجود تلك الورقة وتزويرها .



**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر أنه لا يصح النعى عنى المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة أن النيابة العامة والدفاع إكتفيا بمناقشة أقوال الشهود كما هي ثابتة في التحقيقات فأمرت المحكمة بتلاوتها ، وإن المبادع عن الطاعن ترفع في الدعوى منتبها إلى طلب البراءة دون أن يثر شيئا بخصوص فقد الاحتراز المحتوية على الأوراق المزورة أو بطلب إجراء تحقيق ما في هذا الخصوص ، وكان من المقرر أن فقد الأوراق المزورة لا يمنع من قيام جريئة التزوير مادام أنه قد ثبت وجود تلك الأوراق وتزويرها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٤٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٤٤٠ ) .

**قاعدة رقم ( ٦٠٧ )**

**المبدأ :** إكتفاء المحكمة الجنائية بسرد وقائع الدعوى المدنية وثبوت حكمها على ذلك بدون أن تتحري بنفسها أوجه الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

**ملخص الحكم :** لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه اقتصر على سرد وقائع الدعوى المدنية وما انتهت اليه من القضاء برد وبطالان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم إشار على ما خلص اليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في اقيبات جريمة استعمال المحرر المزور المصدرة إلى الطاعن ، لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير. وعلم الطاعن - ولم يعنى به - موضوعه من الوجهة الجنائية -

اذ لا يكفى فى هذا الشأن مرد الحكم للجراءات التى تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه ، لما هو مقرر من أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة ان تقوم ببحث جميع الادلة التى بنى عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما اذا هى اكتفت بمررد وقائع الدعوى المدنية وثبوت حكمها على ذلك بدون ان تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - فان ذلك يجعل حكمها كانه غير مسبب .

( طعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٢٢٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٠٨ )

المبدأ : المقرر ان اطلاع المحكمة على الورقة المزورة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير تقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساس فى الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل شواهد التزوير .

ملخص الحكم : من المقرر ان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير تقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الاساسى فى الدعوى على اعتبار ان تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضستها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور المدافع عن الطاعن لابداء رايه فيها .وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعتها عليها ، لما كان ذلك وكان لم يفت المحكمة فى هذه الدعوى - على نحو

ما سلف - القيام بهذا الاجراء فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد  
يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٧/٤/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جملة ٢٥/١٢/١٩٧٢ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٢١٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٠٩ )

المبدأ : لا يلزم ان يحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من  
أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليها .

ملخص الحكم : لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل  
ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليها ،  
وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى  
واستعراضه لادلتها ان ما ثبت فى حق الطاعن هو أنه اتفق مع آخر سبق  
الحكم عليه على الاستيلاء على مبلغ من أموال البنك الاهلى المصرى  
الذى يعمل به وذلك بطريق التزوير فى حساب العميل - محمد عبد الغفار  
محمد - بزيادة رصيده فى البنك واعادة سحب الزيادة وقيامه بتزوير  
برقية ناسبا صدورها الى بنك الامة بليبيا بايداع مبلغ ٨٠٣١ دولارا  
لحساب العميل المذكور وقام بموجبها بفتح اعتماد مستندى بهذا المبلغ  
بعد أن اعد الاوراق اللازمة عن طريق التغيير فى المحررات ومهرها  
بامضاءات نسبت زورا للموظفين بالبنك توصل بعدها الى الاستيلاء على  
مبلغ ٣١٢٧ جنيتها من أموال البنك ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه  
قد أورد من الوقائع ما يدل على ارتكاب الطاعن لجريمة التزوير المسندة  
اليه ويضفى النعى عليه فى هذا الخصوص فى غير محله . ولما كان  
الاصل أنه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة  
استعمال المحرر المزور مادامت مدوناته تغنى عن ذلك ، وكان اثبات

وقوع التزوير من الطاعين - فاعلا كان أو شريكا - يلزم عنه ان يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله ، لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعين في هذا الخصوص لا يكون له محل ولما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣١٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٩ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٥ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ١٢١٤ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦١٠ )

المبدأ : جريمة التزوير - المحكمة المختصة بها - المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من ان التزوير وقع بالعباسية محافظة القاهرة والعياط محافظة بنى سويف لا يتعارض مع ما خلص اليه من أن الجريمة وقعت بدائرة محافظة السويس كفاية عن اختصاص محكمة جنايات السويس ، مكانيا بنظر الدعوى ، ذلك ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعين مقيم بدائرة محافظة السويس ولما كانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه . وهذه الاماكن قسائم متساوية ففى ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، فان محكمة الطاعين فى هذا الخصوص على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٧٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٦١١ )

**المبدأ :** الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة تمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم فانه يكفى ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى اثبتتها الحكم .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الاشتراك فى التزوير يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى اثبتتها الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير صحيح . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر استعمالهما المحرر المزور موضوع التهمة الاولى وهو الصورة التنفيذية لامر الاداء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨١ بان قدماه الى قلم محضرى محكمة شبين الكوم الكلية لاعلانه الى ابراهيم عثمان جويده - مع علمهما بتزويره - فان ما يثيره الطاعن فى شأن انتفاء القصد الجنائى الخاص لديه وهو نية 'استعمال المحرر المزور يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن ليدفع ببطلان اعتراف المتهم الآخر عليه أمام محكمة الموضوع فان ما يثيره فى شأنه من أوجه الطعن وكذلك فى شأن باقى الادلة التى عولت عليها المحكمة فى قضائها ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومصادرة لها فى عقيدتها مما لا تقبل اثارته لدى محكمة النقض .

( طعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ )

### قاعدة رقم ( ٦١٢ )

**المبدأ :** من المقرر انه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى ان يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومى مختص بتحريرها بل يكفى لتحقيق الجريمة وهو الشأن فى حالة الاصطناع ان تعطى الورقة

المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى  
موظف عام للايهام برسميتها •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير  
واقعا في محرر رسمى ان يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي  
مختص بتحريرها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة وهو الشأن في حالة  
المصطناع - ان تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها  
ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في  
هذا المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها  
بما يوهم أنه هو الذي باشر اجراءاته في حدود اختصاصاته فقد يكون  
المحرر عرفيا في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمى بعد ذلك اذا ما  
تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته اذ في هذه الحالة يعتبر  
التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد ان يكتسب المحرر الصفة الرسمية  
بتدخل الموظف وتنسب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، لان العبرة  
بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه . ولا محل بعد ذلك للتحدى بعدم  
اعلان الصورة التنفيذية لامر الاداء المزورة الى الصادر ضده الامر لان  
صفة المحرر من حيث رسميته أو عرفيته أمر يختلف عن صلاحيته واعتباره  
أداة تنفيذ جبرى ، ولما كان مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل  
التي نص عليها القانون في الاوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير  
بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون  
المحرر بحيث يخالف حقيقته التسمية كما صدرت من الموظف الرسمى  
المختص باصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من  
وقوعها لان هذا التغيير نتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة  
العامة اذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة  
في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ  
بما فيه •

( طعن رقم ٧٥٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٦١٣ )

**المبدأ :** من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليها ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي ثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل ثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى لما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان جريمة استعمال المحرر مبادمت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة التزوير في محرر رسمي التي اثبتتها الحكم في حقه .

( طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٦١٤ )

**المبدأ :** من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالما بتحقيقه الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة لو أن المحرر استعمل أن يترتب عنه ضرر مادي وأدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو المصالح العام .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر

بإثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه ان يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وان يقصد تغييرها فى المحرر ، وان من شأن هذا التغيير للحقيقة لو أن المحرر استعمل ان يترتب عليه ضرر مآدى وأبى حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام ، واذا كان المطعون ضده الأول لم ينتقل لمعاينة جثة شقيق المطعون ضده الثانى الذى ادعى بوفاته وأثبت خلافاً للحقيقة أنتقاله ومعاينته للجثة وقرر أسباب الوفاة على النموذج المعد لذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الثانى أبلغ كاتب أول صحة السلوم - المختص بتلقى البلاغات من حالات الوفاة التى تحدث فى دائرة اختصاصه - بوفاة شقيقه رغم أنه غير موجود بالأراضي المصرية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الأمر بالنسبة للمطعون ضدهما مجرد إهمال فى تمرير الحقيقة يكون قد قُصد استدلاله بما يتعين معه نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٨٨٧ لسنة ٥٠ ق - جملة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٥ )

المبدأ : قرر الشارع تغليظ العقاب على كل تزوير يقع فى محرر لاحدى الشركات المساهمة اذا كان للدولة أو لاحدى الهيئات العامة نصيباً فيها بأية صفة كانت - المادة ٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان مقتضى نص المادة ٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع غلظ العقاب على كل تزوير يقع فى محرر لاحدى الشركات المساهمة اذا كان للدولة أو لاحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأية صفة كانت ، وذلك على ما أصبح المشرع فى المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لاسباغ الحماية اللازمة على محررات تلك الجهات أسوة بالحماية اللازمة لمحررات الحكومة ، ولكى يعد المحرر من المحررات لاحدى الجهات المفصوص عليها بالمادة ٢/٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات يجب ان يعطى شكل أوراق تلك الجهة وينسب انشاؤه الى عامل بها من



شأنه أن يصدره . لما كان ذلك ، وكانت الطلبات والشكايات التي نسب الحكم إلى اللطاعة تزويرها هي بطبيعتها محررات عرفية لأن بياناتها منسوبة إلى أحد الناس ، وإذا فُتْزِرَها لا ينتج سوى جنحة التزوير للنصوص عليها . بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . ولا يغير من ذلك تقديم تلك المحررات إلى البنك وإجراء الصرف إذ أن ذلك لا يعسُدو أن يكون استعمالها لها لا شأن له في شكل تلك المحررات وطبيعتها العرفية بل هو إجراء مادي يتجه إلى الصرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٠٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٦ )

المبدأ : ينبغي للإعفاء من العقاب في حالة إخبار السلطات بجريمة التقليد بعد شروعها في البحث أو الضبط أن يطعن المتهم بمعلومات جديدة صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على سائر المساهمين في الجريمة - ٢١٠ من قانون العقوبات -

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٢١٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن « الأشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة إذا خبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنها وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور » وكان من المقرر أنه ينبغي للإعفاء من العقاب في حالة إخبار السلطات بجريمة التقليد بعد شروعها في البحث أو الضبط أن يفرض المتهم بمعلومات جديدة صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على سائر المساهمين في الجريمة ، فمتى قام المتهم بالإفشاء بالمعلومات الجديدة المؤدية إلى ذلك تحقق موجب الإعفاء ولو عجزت السلطات عن القبض على سائر الجناة سواء كان ذلك راجعا إلى تقصير الجهة المكلفة بتعقبهم والقبض عليهم أو إلى تمكنهم من الفرار ، ولئن

كان من المقرر ان الفصل في امر جديّة المطومات وأثرها في تسهيل القبض على الجناة هو من شأنه قاضي الموضوع إلا ان حد ذلك ان يقيمه على أسباب سائفة لا تعسف فيها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان: المقدم جمال الدين عبد العزيز الجوهري قرّر أنه تحرى عن محمد شبدى وقال انه مزور وأنه يقيم فعلا بالجهة التى حددها الطبايعن إلا انه لم يجده عندما تحزى عنه وان النيابة العامة لم تكلفه بضبطه وإن كان من الجائز ان يكون قد ضبط بناء على أمر من المباحث العسكرية أو أية جهة أخرى وقال انه ربما يكون ارشناد الطاعن عنه بسبب خلافات بينهما ، وكان ما أورده الحكم فى مقام اطراح دفنات الطاعن فى شأن تحقيقه فى الأعفاء من العقاب طبقا لنص المادة ٢١٠ من قانون العقوبات غير سائغ ولا يؤدى الى ما انتهى اليه بعد ان شهد الضابط ان من ارشد عنه الطاعن مزور محترف ويقيم بالجهة التى حددها للطبايعن ولم يقطع برأى فى مدى استنابه فى تقليد الاختتام المضبوطة . وكان للحكيم اذ حصل أقوال الضابط بما مؤداه ان تحرياته لم تبغ عن وجوه محم شبدى بالمكان الذى صدده الطاعن قد بتر شهادته وصرفها عن موضعها بما يهيب بالفساد فى الاستدلال فوق قضاؤه فى التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن : ولا محل للقول ان العقوبة المقررة لجريمة التزوير فى أوراق رسمية التى دين بها الطاعن ، ذلك بان الحكم قد اعتبر الجريمةين مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة تقليد الاختتام عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات : ومن المقرر ان الأعفاء من العقاب ليس اباحة للفعل أو محورا للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجانى التى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من أثر هو خط العقوبة عن الجانى بعد استقرار ادانته دون ان يمس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها ، واذا كان مناسا الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كونه الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى احداها بالبراءة ، وكانت

المحكمة قد خلصت فى منطق سائغ الى قيام الارتباط بين جريمتى تقليد الاختتام والتزوير فى الاوراق الرسمية ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهى عقوبة التقليد ، فاذا أسفر تمحيص المحكمة لدفاع الطاعن عن تحقق سوجب الاعفاء من العقاب فى جريمة التقليد ، امتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الاخف وهى جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية .

( طعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٧ )

المبدأ : من المقرر ان الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فيكفى لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون اعتقاده سائقا تبرزه الوقائع التى اثبتتها الحكم .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من اقسوال رئيس مباحث سرقة السيارات بادارة شرطة ميناء الاسكندرية انه تبين اشتراك الطاعن مع مجهول فى تزوير اخطار الافراج النهائى عن السيارة الموجه من مصلحة الجمارك الى قسم مرور الميناء والذى كان يخص فى الاصل سيارة أخرى قبل العبث ببيلاناته وأنه توصل بذلك الى ترخيص السيارة وأورد من أقوال مدير تعريف جمرك السيارات بمصلحة الجمارك انه لم يتخذ بشأن السيارة محل الجريمة أى اجراء جمركى ، فان ما اوردته المحكمة من ذلك يسوغ ما انتهى اليه من تزوير اخطار الافراج عن السيارة ومعاملة الطاعن عن جريمتى الاشتراك فى تزويره واستعماله ، ذلك بان القانون لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، كما أن من المقرر ان الاشتراك فى هذه الجرائم يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فيكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وان يكون

إعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي اثبتتها. الحكم وهو ما لم يخطئء  
الحكم في تقديره ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الطاعن من تعيب الحكم  
في هذا الخصوص لا يكون سديدا .  
( طعن رقم ٣٣١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٨ )

المبدأ : الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية  
وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته ان  
تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القانسون لم يجعل لاثبات  
التزوير طريقا خاصا ، وكان الاصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع  
القاضي بناء على الادلة المطروحة عليه فله ان يكون عقيدته من أي دليل  
او قرينة يرتاح اليها ، وكان لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا دالا  
بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي استخلاص ثبوتها عن طريق  
الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على  
المقدمات ، كما ان من المقرر ان الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون  
مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن  
ثم يكفي لثبوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى  
وملابساتها ، وان يكون اعتقادها سائفا ، واذا كانت الادلة التي أوردها  
الحكم المطعون فيه وعول عليها في قضائه كافية وسائفة ومن شأنها ان  
تؤدي الى ما رتبها عليها الحكم من ثبوت اشتراك الطاعن في ارتكاب  
جريمة التزوير وتتضمن الرد على ما قام عليه دفاعه في هذا الخصوص ،  
فان ما ينهض الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في  
تقدير ادلة الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان  
ذلك ، وكان القانسون لا يوجب - عند تغيير هيئة المحكمة - اعادة  
الاجراءات أمام الهيئة الجديدة الا اذا أمر المتهم أو المدافع عنه على  
اعادتها ، أما اذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ، ولم تر المحكمة من

جانبيها محلا لاعادة ما اتخذ من اجراءات اقسام الهيئة السابقة ، فان ذلك لا يعيب حكما ولا يقدر في سلامته . ولذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة انه قد اثبت بجلسة ١٣/١/١٩٨٦ ان المحكمة قضت الحزب المحتسوى على المحرر المزور واطلعت عليه في حضور الخصوم ، وبعد ان ترافعت النيابة العامة والدفاع رأت المحكمة مناقشة المجنى عليه ، فاجلت الدعوى الى جلسة تالية تغير فيها تشكيل هيئة المحكمة بحلول عضو جديد محل آخر من أعضاء الهيئة السابقة ، وبهذه الجلسة سمعت المحكمة اقوال المجنى عليه ، ثم ترافع اثنان من المحامين عن الطاعن انتتيا الى طلب وبرائة دون ان يطلب أى منهما اعادة شيء من الاجراءات السابق اتخاذها في الدعوى ، مما لا محل معه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان المحرر المزور قد اصبح مطروحا على سبيل البحث وللنقطة بالجلسة منذ قامت المحكمة في بداية نظير الدعوى امامها بغض الحزب المحتسوى على هذا المحرر والاطلاع عليه في حضور الخصوم ، وكان الطاعن لا يدعى انه اعيد تحريره بعد ذلك الى ان صدر الحكم في الدعوى ، فان منعا في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٣٤٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/١/١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦١٩ )

المبدأ : قيام الطاعن كمحام بتحرير بيانات العقد دون التوقيع عليه كطلب موكله ليس من شأنه ان يجعله فاعلا أصليا في جريمة التزوير في المحرر العرفي او شريكا فيها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان ما شهد به شاهدا الاثبات - على السيلاق الذي اوردته الحكم للطعون فيه - لا يتلادى بالضرورة القول بان التوقيع على المحرر تلف الذكر صدر من الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشر الى ان ثمة تقريرا بالمضاهاة يفيد ان التوقيع على العقد تم

بمعرفة الطاعن ، كما خلا مما يفيد ان الطاعن اشترك مع غيره بطريق من طرق الاشتراك المقررة قانونا في تزوير العقد آنف الذكر ، وكان مجرد قيام الطاعن كمخام بتحرير بيانات العقد ، دون التوقيع عليه ، كطلب موكله لغيره من شأنه - على ما تلتف بيانه - ان يجعله فاعلا أصليا في جريمة التزوير في المحرر الغرقى أو شريكا فيها ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور في التنقيب والفساد في الاستدلال ، بما يعينه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٣٥٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٠ )

المبدأ : من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم بإجابته .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لان الاصل ان للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الاعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء الراى فيها ، وانه لما طلب المقهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل طلبات التاجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها الا أن ذلك مشروط بان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصورا على تأييد للحكم الابتدائي لاسبابه على الرغم من أنه أقام قضاؤه على أدلة من بينها إطلاق القول بان

الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك ، وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث اذا صح لتغير وجه الرأى فيها فكان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم اجابته ان هى رأت اطراحه اما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٦٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٠ مكرر )

المبدأ : القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا - مفساد ذلك .

ملخص الحكم : الاصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينهل عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الادلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى أن تكون الادلة ببيل يكفى أن تكون الادلة فى مجموعها وحيدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنجزة ففى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهى اليه ، وكان جماغ ما أورده الحكم من الادلة والقرائن التى اطمأنت المحكمة اليها يسوغ ما رتب عليه ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع التزوير فى المحررات الرسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها فى حق الطاعن فان التعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٢١ )

**المبدأ :** مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للاثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها اذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعد تزويرا في محرر رسمي ومن ثم فإن الحكم اذ دان الطاعنة بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي هو وثيقة الزواج على أساس انها حضرت أمام المأذون ، وبقررت انها خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمها بذلك اذ الواقع انها كانت متزوجة فعلا ، فحرر المأذون بناء على هذا عقد الزواج فانه الحكم يكون صحيحا ويكون ما كتبه للطاعنة من ان هذه الواقعة تعتبر اشتراكا في تزوير محرر عرفي قبل تسجيل عقد الزواج بمصلحة للاحوال المدنية واعتماده من محكمة الاختصاص الشخصية في غير محله ذلك بأن وثيقة الزواج قد اسبغ عليها القانون الصفة الرسمية من كون محررها موظفا عموميا مكلفا بحكم وظيفته بتحريرها على موجب ما تقضى به القوانين واللوائح ولا تتوقف رسمية هذه الورقة على اتخاذ اجراء آخر ، أما ما نصت عليه المادة ٢٤ من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/١/٤ المعدلة بالقرار رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تحرير وثائق الزواج من اصل وثلاث صور تسلم لاحداها لأمين السجل المدني ويبقى الاصل محفوظا بالدفتر وما أوجبه المادة ٣٢ من هذه اللائحة على المأذون أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق الى المحكمة الجزئية التابع لها للمراجعة ولم لم يعمل بهما فقد قصد بهذه الاجراءات الاشرف على أعمال المأذون في ادائه



لواجبات وظيفته وسهولة حصول ذوى الشأن على صور من أصول هذه الوثائق المحفوظة بالدقتر ، كما ان ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ من اختصاص مكاتب السجل المدنى بتسجيل واقعات الاحوال المحضية ومنها واقعات الزواج وما اوجبه الفقرة الاولى من المادة ٣٦ من هذا القانون على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج أو شهادات الطلاق أو التصديق عليها من ان تقدم ماتبرمة من وثائق الى أمين السجل المدنى الذى حدثت بدائره الواقعة لقيدها فى السجل الخاص وختمها والتاثير عليها برقم القيد فقد قصد بالاخذ بنظام تسجيل الحالة المدنية - وعلى ما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ المعدل له - سرعة الحصول على بيانات حالة المواطن العائلية من زواج وطلاق بعد ان كانت بياناتها مشتتة بين دفاتر المادونين والموثقين وبين أقلام كتاب محاكم الاحوال الشخصية مما يتعذر معه سرعة الوقوف عليها ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير قويم .

( طعن رقم ٣٨٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٢ )

المبدأ : حكم الادانة فى جريمة التزوير - ما يجب ان يشتمل عليه مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، ولئن كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الاتساع ، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان

قاصرا ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه بين فحوى الادلة التي عول عليها في قضائه بالادانة الطاعن والمحكوم عليه الاخر ومنها المستندات المزورة التي حواها الحرز الذي فضته المحكمة واطلعت على ما به من مستندات ومكتبات الدفاع من الاطلاع عليها ، فان النعي على الحكم بالقصور في التسبب لعدم بيان مؤدى تلك المستندات يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم في الاستناد بشأن ما استدل به على ثبوت تزوير المحررات الرسمية استنادا الى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير على الرغم من ان هذا التقرير قد خلا من الإشارة الى تزوير تلك المستندات ، مردودا بان الثابت من مطالعة الحكم ان استدلاله بهذا التقرير اقتصر على تقليد أختام احدى الجهات الحكومية - موضوع التهمة الرابعة - اذ سرد مضمونه هذا التقرير لقوله « وأثبت تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بان كلا من البضعات المنسوبة صدرها الى خاتم قسم المواليد بمنطقة وسط القاهرة لصور قيد الميلاد الاثنى عشر لم تؤخذ من خاتم قسم المواليد الصحيح وأن كلا من البضعتين المنسوب صدرهما الى خاتم الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات بببسى الاسكندرية الثابت احدهما بأعل الصحيفة الاولى باستمارة جواز السفر الخاص بالمدعو احمد أسامة ابراهيم والاخرى أسفل عبارة خاتم شعار الجمهورية أو القطاع العام والصحيفة الثانية بتلك الاستمارة لم يؤخذ من قالب خاتم الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات الصحيح » . ومن ثم يكون النعي عليه في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك وكان من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الادلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبته بالاخذ بدليل بحينه . فيما عدا الاحوال التي قيده القانون فيها بذلك . فقد جعل القانون من سلطته ان يزن قوة الالبات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه ولا يلزم أن تكون الادلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينوب كل دليل منه ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الادلة في المواد الجنائية متباينة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل لمناقشته على حده دون باقى الادلة بل يكفى

أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها  
ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه كما لا يشترط  
في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي  
أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من  
الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

( طبعن رقم ٢٨٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٣٢٣ )

المبدأ : من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر  
خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي  
لثبوته أن المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها  
وأن يكون اعتقادها سائفا .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاشتراك في  
التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن  
الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن المحكمة قد اعتقدت حصوله  
من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع  
نتى اثبتتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقسام الأدلة على صحة  
الواقعة بما تضمنته من جرائم عدة - بما فيها جرائم الاشتراك في تزوير  
المحررات الرسمية - من أقوال الشهود الذين ذكرهم ويقرر قسم ابصاح  
التزييف والتزوير ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات ومن ثم فإن ما يثيره  
الآخر من قالة الفساد في الاستدلال أو القصور في التنبيب لان الحكم  
استند في أدواته الى دليل غير قائم يكون غير سديد ولا يعدو أن يكون  
جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة  
النقض - هذا فضلا عن أن ما يثيره الطاعن بالنسبة لجريمتي الاشتراك  
في التزوير في أوراق رسمية واستعمالها لا يجديه لانه بافتراض قصور  
الحكم في التدليل عليهما لا يستوجب نقض ما سمت المحكمة قد طبقت على

الطباعين حكم الملة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بعقوبة واحدة تدخّل في نطبق العقوبة المقررة لجريمة تقليد الاختتام المنصوص عليها في الملة ٢٠٦ من قانون العقوبات التي أثبتتها الحكم في حقه ولم ينزاع فيها الطلعن . لما كان ما تقدم فان الطلعن برسته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

( طلعن رقم ٢٨٦٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٤ )

**المبدأ :** من المقرر انه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فانه التنازل عن المحرر ممن تمسك به لا اثر له على وقوع الجريمة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يفسح عن ماهية ومضمون المستندات التي قدمها واغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى اهميتها في الدعوى المطروحة فان ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا لما هو مقرر من انه يجب لقبول وجه الطلعن أن يكون واضحا ومحددا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور ، فان التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا اثر له على وقوع الجريمة ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه لتنازل الطلعن عن التمسك بالمحرر المزور ، لان المحكمة في اصول الاستدلال لا تلتزم بالحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ، ولا عليها ان هي التفتت عن أي دليل آخر لان قى عدم ابرائها له ما يفيد اطراحه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما رتب عليه اقتناعه من الادلة المطروحة في الدعوى بثبوت التهمتين المسندتين الى الطاعن ودانه عنهما وعرض لما اثاره الطاعن في هذا الشأن وأطرحه بما هو سائع ومقبول . ومن ثم يضحى منعاه بهذا النصوص أيضا غير سديد واجب الرقضى . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع الشهود . وكان الاصل ان المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الاوراق وهي لا

تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، وكان الثابت ان دفاع الطاعن وان ابدى امام المحكمة الاستئنافية - طلب سماع شهود - فانه يعتبر متازلا عنه بسكوته عن التمسك به امام محكمة اول درجة . هذا فضلا عن ان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الطلب وخلص الى رفضه بما يسوغ . ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٧ قى - جلسة ١٩٨٨/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٢٥ )

المبدأ : لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمتى التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وكان الاصل فى المحاكمات الجنائية هو باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله ان يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . وكان لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمتى التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وان القصد الجنائى فى جرائم التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف

المطروحة عليها ، وليس يلزم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية - وشان المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة لثانها - أن تصدر فعلاً من الموظف بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تذيل بتوقيع ، وكان من المقرر أيضاً أن الضرر في تزوير المحررات الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها ، وأنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام يغير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن قد زور الخطاب المنسوب صدوره إلى شركة النصر لصناعة السيارات الموجهة إلى إدارة المرور لترخيص جرار زراعي بطريق الاصطناع وأن التزوير شمل جميع بياناته كما بصمه بخاتم مقلد وسلمه لآخر باع له الجرار باعتباره من مستندات الملكية وقدمه الأخير لقسم المرور المختص واستصدر بموجبه ترخيصاً للجرار باسمه ، ولما كان ذلك ، وكانت الاملة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الادانة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجريمتين اللتين دين بهما ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على توافر أركان الجريمتين في حقه لانه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثاره الطاعن في دفاعه من انه استلم الجرار خالياً من اسم المشتري وأطرح هذا الدفاع بقوله « وحيث انه ازاء أدلة الثبوت التي ساقتها المحكمة وتطمئن إليها فانها لا تعول على انكار المتهم بارتكاب التزوير لثبوت انه مرتكبه حسبما ورد بأدلة الثبوت التي تطمئن إليها كما لا تعول على دفاعه بعدم علمه بالتزوير لاستلامه للمحرر خلو من اسم المشتري فقط ذلك ان الثابت من تقرير المضاهاة تزوير المحرر لجميع بياناته وهي اسم المشتري وأرقام الموتور

والشاسيه والاختتام والتوقيعات » وكان هذا الذى انتهى اليه الحكم من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع التى لها ان تبين حقيقة الواقعة وتردها الى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الادلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الادلة يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ولا شان لمحكمة النقض فيما تستخلصه مادام استلخصها سائفا لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم ببيان سبب اعراضها عن اقوال شهود النفى وكان ما ساقه الطاعن فى شان اطراح المحكمة لاقوال شاهد النفى لا يعدو المحادلة فى تقدير المحكمة لادلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اعتراف المتهم بقوله « واعتراف المتهم بانه سلم الخطاب المزور الى محمد عبد الكريم عبد الله لتقديمه لمرور الشرقية » . لما كان ذلك ، وكان اقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص آخر مع تنصله من تزويره وان كان لا يعد اعترافا بجريمتى التزوير والتقليد الا انه تضمن فى ذاته اقرارا بتسليم المحرر المزور للمتهم الاخر الذى قضى ببراءته فان خطأ المحكمة فى تسمية هذا الاقرار اعترافا لا يتدح فى سلامة الحكم طالما تضمن من الدلائل ما يعزز ادلة الدعوى الاخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحسده الاثر القانونى للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم الخطأ فى الاسناد الذى لا يؤثر فى منطقه فانه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير المضاهاه من ان ارقام الموتور والشاسيه مزورة حالة ان التقرير خلا من الاشارة اليها مادام ان ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له اثره فى منطقه ولا فى النتيجة التى انتهى اليها . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ٦٢٦ )

ألبدا : من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

ملخص الحكم : ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال مجدى شحاته عبد المسيح مطر واعتراف الطاعن ومن الاطلاع على المحررات المزورة ، وهى أدلة سائفة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، ولم يجادل الطاعن في أن لها معيها الصحيح من الاوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ولذا كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها من مقارنة الطاعن بجريمة التزوير التي دانه بها ، فإن اتسبى عليه من هذا الشأن يكون غير تسديد . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن التزوير الحاصل من الطاعن في محضر الجلسة يعتبر تزويراً في محضر رسمى صحيحاً في القانون ، وذلك لان رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها ، والطاعن باعتباره كاتباً للجلسة مختص - بمقتضى المادة ١٥٩ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معلقاً عليه باعتباره تزويراً في محرر رسمى ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن يعمل كاتب جلسة الاربعاء بمحكمة بندر أول الزقازيق ، وأن التزوير حصل منه بمحاضر الجلسة في الجنتين ١٧٣٤ ، ٣٠٧٦ سنة ١٩٨٦ قسم أول الزقازيق الخاصة بأعمال وظيفته فهذا حسب الحكم للتدليل على



اختصاص الطاعن بتحرير تلك المحررات ويكون النعى عليه بالقصور في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٢٢ )

المبدأ : التغيير في محاضر التحقيق يعد تزويرا في ورقة رسمية  
- مفاد ذلك -

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكانت محاضر التحقيق قد تصلح دليلا يحتج به في اثبات شخصية من يسألون فيها فإن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر . فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له ، بوصف كونه متهما ، أن يفترها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لانه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه الحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعرضه اياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولا بان المتهم كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة اليه ، فانه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجاني الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى الا الى منفعة نفسه وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه وكان لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه وتقدير توافر هذا الركن لا شأن لحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها تقدره بحسب ما تراه من ظروف كل دعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استخلص من الأدلة التي عول عليها في الادانة أن الطاعنة قد انتحلت بمحضر جمع الاستدلالات وبتحقيقات التليبا اسم مديحة يبرى

عبد الفتاح وهي معروفة لديها اذ تجاوزها في المسكن فانه يكون قد اثبت في حقها توافر اركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم في هذا نصد غير محدد . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٢٨ )

المبدأ : تزوير - الدفاع الجوهري - التفات المحكمة عنه - اثره - قصور واخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محاكمة المؤرخ ١٩٨٧/٦/١٥ أن الدفاع عن الطاعن أورد في مراقبته أن زواج الزوج بدر بالزوج السعودي السابق قد انتهى بتحرير الاخير ورقة تثبت طلاقها منه وأن الشاهد محمود ابراهيم الباز قد سلم هذه الورقة للزوجة التي قامت بتمزيقها نتيجة انفعالها وتمسك بدلالة تلك الورقة على انتفاء الموانع الشرعية لديها وبصفة زواجها من الطاعن وانتفاء الجريمة المسندة اليه . لما كان ذلك ، فان الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا منا من شأنه ان يثبت ان يتغير به وجه الراى قبل الدعوى . واذ التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتصحيحه بلوغا الى غاية الامر فيه - فانه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويستوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٠ )

### قاعدة رقم ( ٦٢٩ )

المبدأ : مناهة رسمية للورقة هو ان يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية او يتدخل في تحريرها او بالتأشير عليها وفقا لما تقتضى به القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدر اليه من جهة الرئاسة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان لا يوجد في القانون ما يمنح محكمة الجنائيات عند اعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من ان تورد الاسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط اسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة فان ما يثيره الطاعن في هذا البعد - على فرض حصوله - يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد افسح عن اطمئنانه الى ان التفتيش كان لاحقا على الاذن الصادر به استنادا الى الاسباب السائغة التي اوردتها . وكان من المقرر ان الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالاداة التي اوردتها ، فان ما ينبغ الطاعن في هذا البعد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جرائم التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلزوم ان يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى توافر علم الطاعن بتزوير عقود العمل والاختتام الموضوعة عليها ، وكان الطاعن لا يمارى في ان ما اوردته الحكم من أدلة له ماخذه الصحيح في الأوراق ، فان ما يثيره في هذا الخصوص لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للادلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز اثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تاخذ باعتراف المتهم بمحض الشرطة ولو عدل عنه بعد ذلك متى اضمنت الى صدقه ومطابقته للواقع وفي استنادها اليه ما يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ به ، وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ باعتراف الطاعن بمحض الشرطة بعد ان رد على ما اثير من انه كان وليد قبض وتفتيش باطلين ، فان ما ذهب اليه الطاعن من تعيب الحكم - في هذا الخصوص - يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مناط رسمية الورقة هو ان يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها

واعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل فى تحريرها أو التأثير عليها وفقا لما تقتضى به القوانين واللوائح والتعليمات التى تصدر اليه من جهته الرئاسية وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان المخدرات المضبوطة تضمنت تأشيرة منسوب صدورها للقنصل المصرى العام بجده بالتصديق على احد الاختتام الموجودة على تلك المحررات فانها تعد محررات رسمية فى هذا الجزء ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من انها محررات عرفية لم يتأثر عليها من اية جهة رسمية يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه ان يكون متقنا بحيث يلزم لكثافة دزاية خاصة بل يستوى ان يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه او متقنا يتعذر على الغير ان يكشفه مادام ان تغيير الحقيقة فى الحالتين يجوز ان ينسحب به بعض الناس ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان تغيير الحقيقة تم فى المحررات المضبوطة قد انخدع به أحد الناس ، كما هو الحال بالنسبة للعقد الذى تسلمه محمد محمد الوكيل فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن تكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحكمة ان المدافع عن الطاعن لم يدفع الاتهام بما يثيره فى وجه الطعن من ان التزوير كان مفضوحا وان القصد الجنائى لم يكن متوافرا لديه فليس له ان ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تصبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لان هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان تسرد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، هى غير ملزمة بلفت نظر الدفاع الى هذا التعديل مادام انها لم تخرج فيه عن نطاق الواقعة التى تضمنها أمر الاحالة والتى دارت عليها المرافعة بالجلسة ، وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه حين اعتبر ان الوصف الصحيح للفعل المسند الى الطاعن ارتكابه فى القهمة الاولى هو تقليد احدى جهات الحكومة وليس تزوير تلك الاختتام كما جاء فى الاحالة هذا الى انه لا مصلحة للطاعن فى

النعى على الحكم لهذا السبب اذ العقوبة المقررة لجريمة تزوير الاختتام هي بذاتها المقررة لجريمة تقليدها . لما كان ما تقدم الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣٠ )

المبدأ : طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير على ورقة من الدعوى لا تلتزم المحكمة بالاستجابة اليه - شرط ذلك - ان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى الاجراء المطلوب اتخاذه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى ولئن كان من قبيل طلبات التاجيل لاتخلل اجراء ما مما لا تلتزم المحكمة - بحسب الاصل - بالاستجابة اليه ، الا ان ذلك مشروط با تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى الاجراء المطلوب اتخاذه ، واذ كان ما أثارته الطساعة من تزوير العقد المتضمن شراء المجتى عليه للمنقولات الموجودة بالعين المؤجرة هو دفاع جوهرى يتعلق بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ، وقد يترتب عليه - لو صح - ان يتغير وجه الراى فيها ، فانه كان يتعين على المحكمة ان تعنى بتمحيصه وان تبين علة عدم استجبتها الى طلب تحقيقه ان هي رأت اطراحه ، اما وقد التفتت عنه كلية ولم تعرض له ايرادا له وردا عليه فان حكمه يكون قد شابه القصور فى التمييز والاخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

( طعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣١ )

المبدأ : من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

ملخص الحكم: من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى ولئن كان من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة فى تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخبير الاعلى فى كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لإيجاد رأى فيها وكانت المحكمة غير ملزمة تبعاً لذلك باجابة طلب التأجيل لإتخاذ إجراء . الطعن بالتزوير الا ان ذلك مشروط بان تستخلص من وقائع الدعوى ما يكشف عن عدم الحاجة الى ذلك الاجراء ، وان ترد عليه بأسباب سائفة ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ان الشيك محل الاتهام صادر منه وليس ما اثاره الطاعن من ان هذا الشيك مزور عليه فان هذا الدفاع جياء متأخراً بما ينشوب عن عدم جديته ، وكان من المقرر ان التأخير فى الإدلاء بالدفاع لا يدل جتما على عدم جديته مادام منتجاً من شأنه ان تدفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاة لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدية ولا ان يوصف بأنه جاء متأخراً لان المحاكمة هى وقعه المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى ان يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع ، والزعم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجليه للحقيقة وهداية الى الصواب . ولما كان الدفاع الموقوف من الطاعن - يعد فى صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فيها ، واذ لم تقسسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً الى غاية الامر فيه ، وامتندت فى اطراحه الى أسباب لا تؤدى الى النتيجة التى رتبت عليها ، فان حكمها يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧٥٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٩/١٢ )

قاعدة رقم ( ٦٣٢ )

**المبدأ :** من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الاصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الاعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء راي فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكنه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها الا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصورا على تأييد الحكم الابتدائي لاسبابه على الرغم من انه اقام قضاؤه على ادلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الضامن وعلى الرغم مما اثاره الخبير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة ان تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم اجابته ان هي رأت اطراحه ، اما انما لم تفعل والتفتت عنه كلية ، فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٨٣٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٩ )

قاعدة رقم ( ٦٣٣ )

المبدأ : القصد الجنائي في جريمة التزوير - تحقيقه - شرط ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر يتمتع بقوة في الاثبات ، بطريقة من الطرق التي حددها القانون ، تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا ، مع انتواء استعماله في الغرض الذي زور من اجله ، وكان من المقرر ايضا ان جنائية تقليد ختم او علامة احدى المصالح او احدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ، ولا يشترط القانون ان يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به الفاحص المدقق بل يكفي ان يكون بين الختمين او العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها او ان يندفع بعض الناس فيها ، وان العبرة في التقليد باوجه التشبه لا باوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه ان يخدع فيه الجمهور في المعاملات دون ان يشترط ان يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا - لما كان ذلك وكانت الوقائع التي اثبتتها المحكمة في مدوناته - وما اوردته تدليلا عليها ، لا يتضمن ولا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير - كما هو معرف به في القانون - كما خلا الحكم من بيان وجه ثبوت جريمة تقليد الاختتام واستعمالها والدلالة التي استقى منها ذلك - كما انه لم يف ببحث اوجه التشابه بين الاختتام الصحيحة والمقلدة - فان - للحكم - يكون معيبا بالقصور المعجز الذي يتسع له اوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة لجميع التهم المسندة للطاعن مادام ان الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه -

( طعن رقم ٤٥١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )



### قاعدة رقم ( ٦٣٤ )

**المبدأ : جريمه الاشتراك فى التزوير بطريق الاتفاق والمساعدة -**  
**حكم الادلة - ما يجب ان يشمل عليه .**

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم وقد دان الطاعن بجريمة الاشتراك فى التزوير بطريقى الاتفاق والمساعدة ، فقد كان عليه ان يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وان يبين الادلة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، الا ان ما اورده الحكم من مجرد علم الطاعن بتزوير المستخرج المضمن لنجاحه لا يفيد بذلته الاتفاق كطريق من طريق للاشتراك لذ يشترط فى ذلك ان تتعد النية على ارتكاب الفعل للتعقق عليه وهو ما لم يحلل الحكم على توافره ، كما لم يثبت فى حق الطاعن توافر الاشتراك بآى طريق آخر حدده القانون ، وهو ما يحدو معه الحكم مشوبا بالقصور - الذى يتسع له وجه الطعن - بما يتعين معه نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٣٩١٤ لسنة ٥٨ ق - جلمة ١١/٣ / ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٣٥ )

**المبدأ : من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى**  
**من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .**

**ملخص الحكم :** ولما كان من المقرر ان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلزم باجابهته ، لان الاصل ان للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التحليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخبير الاعلى فى كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليمت من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لابداء رأى

فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها إلا ان ذلك مشروط بان تمتثل المحكمة من وقائع الدعوى عدم المساس الى ذلك الاجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصورا على تأييد الحكم الابتدائي لاسبابه على الرغم من انه أقام قضاءه على أدلة اطلاق القول بان الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما اثاره الاخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها . فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وإن تمحصه وإن تبين العلة في عدم اجابته ان هن رأت اطراحه ، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية ، فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاعادة دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

- ( طعن رقم ٥٧٣٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ ) -

## تزيف

### قاعدة رقم ( ٦٣٦ )

**المبدأ : الشروع المعاقب عليه فى جريمة التزيف - شرطه .**

ملخص الحكم : من المقرر ان مجرد تحضير الادوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الورقية الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا الا ان شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة فى التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدى مهما اتقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة - كما هو الحال فى صورة الدعوى الماثلة . فان جريمة التقليد فى هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم ويكون منعى الطاعة فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٤ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٦١٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٣٧ )

**المبدأ : من المقرر انه يكفى للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا .**

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفى للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يندفع به حتى المدقق بل يكفى

ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة وأن يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس واذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير ان الورقتين الماليتين المضبوطتين مقلدتين بطريقة التصوير الالكتروني ثم لونت بعض اجزائها بالالوان المناظرة لورقة مالية صحيحة من ذات الفئة والطبعة لانهما قلدا بدرجة لا بأس بها بحيث يمكن ان يخدع بهما بعض الفئات من الناس غيقلونها في التداول على انهما صحيحتان ، فان ما يكثره الطاعن في هذا الخصوص دعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون لا يكون مقبولا ما دامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد ان يخدع به بعض الفئات من الناس . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٠٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١ )

### تسعير جبرى

- أولا : جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة .
- ثانيا : تحديد الاسعار والاعلان عنها .
- ثالثا : جريمة البيع بازيد من التسعيرة .
- رابعا : تسبيب الاحكام .

## أولا

### جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة

قاعدة رقم ( ٦٣٨ )

المبدأ : وجوب تطبيق القانون الاصلح للمتهم - مخالفة ذلك -  
أثره .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه - وهو صادر بتاريخ ١٩٨١/١٠/٥ قد دان الطاعنين بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعاقبتهم عنها بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة قدرها ثلاثمائة جنيه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - وهو القانون المعمول به فى تاريخ الواقعة - تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التى دين بها الطاعنان « بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ٢٦ من يولية سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - قد استبدل بالنص المشار اليه نصا يقضى بمعاقبة مرتكب الجريمة سائلة البيان « بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين » . وكان من المقرر طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بما استحدثه من ترك الخيار للقاضى بين عقوبتى الحبس والغرامة معا ، وبين الاكتفاء باحدهما فقط - مما لم يكن جائزا فى ظل القانون السابق - هو القانون الاصلح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ولما كانت المادة ٣٥ من قانون حالات

وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون أصلح للمتهم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطاعن الاول ، وكذلك بالنسبة الى الطاعن الثانى ولو لم يقبل طعنه اعمالا للمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض اذ أن السبب الذى بنى عليه نقض الحكم متصل به .

( طعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣٩ )

المبدأ : صدور قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات - وجوب تطبيقه - مخالفة ذلك - قصور فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة : « الامتناع عن بيع سلعة مسعرة » . وقضى بمعاقبته - وفق لاحكام المرسوم بعد رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ باعتباره القانون الذى يحكم الواقعة لحصولها فى ظل سريان احكامه - بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة ، لما كان ذلك وكان القانون مالف الذكر قد نص فى الفقرة الاولى من المادة التاسعة منه على أن : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بمسعر أو بربح يزيد على المسعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح . » واذ كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارياح الذى صدر بعد الحكم المطعون فيه ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ من اغسطس سنة ٢٩٨٢ وعمل

به من اليوم التالى لتاريخ نشره قد استبدل بنص الفقرة الاولى من المادة التاسعة سائلة الذكر النص التالى : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من باع مبلعة مسعرة جبريا او حددت الربح او عرضها للبيع بسعر او بربح يزيد على السعر او الربح المحدد او امتنع عن بيعها بهذا السعر او الربح ٠٠٠ » . ولما كان الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا ان عجز تلك الفقرة ينص على انه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون ارتكابها » . واذا كانت المادة ٢/٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات فانسون اصلح للمتهم وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المار ذكره قد انشا للمتهم مركزا قانونيا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم - الظاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشتملت عليه احكامه من اجازة الحكم بعقوبتى الحبس والغرامة معا او باحدهما فحسب فانه يكون هو الواجب التطبيق الامر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ولا يغير من ذلك ان العقوبة المفضى بها تدخل فى حدود تلك المقررة بالقانون الجديد اذ الواضح من الحكم ان المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة فى القانون الذى اعملته وهو ما يشعر بانها وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطيع النزول عنه مقيدة بهذا الحد الامر الذى يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما قضت به لولا هذا القيد القانونى . لما كان ذلك وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة التخيرية فى حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضى الموضوع فانه يتعين ان



يكون النقص مقرونا بالاحالة وذلك دون حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن بأوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٠ )

المبدأ : خلو حكم الادانة في جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - اثره - قصور في البيان .

ملخص الحكم : ان القانون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في اسبابه على قوله : « وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله ثبوتاً كافياً لادانته من اقوال محرر المحضر ومن عدم دفع المتهم بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٣/٣٠٤ ج ١ » . دون ان يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ودون ان يورد الاسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤١ )

المبدأ : جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة - القصد الجنائي - منسأطة .

**ملخص الحكم :** ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما مؤداه ان المطعون ضده بعد ان نفى وجود سجائر «كليوباترا» مزيج بمحله وياع الصنف العادى منها بالسعر الرسمى لحسحر المحضر ، ضبط الاخير لديه ، سبع عشرة علبة من السجائر التى انكر وجودها ، خلص الى تبرئة المطعون ضده مما هو منسوب اليه بقوله « وحيث ان القصد من جريمة الامتناع عن البيع هو خلق سوق سوداء لتحقيق ربح اكبر وهذا القصد غير متوافر فى حق المتهم وآية ذلك انه لو كان فى نيته خلق هذا السوق وتحقيق الربح المزعوم لكان قد باع علبة السجائر العادية بمبلغ اكثر من سعرها المقرر الا ان المتهم فور طلبه علبة السجائر قسام باعطائها لمجرى المحاولة بسعرها الرسمى الامر الذى يشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة للمتهم ويتعين والحال كذلك الغاء الحكم وبسراة المتهم عملا بالمادة ٣٠٤ ج ١ » .

( طعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٢ )

**المبدأ :** صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من المخالفات لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ويعاقب بالعقوبات المقررة .

**ملخص الحكم :** وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه استند فى قضائه ببراءة المتهم الاولى من التهمة الاولى على قوله « وحيث انه عن التهمة الاولى المنسوبة الى المتهم الاولى فانه لما كان قد استقر فى وجدان المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها انها كانت تقف فى المحل المملوك لزوجها المتهم الثانى عرضاً وانه عندما سالها مجرى المحاولة قبل الضبط عن وجود سكر بالمحل لم تكن تعلم حقيقة بوجود هذه السلعة ومن ثم فقد انهار الركن المعنوى لجريمة الامتناع وهو العلم بوجود السلعة بما يتعين القضاء ببراءة المتهم منـ

التهمة الاولى المسندة اليها « واستطرد الحكم وهو بصدد مسائلة المتهم الثاني صاحب المحل - الطبايعن - الى القول « بان مسئولية صاحب المحل مفترضة عما يقع فيه من مخالفات لاحكام المرسوم بقانون المذكور - ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل - ما لم يثبت انه بسبب غيابه لم يتمكن من دفع وقوع المخالفة التي وقعت من التهمة الاولى فتقتصر العقوبة فقط على الغرامة ، ولما كان ذلك ، وكانت المخالفة التي وقعت من التهمة الاولى لامتناعها عن بيع سلعة مسعرة يسأل عنها المتهم الثاني لان مسئوليته مفترضة ولا يقدح في ذلك تبرئة التهمة الاولى من ذات التهمة والسبب يرجع اليها فقط وهو انعدام قصدها الجنائي ومن ثم تكون هذه التهمة قد توافرت في حقه ركنا ودليلا . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضى بان « يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فاذا ثبت انه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ ، ١٣ من القانون » . فقد دلت بذلك على مسئولية صاحب المحل ومديره أو القائم على ادارته مسئولية مفترضة عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون بعيدة كل البعد عن قواعد الاشتراك المعروفة في القانون ، مما مفاده انه لا يمكن معاقبة اى منهم - كما هو الحال في الشريك - بغض النظر عن معاقبة الفاعل ، لان الشريك يستمد صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي ارتكبه وعن قصده هو من فعلته - اما المسئولية المفترضة المنصوص عليها في المادة ١٥ سالفة الذكر فانها لا تقوم الا مع قيام مسئولية الفعل المخالف لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتدور معها وجودا وعدما فاذا كان الحكم قد نفى عن التهمة الاولى القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن بيع سلعة وقضى ببراعتها من التهمة المسندة اليها فان ذلك يستتبع براءة الطبايعن - صاحب المحل - مادام الحكم لم يثبت الاشتراك في حقه فليس للقواعد

العامة - واذا كان الحكم المطعون فيه قد ادانته - رغم هذا - استنادا الى مسؤوليته المفترضة وحدها بمقتضى المادة ١٥ سالفه الذكر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه على محكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والقضاء ببراءة الطاعن من هذه الجريمة - الا انه متى كانت هناك تهمة اخرى موجهة الى الطاعن هي تهمة عدم الاعلان عن الاسعار تخضع في تقدير عقوبتها من غير ارتباط مع الجريمة الاولى الى محكمة الموضوع فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٣ )

المبدأ : جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة - عقوبتها - صدور  
قانون اصلح - التمسره .

ملخص الحكم : وحيث ان البين من الاوراق ان النيابة العامة اقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف انه في يوم ١٩٨١/٥/١٠ « امتنع عن بيع سلعة مسعرة جبريا وطلبت معاقبته بمواد المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وقضت محكمة اول درجة حضوريا بمعاقبته بالحبس لمدة سنة مع الشغل وغرامة خمسمائة جنيه وغلقت المحل لمدة ستة اشهر وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس فاستأنف هذا الحكم ، وقضت محكمة ثان درجة بحكمها المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٥ ، لما كان ذلك وكان الاصل المقرر قى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المسادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو

الذى يتبع دون غيره » ولما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - ونص في مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاتي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محدده الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو بـالـريح ٠٠٠ الخ . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجرامات الطعن أمام محكمة النقض تحول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بما نص عليه في المادة الاولى منه يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا له مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه احكامه اذ انه ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فهو القانون الاصلح للمتهم من القانون القديم رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٠ الذي ينص على عقوبتي الحبس والغرامة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٤ ق - جملة ١٩٨٦/٣/٣٠ )

## ثانيا

### تحديد الاسعار والاعلان عنها

#### قاعدة رقم ( ٦٤٤ )

المبدأ : المادة الاولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى نصت على أن يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى لجنة التسعير .

ملخص الحكم : قضت محكمة أول درجة بحكمها المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بتفريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد نصت على أنه يكون فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برياسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعير » وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية « ونصت المادة الثانية على أنه « تقوم اللجنة بتعيين أقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو الاضافة » ، وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/٣١ وزير التموين فى هذا الاختصاص . ولما كان صريح النص أن التعديل بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير سواء بالحذف أو بالاضافة انما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يغنى عن ذلك قرار يصدر من لجنة التسعير بتسعير أى سلعة خارجة عن نطاق ما يدرجه وزير التموين فى الجدول الملحق بالقانون سالف الذكر بقرار منه اذ يظل هذا الصنف سلعة غير مسعرة لا تخضع لاحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار فى شأنها من الوزير المختص . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة قرار وزير التموين رقم ١٢

لسنة ١٩٧١ أنه نص في مادته الاولى على تحديد أسعار تداول اصناف الاسماك الطازجة البليئة فيها وليس من بينها صنف « الكابوريا » كما قضت المادة السادسة منه على أنه « تلغى من جدول التسعيرة بكافة المحافظات بالجمهورية أسعار اصناف الاسماك الطازجة غير السواردة بالمادة الاولى من هذا القرار . ولما كان قرارا من وزير التموين لم يصدر بإدراج صنف « الكابوريا » ضمن الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فان هذا الصنف يكون قد خرج عن نطاق التسعير الجبرى - ولا يقيز من ذلك أن يكون قرارا من لجنة التسعير بمحافضة بورسعيد قد صدر بتسعيده على ما تذهب الطاعنة - لما سلف بيانه الامر الذى يتضح معه أن القانون لم يشأ تأييم الفعل المسند الى المطعون ضده بما لا يصح معه ادانته عنه - واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة المطعون ضده عن فعل غير مؤثم فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده .

( طعن رقم ٥٤١٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٣١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائلى رقم ٢٤٨٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائلى » قاعده  
رقم ١٦٤٤ ) .

قاعدة رقم ( ٦٤٥ )

المبدأ : اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيها بحكم بات  
قانون اصلح يجب تطبيقه - شرط ذلك .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالصكك والا كان قاصرا ، ولما كان اللين من مطالبة الحكم المطعون فيه انه دان بين فحوى الادلة التى عول عليها فى قضائه بادانة الطاعن بجريمة عدم اعلانه عن أسعار ما يعرضه للبيع الا انه خلا من الاسباب ومن بيان مؤدى الادلة التى استخلص منها ادانته بجريمة بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المحدد قانونا مع انه اوقع على الطاعن العقوبات المقررة لهذه الجريمة ، مما يصم الحكم بالقصور فى البيان ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بأوجه الطعن

فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه وللحالالة ، هذا ولا يفوت المحكمة أن تذكر أن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبري وتحديد الأرباح قد صدر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وهو قانون أصلح للمتهم إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح بما اشتملت عليه أحكامه من ترك الخيار للقاضي بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات وهذه الحالة تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٦ )

المبدأ : القانون الأصح للمتهم - سريانه - شرطه .

ملخص الحكم : الأصل المقرر أنه يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعمول به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ هو الذي يحكم واقعة الدعوى لحداثتها في ظل سريانه وقد نصت المادة الثانية منه على أنه « يستبدل بالمادة ٩ ، ١٣ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه النصوص الآتية : مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر ... » . إلا أنه لما كان القانون



رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة سالفة الذكر والذي صدر في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ وعمل به اعتباراً من ٦ من أغسطس سنة ١٩٨٢ قد نص في المادة الأولى منه على أنه « يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ( المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ) النص الاتى :

مادة ٩ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ... » .

( طعن رقم ٦٦٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٦٤٧ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - هو الواجب التطبيق .

**ملخص الحكم :** لما كانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخسول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يبرى على واقعة الدعوى وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المعدل لنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - والصادر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ - بما نص عليه فى مادته الأولى من استبداله بنص المادة التاسعة النص الاتى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ٣٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ... الخ » يعد قانوناً اصلح للمحكوم عليه اذ انشأ له مركزاً قانونياً اصلح بما اشتملت عليه أحكامه من ترك الخيار للقاض بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة - بينما كان ينص

القانون القديم على عقوبتي الحبس والغرامة معا - فيكون هو القانسون  
وأوجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، لما كان ذلك  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للتهمتين - لما  
بينهما من ارتباط - حتى تتاح للمتهمه فرصة محاكمتها من جديد على  
ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

( طعن رقم ٧٠٧٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨ )

### قاعدة رقم ( ٦٤٨ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت  
فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه  
استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق  
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

ملخص الحكم : من حيث انه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون  
فيه انه اذ دانه بجريمتي عدم امسالك سجل مكتمل البيانات ، وعدم  
الاعلان عن أسعار ما يعرضه للبيع ، فقد شابه القصور في التسبب ذلك  
بأنه لم يبين واقعة الدعوى والادلة التي عسول عليها في الادانة ، مما  
يعيبه ويوجب نقضه ، وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه  
بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وادلة الثبوت  
فيها على قوله « حيث ان التهمتين المنسوبتين الى المتهم ثابتة كل منهما  
بدفاع مقبول » . ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهم » . لما كان ذلك ،  
وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل  
كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به  
اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها  
المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا  
لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها  
بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان

الواقعة وأدلتها بالاحالة الى « ما هو ثابت بالاوراق » . دون ان يورد مضمون هذه الاوراق ووجه استدلالها بها على الثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٤٩ )

المبدأ : يتعين القضاء بالعقوبات التكميلية بجانب العقوبات الاصلية طبقا للوضائع المبينة فى كل مادة من مواد القانون المعاقب به .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من مطالعة الاوراق ان محكمة اول درجة دانت المطعون ضده بجريمة عدم الاعلان عن اسعار السلع التى يعرضها للبيع ، وقضت بمعاقبته عنها بالحبس ستة اشهر ، وبشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس ، فاستأنف ، ومحكمة ثانية درجة قضت بحكمها المطعون فيه - والذى اخذت فيه بأسباب المستأنف - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم المطعون ضده خمسين جنيها ، وتأنيده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بميثاق التسعير الجبرى - بعد ان بين العقوبات الاصلية المقررة للجرائم المنصوص عليها فيه - قد نص فى المادة ١٦ منه على عقوبة أخرى تكميلية يتعين القضاء بها التى جانب العقوبات الاصلية ، هى شهر ملخصات الاحكام التى تصدر بالادانة طبقا للوضائع المبينة فى هذه المادة ، وفرق المشرع بالنسبة لهذه العقوبة التكميلية بين ما اذا كانت العقوبة الاصلية المقضى بها هى الحبس ، وما اذا كانت العقوبة هى الغرامة ، فأوجب ان يكون شهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس فى الحالة الاولى ، ولمدة شهر واحد فى الحالة الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه - على الرغم من أنهلقى عقوبة الحبس لمدة ستة اشهر المحكوم بها ابتدائيا على المطعون ضده ، واستبدل بها عقوبة الغرامة ، قد ابقى على ما كان يقضى به الحكم

الابتدائي من شهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس ، وفاته تعديل هذه العقوبة التكميلية بما يتفق مع ما أجراه من تعديل فـى العقوبة الاصلية ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذى انبث عن عليه الحكم لا يخضع لآى تقدير موضوعى مادلمت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة فإنه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون وذلك بجعل عقوبة شهر ملخص الحكم لمدة شهر .

( طعن رقم ٣٢٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٢٠/٢٧ -  
الجزء الثالث من الموسوعة النخبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٦٨٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٥٠ )

المبدأ : يجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة متى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراجعة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .

ملخص الحكم : وحيث ان القانون أوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم واذا كان الحكم الابتدائى

الذى اعتبى الحكم المطعون فيه أسبابه قد أشار الى وصف التهمتين المبتدئتين الى الطاعن ثم استطرد من ذلك مباشرة الى القول « واذا كانت التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بمحضر الضبط على لسان محرره ومن انه لم يدفع الدعوى بدفع مقبول . وحيث انه فى باقى ذلك فان التهمة ثابتة قبل المتهم مما هو ثابت بمحضر الضبط على لسان محرره بالمحضر الامر الذى يتعين عليه معاقبة المتهم وفقا لمواد الاتهام عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج . » . ومن ثم لم يبين الحكم هذه الواقعة المستوجبة للعقوبة أو يورد مضمون الادلة التى استخلص منها ثبوت هذه الواقعة ، فانه يكون مشوبا بعيب القصور بدوره فى التسبيب ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فانه يكون مشوبا بدوره بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٩٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥١ )

المبدأ : اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره - القرار الصادر بخروج السلعة من جدول التسعيرة - أثره .

ملخص الحكم : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعنين بجريمة بيع طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد وأوقع عليهما عقوبة هذه الجريمة وفقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الارباح وأورد فى مدوناته أن الطاعنين قدما ما يدل على حذف الطماطم من الجدول المتضمن للسعر المسعر فى المدة من ٨٠/٤/١٢ حتى ١٩٨٠/٥/٢ لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن « يعاقب » على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا أصلح للمتهم

فهو الذى يتبع دون غيره ٠٠٠ غير أنه فى حالة قيام اجراءات الدعوى أو صدور حكم بالادانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفا للقانون ينهى عن ارتكابها فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر خاليا من التوقيت وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بال حذف أو الاضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائى ان السلعة موضوع الجريمة التى دبن بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فان الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدها والمشار اليه فى ذلك الحكم باعتباره الاصلح لهما ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا التفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر فى حقهما مقتضى هذا الاستبعاد قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة اليهم .

( طعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٢ )

المبدأ : خلو الحكم الصادر بالادانة من بيان عما اذا كانت السلعة التى باعها الطاعن من الانواع المسعرة جبريا وبيان السعر المقرر لها والثمن الذى بيعت به - أثره - قصور .

ملخص الحكم : وحيث انه لما كان ما تقدم وكانت المحكمة تطمئن الى ما تبين من محضر الضبط وبذلك تكون الجريمة المسندة اليه قد توافرت أركانها القانونية وقدم الدليل على ثبوتها من واقع ما تبين من محضر الضبط من ان المتهم باع السلعة سالفة الذكر بسعر يزيد عن السعر المقرر قانونا ومن ثم يتعين عقابه ٠٠٠ « لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم بيانا للواقعة الدعوى لا يبين منه ما اذا كانت السلعة التى باعها الطاعن من الانواع المسعرة جبريا من عدمه ، كما خلا من بيان

السعر المقرر لها والثلث الذي بيعت به ، رغم ما لذلك - فى خصوصية الدعوى - من أهمية لتعرف حقيقة الواقعة ولتمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان معيبا بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٨٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٣ )

المبدأ : بيع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضه للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد أو الامتناع عن بيعها بهذا السعر أو الريح يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمسة سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ تنعى على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمسة سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه » أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الريح . . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما يتعين معه تصحيحه برفع مقدار الغرامة الى الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا .

( طعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٧ )

جريدة البليغ بأزيد من التسعيرة

قاعدة رقم ( ٦٥٤ )

المبدأ : اذا صدر قانونا اصلح للمتهم بعد وقوع الفعل المكون للجريمة وقبل صدور حكم نهائى فيه يجب تطبيقه .

ملخص الحكم : لما كانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - التى اعلمها الحكم فى حق الطاعن - تنص على ان « يعاقب بالتخفيف مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جيريا ٠٠٠ أو عرضها للبيع بسعر ٠٠٠ يزيد على السعر ٠٠٠ المحدد ٠٠٠ » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٧/٢٦ بعد الحكم المطعون فيه قد استبدل بنص المادة التاسعة آنف الذكر النص الاتى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جيريا ٠٠٠ أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر ٠٠٠ المحدد ٠٠٠ » وكان هذا النص الاخير بما تضمنه من ترك الخيار للقاضى بين توقيع عقوبتى الحبس والغرامة معا أو الاكتفاء باحدهما اصلح للطاعن من النص القديم الذى كان يقرر عقوبتى الحبس والغرامة على سبيل الوجوب ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شان حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها اذا صدر بعده قانون اصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى ، فانه يتعين نقض الحكم .

( طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٧ )



قاعدية رقم ( ٦٥٥ )

المبدأ : اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات  
قانون أصلح للمتهم يجب تطبيقه .

• ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ  
١٩٨١/٤/١٢ ، ودان الطاعن بالتطبيق للمادة التاسعة من المرسوم  
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي كانت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم  
١٠٨ لسنة ١٩٨٠ على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز  
خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه  
كل من باع سلعة مسخرة جبريا ٠٠٠ بسعر يزيد على السعر ٠٠٠ المحدد »  
وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٦ قد  
استبدل بنص المادة سالفه الذكر النص التالي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل  
عن سنة ولا تجاوز خمسين سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا  
تزيد على ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة  
مسخرة جبريا ٠٠٠٠ بسعر يزيد على السعر ٠٠٠٠ المحدد » ،  
وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض  
الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل  
فيه بحكم بات أصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يتحقق  
به معنى القانون الاصلح للطاعن في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة  
من قانون العقوبات بما استحدثه من تخيير القاضى بين توقيع عقوبتى  
الحبس والغرامة معا أو الاكتفاء بتوقيع احدهما دون الاخرى ، بعد  
ان كان القضاء بكليتهما وجوبيا ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه .

( طعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

قاعدة رقم ( ٦٥٦ )

المبدأ : إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم يجب اتباعه - شرط ذلك .

ملخص الحكم : الأصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانسون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » . ولما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحدد الارباح المعدل بعض أحكامه بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ السارى المفعول اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ - الذى يحكم واقعة الدعوى - ينص فى المادة التاسعة منه على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد » . الا انه لما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ قد صدر فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ بعد صدور الحكم المطعون فيه ونص فى مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه النص الاتى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد » .

ولما كانت المادة ٣٥ من القانسون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن معاملات وبيع الطعن أمام محكمة النقض

تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ - بتعديل المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذا انشا الطاعن مركزا قانونيا اصلح له فى القانون القديم. بأن ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة . بعد ان كان القانون القديم ينص على عقوبة الحبس والغرامة معا فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ .

( طعن رقم ٦٨١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٧ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - يجب تطبيقه - شرط ذلك .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاوراق أن النيابة العامة قد اقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه فى يوم ١٩٨٠/١/٢٩ بدائرة قسم السيدة باع سلعة بازيسد من السعر المحدد وطلبت عقسابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وقد دانت محكمة اول درجة بالتطبيق لمواد القانون سالف الذكر وأوقعت عليه الحبس لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيهها والمصادرة وشهر ملخص الحكم والغلق لمدة اسبوع . واذا استأنف الطاعن قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ١٩٨١/١٢/٩ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . ولما كانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المحظية بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذى يحكم واقعة

الدعوى تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر أو الريح المحدد » . وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وقد نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه « يستبدل بنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري بتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاتي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد . أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الريح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجاري » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر في ٢٦ يوليو ١٩٨٢ وهو القانون الاصلح للمتهم اذ أنشأ له مركزا قانونيا اُصلح بما اشتملت عليه احكامه فن ترك الخيار للقاضي بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة . ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٤٠٦٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٨ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجوبه

استدلالة بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم - مخالفة ذلك -  
تقصير .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدعوى بقوله : « وحيث ان الواقعة تخلص فيما جاء بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٨٠/٧/٢٨ انه اثر محاولة شراء باع المتهم السلعة السالف ببيانها بمبلغ ٤٠ قرشا اى بزيادة عن سعرها المقرر ٤ قروش » - ثم خلاص بعد ذلك الى ادانة المتهم مباشرة في قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة مما جاء بمحضر الضبط الذى تطمئن اليه المحكمة والثابت منه بيع المتهم السلعة المذكورة باكثر من سعرها المقرر ومن ثم يتعين القضاء بادانته ..... » لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا - وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالاشارة الى محضر ضبط الواقعة دون ذكر فحواه مفصلا كما لم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة قبل المتهم الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور .

( طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٥٩ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - مريانه - شرطه .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاوراق ان النيابة العامة قد اقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف انه فى يوم ١٩٨١/٥/١٤

بدائرة قسم الساحل باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانونا وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وقد دانت محكمة أول درجة بالتطبيق لمواد القانون سالف الذكر وأوقعت عليه عقوبة الحبس لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيهها والمصادرة وإذ استأنف الطاعن قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في ١٦/١٢/١٩٨١ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ، ولما كانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر يزيد على السعر أو الربح المحدد » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وقد نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه « يستبدل بنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاتي « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجاري » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخويل محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . ولما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ وهو القانون الاصلح للمتهم إذ أنشأ له مركزا قانونيا- اصلح مما اشتملت عليه احكامه- من ترك الخيار للقاضي بين

عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة . ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .  
( طعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٤ ق - جملة ١١/٦ / ١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٠ )

المبدأ : إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم يجب تطبيقه - شرط مريانه .

ملخص الحكم : وحيث ان الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٨١ باع سلعة مسعرة ( كوكا كولا ) بأزيد من البعر المقرر ، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقاً للمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ومحكمة أول درجة أعملت في الطاعن مواد الاتهام وقضت حضورياً بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ بحبس سنة مع الشغل وتغريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة ثاني درجة قضت في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١ بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . لما كان ذلك ، وكانت المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر المحدد ... » إلا أنه بتاريخ ٢٦ من يولية سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الذي استبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح والمعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الآتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ... » وقد نشر هذا القانون في

الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ - الذى صدر وتقرر العمل به بعد الحكم المطعون فيه قد ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة ومن ثم فهو بهذه المثابة أصلح للمتهم من القانون القديم الذى ينص على عقوبتى الحبس والغرامة معا وهو القانون الواجب التطبيق اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات التظعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات . قانون اصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ هو القانون الاصلح للمتهم بما جاء فى نصوصه من عقوبة تمييزية بين الحبس والغرامة ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، ولا يغير من ذلك ان العقوبة المقيدة للحرية الملقى بها تدخل فى حدود تلك المقررة بالقانون الجديد اذ الواضح من الحكم ان المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة فى القانون الذى اعمله وهو ما يشعر بانها وقفت عند حد التخفيف الذى عنده ولم تنزل عنه مقيدة بهذا الحد الامر الذى يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما قضت به لسولا هذا القيد القانونى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة التمييزية فى حدود النص المنطبق هو من خصائص قاضى الموضوع فانه يتعين ان يكون النقض مقرونا بالاحالة .

( طعن رقم ٢٨٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٦٦١ ) .

**المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - سريانه - شرطه - تطبيقه**

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاوراق أن النيابة العامة قد  
انقضت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه. في يوم ١٣/٥/١٩٨١  
بدائرة مركز. فيها ر.ب. يبلغ مائة مسطرة بأزيد من السعر المقرر لها .



٢ - لم يعلن عن أسعار السلع التي يقوم بعرضها للبيع - وطلبت عقابه بالمؤاخذة ١٩٥٠ المعدل وقد كانت محكمة أول درجة بالتطبيق لمواد القانون سالف الذكر وأوقعت عليه عقوبة الحبس لمدة سنة وغرامة ثلاثمائة جنيه والمضادرة وغلق المحل لمدة شهر ونشر ملخص الحكم مدة مساوية لمدة الحبس - واذا استأنف الطاعن قضت محكمة بنها الابتدائية في ٨٢/١/٢٤ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف - لما كان ذلك وكانت المادة الخامسة من الموسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير انجبرى وتحديد الارباح المعدلة بالقانون ١٠٨ سنة ١٩٨٠ الذى يحكم واقعة الدعوى نص على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد - وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من الموسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره - بعد صدور الحكم المطعون فيه - ونص في الفقرة الاولى من مادته الاولى على انه « يستبدل بنص المادة ٩ من الموسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الاتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة اخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى » - لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان ترفض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى - ولما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة

١٩٨٢ - وقد صدر بعد الحكم المطعون فيه - هو القانون الاصلح للمتهم اذ انشأ له مركزا قانونيا اُصلح بما اشتملت عليه أحكامه من ترك الخيار للقاضي بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة - ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

( طعن رقم ٣٥٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٦٢ )

**المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - وجوب تطبيقه - وبعد محكمة النقض .**

**ملخص الحكم :** ومن حيث ان المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اُصلح للمتهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق بيعها على شرط آخر مخالف للعرف التجاري وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الذي عدل العقوبة المقررة في المادة ١/٩ أنفة الذكر بجعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فهو القانون الاصلح للمتهم من القانون القديم الذي ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق عملا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمتهمين لأن الحكم اعتبرهما

جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لاشدهما عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات واذا كان تقدير العقوبة من اختصاص قاضي الموضوع .

( طعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٣ )

المبدأ : الامل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة .

ملخص الحكم : البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اقتصر فيما اقام عليه قضاءه على قوله : « وحيث ان المحكمة اطلعت على الاوراق مما يبين منها ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما تضمنه محضر الضبط ثبوتنا كافيا لادانته ولم يدفعها المتهم باى دفع او دفاع الامر الذى ينتهى بالحكمة الى معاقبة المتهم طبقا لمادتي الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ ج ١ » واذا كان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٤ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بايراء مؤدى هذه الادلة متى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماذا تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

**ملخص الحكم :** لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وان تلتزم بايزاد مؤدى هذه الادلة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يذكر نوع السلعة المباعة واكتفى فى بيان - الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٦٤٣ - لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٥ )

**المبدأ :** كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه - بيان جوهرى - مخالفته - بطلان .

**ملخص الحكم :** وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلا ، ولا يعصم الحكم من هذا العيب انه اشار الى رقم القانون المطبق ، ما دام لم يفصح عن مواده التى اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب ، كما انه لا يصحح هذا البطلان ان يكون الحكم المطعون فيه قد اشار فى ديباجته الى مواد الاتهام التى وردت بتقيد النيابة العامة مادام انه لم يفصح عن اخذها بها ، لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٥٩٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ )

قاعدة رقم ( ٦٦٦ )

المبدأ : اذا صدر قانون اصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات يجب تطبيقه - واجب محكمة النقض .

ملخص الحكم : الاصل ان يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، والذي وقع الفعل فى ظله ، ينص فى مادته التاسعة على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الربح المحدد ... » الا انه بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ ونص فى مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آنف البيان النص الاتى : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الربح المحدد ... » لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان يعتبر قانونا اصلح للطاعن اذ ترك للقاضى الخيار بين توقيع عقوبتى الحبس والغرامة معا وبين توقيع أيهما ، بعد ان كان القانون القديم يقرر للجريمة عقوبتى الحبس والغرامة معا على سبيل الوجوب فان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ، لم يفصل فيها بحكم بات ، اعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ٣١٦٠ نمرة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨ )

قاعدة رقم ( ٦٦٧ )

المبدأ : اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا  
اصحح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه  
قد دان الطاعن بجريمتى بيع سلعة مسعرة بثمن يزيد عن المقرر وعدم  
الاعلان عن اسعار ما يعرضه للبيع ، وقضى بمعاقبته وفقا لاحكام المرسوم  
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠  
باعتباره القانون الذى يحكم الواقعة لحصولها فى ظل سريان احكامه -  
بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة والغلق  
والاشهار . لما كان ذلك ، وكان القانون سالف الذكر قد نص فى الفقرة  
الاولى من المادة التاسعة منه على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن  
سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد  
على الف جنيه : كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو  
عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الربح المحدد ... » كما  
نص فى المادة ١٣ منه على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة  
اشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز  
مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين - (١) كل من خالف احكام  
القرارات التى تصدر باعلان الاسعار ... » واذا كان القانون رقم  
١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم  
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح ، قد  
صدر بعد الحكم المطعون فيه ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٥  
اغسطس سنة ١٩٨٢ وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره قد استبدل  
بنص الفقرة الاولى من المادة التاسعة سالف الذكر النص التالى « يعاقب  
بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل  
عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :  
كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو  
بريح يزيد على السعر أو الربح المحددة ... » ولما كان الاصل المقرر فى

القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا ان عجز تلك الفقرة ينص على أنه « ومع هذا - اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » واذا كانت المادة ٢/٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - بمحكمة النقض - ان تنقض الحكم لمصلحة 'المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون أصلح للمتهم وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ ، المار ذكره ، قد أنشا للطاعن بالنسبة للتهمة الاولى مركزا قانونيا أصلح - يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ، فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات بما اشتملت عليه احكامه من اجازة الحكم بعقوبتى الحبس والغرامة معا أو باحداهما فحسب ، فانه يكون هو القانون الواجب التطبيق الامر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه . ولايغير من ذلك ان العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود تلك المقررة بالقانون الجديد اذ الواضح من الحكم ان المحكمة قد التزمت الحد الادنى للعقوبة المقررة فى القانون الذى اعلمته وهو ما يشعر بانها وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول عنه -مقيدة بهذا الحد - الامر الذى يحتمل معه انها كانت تنزل بالعقوبة عما قضت به لولا هذا القيد القانونى . لما كان ذلك وكان من المقرر ان تطبيق العقوبة التخيرية فى حدود النص المنطبق هو من خصائص الموضوع فانه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاحالة .

( طعن رقم ٤١٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٨ )

المبدأ : القانون الاصلح للمتهم - يجب تطبيقه .

ملخص الحكم : لما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ -المتى- حلت-الواقعة-فى-ظلم-ولئن-نص-فى-المادة-التاسعة-منه-

على وجوب المعاقبة عن الجريمة موضوع الدعوى بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، إلا أنه وقد صدر من بعد القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ ناصا فى مادته الاولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ - لسنة ١٩٥٠ سالف البيان النص الاتى : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع بهذا السعر أو الربح » وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الذى بدل العقوبة المقررة فى المادة ١/٩ آنفة الذكر ، قد ترك للقاضى الخيار فى توقيع كلتا العقوبتين أو احدهما ، فانه يعد قانونا اصح للمتهم من القانون القديم الذى كان يوجب الحكم بعقوبتى الحبس والغرامة معا ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى التى لم يصبح الحكم فيها باتا ، ذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولما كان لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون بمرى على واقعة الدعوى ، فانه يتعين نقض الحكم ، واذا كان تقدير العقوبة مما يخضع لتقدير قاضى الموضوع .

( طعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٩ )

المبدأ : جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من التسعيرة المقررة قانونا  
صدور قانون اصح - أثره .

ملخص الحكم : وحيث ان البين من مطالعة الاوراق أن النيابة العامة اسندت الى الطاعن أنه فى يوم ١٠/٩/١٩٨٠ بدائرة نظامية



باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر وطلبت عقابه بمواد الرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ١٠٨ سنة ١٩٨٠ واذا قضت محكمة جنح طامية بحبس الطاعن سنة واحدة وتغريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة وقد استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن على ذلك الحكم بالطعن المائل . لما كان ذلك كان الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها الا ان الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على انه ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . ولما كان الرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بعض احكامه بالقانون رقم ١٠٨ سنة ١٩٨٠ السارى المفعول المشار اليه من ١/٦/١٩٨٠ والذى يحكم واقعة الدعوى بنص فى المادة التاسعة منه على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ... » إلا أنه لما كان القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ سنة ١٩٨٠ قد صدر بتاريخ ٢٦ يوليى سنة ١٩٨٢ بعد صدور الحكم المطعون فيه ونص فى مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه النص الاتى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر مخالف للعرف التجارى ... » لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات

وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للمتهم وكان القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٨٢ أنف الذكر يتحقق به نص القانون الاصلح للمتهم فى حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات اذا انشا للطاعن مركزا قانونيا أصلح له من القانون القديم بأن ترك للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة معا فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٨٢ .

( طعن رقم ٤٣٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٠ )

المبدأ : جريمة البيع بأزيد من التسعيرة - بطلان إجراءات الضبط لعدم قيام أحد مأمورى الضبط بمحاولة الشراء - اثره - تناقض الحكم - ما لا يوفسره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن من بطلان إجراءات الضبط لعدم قيام أحد مأمورى الضبط بمحاولة الشراء مما ينطوى على تعييب للإجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم متى كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يدفع صراحة ببطلان القبض - بل دفع ببطلان محاولة الشراء ، فلا تقبل اثاره ذلك أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن ان لمأمور الضبط القضائى أن يستعين بمروسيه فى مباشرة اختصاصاته ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائى ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذى من شأنه ان يجعل الدليل متهادما متماقطا لا شئ فيه ببقيا يمكن

ان يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والاخذ بها وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأقوال محرر المحضر بقوله « انه اثناء وجود مباحث التموين حضر اليه المواطن على محمد السيد وقرر له شفاهة انه توجه صباح ذلك اليوم الى البائع سعداوى محمد عيد الشافعى - المتهم - وهو صاحب كشك لبيع الفواكه بميدان المحجوب لشراء كيلو عنب ملوكى فتقاضى منه مبلغ أربعون قرشا للكيلو بأزيد من السعر الرسمى فحضر للابلاغ - فكلفه رئيس الوحدة بمرافقة الشاكى ومعه النقود اللازمة لعمل محاولة الشراء وأرسل الشاكى ومعه الشرطى المرى آدم عبد الهادى ومعه خمسون قرشا وكان تحت مراقبته واشرافه فعاد ومعه كيلو عنب فى كيس وباقى مبلغ عشرة قروش » ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى ان ما أورده الحكم من أقوال محرر المحضر له أصله الثابت بالاوراق فان ما خلاص اليه الحكم من ان محاولة الشراء تمت تحت اشراف محرر المحضر له أصله الثابت فى الاوراق ولا تناقض فيه ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو ان يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان محكمة الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا تقبل أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق لا ينسازع الطاعن فى ان لها أصلها الثابت بالاوراق فان ما يثيره الطاعن من ان محاولة الشراء الثانية غير متفقة مع العقل والمنطق يكون فى غير محله لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من أقوال محرر المحضر من ان العنب المضبوط « ملوكى » فان تناقض رواية الشرطى السرى لنوع العنب بانه فيومى - بفرض صحته - لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام ان ما استخلصه الحكم من أقوال محرر المحضر لا تناقض فيه ومن ثم فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتنتها المحكمة واقتنعت بها ولا فى تعويله فى قضائه بالادانة على أقوال

شهود الاتبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير مسديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه بحسب الحكم ان يثبت السعر الذى باع به المتهم المادة المسعرة وان يقرر انه اكثر من السعر الرسمى مادام الطاعن لا يدعى ان السعر الذى باع به فى حدود السعر الرسمى - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، فان ما يثيره الطاعن على الحكم من عدم تحديده سعر كيلو العنب المضبوط يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧١ )

المبدأ : ارتباط جريمتا بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المحدد قانونا وعدم الاعلان عن الاسعار ببيعها ارتباطا لا يقبل التجزئة -  
اثيرة .

ملخص الحكم : من المقرر انه وان كان الاصل ان تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا انه متى كانت وقائع الدعوى كما صار اثباتها بالحكم توجب تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات فان عدم تطبيقها يكون من الاخطاء القانونية التى تقضى تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجه الصحيح ، واذا كان مناسط تطبيق المادة المذكورة ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة لعدة افعال مكمله لبعضه البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه المادة ، وكانت جريمتا بيع سلعة مسعرة بازيد من السعر المحدد قانونا وعدم الاعلان عن الاسعار المندتان الى الطاعن مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهى الجريمة الاولى وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وكان الحكم الابتدائى لم يلغزم هذا الخطر وتقضى بتوقيف العقوبة المقررة عن كل من السريمتين.

اللتين دان الطاعن بهما فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة الى التهمة الاولى اكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر موضوع التهمة الثانية باعتبارها الجريمة الاشد عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

( طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٢ )

المبدأ : جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من التسعيرة المقرر قانوناً -  
صدور قانون أصلح للمتهم - أثره .

ملخص الحكم : ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قد شابه القصور في التسبيب ذلك بانه لم يبين أدلة ثبوت الواقعة في حقه ومؤداها . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٨١ باع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً ، ف قضى بحبسه سنة مع الشغل وتفريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك ، وكان الاصل ان يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الارياح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، الذى وقع الفعل فى ظله ، ينص فى مادته التاسعة على ان « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد . . . » ، الا أنه بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ -

وبعد الحكم المطعون فيه - صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ ونص في مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آف البيان النص الاتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الريح أو عرضها للبيع بسعر أو بريح يزيد على السعر أو الريح المحدد ... » لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف البيان يعتبر قانونا أصلا ، اذ ترك للقاضي الخيار بين توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا وبين توقيع أيهما ، بعد ان كان القانون القديم يقرر للجريمة عقوبتي الحبس والغرامة معا على سبيل الوجوب ، فان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن ، مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ، لم يفصل فيها بحكم بات ، اعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد علي ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر ، بغير حاجة الى بحث وجه الطعن .

( طعن رقم ٥٢١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٣ )

المبدأ : جريمة البيع بأزيد من التسميعة - المنشأة السياحية -  
تعريفها - خروج الواقعة عن نطاق تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ -  
أثره .

ملخص الحكم : وحيث ان البين من مطالعة الاوراق ان النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن ( وآخر محكوم عليه غيابيا )

بوصف أنه باع سلعة مسعرة مما لا تدعمها الدولة «يسمى كولا: حجم صغير»  
سعر يزيد عن السعر المحدد قانونا ، وطلبت عقابه بأحكام المرسوم  
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ومحكمة  
أول درجة قضت بحبسه سنة مع الشغل ويتغريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة  
والغلق لمدة شهر . فستأنف ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا بتأييد  
الحكم المستأنف استنادا الى أن المتهم لم يتبع الاجراءات المنصوص عليها  
في القانون ١ لسنة ١٩٧٣ وان الواقعة تحكمها مواد الاتهام . لما كان ذلك ،  
وكان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ قد عرف المنشأة السياحية - في تطبيق  
أحكام هذا القانون - بأنها الاماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح  
لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان كالملهى  
والنوادي الليلية والكازينوهات والمطاعم التي يصدر بتحديددها قرار  
من وزير السياحة وكذلك وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات  
برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة ،  
كما أوجب هذا القانون صدور قرار من وزير السياحة لإنشاء أو إقامة  
المنشآت السياحية أو استغلالها أو إدارتها . وحدد في المادة ١٢ منه  
اجراءات تحديد الاسعار فنصت على أنه « يحدد وزير السياحة أسعار  
الإقامة ورسم الدخول والارتياح وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات  
وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة وذلك دون تعيد بأحكام قوانين  
التموين والتسعير الجبري وتحديد الأرباح - ويتم تحديد الاسعار المشار  
اليها بناء على طلب كتابي من مستغل المنشأة أو المسئول عن إدارتها  
ويتضمن مقترحاته في هذا الشأن ، ويقدم الطلب الى الوزارة قبل مزاوله  
المنشأة نشاطها » كما بين في المادة ٢٣ منه العقوبة المقررة على مخالفة  
المادة ١٢ سالفه الذكر فنص على انها « الغرامة التي لا تقل عن عشرين  
جنيها ولا تتجاوز مائتي جنيه » . لما كان ذلك ، وكان الشابت من  
المفردات المضمومة ان الطاعن لم يقدم الدليل على أن المنشأة سياحية في  
حكم المادة الاولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وصدور قرار من وزير  
السياحة بالموافقة على انشائها أو إقامتها أو استغلالها أو إدارتها ، كما  
لم يقدم ما يفيد صدور موافقة هذا الوزير على تحديد أسعار المشروبات .

ومنها مشروب البيبسي كولا موضوع الجريمة - طبقا للسعر الذى بيعت به ، وذلك قبل مزاوله المنشأة - موضوع الجريمة - طبقا للسعر الذى بيعت به ، وذلك قبل مزاوله المنشأة نشاطها . ومن ثم فإن الواقعة تخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ، اذ ان مجال أعمال أحكامه خاصة المادة ٢٣ منه ، هو ان تكون المنشأة سياحية وان يكون قد صدر قرار من وزير السياحة بالموافقة على انشائها وتحديد أسعار المشروبات والماكولات التى تقدم بها قبل مزاوله نشاطها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اعتنق هذا النظر ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيق صحيحا ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر بتاريخ ١٩٨٢/٨/٥ ونص فى مادته الاولى على استبدال نص المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التى دين الطاعن بموجبها وجعل عقوبة الجريمة المسندة اليه الحبس لمدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد الى الف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجراعات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لصالح المتهم اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون اصلح لثمتهم . وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم لما اشتملت عليه احكامه من ترك الخيار للقاضى فى توقيع أى من عقوبتى الحبس أو الغرامة بعد ان كان الحكم بهما حقا وجوبيا بالمادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ما تقدم ، فسانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة - بالنسبة للطاعن فقط دون المحكوم عليه الاخر الذى مازال الحكم غيابيا بالنسبة له - وحتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ وذلك دون حاجة البحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٩ )



## رابعاً

### تسبيب الأحكام

---

#### قاعدة رقم ( ٦٧٤ )

المبدأ : خلو الحكم من بيان الثمن الذى بيعت به السلعة -  
بيان جوهرى لتعلقه بأحد أركان جريمة مخالفة التسعيرة الجبرى -  
تصور فى التسبيب - الأسرة .

ملخص الحكم : وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد وصف التهمة المسندة الى الطاعن وهى أنه باع سلعة مسعرة ( شئ ) بأزيد من السعر المحدد قانونا وإشار الى المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها قد بين الواقعة وأدلة ثبوتها فى قوله « وحيث أن وجيز الواقعة يخلص حسبما أثبتته محرر المحضر من أن المتهم باع السلعة المذكورة والمسعرة جبريا بزيادة عن السعر المقرر قانونا . وحيث أن التهمة ثابتة فى حق المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفع المتهم التهمة عن نفسه بأسباب مقبولة ومن ثم يتعين معاقبته عملا بمواد الاتهام » لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان مما يجب أن يشتمل عليه حكم الادانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى لحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها فى الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الثمن الذى بيعت به السلعة . وهو بيان جوهرى لتعلقه بأحد أركان مخالفة التسعير الجبرى المسند الى الطاعن ارتكابها اذ لا يتحقق وقوعها الا بمعرفة هذا الثمن

وثبت أنه يجاوز السعر المحدد قانونا ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور  
مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢١٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ -  
الجزء الثالث من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٦٧٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٦٧٥ )

المبدأ : التفتات المحكمة عن الرد على دفاع جوهرى - قصور  
مشويا بالاخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول  
درجة والمحكمة الاستئنافية ان الطاعن دفع بان الزجاج المبيع مستورد  
ولا يخضع للتسعير الجبرى وطلب للتدليل على ذلك - سماع شاهد الاثبات  
الذى بيع له الزجاج كما يبين من الحكم المطعون فيه انه أيد الحكم الابتدائى  
لاسبابه دون ان يتناول أيهما دفاع الطاعن المشار اليه أو يبين نوع  
الزجاج المبيع رغم جوهرية ذلك وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه  
بموضوعها ويتحقق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت ان يتغير به وجه  
الرأى فيها واذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه  
بلوغا الى غاية الامر فيه فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء  
مشويا بالاخلال بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٨١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٦٧٦ )

المبدأ : يجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بيانا- تحقق به- أركان- الجريمة والظروفه التى وقعت

فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم - مخالفة ذلك - قصور .

**ملخص الحكم :** المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٧٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٧ )

**المبدأ :** حكم الادانة - ما يجب بيانه فيه - مخالفته - قصور .

**ملخص الحكم :** المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة على محضر الضبط دون ذكر لنسج البطيخة والسعر المحدد لوزن الكيلو منها ووزنها بالكامل وجملة الثمن المقرر لها قانونا ودون بيان لما اذا كانت هذه السلعة واردة بجدول السلع

المسكرة ام لا مع ما لتلك البيانات من أهمية من تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الامر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان مما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦١٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٨ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب بيانه فيه - مخالفته - قصور -  
القانون الاصلح للمتهم - أثره .

ملخص الحكم : المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يبنىء وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٧٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٧٩ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب بيانه فيه - مخالفته - قصور -  
القانون الاصلح للمتهم - أثره .

ملخص الحكم : المادة ٣١٠ من قانون اجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا

تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة باخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ولا كان قاصراً ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيانه الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة واقوال محرره ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما تثيره الطاعنة بوجه الطعن فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه . فضلاً عما تقدم فان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قد صدر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢ - بعد صدور الحكم المطعون فيه - وهو قانون اصلح للمتهم اذ انشأ له مركزاً قانونياً اصلح بما اشتملت عليه احكامه من ترك الخيار للقاضى بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ومن ثم يكون هو القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات - وهذه الحالة تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٧٥٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٠ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب بيانه فيه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى اقام عليها قضاءه على قوله : « وحيث أن وجيز الواقعة يتحصل فيما أثبتته

النسب مفتش التموين في محضره المؤرخ ١٩٨٠/٦/٢٤ من أنه أثناء قيامه ضمن حملة تفتيشية توجه التي تحلّ المتهم وأجرى محاولة لشراء شيكارة أسمنت قباعها له بـ ٧٥٠ قرشا المخالفة ٤٣٠ قرشا فأجرى ضبطه كما ضبط الأشياء المخالفة وبسؤاله فيما نسب إليه اعترف وحيث أن المتهم لم يحضر بالجلسة لإبطاء ما عسى أن يكون لديه من دفاع أو دفع . وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من محضر الضبط ومن عدم دفعه لها بأى دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام . . . » لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يبين منه نوع السلعة التى باعها الطاعن وما إذا كانت من الأنواع المسعرة جبرياً من عدمه رغم ما لهذه البيان من خصوصية الدعوى من أهمية لتعرف حقيقة الواقعة ولتتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٥١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨١ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب بيانه فيه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : لما كان الحكم الابتدائى المؤيد للأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « وحيث أن وقائع الدعوى تخلص فيما أثبتته السيد مفتش التموين فى محضره المؤرخ ١٩٨٠/٩/١٦ من أنه كلف أحد افراد الحملة بعمل محاولة لشراء فراخ حية من المتهمه فباعت له دجاجة وزنها ٧٥٠ جراما . وطلبت منه ثمنا لها مائتين وخمسة وعشرين قرش وباعتها له بذلك بزيادة مائة وثمانية قروش ١٠٠/٧٥ من القرش عن السعر المحدد » . . .

ثم أضاف الحكم بعد ذلك قوله : « أن المحكمة تطمئن الى ثبوت التهمة فى حق المتهمه ثبوتاً قاطعاً مما أثبتته محرر بمحضر ضبط الواقعة من أن المتهمه باعت سلعة مسعرة « دجاجة » بأزيد من السعر المقرر ومن

ثم يتعين معاقبتها عملا بمواد الاتهام طبقا لنص المادة ٢/٣٠٤ اجراءات. لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى لا يبين عنه نوع الدجاجة التى باعتها الطابعة رغم ما لهذا البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الامر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٦٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٢ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب بيانه فيه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان اورد وصف التهمتين المسندتين الى الطابعين بين واقعة الدعوى وأدلتها فى قوله : « وحيث ان واقعة الاتهام تخلص حسبما أثبتته محرر المحضر فى محضره من أنه أثناء قيامه بحملة تفتيشية على الاسعار توجه الى المتهم الذى باعه السلعة المبينة بالمحضر وهى المسعرة قانونا بازيد من السعر المقرر لها وذلك بعد ان ناقشه فى السعر فقام بضبط الواقعة . وحيث انه بسؤال المتهم اعترف بما هو منسوب اليه فى محضر ضبط الواقعة ويسأله فى تحقيق النيابة انكر مقررا - انا معرفش حاجة عن البيع والشراء - وحيث انه يبين مما تقدم ان التهمة على النحو الوارد بوصف الاتهام ثابتة فى حق المتهم ثبوتا كافيا كما هو ثابت فى محضر ضبط الواقعة من أنه باع سلعة مسعرة بسعر يزيد عن السعر المقرر لها ومن اعترافه بالتهمة فى ذلك المحضر الامر المستوجب لعقابه طبقا لمواد الاتهام » . لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون لاجراءات الجنائية أن كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة حتى يئسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نوع السلعة التى باعها

الطاعن وما اذا كانت تخضع للتسعير الجبرى كما خلا من بيان الثمن رغم ما لهذين البيانيين من أهمية فنى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها الامر الذى يصم الحكم بالقصور مما يوجب نقضه .  
( طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/٢٣/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٣ )

المبدأ : خلو الحكم من بيان الواقعة موضوع الدعوى ومضمون محضر الضبط - أثره - قصور .

ملخص الحكم : وحيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بوصف انه اولاً : باع سلعة مسعرة جبرياً ( صابون ) بأزيد من السعر الجبرى المقرر لها ، ثانياً : لم يعلن عن أسعار ما يعرضه للبيع من سلعة . وقضت محكمة اول درجة غيابياً بحبس الطاعن سنة مع الشغل وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة عن التهمة الاولى وغرامة عشرة جنيهات عن التهمة الثانية . فعارض وقضى برفض معارضته ، فاستأنف وبجلسة الخامس والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٨١ قدم المدافع عنه شهادة من وزارة التموين تفيد ان الصابون انتاج القطاع الخاص ، فقضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى الغيابى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه بعد ان أشار الى وصف التهمتين المسندتين الى الطاعن ومواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها استطرد مباشرة الى القول « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفع المتهم للتهمة المسندة اليه بدفاع مقبول الامر الذى يتعين معه عقابه طبقاً لمواد الاتهام ... » لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومضمون محضر الضبط الذى عول عليه فى قضائه بأدانة الطاعن بما يفصح عن نوع السلعة وما اذا كانت من السلع المسعرة جبرياً . وقد هذا التسعير والثمن الذى بيعت به وكان الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين



واقعة الدعوى والادلة التى أستند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فن بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى - فانه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وإن تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٧٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٤ )

المبدأ : يجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

«لخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « ومن حيث ان استئناف النيابة العامة جاء للثبوت عن حكم محكمة أول درجة الصادر بالبراءة - ومن حيث ان المحكمة اطلعت على أوراق الدعوى التى يبين منها ان التهمة ثابتة ثبوتا كافيا فيما جاء على لسانه ومن توقيعه على محضر الضبط ومن ثم يتعين على المحكمة القضاء بالغاء الحكم المستأنف وانزال العقوبة المقضى بها عملا بالمادة ٣٠٤/٢ ج ١ - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة

الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى . فانه يكون مشويا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . - مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٩٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٥ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور في التسبب .

ملخص الحكم : وحيث انه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ داته بجريمة بيع سلعة بسعر يزيد عن السعر المقرر ، فقد شابه القصور في التسبب ، ذلك بان لم يبين واقعة الدعوى ومؤدى الادلة التي عول عليها في الادانة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان واقعة الدعوى وأدلتها على قوله : « حيث أن النيابة العامة قدمت المتهم للمحاكمة طبقا للقيود والوصف الواردين بالاوراق وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الضبط ويعاقب عليها القانون بمقتضى مواد الاتهام ومن ثم تقضى المحكمة بالاوراق طبقا لذلك » - لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . بياننا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي

وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجـه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الي محضر الضبط دون ان يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة - فانه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يتعين معه نقضه .

( طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٦ )

المبدأ : خلو حكم الادانة من بيان الواقعة والدليل عليها واغفاله لذكر نص القانون الذي انزل العقوبة بموجبه - اثره - بطلان الحكم .

ملخص الحكم : وحيث ان مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة بيع سلعة بسعر يزيد على السعر المحدد قد شابه قصور في التسبب ذلك بانه ايد الحكم الابتدائي لاسبابه رغم انه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ومواد القانون التي انزل بموجبها العقوبة على الطاعن وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بياته لواقعة الدعوى والاحالة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « من حيث ان التهمة المسندة الى المتهم - الطاعن - ثابتة في حقه مما ورد في محضر الضبط من ارتكاب المتهم المخالفة الواردة يرمف النيابة وتطبق عليها مواد الاتهام ومن ثم يتعين معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة لها » لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت

فيها والادلة اتى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لاسبابه رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى فى بيان الحلييل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبنى وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فى حق الطاعن كما أنه أغفل الاشارة الى نص القانون الذى دانه بمقتضاه ، ولا يغنى فى هذا الصدد أنه اشار فى ديباجته الى رقم القانون الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه طالما أنه لم يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٧ )

**المبدأ : حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور فى التسبيب .**

**ملخص الحكم :** وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة : بيع سلعة يزيد على السعر المحدد فقد شابه القصور فى التسبيب ذلك بأنه لم يبين مضمونه كما اعرض بغير رد عما وقع به من بطلان اجراءات الضبط التى تولاهما من لا تتوافر فيه صفة الضبطية القضائية مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وادلة الثبوت فيها على قوله : « وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً مما تضمنه محضر

الضبط . وحيث أن المتهم لم يدفع التهمة عن نفسه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عُنْيه طبقاً لمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ « . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة لبيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وبسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمه النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة ولم يورد مضمون الدليل الذي استند اليه ولم يبين مؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة مكتفياً بالاحالة الى محضر الضبط ومن ثم فانه يكون معيباً بالقصور في التيسيب بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨٨ )

المبدأ : خلو حكم الادانة من بيان مواد القانون التي انزل بموجبها العقاب - بيان جوهري - اثره - بطلان الحكم .

ملخص الحكم : وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد استلزمت في كل حكم بالادانة أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فانه يكون باطلاً . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار الى ان النيابة العامة طلبت معاقبة الطاعن بمواد المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، ولا ما أثبتته من انه يتعين معاقبة الطاعن عملاً بمواد

الاتهام ، مادام أنه لم يفصح عن تلك المواد التي أخذ الطاعن بها والخاصة بالتجريم والعقاب وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الباطل واعتققت أسبابه ، فإنه يكون باطلا بدورة .  
( تطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٦٨٩ )

المبدأ : حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - مخالفته - قصور في التسبيب - الثغرات المحركة عن الدفاع الجوهري - أثره . يعيب الحكم .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث أن التهمة ثابتة قيل المتهم ثبوتا كافيا مما جاء بمحضر الضبط المرفق ومن عدم دفع المتهم لالتهام بدفع مقبول يطمئن اليه وجدان المحكمة ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام وعملا بالمادة ١٢/٣٠٤ ج » - لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذا المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقدير برأى فيما يثيره

الطاعن بوجه الطعن فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب بسا  
يوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٢٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٦٧٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٦/٣/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٦١٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٧٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣/٤/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٧٥٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٣/٤/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٦٥١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٦٦٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٦/٥/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٢٧٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٣٩٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٨٤ )

( طعن رقم ٢٢٣٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٠ )

المبدأ : التشكك فى صحة اسناد التهمة للمتهم او لعدم كفاية

الادلة - أثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣  
لسنة ١٩٥٠ المعدل اذ نص بصفة عامة فى المادة التاسعة منه على عقاب  
من تمنع عن بيع سلعة مسعرة او محددة الربح ، فقد فرض بذلك على  
التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها فى محالهم او مخازنهم .  
بحيث اذا امتنعوا عن البيع منكزين وجود السلعة او مخفين لها حبسهم .

عن التداول ، اعتبروا معتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا دون ان يقبل منهم التعلل بأية علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن ، ولا يصح تخصيص عموم النص بغير مخصص ، ولا صرفه عما يحقق الغاية التي تغياها الشارع من تقريره ، لما كان ذلك ، وكان وجود السلفة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للعيان يصح اعتباره عرضا للبيع وانكار وجودها من جانب البائع يصح عده امتناعا عن البيع ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالبراءة إلى مجرد قالة ان المطعون ضده لم يقصير من امتناعه عن البيع إلى خلق سوق سوداء لتحقيق ربح اكبر ، فانه يكون قد اخطأ في تاويل القانون بملء يوجب نقضه في خصوص ما قضى به في التهمة الاولى المسندة الى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة أسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمتها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قُام عليها الاتهام عن بصر وبصورة . واذ كان للبين من الحكم للمطعون فيه انه أغفل التهمة الثانية المنسوبة الى المطعون ضده فلم يعرض لها البتة ولم يدل برأيه في الدليل القائم بخصوصها بما يفيد انه - على الأقل - فطن إليها ، واقتصر في تبرير ما قضى به من براءة المطعون ضده منها على ما ساقه بالنسبة للتهمة الاولى ، فان ذلك ينبىء عن ان المحكمة أصدرت حكما للمطعون فيه بغير احاطة بظروف الدعوى وتمحيص لادلتها مما يعيب الحكم بالقصور الذي يتطلبه ويوجب نقضه والاعادة لهذا التنبأ ايضا .

( طعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩١ )

المبدأ : صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة



١٩٥٠ - إذا ثبت أنه سبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرَت العقوبة على للغرامة - مفساد ذلك .

. ملخص الحكم : ولما كان ذلك ، وكانت المخالفة التي وقعت من المتهم الاولى لامتناعها عن بيع سلعة مسخرة يسأل عنها المتهم الثاني لان مسئوليته مفترضة ولا يقدح في ذلك تبرئة المتهم الاولى من ذات التهمة والسبب يرجع اليها فقط وهو انعدام قصدها الجنائي ومن ثم تكون هذه التهمة قد توافرت في حقه ركنا ودليلا « . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضي بأن « يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فانذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرَت العقوبة على الغرامة الجبينة في المادتين ٩ ، ١٣ من القانون « . فقد دلت بذلك على مسئولية صاحب المحل ومديره أو القائم على ادارته مسئولية مفترضة عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون بعيدة كل البعد عن قواعد الاشتراك المعروفة في القانون ، مما مفساده انه لا يمكن معاقبة أي منهم - كما هو الحال في الشريك - بغض النظر عن معاقبة الفاعل ، لان الشريك يستمد صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي ارتكبه وعن قصده هو من فعلته - أما المسئولية المفترضة المنصوص عليها في المادة ١٥ سالفة الذكر فانها لا تقوم الا مع قيام مسئولية الفعل المخالف لاحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتدور معها وجودا وعدما فانذا كان الحكم قد نفى عن المتهم الاولى القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن بيع سلعة وقضى ببرائتها من التهمة المسندة اليها فان ذلك يستتبع براءة الطاعن صاحب المحل . مادام الحكم لم يثبت الاشتراك في حقه طبقا

للقواعد العامة - واذا كان الحكم المطعون فيه قد اذانه - رغم هذا - استنادا الى مسؤوليته المفترضة وحدها بمقتضى المادة ١٥ سالفه الذكر فانه يكون في الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه على محكمة النقض نقض الحكم وتصحيحه والقضاء ببراءة الطاعن من هذه الجريمة - الا أنه متى كان هناك تهمة أخرى موجهة الى الطاعن هي تهمة عدم الاعلان عن الاسعار تخضع في تقدير عقوبتها من غير ارتباط مع الجريمة الاولى الى محكمة الموضوع فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢ )

### **تفتيش**

- **اولاً : الاذن بالتفتيش**
- **ثانياً : التفتيش الجائز بغير اذن**
- **ثالثاً : بطلان التفتيش**
- **رابعاً : تسبيب الاحكام**

## أولا

### الاذن بالتفتيش

#### قاعدة رقم ( ٦٩٢ )

**المبدأ :** تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما اراءاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٩٣ )

**المبدأ :** مرور فترة زمنية طالت أو قصرت بين تحرير محضر التحريات واستصدار اذن التفتيش - أثره .

**ملخص الحكم :** مجرد مرور فترة زمنية طالت أو قصرت بين تحرير الضابط لمحضر التحريات واستصداره اذن تفتيش ، وبين استصداره للاذن

وتنفيذه أمرا متروكا لمطلق تقديره وليس فيه بذاته ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابطين أو يقدر في سلامة الاجراءات التي تمت ، فان الحكم اذ تفلن الى أقوال الضابطين واستراب في صحتها تأسيسا على ذلك السبب وحده يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .

( طعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٩٤ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الامرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر انه وان كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الامرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها الا تعول على التحريات او ان تطرحها جانبا ، الا انه يشترط ان تكون الاسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها ان تؤدي الى ما رتب عليها .

( طعن رقم ٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٩٥ )

المبدأ : تفتيش الانثى يجب ان يكون بمعرفة انثى .

ملخص الحكم : من المقرر ان مراد القانون من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة أخرى - على نحو ما توجبه الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية هو ان يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية

المقراة التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حيائها اذا مست ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذونات قوله - ان المحكمة ترى ان قيام ضابط الواقعة بغض الانتفاخ الذى لاحظته بطرحه المتهمه ويتدلى فوق خصرها من الناحية اليسرى فيه مساس بعورات المرأة التى تخدش حيائها اذا مست . واذ كان مؤدى ذلك ان الضابط أجرى تفتيش الجزء المنتفخ المتدلى من غطاء الرأس التى ترتديه المطعون ضدها ( الطرحة ) جيئ عثر على المخدر المضيوط ، فإنه لا يكون قد خالف القانون لعدم بمياسه أى جزء من جسمها مما يعد من العورات التى تخدش حيائها اذا مست . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ بالتالى عن تقدير أدلة الدعوى بما يتعين معه نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٨ )

- فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٣٢ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٩٦ )

المبدأ : لا يوجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى .

ملخص الحكم : القانون لا يوجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه بل له ان يستعين قیما یجریه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب

بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المربين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه من معلومات ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الضابط شاهد الاثبات بجدية هذه التحريات التي بنى عليها اذن التفتيش وتوافر مسوغات اصداره فلا يجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض ، هذا الى أنه لما كان من المقرر ان القانون لم يشترط شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة الماذون بتفتيشه او صناعته طالما انه الشخص المقصود بالاذن .

( طعن رقم ١٢١٨ سنة ٥١ ق - جملة ١٩٨١/١١/٢١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٩٧ )

المبدأ : تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش  
هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت  
اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن  
بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر الى سلطة التحقيق  
تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية  
الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصدره واقرت  
النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما اثارته لتعلقه  
بالموضوع لا بالقانون . ولما كان الطاعن لم يثر امام محكمة الموضوع شيئا

كما يدعيه من بطلان التحريات لعدم جديتها فلا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٤٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي - رقم ١٣١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٩ ) :

#### قاعدة رقم ( ٦٩٨ )

المبدأ : متى صدر اذن بتفتيش متهم كان لماور الضبط القضائي  
المنتدب لاجرائه أن يفتشه أينما وجد طالما كان في دائرة اختصاصه .

ملخص الحكم : من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم  
كلن لماور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن يفتشه أينما وجده ،  
طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من اصدر الاذن ومن قام  
بالجراءات تنفيذه .

( طعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٢٩٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٦٩٩ )

المبدأ : المفع يصدر الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع  
مؤبىوعى يكفى للرد اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن  
أخذاً بالأمانة التي اوردتها -



**ملخص الحكم :** وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دأن الطاعن بها ونساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته غلبتها استمدها من أقوال شاهدى الضبط ومن تقرير العمل الكيماوى ، وبعد ان أورد مؤداها عبارات كافية عرض لدفع الطاعن بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط وبينه وإطرحة بقوله « .. ان الثابت من الاضلاع على اذن النيابة أنه صادر الساعة ١٢ر٥٠ مساء ١٩٧٥/٣/٤ برأى النيابة وان التفتيش تم فى العاشرة مساء من نفس اليوم الامر الذى أيدته شهادا الاثبات المقدم حسن حسن المناخلى والمقدم عماد راشد مما لا يدع مجالاً للشك في صحة صدور الاذن وأنه صادر بعد ظهر يوم ٧٥/٣/٤ قبل اجراء التفتيش للذى تم مساء نفس اليوم قبل منتصف الليل فى العاشرة مساء » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن أخذاً بالأدلة التى أوردتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش استناداً الى أقوالهما وكان الطاعن لا ينازع فى ان ما خصله الحكم فى هذا الخصوص له ماخذة الصحيح من الأوراق ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته فى شأنه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٥٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٢٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٠٠ )

**المبدأ :** تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع إذ أن القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وأقرت النيابة على تعرفها في هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت المحكمة قد سوفت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتهجة لا ينازع الطاعن في ان لها أصل ثابت بالأوراق وكان خلو الاذن من بيان حالة المأذون بتفتيشه الاجتماعية أو صناعته أو محل اقامته أو سوابقه لا يعيبه طالما أنه الشخص المقصود بالأذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فان ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً .

( طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٠١ )

**المبدأ :** تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش

هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تدت  
اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار  
الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة  
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه الاخيرة قد  
اقتنعت بجديسة الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها  
نسويغ اجزائه . فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ،  
ولما كان القانون لم يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش وكل ما تطبه في  
هذا الصدد ان يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الاشخاص  
والاماكن المراد تفتيشها ، وان يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره وان  
يكون مدونا وموقعا عليه بامضائه ، فانه لا يعيب الاذن عدم تعيين اسم  
المامور له باجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش ان ينفذه اى  
واحد من مامورى الضبط القضائي مادام الاذن لم يعين مامورا بصفته ،  
وقد اورد الحكم ان ذلك قد تحقق بالفعل بما اثبتته من ان الذى قام  
بتفويض الاذن ضابط قسم مكافحة المخدرات وهو من مامورى الضبط  
المختصين ، فاذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رفضه للدفع  
ببطلان اذن التفتيش بشقيه يكون قد اصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

قاعدة رقم ( ٧٠٢ )

المبدأ : لم يشترط القانون شكلا معيناً للاذن بالتفتيش - مؤدى  
ذلك .

ملخص الحكم : لما كان القانون لم يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش،  
فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة الماذون بتفتيشه او صناعته او

محل اقامته طالما انه الشخص المقصود بالاذن ، فضلا عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدّفع عن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الاذن به فانه لا يجوز ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بأوجه الدفاع الموضوعية .

( طعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٢٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٠٣ )

المبدأ : يجب أن يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى . علة ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر ان مجال اعمال الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية ان يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى مثلها هو ان يكون مكان التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها وهي عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست فان منعاها في هذا الشأن يكون غير سليم .

( طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٣٢ ) .

قاعدة رقم ( ٧٠٤ )

المبدأ : من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

ملخص الحكم : من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش وكانت المحكمة قد افصحت بما أورده في مدوناتها من اطمئنانها الى أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات وهو المقصود في الاذن الصادر بالتفتيش - استنادا الى العناصر الصحيحة التي ساقتها في هذا الصدد وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي قام عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٤٨ ) .

قاعدة رقم ( ٧٠٥ )

المبدأ : يجب أن يكون تفتيش الانثى بمعرفة انثى - علة ذلك .

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد اثبت أن الضابط المادون له بالتفتيش قد وجد الطاعنة بمسكنها وما أن شاهده حتى هبت واقفة ممسكة بيدها كيسا من القماش فقام بضبطه وهي ممسكة به ، لما

كان ذلك وكان مراد القانون من اشتراط تفتيش الانثى بمعرفة أخرى هو ان مكان التفتيش من الموضع الجسدي التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حياءها اذا مست . ومن ثم فان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو أمسك بيد المتهمه واخذ الكيس الذي كانت تمسك به على النحو الذي اتيه الحكم ، ويكون النعى عليه بأنه أهدر نص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب تفتيش الانثى بمعرفة انثى مثلها ، هو تعي على الحكم بما ليس فيه .

( طعن رقم ٥٧٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم-٣٣٢ ) .

قاعدة رقم ( ٧٠٦ )

المبدأ : الاذن بالتفتيش - شروط صحته .

ملخص الحكم : الاصل في القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جنائية او جنحة » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، وان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه او لحريته الشخصية .

( طعن رقم ٦٤٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٦٨ ) .

٦٦٧ تـ

### قاعدة رقم ( ٧٠٧ )

**المبدأ :** تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت للاسباب التي اوردها بجدية التحريات التي ابتنى عليها صدور الاذن بالتفتيش واقرت سلطة التحقيق فيما ارتأته فانه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك امام محكمة النقض هذا الى ما هو مقرر من ان القانون لا يوجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن بتفتيش الشخص او ان يكون على معرفة سابقة به بل له ان يستعين فيما يجريه من تحريات وابحاث او ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المربين ومن يتولى ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام انه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وصدق ما تلقاه من معلومات لما كان كل ما تقدم ، فان ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ويكون الطعن برصته على غير اساس مما يتعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٠٨ )

**المبدأ :** جدية التحريات وكفايتها - تقديره - سلطة التحقيق -  
محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان اذن التفتيش في خصوصية الدعوى المعروضة قد صدر بناء على تحريات قام بها رئيس مكتب مكافحة مخدرات القنطرة شرق عن المتهم التتيم بذات طائفة المركز بعد مراقبة له تأملت مدة زمنية كافية قبل الضبط وكان الصابط مستحق الاذن قد ألم بشخص المتهم ومحل اقامته على النحو الثابت بمحضر التحري المنحر بمفرقة - الامر الذي تستخلص منه المحكمة جدية هذه التحريات ومن ثم يكون النعي على الاذن بمقولة البطلان لعدم جدية التحريات على غير سند وصحيح القانون والواقع وتلتفت عنه المحكمة - لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرب النياية على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما اترتاه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - وكانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه واثبتت ان التحريات سبقت صدور ذلك الاذن وانها جدية فان النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(.. طعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٣١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ )  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

**قاعدة رقم ( ٧٠٩ )**

**المبدأ :** شروط صحة الاذن بتفتيش شخص المتهم او منكنه .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر ان كل ما يشترط لصحة اذن التفتيش هو ان يكون رجله بالضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة معينة - جنائية او جنحة - قد وقعت من شخص



مفتين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنة في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة - وكان - ما أثبتته المحكم في مدوناته من أن العقيد ..... قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطابع يتجسس في المواد المخدرة وأنه يتردد على مدينة المنصورة لتوزيعها على تجار التجزئة وأنه يحتفظ بها معه وبالسيارة رقم ..... ملاكى ..... التى يستخدمها فى ذلك . فإن مفهوم ذلك أن إذن التفتيش قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة : وإذ انتهى الحكم الى أن الاذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وتبرجت نسبتها الى الماذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى على الاذن بالبطلان لصدوره معلقا على جريمة مستقبلية فى غير محلة .

( طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/٣٠/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٩٠ ) -

المبدأ : يجب ان يكون الاذن بالتفتيش واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الاشخاص والاماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه .

ملخص الحكم : كل ما يتطلبه القانون لصحة الاذن بالتفتيش ان يكون واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الاشخاص والاماكن المراد

تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه .

( طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٣٦٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٣٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٧١١ )

المبدأ : جدية التحريات وكفايتها - تقديره - سلطة التحقيق -  
محكمة الموضوع ..

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا ما اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وافرت النيابة على تعرفها فى هذا الشأن ، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وعرضت لما أثاره المدافع عن الطاعن من عدم ملكيته للمخبز الذى تم فيه الضبط ولم تر فيه دفاعا جديا يشهد له الواقع فقربت عليه بأنه مجرد قول مرسل بغير سند من الاوراق ، فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مستديدا .

( طعن رقم ٣١٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة للذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

قاعدة رقم ( ٧١٢ )

المبدأ : الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش .

ملخص الحكم : من المقرر ان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به . وكان الثابت بمحضر الجلسة ان الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره باسم غير الاسم الحقيقي للمتهم وقد عرض الحكم بهذا الدفع وانتهى الى رفضه في قوله « وحيث انه عن المنطلق الاول وهو الدفع ببطلان التفتيش فان المقرر قانونا ان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش متى استظهر ان الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بالاذن وكان المتهم قد قرر بتحقيقات النيابة انه مشهور باسم الهبوب وانه صاحب مقهى بناحية ميت عنتر وكان الاذن قد تضمن اسم الشهرة للمتهم ومهنته باعتباره صاحب مقهى بناحية ميت عنتر وعلى هذا فمادام الاذن الصادر من سلطة التحقيق قد ورد به اسم الشهرة المنوه عنه آنفا وعين مقهاه بالذات في المدينة التي يقيم بها والسابق بيانها فان المتهم يكون هو المقصود بالتفتيش بغض النظر عن الخطأ في اسمه » . واذا كان ما اورده الحكم من ذلك كاف وسائغ فان ما ينعاه الطاعن من دعوى القصور يكون غير سديد .

.. ( طعن رقم ٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٤٨ ) .

قاعدة رقم ( ٧١٣ )

المبدأ : من المقرر ان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة او تاذن في اجرائه في مسكن المتهم او ما يتصل بشخصه هو ان

يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته ان جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من المتهم - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** من المقرر ان كل ما يشترط بصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من المتهم وأن يكون ثمة من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا المتهم ما يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، وإن الحكم قد إبان فى غير ليس أن جريمة حيازة الطاعن بلواد مخدرة واتجاره فيها كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها اليه وقت أن أصدرت النيابة العامة اذن الضبط والتفتيش ، فإن الاذن يكون قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن وليس لضبط جريمة مستقبلية ويكون البنى عليه بالبطان فى هذا الخصوص على غير أساس . ولا ينال من ذلك على الضابط بسفر الطاعن بعد صدور الاذن لحضار كمية عن الحشيش اذ أن ذلك لا يعدو وأن يكون مظهرًا لنشاطه فى الاتجار ولما هو مقرر من ان لرجل الضبط القضائى المنتخب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم خلال المدة المحددة بالاذن . كما لا يعيب الحكم ما استعطف اليه فى معرض تبرير سلامة الاذن من استدلال بما أسفر عنه التفتيش من ضبط المخدر اذ لا يعدو وأن يكون تزييدا لا اثر له فى منطقه أو فى النتيجة التى انتهى اليها .

(( طعن رقم ٢٩٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢ ))

#### قاعدة رقم ( ٧١٤ )

**المبدأ :** من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدر الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع : ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك - كما هو الحال في هذه الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتتاته لتعلقه بالقانون هو الحال في هذه الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتتاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

( طعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧١٥ )

**المبدأ :** من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتتاته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في شهادة الضابط شاهد الاثبات .

( طعن رقم ٢٧٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ )

قاعدة رقم ( ٧١٦ )

المبدأ : قصر الفترة الزمنية بين صدور الاذن واجراء الضبط والتفتيش - اثره •

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان ما اثاره الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع بقصر الفترة الزمنية بين صدور الاذن واجراء الضبط والتفتيش مستدلا من ذلك على صدور الاذن بعد الضبط قد اطرحة الحكم بقوله « وحيث انه بالنسبة للدفع ببطلان الاجراءات-قولا بأنهما سبقت الاذن فان المحكمة تأخذ به وانما تقتنع بأن الضبط والتفتيش لم يجري الا بعد ان صدر اذن النيابة العامة باجرائها اذ تطمئن الى اقوال شهود الاثبات المقدم ..... والمقدم ..... والرائد ..... والمقدم ..... التي يستفاد منها جميعا ان القبض على المتهم تم بعد الساعة التاسعة من يوم ١٩٨١/٥/١٥ بينما الثابت في مدونات اذن التفتيش المرفقة بأوراق القضية انه مسطر في الثامنة والنصف من مساء ذات اليوم ولا تصدق المحكمة مزاعم المتهم وما اسند اليه دفاعه من أنه ضبط وقتش في حوالى الساعة مساء خاصة وأنه لم يقم من الادلة ما يظاھر في زعمه » وكان من المقرر ان الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي أوردها وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا الى اقوالهم وكان الطاعن لا ينازع في ان ما حصله الحكم في هذا الخصوص له مأخذ الصحيح من الاوراق فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه او مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض •

( طعن رقم ٢٩٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٧ )

قاعدة رقم ( ٧١٧ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقرير جدية التحريات وكفايتها لاجراز اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واثرت النيابة على تصرفها في هذا الخصوص ، لا معقب عليها فيما اثارته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفاع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بادلة منتجة لا ينسازع الطاعن في ن لها اصل ثابت بالأوراق فان ما ينعاه في هذا الصدد لا يكون سديدا .

( طعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ )

قاعدة رقم ( ٧١٨ )

المبدأ : الاصل ان تقرير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : وحيث انه متى كان ما تقدم جبيعه ترى المحكمة ان التحريات قد جاءت جدية وصحيحة بما يترتب عليه صحة الاذن بالتفتيش وعدم بطلانه . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم فيما تقدم سائغا وسديدا في القانون . ذلك بان الاصل ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من مسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة

التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر منسوبات اصدار هذا الامر ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

( طعن رقم ٤١٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٧١٩ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من الامور الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وانه متى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة عنى تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارناته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون - واذا كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش ورخت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته باذلة منتجة لها اصلها فى الاوراق وبما لا يجادل فيه الطاعن فان هذا النعى يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٤١٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٠ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .



**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفيتش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها اذن التفيتش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع . هذا الى أن الثابت من مطالعة أقوال الشاهد الثانى بمحضر جلسة المحاكمة - أنه لم ينقد - خلافا لما ذكره الطاعن فى اسباب طعنه - أنه شارك الشاهد الاول فى التحريات لما كان ذلك فان ما ينعاها الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا .

( ملعن رقم ٣١٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢١ )

**المبدأ :** من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدّر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها واقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ثم عرض للدفع ببطلان اذن التفيتش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى قوله : « ولما كان ذلك وأن الرائد سطر فى محضر تحريباته المؤرخ ١٩٨١/١/٥ من أنه قد دلت تحريباته السرية التى قام بها على أن المتهم وهو يعمل صيدلى صاحب ومدير أجزخانة شبرا الخيمة والمقيم ٦ ش سلفر دائرة قسم أول شبرا الخيمة يقوم بتصنيع مادة الماكستون فورث ويبيعهها الى تجار تلك المادة لترويجها بالاسواق ومن ثم فإن المحكمة تطمئن الى جدية تلك التحريات وانها كافية لاصدار اذن النيابة العامة بناء عليها لضبط وتفتيش المتهم وسكنه ومن ثم يكون الدفع

معدم جدية التحريات على غير سند سليم من القانون ويتعين رفضه » .  
لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار  
اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة  
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية  
الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره -  
كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصديقها فى  
هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .  
واذ كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع  
ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بادلة منتجة لا ينازع الطاعن  
فى ان لها اصل ثابت بالاوراق فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا  
يكون سيدا . لما كان ذلك وكان يبين من الاطسلاع على حضرة جلسة  
المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الاساس  
الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه أى لحصول تفتيش ممكنه بعد ان كان  
قد تم تنفيذ الاذن بمعرفة ضابط آخر ثم لتفتيش مكان فى هذا المسكن  
بغير مبرر من مقتضى الاذن فانه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لاول مرة  
أمام محكمة النقض لانه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى  
سلامة الادلة التى كوثت منها المحكمة عقيدتها والتى اطمأنت منها الى  
مسبحة اجراءات الضبط والتفتيش ومن ثم فسان منعاه  
على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٤٢٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

#### لقاعدة رقم ( ٧٢٢ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن  
بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق  
تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية  
التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى

يؤكد الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكابت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق ، وكان مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحر ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد دفاع الطاعن بما يتفق وما اثبت بمحضر جلسة المحاكمة ثم اطرحه بقوله : « ومن حيث ان دفاع المتهم المبنى على التشكيك في الواقعة فان المحكمة تلتفت عنه وقد استقر في عقيدتها من التحريات الجدية التي أجراها ضابط الواقعة ومن شهادته وزميله المقدم ..... ان المتهم هو الحائز للشقة المأذون بتفتيشها وللعقار المخدر المضبوط وقت الضبط وانه يستعمل تلك الشقة في تخزين المواد المخدرة وحيازتها لحساب الغير اذ أنه ضبط بملابس النوم بعد منتصف الليل وسواء كان عقد ايجار تلك الشقة باسمه أو باسم ابنته وزوجها فلا عبرة في ذلك طالما قد ثبت بيقين أنه هو الذي يستعمل الشقة في غياب ابنته وزوجها بالسعودية على حد زعمه وأما قوله بتردد اخرين على الشقة وهم عماله فمجرد قول مرسل لم يقيم عليه دليل في الاوراق وتكذبه التحريات » .

( طعن رقم ٤٧٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٣ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جديدة التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة العامة على تصرفها ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقديره مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى اخذت المحكمة باقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة ، واقتنعت بيقين ان الطاعن كان محرزا للمخدر المضبوط عند ضبطه وتفتيشه فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى مما يستقل به وحده ولا يجوز البحث فيه امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .  
( طعن رقم ٤٣٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٤ )

**المبدأ :** لا ينال من جديدة التحريات التي انبنى عليها الاذن بالتفتيش ان لا يكون مجرى التحريات على معرفة سابقة بالمتهم - مناط ذلك \*

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جديدة التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - على ما سلف بيناه - بتوافر مسوغات اصدار هذا الاذن فلا تجوز المجادلة في ذلك امام محكمة

النقض . لما كان ذلك وكان لا ينال من جدية التحريات التى انبنى عليها الاذن بالتفتيش ان لا يكون مجرى التحريات على معرفة سابقة بالمتهم ، ذلك ان القانون لا يوجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحاث التى يؤسس عليها الطلب بالاذن له بالتفتيش بل له ان يستعين فيما يجريه من تحريات وابحاث او ما يتخذ من وسائل المتعقب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المربين ومن يتولى ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام انه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه من معلومات ، ومن ثم فان تعيب الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش على الاساس الاخر الذى يتحدث عنه فى وجه طعنه وهو ان الضابط الذى اجرى التحريات كان فى لهفة حين حرر محضره ليلا ، وان وكيل النيابة مصدر الاذن اغفل ذكر اختصاصه المكانى ، فانه لا يقبل منه اشارة هذا الدفع لاول مرة امام محكمة النقض لانه فى حقيقته دفاع موضوعى اساسه المنازعة فى سلامة الادلة التى كوت منها المحكمة عقيدتها والتى اطمانت منها الى صحة الضبط والتفتيش . هذا الى ان تحرير محضر الاستدلالات ليلا لا يقدح فى جدية ما تضمنه من تحريات ، وانه حسب وكيل النيابة مصدر اذن التفتيش ان يذكر صفته هذه ملحقة باسمه فى الاذن وليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن .

( طعن رقم ٤٣٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٥ )

المبدأ : الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش - دفاع موضوعى - ما يكفى للرد عليه .

ملخص الحكم : المقرر ان الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط

والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التى اوردتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله « فان ما تطلمتن اليه المحكمة بحق ان اذن النيابة العامة صادر فى الساعة السابعة من يوم ١٩٧٩/٨/٧ وضبط المتهم فى الساعة الثامنة وعشرون دقيقة صباح ذات اليوم مما يبين معه أن الضبط قد تم بعد صدور الاذن ومن ثم يكون ما ابتغاه الدفاع على هذا مجرد قوله مرسل بغير سند وتضحده الاوراق وما اطمأنت اليه المحكمة من أدلة سبق بيانها مما يتعين معه طرحه » . وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لاطراحه فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٦ )

المبدأ : الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش - مفاد ذلك - تطبيقه .

ملخص الحكم : من المقرر ان الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش والمعنى فيه باسم الذى اشتهر به فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٧ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى

سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة مستندة الى ما له أصل صحيح فى الاوراق ، ذلك بأن الاصل أنه يجب على المحكمة الا تبني حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وان يكون دليلها فيما أنتهت اليه قائما فى تلك الاوراق . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استندت فى اطراحها الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها الى ما أرد من ان تلك التحريات قد أفادت سبق ضبط الطاعن فى قضايا مخدرات وهو ما لا أصل فى محضر التحريات الذى ضمنته المحكمة ضمن المفردات تحقيقا لوجه الطعن مما يعينه بالخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال . ولا يرفع هذا العوار أن تكون هذه الوقائع قد اثير اليها فى محضر الضبط ، ذلك أن هذا المحضر عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش ، فلا يصح ان يتخذ منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه ، لان شرط صحة اصدار الاذن ان يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نوبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رايها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وان تقول كلمتها فى كفايتها او عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق . لما كان ذلك ، وكان لا يعرف مبلغ الاثر الذى كان لهذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم فى عقيدة المحكمة لو فطنت اليه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤٩٠١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٨ )

المبدأ : الدفع بصنور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا

موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التي اوردتها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم الرد على الدفع بحصول التفتيش قبل صدور الاذن ، للأسباب التي ذكرها في طعنه ، يكون في غير محله ، ولا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢٩ )

**المبدأ :** الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط - دفاع موضوعي - ما يكفى للرد عليه .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه الى أن التفتيش كان لاحقا على الاذن الصادر به استنادا الى مدونات به المتهمة في أقوالها بالتحقيقات وكان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي فانه يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي اوردتها ومن ثم يكون منعى الطاعنة في هذا الخصوص لا محل له .

( طعن رقم ٥٩٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٨٦ )



### قاعدة رقم ( ٧٣٠ )

**المبدأ :** تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : وحيث ان من المقرر ان الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية التي يختلط بالواقع والتي لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن القبض والتفتيش وكانت مدونات تحكم قد خلت بدورها مما يرشح لقيام هذا البطلان على نحو ما ساق انطاعن في منعه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفع عن الطاعن قد ضمن مرافعته . قوله « ان التحريات جاءت على أساس الاختلاق وتضارب التحريات » اذ هو قول مرسل على نطاقه يفيد الترجيح ولا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن القبض والتفتيش الذي يجب ابدؤه في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالقبض والتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها الاذن وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالحقائق ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشق من النعى يكون غير مقبول .

( طعن رقم ٥٧٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٧٣١ )

**المبدأ :** من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الامر الى سلطه التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - واقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن - فانه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون .

فان ما ينهائ الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى اخذت المحكمة باقوال شهود الاثبات فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى اقوالهم ، وان الدفع بصور اذن التفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي اوردتها ، وان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وان الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا الى اقوالهم وان الطاعن لا ينازع في ان ما حصله الحكم في هذا الخصوص له ماخذه الصحيح من الاوراق ، وكان ما ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائفا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه توافرا فعليا فان ما يثيره الطاعن في شأن ما تقدم ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها في تقديرها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٧٣٢ )

المبدأ : تفتيش - شرط صحته .

«ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تاذن بأجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة « جنائية أو جنحة » قد وقعت من شخص معين ، وأن يكون هناك من الدلائل والإشارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ولا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتا طويلا فى هذه التحريات ، إذ له أن يستعين قيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل ما دام أنه اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه من معلومات دون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات لما كان ذلك ، وكان تقدير جديد التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مميزات اصدار هذا الامر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة بتفتيش شخص ، كان لأمور الضبط القضائى المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعاً فى دائرة اختصاص من أصدر الامر ومن نفذه وهو ما لا ينازع الطاعن فى شأنه ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون أيضا غير سديد . لما كن ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٣٩٩١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٣٣ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن

بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه في قوله « وحيث ان الثابت من الاوراق ان الشاهد الثالث تلقى البلاغ من الشاهدة الاولى بطلب المتهم للرشوة ثم اثبت قيامه باجراء التحريات حول صحة البلاغ بالاسلوب الذي يقتضيه ظروف الحال وانتهى الى ان التحريات دلت على صحة ما ابلغت به الشاهدة فتقدم بالمخضر الى سلطة التحقيق التي اطهنت الى التحريات التي اجراها الضابط واصدرت الاذن بالضبط والتفتيش بعدما قررت كفاية التحريات والمحكمة تقرها على ذلك وترى ان التحريات جاءت صحيحة وجادة وهو ما يستوجب صدور الاذن ومن ثم فان الدفع ببطلان ذلك الاذن قد جاء على غير سند من القانون متعينا الالتفات عنه » وكان من المقرر أن تقدير جدية للتحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة - على ما افصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقة بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك ، وكان يكفي في الاذن الصادر بتفتيش أحد الاشخاص - كالحال في هذه الدعوى - أن يكون واضحا ومحددا في تعيين الشخص المراد تفتيشه ولا يتطلب القانون في مثل هذا الاذن تعيين المكان الذي يجري فيه التفتيش ، كما انه من المقرر ان عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش لا يعيب الاذن ويكون لاي من مأموري الضبط القضائي المختصين تنفيذ الاذن في هذه الحالة متى كان لم يعين به مأمور بعينه ، فان هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

( طعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢ )

قاعدة رقم ( ٧٣٤ )

**المبدأ :** من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه وصحة اسنادها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى لما رتب عليها عرض للدفع الذى ابداه المدافع عن الطاعن بشأن عدم جدية التحريات وأطرحة فى قوله « وحيث انه عن الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات فهو مردود ذلك ان الشاهد قد سطر محضر تحرياته وضمنه ان المتهم يتجر فى المواد المخدرة ويحوز ويحرز كمية بقصد الاتجار فيها ولم يحدد ان هذه المواد يحتفظ بها فى مسكنه فحسب ومن ثم صدر اذن النيابة لضبط المتهم وتفتيش شخصه بحسبانه محرزا لها أينما وجد سواء فى محل اقامته او فى أى مكان آخر وكذا تفتيش مسكنه لضبط ما يحوزه منها أى ان التحريات أجريت على اساس سليم وقوامها الجدية الكاملة ومن ثم فان المحكمة تطمئن اليها وجاء اذن التفتيش بناء على ما أورد بهذه التحريات ووفق صحيح القانون » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . فاذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجديسة الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر فى الدعوى متى كانت سائغة ، ولها أن تمخض من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤولى الي-

اقتناعها مادام استخلاصها سائغا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها معين صحيح من أوراق الدعوى ، واطمئنان المحكمة الى الأدلة التى عولت عليها يعتبر اطراحا لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها دون أن تلتزم ببيان علة اطراحها ، وكان الحكم قد رد على ما اشار به الطاعن فى دفاعه من خلوجيب صديرية الذى ضبط فيه المخدر من آثار مخدر الحشيش بقوله « أما عن قالة أن تقدير العمل الكيماوى قد أثبت خلوجيب صديرى المتهم من آثار مخدر الحشيش فهو لا ينال من صحة عناصر الاثبات فوجود هذه الآثار من عدمه ليس معيارا لارتكاب المتهم هذه الجريمة أم لا إذ قد لا يعلق أى أثر للمواد المخدرة بهذا الجيب لاسيما اذا كانت داخل كيس ومغلقة بورق السلوفان أو القماش على النحو المتقدم بيانه » . واذ كان ما أورده الحكم فى هذا الصدد يعتبر ردا سائغا فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير منتج .

( طعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٣٥ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش كفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - واقبرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولا يقدح فى ذلك عدم ايراد اسم شهرة للطاعن أو عمره أو محل اقامته مادامت محكمة الموضوع قد أوردت

اقتناعها بان الطاعن هو الذى قامت التحريات فى شأنه وتحد بان  
التفتيش .

( طعن رقم ٤٠٢٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٣٦ )

المبدأ : تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش  
هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت  
اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع  
بما لهامن سلطة تقديرية فى وزن الدليل وتجزئته ان تأخذ بالتحريات  
واقوال شهود الاثبات فى اسناد واقعة احراز المخدر للمتهم ولا ترى  
فيها ما يقنعها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار دون ان يعد ذلك  
تناقضا فى حكمها ، فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير  
سديد . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن  
بوصف انه احرز جوهرين مخدرين « حشيش واقفيون » وحصل الحكم  
تقرير المعامل الكيماوية بما مؤداه ان ثمة فتاتا لمادة الافيون لاصقة بالورق  
والمشمع ثم اورد مواد العقاب التى دان الطاعن بها ومن بينها البند  
رقم ٩ من الجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو  
خاص بالاففيون ، فانه لا يعيب الحكم قالة ذكر مادة الافيون فى مقام  
وصف الجريمة التى دان الطاعن بها اذ لا يعدو هذا ان يكون مجرد سهو  
ولم يكن نتيجة خطأ المحكمة فى فهم واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان  
ما اورده الطاعن فى دفاعه ان العينات المرسلة للتحليل قد اخذت من  
ست طرب فقط لا يتطوى الا على منازعة موضوعية فى كنه المواد  
المضبوطة وليس من شأنه ان ينفى عن الطاعن احرازه لمادتي  
الحشيش والاففيون المرسلتين الى التحليل فمسئوليته الجنائية قائمة عن  
احراز هذه المخدرات قل ما ضبط منها او كثر ، فان منعى الطاعن فى  
هذا الشأن يضحى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على  
دفاع الطاعن ببطلان الاذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه

فى قوله « وحيث أنه وترتيباً على ما سلف ولما كان الثابت بمحض التحريات المطعون بعدم جديته قد تضمن علم رجل الضبط أن المتهم قد ارتكب جناية معينة وأن هناك من الدلائل والامارات والظواهر والمظاهر الكافية ما يبرر استجابة النيابة للاذن بالتفتيش ومن ثم فإن المحكمة تقر النيابة العامة فيما اربتاه من جدية تلك التحريات وصلاحياتها لأصدار الاذن ..... » وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لأصدار الاذن هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره فلا معقب عليها فى تقديرها ، ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم من بعد أن الضابط لم يطلب ضبط السيارات ولا تفتيش مسكن آخر للمتهم لأن ذلك - ويفرض صحة ما أورده الطاعن فى شأنه - لا يعدو أن يكون تزييداً لا أثر له فيما أثبتته الحكم من أن الامر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبق صدوره ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل تقدير المعامل الكيماوية فى قوله « وقد ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أن العينات المأخوذة من أنواع الطرب جميعها لمخدر الحشيش وأن الورق السلوفان والمشمع اللاصق والمضبوط كل منها بمسكن المتهم عثر لاصقاً بكل من الورق والمشمع على فتات لمادة سمراء اللون ثبت أنها حشيش كذلك عثر لاصقاً بهما على فتات لمادة داكنة اللون ثبت أنها أفيون » فإنه يكون قد أورد مؤدى التقرير بما ينفى عنه قالة القصور فى التسبيب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٤٤٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢ )

#### قاعدة رقم ( ٧٣٧ )

المبدأ : الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم رداً خاصاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم .



**ملخص الحكم :** وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم ردا خاصا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم - من أن الاجراءات قد تعاقبت وأن التفتيش انما وقع بعد صدور الاذن به من النيابة - كما هو الحال فى الدعوى فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ورد عليه فى قوله « وحيث أنه عن الدفع فمردود عليه بأن المحكمة قد اطمأنت الى جدية التحريات التى أجراها ضابط الواقعة وقد ذكر فيها بيانات المتهم كاملة ورقم السيارة التى يملكها وتأيدت هذه التحريات بضبط المتهم داخل السيارة وفى حوزته المخدر المضبوط مما يوضح أنه قد جد فى تحريره ومن ثم يكون الدفع على غير أساس خليقا بالرفض .

لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم فيما تقدم سائفا وسديدا فى القانون ، ذلك بأن الاصل ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الامر ، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من ان التفتيش قد انتهى الى ضبط المتهم داخل سيارته وفى حوزته المخدر المضبوط فهو تزيد لا يؤثر فيما اثبتته الحكم من ان الامر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره .

( طعن رقم ٤٠٨٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ )

قاعدة رقم ( ٧٣٨ )

**المبدأ :** لما مرق الضبط القضائى من ضباط الشرطة والامناء والمساعدين العاملين بميناء القاهرة الجوى ضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام القانون .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لأن من قام بهما ليس من موظفى الجمارك بقوله « فمردود بأن التحريات السرية التى أجراها الضابط قد أكدت صحة المعلومات التى وردت اليه بأن المتهم يحرز المخدر لتصديره فاستأذن النيابة فى تفتيشه ويحق له القيام بمهمة الضبط وتنفيذ اذن النيابة عملاً بقرار وزير العدل رقم ٢١٠١ لسنة ١٩٨٣ الذى خول لمأمورى الضبط القضائى من ضباط الشرطة والأمناء والمساعدين العاملين بميناء القاهرة الجوى ضبط الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ومن ثم يحق له تنفيذ الاذن بالتفتيش الصادر ضد المتهم والقبض عليه داخل الدائرة الجمركية ومن ثم يكون الدفع فى غير محله متعيناً رفضه » ولما كان ما قاله الحكم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ ويتفق وصحيح القانون اذ ان قرار وزير العدل رقم ٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٣ صريح فى تخويل ضباط الشرطة بالانارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى حق تفتيش الامتعة والاشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يباشرون اعمالهم فيها فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مستديد .

( طعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٧٣٩ )

**المبدأ :** من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذاً بالادلة التى أوردها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذاً بالادلة التى أوردها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وإن الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش

استنادا الى اقوال اولئك الشهود والى ما ثبت لديها من اوراق الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٠ )

المبدأ : القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا يسأل عن صحته - خلوه من بيان - من الماذون بتفتيشه أو صناعته طالما انه المقصود بالتفتيش .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لأصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان من الماذون بتفتيشه أو صناعته طالما انه المقصود بالاذن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش استنادا الى اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤١ )

المبدأ : الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره بعد الضبط دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن بالتفتيش .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره بعد الضبط ورد عليه بقوله : « وحيث ان الدفع مردود ايضا بما ثبت للمحكمة من الاطلاع على دفتر احوال قسم مكافحة مخدرات الدقهلية من ان ضابطى الواقعة والقوة المرافقة لها قد قاموا لتنفيذ مأموريتهم فى الساعة الثالثة مساء يوم ١٩٨٦/٥/٢١ وانهم عادوا بعد تنفيذها فى الساعة الثالثة من صباح يوم ١٩٨٦/٥/٢٢ وقد تأيد هذا البيان بما قرره الضابطان المذكوران فى التحقيقات واطمانت اليه المحكمة من ان الضبط قد تم فى الساعة الرابعة والنصف مساء يوم ١٩٨٦/٥/٢١ ومن ثم يكون لاحقا للاذن الصادر من النيابة العامة فى الساعة الواحدة وخمسة وخمسون دقيقة من مساء ذلك اليوم الامر الذى يضحى معه هذا الدفع على غير اساس صحيح من الواقع والقانون ويتعين الالتفات عنه » . واذ كان الحكم قد افصح - على النحو المتقدم - عن اطمئنانه الى ان الضبط والتفتيش كانا للاحقين على الاذن الصادر بهما ، وكان من المقرر ان الدفع بصندور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا منها بالادلة السائفة التى اوردها فى حكمها ، فان تعيب الحكم فى هذا الصدد يكون غير مسديد .

( طعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٢ )

**المبدأ :** الاصل فى القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جنائية او جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه او لحرية الشخصية .

**ملخص الحكم :** الاصل فى القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « الجنائية او الجنحة » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، ولأنه هناك

من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة ممكنه او لحرية الشخصية ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر فى حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ معه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوق بتحريات جدية يرجح منها نسبة الجريمة الى الماذون بتفتيشه ، مما كان يقضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وان تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٣ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية

التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد عرضت للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحته بقولها « وحيث أنه عن الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقته فهو غير سديد ، اذ ان ما ذكره ضابط الواقعة بمحضر تحرياته وحول كلمة يزالو « ما هو الا خطأ لغوي مادي وأنه كان يقصد به ان المتهم مازال يزاول نشاطه في احراز المخدرات ، اما وأنه ليس لديه سوابق احراز مخدرات فان ذلك لا ينال من صحة التحريات » وكان ما أثبته الحكم لدوناته ردا على هذا الدفع سائفا وكافيا لاعتبار الاذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، فان منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٤ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النياية على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما اثارته لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون . ولما كانت محكمة الموضوع قد سوت الامر بالتفتيش بما يكفي لحمل قضائها في ذلك ، فان منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . متى كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يجعل في بيان اقوال شأجى الى ما أورده من اقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع مد

استند إليه الحكم منها . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه في معرض بيانه لمؤدى أقوال العقيد ..... - والتي أحال إليها أقوال الملازم ..... - ذكر أن أقواله أفادت بأنه هو الذى قام بإجراء التحريات التى بنى عليها اذن النيابة العامة بالتفتيش وأن الملازم ..... قام بالحفظ على الطابعن الى ان قام بتفتيشه . مما مؤداه ان الملازم ..... لم يشارك الشاهد الاول فى اجراء التحريات وبالتالى تضحى أقوال الملازم ..... التى تساند إليها الحكم متفقة مع ما حصله الحكم من أقوال العقيد ..... ، ويكون معنى الطابعن فى هذا الخصوص فى غير مطلة ( طعن رقم ٣٧٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٥ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن - قائلة لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت بالامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأداة منتجة لا ينازع الطاعن فى ان لها أصل ثابت بالاوراق وكان عدم ايراد اسم الطاعن كاملا وسنه ومهنته محددًا فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً .

( طعن رقم ٣٧٧٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٧٤٦ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريسات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . الا انه يشترط ان يكون الاسباب التى تستند اليها المحكمة فى ذلك من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها - لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا ينال من صحة اذن التفتيش خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما أنه المقصود بذلك الاذن - فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - من بطلان الاذن بالتفتيش وما أسفر عنه لخلو محضر التحريات التى صدر الاذن بناء عليها من بيان صرفه المتهم - قد ائبى على خطأ تأويل القانون وفساد فى الاستدلال مما يتعين معه تنفيذ الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٧٤٧ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول وقع الطاعن ودفاعه القائمين على عدم جدية التحريات لخلوها من رقم



المنزل وما ورد بقضية أخرى عن إقامته بمسكن آخر في قوله « انه مردود بان الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن المتهم في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جديتها ، وقياسا على ذلك فان عدم ذكر اسم الشارع أو رقم المنزل لا يقطع أيضا بعدم جدية التحريات طالما أن تلك التحريات التي أجراها للضابط قد توصلت الى تحديد اسم المتهم ثلاثيا بالكامل وأن مسكنه يقع بعزبة أحمد أبو قرن خلف جامع عمر بن العاص وهو تحديد كاف لاستصدار اذن التفتيش من النيابة العامة هذا بالإضافة الى انه لا يوجد ما يمنع من أن يكون للشخص أكثر من موطن يقيم فيه » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق. تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه ، فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما قرره الشاهد من أن الطاعن يسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات ، وكان ما أورده الحكم يسوغ به اطراح دفاع الطاعن سالف الذكر ، فان ما يثيره في هذا الخصوص يكون في غير محله ويعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٩٧٧٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٨ )

المبدأ : الدفع بصدر الاذن بالتفتيش بعد الضبط والتفتيش انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى دفع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي أوردتها .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع بصدر الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى

وقوع الضبط بناء على الاذن اخذاً بالادلة التي اوردتها . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهد الالابات وصحة تصويره للمواقعة وأن الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش . وكان من المقرر ان تقدير جدية الدليل فى دعوى أخرى ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة اذا هى اطمأنت الى اقوال الضابط الشاهد فى الدعوى الماثلة ولم تابه لما هو ثابت بمدونات احكام أخرى صادرة ببراءة آخرين ، من ان هذا الضابط أثبت بمحضه على خلاف الحقيقة ان الضبط كان بناء على اذن النيابة وكان من المقرر أنه متى اخذت المحكمة باقوال شاهد الالابات فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان غلة اطمئنانها الى اقوال . فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٥٦٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠ )

#### قاعدة رقم ( ٧٤٩ )

المبدأ : من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذاً منها بالادلة السائغة التى اوردتها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذاً منها بالادلة السائغة التى اوردتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد ورد على الدفع الذى اثاره الطاعن فى هذا الصدد بقوله « وحيث انه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور اذن النيابة فمردود بأن المحكمة

لا تطمئن الى قول المتهمين بشأن وقت ضبطهما ولكنها تطمئن الى قول الضابطين في هذا الشأن كما أن الفترة ما بين وقت صدور الاذن وهو الساعة العاشرة مساء ووقت ضبط المتهمين وهو الساعة الحادية عشر مساء كافية للقيام بهذا الاجراء ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله وعلى غير سند من الواقع أو القانون مما يتعين طرحه وعدم الالتفات اليه » . وكان ما رد به الحكم على الدفع مالف الذكر سائغا لاطراحه ، فان نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير اساس .

( طعن رقم ٦٢٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤ )

## ثانيا

### التفتيش الجائز بغير إذن

#### قاعدة رقم ( ٧٥٠ )

المبدأ : كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه .

ملخص الحكم : لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الاحوال التى يجسوز فيها القبض على المتهم يجوز لمامور الضبط القضائى أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص ، وكان البادى مما اثبتته الحكم ان القبض على الطاعن قد وقع صحيحا - على ما ملف بيسانه - فان تفتيشه قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا للتنفيذ عليه بالاكراه البدنى يكون صحيحا أيضا ذلك لان التفتيش من وسائل التوقى والتحوط من شر من قبض عليه اذا ما سولت نفسه التماسا للفرار ان يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه . لما كان ذلك ، فان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش يكون سديدا ويضفى الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٠٧٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٦/١١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٤٦٣ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥١ )

المبدأ : تفتيش المزارع دون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن .

ملخص الحكم : من المقرر ان ايجاب اذن النيابة فى تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون اراد حصية المسكن فقط ، ومن ثم فتفتيش المزارع دون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فى تطبيق القانون حين قضى بتبرئة المطعون ضده لعدم استئذان النيابة فى التفتيش مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ )

فى نفس المعنى :

(نقض جنائى رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٧٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٤٢٨ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥٢ )

المبدأ : حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها او حائزها :

ملخص الحكم : من المقرر ان التفتيش المحظور هو الذى يقع على الاشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهى مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها او حائزها .

( طعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/١/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٤/٣/١٩٦٨ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٤٢٥ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥٣ )

المبدأ : القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاءا صريحا جدا لا لبس فيه .

ملخص الحكم : من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاءا صريحا حرا لا لبس فيه حاصل من قبل الدخول وبعد المامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه ويستوى بعد ذلك ان يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

( طعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم  
٥٣٦ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥٤ )

المبدأ :- تفتيش المزارع دون اذن لا غبار عليه اذا كانت متصلة  
بالمساكن - الدفوع القانونية المختلفة بالواقع - لا يجوز اثارته لاول  
مرة امام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع ، فانه لا تجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض ، لانه يتطلب اجراء تحقيق تنحصر عنه وظيفتها مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته . ولا يغير من ذلك ان يكون الدفاع عن انطاعنين قد اثار امام المحكمة مقولة عدم جدية التحريات اذ ان هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان الاذن الذى يجب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن ان الثابت مما نقله الحكم المطعون فيه عن معايينة النيابة العامة لمكان الحادث ، أنه أرض

زراعية منزرعة بسبب سرمى الذى تتخلله شجيرات الخشخاش ، واذ كان الطاعنان لا يذهبان الى ان تلك الارض متصلة بمسكن لهما ، وكان من المقرر أن ايجاب اذن النيابة العامة فى تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لان القانون اراد حماية المسكن فحسب ، فان تفتيش المزارع لا يستوجب امتصدار اذن من النيابة العامة بذلك متى كانت غير متصلة بمسكن - كما هو الحال فى الدعوى - وبالتالى فلا تثريب على الحكم ان هو لم يرد على الدفع ببطلان اذن تفتيش حقل كل من الطاعنين - بفرض اثارته - لعدم جدواه ، مادام ان اجراء التفتيش لا يتطلب ذنا به ولم يكن من اجرى الضبط فى حاجة اليه .

( طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٧٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٤٢٨ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥٥ )

المبدأ : حالة التلبس بالجريمة تبيح التفتيش والقبض بدون اذن .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « ان الثابت من احوال الضابط ان المتهم تخلى طواعية عن مخدر الذى القى به على الارض وانه تابعه ببصره حتى استقر عليه والتقطه فلما تبين له انه جواهر افiony ، ضبط .اتهم واجرى تفتيش فضبط باقى المضبوطات من جواهر الحشيش والمطبوأة والميزان الورقى وهو تفتيش صحيح وانه تم ضبط المتهم متلبسا باحراز جواهر الافيون ويجوز للضابط ان يجربه ويكون ما يسفر عنه ذلك التفتيش صحيحا ومطابقا لحكم القانون » . لما كان ذلك ، وكان ضابط المباحث قد دخل المقهى لضبط الهاربين من المحكوم

عليهم والمتخلفين عن التجنيد ، فان تخلى الطاعن عن اللفافة التى  
تحتوى المادة المخدرة والقاءها على الارض - سواء عند تقدم الضابط  
نحوه أو أثناء فراره ومتسابعة الضابط له - يعتبر أنه حصل طواعية  
واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التى تبيح التفتيش والقبض  
ويكون ما ذهب اليه الحكم فى الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش  
مستحيلا .

( طعن رقم ٣٧٥٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣ )



### ثالثا

#### بطلان التفتيش

#### قاعدة رقم ( ٧٥٦ )

المبدأ : التفتيش - الدفع ببطلان - اثره - دفع قانونى مختلط  
بالواقع - لا يجوز اثرته لاول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع  
القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز اثرتها لاول مرة أمام محكمة  
النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظرا لانها  
تقتضى تحقيقا ينحصر عن وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر  
جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش - خلافا لما  
يثيره بوجه طعنه - وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام  
ذلك البطلان حيث اقصحت عن أن تفتيش مسكن الطاعن الذى اسفر  
عن ضبط السلاح والذخيرة - قد تم بناء على اذن النيابة على اثر ما  
تجمع لدى مامور الضبط القضائى من تحريات على جندية اتهام الطاعن  
بجريمة قتل المجنى عليه - فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون  
غير مسديد .

( طعن رقم ٢١٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦٣٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٥٧ )

المبدأ : لا يبنى على عدم ذكر البيان الدقيق البطلان اذا ثبت ان  
الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .

ملخص الحكم : عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص فى الامر الصادر بتفتيشه لا يبنى عليه بطلانه اذا اثبت ان الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بامر التفتيش .

( طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٢١/٢١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة رقم ١٤٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٥٨ )

المبدأ : الدفع القانونى التى يخالفها واقع لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماتها .

ملخص الحكم : لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من الدفع القانونى المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا ثنائى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته قوله « انه كان على الضابط ان يحدد شخص المتهم أو حتى يقال ان التحريات فيها جدية كان على الاقل ان يقدم اكثر هذا » اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل عليه الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذى يجب ابدائه فى عبارات صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من الامور الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه فلا معقب عليها فى ذلك

لنتعنه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا  
الفحص لا يكون لا محل له ولا على المحكمة ان هى التفتت عن الرد  
عليه .

( طعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦٣٠ ) .

قاعدة رقم ( ٧٥٩ )

المبدأ : جدية التحريات وكفايتها - تقديرها - سلطة التحقيق -  
محكمة الموضوع - القانون لم يشترط شكلا معيناً لاذن التفتيش -  
مؤدى ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها  
لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها  
الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وان القانون لا يشترط  
شكلا معيناً لاذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم الماذون  
بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل اقامته طالما انه الشخص المقصود  
بالاذن .

( طعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٢٠ ) .

قاعدة رقم ( ٧٦٠ )

المبدأ : ما بنى على باطل فهو باطل - بطلان القبض والتفتيش  
يستطيع الى كل اجراءات الضبط .

ملخص الحكم : لما كانت الطاعة لا تجادل في صحة ما انتهى اليه الحكم من بطلان القبض والتفتيش ، وكان هذا البطلان يستطيل الى كل إجراءات الضبط . لما هو مقرر من ان ما بنى على الباطل فهو باطل فان ما خلص اليه الحكم من استبعاد الدليل المستمد مما كشف عنه التحليل من وجود فتات من مخدر الحشيش بجيوب صديري المطعون ضده يكون صحيحا في القانون لان هذه الفتات تمثل بعض ما ضبط وكان ضبطها متفرعا على القبض الباطل .

( طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٦٢ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٦٥٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٦١ )

المبدأ : الاذن بالتفتيش - الدفع ببطلانه - اثره - دفع قانوني يخالفه واقع لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات وكان هذا الدفع من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - لانه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة فان الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/١١/١٩٨٣ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة رقم ٦٣٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٦٢ )

**المبدأ :** جدية التحريات وكفايتها من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع - الخطأ في بيان رقم المنزل الذي يقيم به الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته من عدم جدية التحريات مادامت المحكمة قد اطمأنت الى ان الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش وان المسكن الذي جرى تفتيشه يخصه .

**ملخص الحكم :** لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جدية التحريات واطرحه بما افصح عنه من اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها الاذن وكفايتها لاصداره ، وأقر النية العامة على تصرفها في شأن ذلك وكان ما أورده الحكم كافيا لاطراح هذا الدفع ، واذا كان الخطأ في بيانه رقم المنزل الذي يقيم به الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية التحريات مادامت المحكمة - كما هو الشأن في الطعن المائل - قد اطمأنت الى ان الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود باذن التفتيش وان المسكن الذي جرى تفتيشه يخصه وكان تفتيش مسكن المتهم في غيبته لا يبطل التفتيش ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٧٦٣ )

**المبدأ :** جدية التحريات وكفايتها - تقديره - سلطة التحقيق - محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم جدية التحريات ورد عليه ردا سائغا سليما - وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فانه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون فان ما ينعاه الطباعن فى هذا الصدد يكون غير سديد - لما كان ذلك وكان البين من مضاير جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر شيئا بشأن الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله فانه لا يجوز له أن ينعى على الحكم عدم الرد على دفع لم يثره أمام المحكمة كما لا يقبل منه السارته لأول مرة أمام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عند وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد .

( طعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٦٤ )

المبدأ : الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش - دفع جوهرى - التفات  
المحكمة عنه - اثره - قصور .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع

ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة واذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها رغم انه اقام قضاءه بالادانة على الدليل المستمد مما استقر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٤٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦١٨ ) .

قاعدة رقم ( ٧٦٥ )

المبدأ : القبض والتفتيش - الدفع ببطلانهما - دفع قانونى  
يخالطه واقع لا تجوز اثارته لاول مرة أمام محكمة النقض مادامت  
مدونات الحكم لا تحمل مقوماته .

ملخص الحكم : لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة  
المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه أبدى أى دفع ببطلان القبض  
والتفتيش بمقوله وقوعه بدون أمر من النيابة العامة وانتفاء حالة  
التلبس ، وكان من المقرر أنه لا يجوز اثارة هذا الدفع لاول مرة أمام  
محكمة النقض مادامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لانه من الدفوع  
القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن  
لمحكمة النقض به .

( طعن رقم ٤٦٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦٣٠ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٦٦ )

المبدأ : حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه  
البطلان .

ملخص الحكم : من المقرر ان حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا  
يترتب عليه البطلان ذلك ان القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينوبه  
عنه - التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته واذ كان  
هذا الدفاع ظاهر البطلان وبعبارة أخرى محجة الصواب فان المحكمة  
تكون فى حل من الالتفات عنه دون ان تتناوله فى حكمها .

( طعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٣١٤ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٦٧ )

المبدأ : الدفع بصدور الاذن بالتفتيش دفع موضوعى - المقرر ان  
محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى يثيره المتهم  
اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة - تعرض محكمة الموضوع للرد على دفاع  
موضوعى - أثره .

ماخص الحكم : لما كان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش  
بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى . وكان من المقرر ايضا ان المحكمة لا  
تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعى يثيره المتهم اكتفاء بأخذها بأدلة  
الادانة الا انها اذا تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب ان يكون ردّها  
صحيحاً مستنداً الى ما له أصل فى الاوراق وكان يبين من المفردات ان  
التفتيش تم وفق قول الضابطين الساعة ٧:٣٠ نفس يوم صدور الاذن وكان



الحكم قد عول في رده على الدفع على ماعة تحرير محضر الضبط وهي بلا خلاف ماعة اجراء التفتيش التي قال بها الشاهدان وتساند اليها الطاعن في التدليل على سلامة الدفع فان الحكم يكون قد استند اطراحه لدفاع الطاعن الى ما لا يصلح لذلك مما يصبه بعيب الفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٦٤١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٧٠٩ ) .

قاعدة رقم ( ٧٦٨ )

المبدأ : الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش - دفع  
موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على  
الاذن اخذا بالادلة التي اوردتها - سلطة محكمة النقض .

ملخص الحكم : من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط  
والتفتيش انما هو دفع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى  
وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالادلة التي اوردتها ، وكانت المحكمة  
قد اطمأنت الى اقوال شاهد الاثبات وصحة تصويره للواقعة وان الضبط  
تم بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش ، وكان الطاعن لا ينازع في ان  
ما حصله في هذا الخصوص له ماخذه الصحيح من الاوراق فان ما يثيره  
الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو  
ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة  
عقيدها بشأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه

متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية ماذونا به قانونا  
فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به .

( طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٦٩ )

المبدأ : بطلان التفتيش بفرض صحته لا يحول دون اخذ المحكمة  
بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه .

ملخص الحكم : بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون  
اخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى  
النتيجة التى أسفر عنها التحقيق .-

( طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٦٦٠ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٧٠ )

المبدأ : اذا دفع المتهم ببطلان اذن التفتيش فانه يتعين على  
محكمة الموضوع ان تعرض لهذا الدفاع الجوهري وتقول كلمتها فيه  
باسباب سائغة .

ملخص الحكم : حيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع  
عن الطاعن دفع ببطلان الاذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن

لعدم جدية التحريات التى بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الاذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وأذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاؤه بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٢ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٧١ )

المبدأ : متى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصديقها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتاتته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

ملخص الحكم : حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها واقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ثم عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى قوله : « ولما كان ذلك وإن الرائد سطر فى محضر تحرياته المؤرخ ١٩٨١/١/٥ من أنه قد دلت تحرياته المرية التى قام بها على أن المتهم وهو يعمل صيدلى صاحب ومدير اجزخانة . . . . .

والمقيم ٠٠٠٠ يقوم بتصنيع مادة الماكستون فورت وبييعها الى تجار تلك  
المادة لترويجها بالاسواق ومن ثم فان المحكمة تطمئن الى جدية تلك  
التحريات وأنها كافية لاصدار اذن النيابة العامة بناء عليها لضبط وتفتيش  
المتهم ومسكنه ومن ثم يكون الدفع بعدم جدية التحريات على غير سند سليم  
من القانون ويتعين رفضه « . لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير جدية  
التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي  
يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ومتى  
اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها  
لتسويغ اصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة  
على تصديقها في هذا الشأن فإنه لا معقبي عليها فيما ارسأته لمتعلقه  
بالموضوع لا بالقانون . واذ كانت المحكمة قد سوغت الامر بالتفتيش  
وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة  
منتجة لا ينازع الطاعن في ان لها أصل ثابت بالاوراق فان ما ينعاه  
الطاعن في هذا الصدد ولا يكون سديدا .

( طعن رقم ٤٢٠٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « لاصدار الجنائي » قاعده  
رقم ٦١٨ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٧٢ )

المبدأ : من المقرر ان الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط  
والتفتيش يعد دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى  
وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائفة  
التي أوردها .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصور  
الاذن بعد الضبط والتفتيش بقوله : « اما القول بحصول القبض والتفتيش

فيل 'استصدار' الاذن فلا يسانده دليل في الاورق لان الثابت فيها ان الاذن صر -ى لتسعة مساء والضبط في التاسعة وأربعين دقيقة ولم يتضح على اى وجه - لنته كان في قبضة ضابط الواقعة قبل استصدار الاذن ... »  
واذ كان من المقرر الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائغة التى أوردتها وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لاطراحه ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٤٨٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٩ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٧٣ )

المبدأ : الخطأ فى العنوان - جدل موضوعى لا ينال من جدية  
التحريات - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل وتجزئته - مناط  
ذلك .

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد رد على الدفع بعسده جديدة  
التحريات فى قوله . « اما ما قرره المتهم من انه يقيم بالقبارى منطقة  
٨ بنوك ٥ مدخل ٢ شقة ٨٨ فى حين ان محضر التحريات أورد  
انه يقيم ببلوك ١ مدخل ٥ من هذا العنوان فان هذا الخطأ بفرض وقوعه  
لا ينال من جدية التحريات سيما وانها انصبت على نشاط المتهم بدائرة  
قسم اللبان الذى يعمل به الشاهدان الاول والثانى ولم تنصرف الى محل  
اقامته بحى القبارى والذى يتبع دائرة قسم آخر ... » وكان من المقرر  
ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل  
الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة

الموضوع ، وانه ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تقدير الدليل وتجزئته أن ترى فى تحريات وأقوال ضابط الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز الجوهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الاحراز كان بقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

( طعن رقم ٤٧٧١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٦ ) .

قاعدة رقم ( ٧٧٤ )

المبدأ : جدية التحريات وكفايتها - تقديره - لسلطة التحقيق تحت  
اشراف محكمة الموضوع .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها  
لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها  
الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، واذ كانت المحكمة  
قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها  
لتسويغ اجرائه ، فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ،  
ولا يؤثر فى عقيدة المحكمة فى هذا ان تكون قد صرفت عبارات المدافع  
عن الطاعن عن اختلاف الزمن الذى حرر فيه محضر التحريات عن الزمن  
الذى اثبت به ، الى الاذن بالتفتيش ذاته ، لانه خطأ غير مؤثر فيما  
استرسلت المحكمة بثقتها اليه من جدية التحريات .

( طعن رقم ٤٨١٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٧٥ )

**المبدأ :** بطلان تفتيش المساكن والمحلات على أساس عدم صدور إذن به من النيابة العامة أو سلطة التحقيق لا يتصور بداهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها الامر الذي ليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه ان يتمسك ببطلان التفتيش لعدم صدور إذن به .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لم يدفع به مدافع عن الطاعن من بطلان اجراءات الضبط والتفتيش ورد عتبه بغونه . « أما عما دفع به الحاضر معه - الحاضر مع الطاعن - من بطلان جراء ت الضبط والتفتيش لحصولهما بمحل دون إذن من السلطات المختصة فهو غير سليم اذ ان بطلان تفتيش المساكن والمحلات على أساس عدم صدور إذن به من النيابة العامة أو سلطة التحقيق لا يتصور بداهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها الامر الذي ليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه ان يتمسك ببطلان التفتيش لعدم صدور إذن به ولو كان يستفيد من ذلك لان استفادته انما تكون بالتبعية اذ ليس له التحدث عن اعتداء على حرمة لا شأن له في التحدث عنها اصلا ولا حفة تخوله ان يتعرض لها والثابت ان المكان الذي ضبط فيه المتهم الاول - الطاعن - هو خاص بالمتهم الثانى الذى لم يحضر ولم يدفع بهذا الدفع فمن ثم يكون اندفع بدوره ظاهر الفساد جدير بالرفض . أما عن القول بان القبض على المتهم الاول والتفتيش باطل لانه لم يكن فى حالة من الحالات التى يباح فيها القانون ضبطه وتفتيشه بغير إذن من النيابة العامة فهو فى غير محله اذ الثابت من الاوراق ان المتهم قد اوجد نفسه طواعية فى اظهر حالة من حالات التلبس بن قدم . المتهم الاول للضابط عينة المخدر التى طلبها لفحصه وكما طلب الاول من المتهم الثانى بان يقدم ما معه من مخدر أيضا للفحص واستجاب لذلك المتهم الثانى وقام الضابط بفحص العينتين وتبين انهما لمخدر الهيرويين فقام الضابط بضبط المتهمين وتفتيشهما ، ف ضبط المخدر مع كل منهما ، بعدئذ ببرهة يسيرة يكون

صحيحاً منتجاً لا يترد ولا عليه ان هو لم يسمع للجسمين على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن امامه فسخة من الوقت لاتخاذ هذا الاجراء ولم يكن فى حاجة اليه » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير جائزة ، واذا كان الطاعن لا يدعى ملكية او حيازة المحل الذى ضبط فيه ، فانه لا يقبل منه ان يتزرع بانتهاك حرمة ويكون منعاه على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ٤١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧٦ )

المبدأ : الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانعدام السند القانونى -  
اثارة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه فى قوله : « وحيث ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانعدام السند القانونى قد جاء مرسلاً لا دليل عليه فى الاوراق خاصة وقد اطمأنت المحكمة الى ما قرره الضابط من انه تلقى القبض على المتهم بعد ان احضر كمية من المخدرات لبيعها مما يكون معه ذلك الدفع ظاهر الفساد يتعين الالتفات عنه » . واذا كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده ان المحكمة قد استخلصت - فى حدود ملطتها الموضوعية ومن الادلة الماثغة التى اوردتها - ان لقاء الضابط بالطاعن جرى فى حدود اجراءات التحرى المشروعة قانوناً وان القبض على الطاعن وضبط المخدر المعروض للبيع ثم بعد ما كانت جنائية بيع هذا المخدر متلبساً بها بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط برغبته فى شرائه من الطاعن ، ولما كان من المقرر انه لا تثريب على مأمورى الضبط القضائى ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يانس الجانى لهم ويامن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد



ضبط جريمة يقارفونها لا يجسافي القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناة مادام ان ارادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام انه لم يقع منهم تحريض على ارتكيب هذه الجريمة .

( طعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧٧ )

المبدأ : الدفع ببطلان القبض والتفتيش - من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة امام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به امام محكمة الموضوع او كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة - محكمة النقض ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فلا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٩٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )

فى نفس المعنى :

( طعن رقم ٤٣١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧٨ )

المبدأ : عدم الدفع صراحة ببطلان اجراءات القبض والتفتيش - اثره .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن لم يدفع صراحة امام محكمة الموضوع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش الا بما

جاء على لسانه في محاولة للتشكيك من صحة الاتهام بمقولة أنه من المتعذر على الضابط اشتتام رائحة الحشيش وهو على مسافة ثلاثين متراً من مكان المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه فوق ذلك قد رد على هذا الدفاع بما يفيد اطمئنان المحكمة الى قول الضابط من انه كان على مسافة ثلاثة أمتار منهما وهي مسافة كافية لان يشتم فيها هذه الرائحة .  
( طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧٩ )

المبدأ : المحكمة الموضوع بطلان الأدن بالتفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات التي سبقتها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان مقبلاً ما تقدم ، ان المحكمة إبطلت اذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات التي سبقتها ، لما تبين من عدم صحة ما اثبته الضابط بمحضر التحريات من ان المطعون ضده ( المتهم ) يقيم بالعقار رقم ٥٥٥٥ بشارع ٥٥٥٥ بدائرة قسم كرموز في حين ان الثابت من الاوراق - بما لا تجادل فيه الطاعنة - انه يقيم بعقار آخر في شارع آخر بدائرة قسم الجمرك ، وهو ما لم ينغه الضابط حال مواجهته بمحضر الجلسة من ان ( الثابت في الاوراق ) ان المطعون ضده يقيم في عنوان آخر غير الذي اثبته في محضر تحرياته ، ثم لما لاحظته المحكمة من ان الضابط لم يقم بتفتيش المسكن الذي اثبت في تحرياته ان المطعون ضده يقيم فيه . بما أورثها الرأي بعدم جدية تلك التحريات - وهو استنتاج منها سائخ وسديد فيما تملك التفرد بالقول فيه ، لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب .

( طعن رقم ٢٩٩٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٨٠ )

المبدأ : الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات هو

فى حقيقته دفع ببطلان الاذن الصادر من مدير الجمارك بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التى سبقته .

**ملخص الحكم :** المدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات هو فى حقيقته دفع ببطلان الاذن الصادر من مدير عام الجمارك بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التى سبقته ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذى وردت به بمحضر الجلسة اذ العبرة فى مثل هذا اندفع هى بمذلوله لا بلفظه مادام ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه ، وكان المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله « وكان الدفع ببطلان الضبط والتفتيش لان التحريات غير جديده هو دفع لا يقوم على سند لان الثابت ضبط المخدر لدى المتهم بعد اجراء التحريات » . ومفاد ذلك ان المحكمة - استقتناعها بجدية التحريات التى بنى عليها الاذن بالتفتيش على مجرد ضبط المخدر فى حيازة الطاعن اثناء التفتيش . ولما كان الاصل فى القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جنسية او جنحة » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه او لحرية الشخصية ، وكان من المقرر ان تقدير جسدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وان ترد عليه بالقبول او الرفض ذلك باسباب سائغة . لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد عول فى رفض الدفع ببطلان الاذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات على القول بان ضبط المخدر فى حيازة الطاعن دليل على جدية التحريات وهو ما لا يصلح ردا على هذا اندفع ذلك بان ضبط المخدر هو عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش فلا يصح ان يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط صحة اصدار الاذن ان يكون مسبوقا بتحريات جدية ويرجع معها نسبة الجريمة الى المادون بتفتيشه ، مما كان يقتضى من المحكمة -

حتى يستقيم ردها على الدفع - ان تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وان تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الاذن أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معينا بالقصور والفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٣/ ١٩٨٦ )

## رابعاً

### تسبب الاحكام

قاعدة رقم ( ٧٨١ )

المبدأ : جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش - الدفع  
ببطلان هذا الاجراء هو دفاع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع ان  
تتعرض له وتقول كلمتها فيه باسباب سائغة والا كان حكمها قاصراً .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها  
لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى  
اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان  
هذا الاجراء ، فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري  
وتقول كلمتها فيه باسباب سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى  
فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة المراد بينها التى اقتضت على ايراد  
القاعدة العامة وان تقدير جدية التحريات مرده الى سلطة التحقيق تحت  
رقابة محكمة الموضوع - دون ايراد المسوغات التى بنيت عليها المحكمة  
اطمئنانها الى جدية التحريات اذ لم تبد رأيها فى عناصر التحريات  
السابقة على الاذن بالتفتيش مع انها اقامت قضاءها بالادانة على دليل  
المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فان الحكم يكون معيباً  
بالقصور .

( طعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « لاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٦ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٨٢ )

المبدأ : جدية التحريات وكفايتها - تقديره موكل لسلطة التحقيق  
تحت اشراف محكمة الموضوع - الدفع ببطلان التفتيش - دفع جوهرى -  
أثيرة •

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها  
لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التى  
اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان  
هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وان  
تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائفة •

( طعن رقم ٥٧٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٠٦ ) •

### قاعدة رقم ( ٧٨٣ )

المبدأ : اذا اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها  
اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فان مجادلة الطاعن فى ذلك امام  
محكمة الموضوع تكون غير مقبولة •

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير جدية التحريات لاصدار الاذن  
بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة  
التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على  
السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها  
لتسويغ اجرائه ، فان مجادلة الطاعن فى ذلك امام محكمة النقض تكون  
غير مقبولة ، ولا ينال من ذلك ان الحكم لم يقيد بتلك التحريات فى  
ذات قصد الاتجار الذى نفاه عن الطاعن ، لانه ليس ما يمنع محكمة

الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في التحريات ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحرار الجوهر المخدر كان يقصد الاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها .

( طعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١١٤٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ -

الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الإصدار الجنائي » قاعدة رقم ٦١٨ )

### قاعدة رقم ( ٧٨٤ )

المبدأ : الإذن بالتفتيش - تسببه .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان البين من مدونسات الحكم المطعون فيه - فيما تقدم - أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات المقدم إليه والذي اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء الضبط والتفتيش ، بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسويغ الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسبابا للإذن وفي هذا ما يكفي لاعتبار إذن التفتيش مسببا حسبما تطلبه الشارع في المادة ٤٤ من الدستور ووروده بعد ذلك في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وإذا كانت هاتان المادتان لم تشترط أيهما قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وكان لا يشترط صيغة إذن التفتيش في عبارات خاصة ، وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت - سواء جنائية أو جنحة - وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش ممكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك وهو ما تحقق في شأن

الطاعن واذا كان الحكم قد انتهى الى رفض الدفع ببطلان اذن التفتيش  
فانه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون .  
( طعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٨٥ )

المبدأ : اقتناع محكمة الموضوع بجدية التحريات وكفايتها لتسوية  
اذن التفتيش دون الاذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها  
لا لضبط جريمة مستقبلية او محتملة فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه  
بالموضوع لا بالقانون .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان حاصل التحريات التي عولت  
عليها النيابة العامة في اصدار اذن التفتيش - حسبما بينها الحكم المطعون  
فيه - ان شخصا من النيابة يدعى نزال أحمد نزال يزعم ادخال ممنوعات  
ماسة بأمن الدولة للبلاد عن طريق سيارة مشحونة على الباخرة اللبنانية  
« حسن » القادمة من بيروت الى الاسكندرية وانه عهد الى المتهم - الذي  
وصل بالطائرة قبلها ومعه مستندات الشحن - باخراج السيارة بمحتوياتها  
من الدائرة الجمركية ، وتضمنت التحريات ايضا ان الباخرة المذكورة  
متصل الى ميناء الاسكندرية يوم ١٨/٤/١٩٨٥ - تاريخ تحرير محضر  
التحريات او اليوم التالي ، واصدرت النيابة العامة اذن التفتيش في  
الساعة السابعة من مساء يوم ١٩/٤/١٩٨٥ . ومفاد ذلك ان السيارة  
الماذون بتفتيشها كانت قد شحنت بالفعل من ميناء بيروت على باخرة  
معينة وجهتها ميناء الاسكندرية وصدر الاذن بتفتيش السيارة المشحونة  
عليها في وقت يتزامن مع نهاية الاجل المحدد لوصولها ، بما مفهومه ان  
الاذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة  
مستقبلية او محتملة ولا يقال من ذلك ما يقال من ان السفينة لم تكن قد وصلت  
بعد الى ميناء الاسكندرية وقت اصدار الاذن لمعيب او لآخر مادام امر  
وصولها محققا طبقا للتحريات مسالفة الذكر والتي اقتنعت المحكمة  
بجديتها وكفايتها لتسوية اذن التفتيش ، واقرت النيابة على تصريفها .



فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما أرتأته لمتننه بالموحود لا بالقانون .  
لما كان ذلك ، يكون منعى الطاعن على تحكم بالهجوم فى الرد منى  
الدفع بصور الاذن عن جريمة مستقبله أو محتملة غير شديد كما يشحى  
ما يثيره من خطأ الحكم فى الاستناد فيما اثبتته على لسان الضابط .....  
من وصول السفينة قبل صدور اذن التفتيش - بفرض وقوعه - عديم  
الجدوى لتعلقه بواقعة لا اثر لها فى منطق الحكم وسلامة تدليك . لما كان  
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان اذن التفتيش  
لكونه غير مسبوق بطلب من مدير الجمارك ولعدم تنفيذه بواسطة رجال  
الجمارك بقوله : « ان التفتيش قد تم بصدد جريمة من جرائم القانون  
العام وليس بشأن جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم  
٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠  
ومن ثم فانه لا يلزم لاجراء التفتيش فى هذه الحالة ان يتبع بمعرفة رجال  
الجمارك ... الذين يقومون باجراء التفتيش لمجرد مظنة التهريب فى  
حدود دائرة الرقابة الجمركية أما عن جرائم القانون العام فان التفتيش  
الذى يجريه مامورى الضبط القضائى المنصوص عليهم فى المادة ٢٣ من  
قانون الاجراءات الجنائية باذن من سلطة التحقيق المختص يكون صحيحا  
ولو جرى فى نطاق الدائرة الجمركية بغير مشاركة من موظفى الجمارك  
بما مؤداه ان الاذن صحيح لتعلقه بجريمة غير جمركية بغض النظر عما  
اسفر عنه تنفيذه من ظهور جريمة يعاقب عليها قانون الجمارك . وإنما  
عن القول بوجوب استئذان الجمارك قبل بداية الاجراءات فانه مردود  
بما سلف ، حيث ان اذن الجمارك انما يتطلبه القانون فى صد الجرائم  
الخاصة لقانون الجرائم وقد صدر بالفعل اذن الجمارك فى هذه الدعوى  
حين اسفر التحقيق عن ضبط جريمة التهريب الجمركى المسندة الى المتهم  
اقتراحها مع جريمة جنب المواد المخدرة وكان هذا الذى رد به الحكم على  
الدفع صحيحا فى قانون فان ما يثيره الطاعن بصددده يحون غير  
سديد .

## تقليد

### قاعدة رقم ( ٧٨٦ )

المبدأ : العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يندفع فيه الجمهور فى المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل فعلا بل يكفى أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل .

ملخص الحكم : من المقرر أن العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يندفع فيه الجمهور فى المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا بل يكفى أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل - وكان الثابت من التحقيقات المنضمة أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير قد جاء به أن - بصمات الختم المضبوط تشابه بصمات الختم الصحيح من حيث الشكل ومضمون الالفاظ بداخلها وأوصافها بالنسبة لبعضها البعض وأن القالب المضبوط يصلح للاستعمال كقالب ختم وأنه مزور بطريق التقليد من إحدى بصمات قالب الختم الصحيح المثلث الشكل والخاص بمجرى الدنيا ، كما تأيد كذلك وجه التشابه بين بصمتى الختمين بما قرره الطبيب وبطريق الذى ضبط الواقعة من أن الجمهور يندفع فى بصمة ذلك الختم المزور - لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه لم يقدّم بحث أوجه تشابه بين الختمين واعتد فقط بأوجه الخلاف بينهما فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون - وأذ حجه ذلك عن تقدير أدلة الدعوى وساقه إلى فساد فى الاستدلال فإنه يتعين نقضه .

( طعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدُر الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٣٠ ) .

قاعدة رقم ( ٧٨٧ )

المبدأ : العبرة فى التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف - حكم  
الادانة - ما يجب أن يشتمل عليه - مخالفته - قصور .

ملخص الحكم : من المقرر ان التقليد يقوم على محاكاة تتم بها  
المشابهة بين الاصل والتقليد ، والعبرة فيه بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف  
بحيث يكون من شأنه أن يندفع به الجمهور فى المعاملات ، وكانت المادة  
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة  
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانة حتى  
يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة  
التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .  
وكان من المقرر ان القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت  
الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن  
يؤسس حكمه على رأى غيره ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يبين أوجه  
التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى انخداع الجمهور  
بهذا الخاتم الاخير ، واكتفى فى ثبوت التقليد برأى وكيل الادارة  
الاجتماعية فى هذا الخصوص يكون قاصر التسبب بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ )

ف نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٥ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية «الاصدار الجنائى» قاعدة  
رقم ٧٣٠ ) .

## تلبس

قاعدة رقم ( ٧٨٨ )

المبدأ : من المقرر ان القول بتوافر التلبس او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بها بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة .

ملخص الحكم : من المقرر ان القول بتوافر جالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة من أنه توجه مع مرشده سري الى مكان المتهم بدعوى شراء المخدر الذي يعرضه المتهم للبيع واخرج له الاخر اللقافة المحتوية على المخدر فقبض عليه وقام بتفتيشه فان ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقالة ان الضابط اختلق حالة التلبس ليصحح الاجراء الباطل لا يكون له محل ، ولما كان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على الدفع بعدم توافر هذه الحالة وببطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ ويتفق وصحيح القانون وكان الطاعن لا يمارى في ان لما أورده الحكم أصله الثابت في الاوراق فان ما يثيره في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي من حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها فيها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢٤٩٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٩ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدر الجنائي » قاعدة  
رقم ١٠٠٧ ) .

قاعدة رقم ( ٧٨٩ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ذلك وكفايتها لقيام أو عدم قيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى قيام حالة التلبس استنادا الى ان الواقعة حسبما استخلصتها المحكمة هي ان « الطاعن عندما وقع بصره على سيارة الشرطة التي كان يركبها شاهدا الاثبات القى طواعية واختيارا اللقافة التي كان يحملها - قبل ان يقبض عليه ويفتش - فالتقطها الشاهد الاول - فان واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة لم تكن وليد قبض أو تفتيش وقع على الطاعن » واذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم تحليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش - كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، فان النعى عليه في هذا الصدد يكون غير سديد .

( طعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية - « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٠٠٨ ) .

قاعدة رقم ( ٧٩٠ )

المبدأ : يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط فى التلبس باحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها بل يكفى فى ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما شهد به الضابط الذى ابصر الطاعنة - وقد دلت تحرياته على انها تتجر فى الاقراص المخدرة - وهى تخرج من ملابسها كيساً من النايلون يشف عن الاقراص التى طلب شرائها منها بعد ان نقدها الثمن بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التى ينبئ عن وقوع جريمة احراز مواد مخدرة فان ما انتهى اليه الحكم من قيام حالة التلبس - التى تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً فى القانون .

( طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٤ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ٧٩٢ ) .

قاعدة رقم ( ٧٩١ )

المبدأ : اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل المكون للجريمة فان ذلك يكفى لقيام حالة التلبس .

ملخص الحكم : من المقرر أنه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل المكون للجريمة فان ذلك يكفى لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة اذ لا

يشترط لقيام حالة التلبس ان يؤدي التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها واذ كان المطعون ضده قد شوهد وهو يطلق سلاحا ناريا واقتيد ومعه هذا السلاح الى مامور الضبط القضائي فان جنائية احرار السلاح الناري تكون متلبسا بها ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد اجاز في المادة ٣٤ منه لرجل الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات بصفة عامة ان يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ونص في المادة ٤٦ منه على انه في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمامور الضبط القضائي ان يفتشه باعتباره انه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يجريه من خول اجراؤه على المقبوض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض او الغرض منه وذلك لمعوم الصيغة التي ورد بها النص فان الاجراءات التي قام بها الضابط من القبض على المطعون ضده وتفتيشه تكون قد وقعت صحيحة واذ خالف المطعون فيه هذا النظر وأهدر الدليل المستمد من التفتيش بقالة انه تفتيش باطل يكون قد اخطأ في تطبيق القانون فيتعين نقضه .

( طعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ٧٩٢ . )

#### قاعدة رقم ( ٧٩٢ )

المبدأ : تقدير كفاية الظروف التي تلبس الجريمة وكفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكول الى محكمة الموضوع دون معقب عليها بإدانت الاسباب والاعتبارات التي بنيت عليها هذا التقدير سالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع المبدى من الطاعن ببطلان التفتيش بقوله ان حالة التلبس التي اقتصعت

المحكمة من أقوال شاهد الاثبات بتوافرها تجيز له اجراء ما اجراه من ضبط وتفتيش ، ولا ترى المحكمة فيما ذكره الشاهد من أن الصبي الذى كان يعاون المتهم ، ولا ترى المحكمة فيما ذكره الشاهد من أن الصبي الذى كان يعاون المتهم فى بيع المواد المخدرة المضبوطة قد لاذ بالفرار ما يشكك فى صحة رواية ذلك الشاهد اذ أن ذلك الامر متصور عقلا ، ولا يؤثر بذاته على اقتناع المحكمة بصدق رواية شاهد الاثبات ولما كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها ، وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر بأسباب سائفة بما لا يمارى الطاعن فى ان له اصله الثابت بالاوراق أنه ضبط والجريمة متلبس بها ، فان منعى الطاعن على الحكم فى اطراحه الدفع المبدى منه ببطلان التفتيش يتمحس جديلا موضوعيا لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

( طعن رقم ٤٩٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٠٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٩٣ )

المبدأ : توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله : « أنه لا محل لما اثاره الدفاع عن المتهم بشأن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما



دون اذن من النيابة العامة ذلك ان ما ذكره شاهد الاثبات بالتحقيقات من انه شاهد المتهم يلقي بالمخدر المضبوط فقام بالتقاطه وتبين له انه يحوى مادة مخدرة ومن ثم فان الجريمة تكون فى حالة تلبس بجريمة احراز مخدر مما يتيح لأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه طبقا للمادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية. وكذلك طبقا لما نصت عليه المادة ٤٦ من ذات القانون « وكان الطاعن لم يجادل فى انه ألقى بالمخدر عند مشاهدته للضابط الذى قام بالتقاطه وقام بقبضه . لما كان ذلك وكان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . كما هو الحال فى الدعوى المطروحة . فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على توافر حالة التلبس التى تبيحها .

( طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٠٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٩٤ )

المبدأ : توافر حالة التلبس او عدم توافرها هى من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت على أسباب سائغة .

ملخص الحكم : من المقرر وفق المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان الجريمة تكون متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ذلك ببرهنة سبيرة وهى حالة تجيز لأمور الضبط القضائى عملا بالمادة ٣٤ أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجبده دلائل كافية على اتهامه فى

الجنايات وكذلك الجنح المشار إليها بهذه المادة، وهذا الحق فى القبض يبيح للامور بمقتضى المادة ٤٦ تفتيش المتهم كما له طبقا للمادة ٤٧ فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الاشياء والاوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح من امارات قوية أنها موجودة فيه ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائفة وكان ما اثبتته الحكم المطعون فيه من تخلى الطاعن طواعية واختيارا عن المخدر قد جعل مأمور الضبط القضائى حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله لان تفتيش المنزل الذى لم يسبق صدور اذن من النيابة العامة بتفتيشه انما يستمد من الحق المخول لأمور الضبط القضائى بالمادة ٤٧ ، ومن ثم تكون اجراءات القبض والتفتيش والضبط جميعا صحيحة فى القانون ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

( طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٠٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٩٥ )

المبدأ : توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائفة .

ملخص الحكم : من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائفة - وكان الحكم

الطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لانعدام حالة التلبس فى قوله « وحيث أنه رد» عساه اثاره دفاع المتهم بخصوص بطلان القبض والتفتيش فالثابت ان المتهم وكان يضع قطعة المخدر بحالة ظاهرة امامه ويقوم بتقطيعها بواسطة المطواة المضبوطة انما وضع نفسه فى حالة من حالات التلبس الامر الذى يحق مع توفر تلك الحالة ان يقوم الضابط باتخاذ تلك الاجراءات حياله ومن ثم يكون ضبطه وضبط المخدر والمطواة صحيحا فى القانون ويتعين لذلك الالتفات عما اثاره الدفاع بهذا الخصوص « . وكان بما ساقه الحكم كاف وسائغ فى الرد على ما دفع به الطاعن وتبرير قيام حالة التلبس ويتفق وصحيح القانون فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

( ملعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٨ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدر الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٠٧ ) .

### قاعدة رقم ( ٧٩٦ )

المبدأ : توافر حالة التلبس او عدم توافرها من المسائل الموضوعية  
التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت  
قضاءها على اسباب سائفة .

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد تناول الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « وحيث أنه بالنسبة للدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش فان هذا الدفع مردود بما قرره الشهود الذين تطمئن المحكمة الى شهادتهم وتعمول عليها فى حكمها بان الجريمة كانت فى حالة تلبس عند تخلى المتهم عن المخدر من يده اليمنى فور مشاهدته للقوة ومن ثم يتعين الالتفات ، عن هذا الدفع « واذا كان هذا الذى رد

به الحكم على الدفع مفاده إن المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية وفى الأدلة السائفة التى أوردتها أن الضبط والتفتيش تم بعد ما كانت جناية احراز المخدر مثلما بها - وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على توافر حالة التلبس التى تبيحها .

( طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٠٧ ) .

قاعدة رقم ( ٧٩٧ )

المبدأ : توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بها بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة لحراز مخدر بقصد التعاطى التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال شاهد الاثبات وتقرير التحليل ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح فى ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته - فى مقام التشكيك - فى أقوال شاهد

الاثبات وطلب البراءة قوله « ان الدعوى لم تكن فى حالة من حالات التلبس » اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع المريح ببطلان الضبط والتفتيش الذى يجب ابداءه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن انه من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على أسباب سائفة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فان النعى فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

( طعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٠٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٧٩٨ )

المبدأ : من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على أسباب سائفة .

ملخص الحكم : القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على أسباب سائفة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فان الحكم يكون نسيما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش تاسيما على توافر حالة التلبس التى تبينها كما انه لما كان الطاعن قد اوجد نفسه طواعية فى اظهر حال من حالات التلبس فان قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحا منتجا لاثره ولا عليه ان هو لم يمس للحصول على اذن من النيابة العامة بذلك اذ لم يكن فى حرجه اليه . ومن ثم يكون النعى على الحكم فى هذا

الصدد غير سديد . واذا كان ما يثيره الطاعن من أن مأمور الضبط قام بتفتيش مسكن المتهم الاخر بالرغم من وقوعه خارج دائرة اختصاصه مردود بأنه مادام هذا الاجراء يتعلق بغيره ، فانه لا يجوز له الطعن ببطلانه . بفرض صحة ما ذهب اليه . اذ الاصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان متصلا بشخص الطاعن . أما ما ساقه الطاعن من دعوى مخالفة ما ذهب اليه محرر المحضر من أن ٠٠٠٠ حضر صحبه الطاعن الى مكان الضبط لما قرره المتهم الاخر و ٠٠٠٠ من انهما لا يعرفان الطاعن ، فانه لما كان مؤدى قضاء محكمة بادانة الطاعن استنادا الى اقوال الشاهد هو اطراح ضمنى لما عداها مما يخالفها ، واذا كان من المقرر أن وزن اقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رقبسه .

( طعن رقم ٤١٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٧٩٩ )

المبدأ : من المقرر ان تقدير الظروف التى تلايس الجريمة أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير هالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن لم يدفع صراحة أمام محكمة الموضوع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش الا بما جاء عنى لسانه فى محاولة للتشكيك من صحة الاتهام بمقوله انه من

المتعذر على الضابط اشتتام رائحة الحشيش وهو على مسافة ثلاثين متر من مكان المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه فوق ذلك قد رد على هذا الدفاع بما يفيد اطمئنان المحكمة الى قول الضابط من أنه كان على مسافة ثلاثة امتار منهما وهى مسافة كافية لان يشتم فيها هذه الرائحة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر. موكول الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها وكان الحكم المطعون فيه لم يخطئ فى تقديره لواقعة الدعوى فان معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله ، لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من شبهات - كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه دون رقابة لمحكمة النقض. عليها فان ما يثيره الطاعن فى شأن القوة التدليلية لأقوال الشاهد لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز التصدى له أمام محكمة النقض ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد على غير اساس.

( طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٥ ق - جملة ١٩٨٥/٥/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٠ )

المبدأ : من المقرر انه يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها استمدحا من أقوال الضابط بقسم مكافحة مخدرات القاهرة ومن تقرير

المعمل الكيماوى وبعد ان اورد مؤداها فى عبارات كافية لدفع الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس وفنده وإطراحه فى قوله : « ويخصوص الدفع ببطلان القبض والتفتيش فمردود عليه بان المحكمة تظمن عن عقيدة واقتناع الى ما شهد به شاهد الالتيات ٠٠٠٠٠٠ بتحقيقات النيابة العامة ويجلسه المحاكمة من مشاهدته للمتهم اثناء وقوفه بمنصف ميدان الباطنية وهو ممسكا فى يده اليسرى بجزء من طرية حشيش بغلافها القماش ويظهر منها مخدر الحشيش . الامر الذى ترى معه المحكمة ان الواقعة بهذه الصورة تعتبر فى حالة تلبس - تبيح للشاهد ضبط المتهم وتفتيشه دون ما حجة لاستصدار اذن من النيابة العامة. بذلك وبذا يكون الدفع على غير اساس مستوجب الرفض » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان يكفى لقيام حالة التلبس ان تكون هناك مظاهر خارجية تنبىء بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط فى التلبس باحراز المخدر ان يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهيته المادة التى شاهدها بل يكفى فى ذلك تلك المظاهر الخارجية باى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتمل شكا يستوى فى ذلك ان يكون للمخدر ظاهرا أو غير ظاهر ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى ما شهد به رجل مكتب مكافحة المخدرات من رؤيته للمتهم واقفا فى ميدان الباطنية ويده جزء من طرية حشيش بغلافها القماش ظاهرا منه مخدر الحشيش بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التى تنبىء عن وقوع جريمة احراز جوهر مخدر ، فان ما انتهى اليه الحكم من قيام حالة التلبس - التى تسوغ للقبض والتفتيش يكون صحيحا فى القانون ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر فى سلامته طالما ان هذا التاريخ لا يتمثل بحكم للقانون فيها مادام الطاعن لم يدع ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة .

( طعن رقم ١٤٢٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠ )

قاعدة رقم ( ٨٠١ )

المبدأ : حالة التلبس - قيامها .



**ملخص الحكم :** وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة التزوير بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ان ما ورد به الحكم على الدفع من أنه كان ثمة جريمة احراز سلاح ابيض متلبس بها اباحت للمأمور الضابط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه له صداه في أقوال الضابط التي نقل الحكم عنها فان ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في الاسناد يكون قائما على غير أساس .

( طعن رقم ٤٣٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٢ )

**المبدأ :** جريمة احراز مخدر - حالة التلبس - تقسديها - من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك ما دام استخلاصها سائفا .

**ملخص الحكم :** وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه اثناء مرور ضابط قسم مكافحة مخدرات القاهرة بمنطقة الباطنية عصرا لمكافحة علانية الاتجار في المواد المخدرة شاهد الطاعن قادما في مواجهته ممسكا بيده اليمنى بلفافة من ورق الصحف ، وما ان انطلق صغير منذر بقدومه للمنطقة حتى تخطى الطاعن عن اللفافة وألقى بها أرضا فقام بالتقاطها وبفضها وجد بداخلها طريتين لمخدر الحشيش ، واذا واجه الطاعن بالمخدر المضبوط اعترف باحرازه ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة - على هذه الصورة - أدلة مستمدة من أقوال الضابط وقرار المتهم بالتحقيقات ويجلسة المحاكمة باحرازه المخدر المضبوط ومما يثبت من تقدير معامل التحليل ، وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت

قضاءها على أسباب ماثغة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على توافر حالة التلبس ، وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الوجه إلى جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا - المعمول به وقت نظر الدعوى - نص في المادة ٢٩ منه على أن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي ٠٠٠ ( ب ) « إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أشار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » ، وكان مفاد هذا النص أن محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية أن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتمديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أن دفع الطاعن بعدم الدستورية غير جدي ولا محل لوقف الدعوى المنظورة أمامها لرفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم . فإن الطعن بومته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

( طعن رقم ٥٩٥٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ )

قاعدة رقم ( ٨٠٣ )

المبدأ : يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكان القول يتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة ومن المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولئن كان لا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك التحقق من تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس مادام أن هذا التحقق كان يقينياً ولا يحتمل شكاً ، يستوى في هذا أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الشاهدين العقيد ٠٠٠٠ والرائد ٠٠٠٠ بما مؤداه أنهما لم يريا واقعة ضبط الطاعن ثم حصل أقوال الشاهد الثالث الرائد ٠٠٠٠ في قوله : « وشهد الرائد ٠٠٠ على أنه مرافق الشاهد الاول في تنفيذ اذن النيابة - الصادر بتفتيش آخر - وأثناء مراقبته باب كافتريا المazon بتفتيشه الخلفى شاهد المتهم الثانى - الطاعن - يحاول الفرار ويديه لفافة من السلوفان الاحمر فقام بضبطه واللفافة وبفضها وجد بداخلها طريتين لمادة داكنة اللون تشبه الحشيش » . لما كان ذلك وكان هذا الذى حصله الحكم من أقوال الشهود الثلاثة لا يفيد على سبيل القطع أن أيا منهم قد تحقق - قبل الضبط - بطريقة يقينية لا تحتل شكاً من وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز الطاعن المخدر ذلك أن ما أورده الحكم فى مدوناته نقلاً عن أقوال الشهود من أن الاول والثانى لم يريا واقعة الضبط وأن الثالث رأى الطاعن يسارع بالانصراف من باب المقصف الخلفى ويديه لفافة مطوية على ما بداخلها ودون أن يكون معلوما لهذا الشاهد من قبل لا يوفر بمجرد - على نقض ما قال به الحكم - حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التى تبيح لمأمور الضبط القضائى القبض على الطاعن وتفتيشه واذا اتخذ الحكم من تلك الاقوال دليلاً على توفر تلك الحالة فى رده على الدفع ببطلان القبض والتفتيش مع انها لا تؤدى فى منطق الاستدلال السائغ الى ذلك فانه يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال الذى يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن

وللمحكوم عليه الآخر الذي لم يقبل طعنه وذلك مراعاة لحسن سير العدالة  
بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .  
( طعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٤ )

المبدأ : تَواحر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية  
التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو  
عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع  
بغير معقب مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة وكان ما أورده  
الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس وردا على ما وقع به الطاعن من  
توافر هذه الحالة كاف ومائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح  
القانون ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعي  
لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٨٠٥ )

المبدأ : يجوز لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم في  
احوال التلبس بالجناح بصفة عامة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون  
فيه ان الواقعة تخلص في ان الرائد ..... رئيس مباحث قسم العامرية  
وزميله ملازم أول ..... معاون مباحث القسم - أثناء مرورهما بدائرة  
القسم لتفقد حالة الامن وحال سيرهما بشوارع سوق العامرية أبصرا  
المطعون ضده واقفا ويظهر من جيب جلبابه الايمر العلوي مطوأة من  
النوع المسمى قرن غزال فاسرع الاول بضبطه وضبط المطوأة وسلمه لمرافقه  
للتحفظ عليه واجرى هو تفتيشه فعثر بذات الجيب على فارغ عليه ثقاب

تحوى خمس قطع لمخدر الحشيش وبمختلف جيويسه على مبلغ ثمانية وسبعين جنيها وبمواجهته بالمضبوطات أقر بإحرازه للمخدر المضبوط بقصد التعاطى وملكيته للمطواة والمبلغ النقدي « وانه ثبت من تقرير المعامل ان المادة المضبوطة لمخدر الحشيش وتزن ٤ر٩ جرام » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائي القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجنح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، والعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به القاضى فى الحكم ، واذ كانت جريمة احراز سلاح ابيض بدون ترخيص قد رصد لها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر فى المادة ٢٥ مكررا منه « عقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل على خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية » فانه يسوغ لرجل الضبط القبض على المتهم المتلبس بها ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على انه فى الاحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بانه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من خول اجراؤه على المقبوض عليه صحيحا أيضا كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المتهم استنادا الى بطلان تفتيشه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ولا يقدح فى ذلك ما هو مقرر من انه يكفى ان يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقتضى للمتهم بالبراءة لان حد ذلك ان يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٥ )

قاعدة رقم ( ٨٠٦ )

المبدأ : الحرية الشخصية حق طبيعى وهي مضمونة لا تمس وفيما

عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى صورة أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقا لاحكام القانون •

ملخص الحكم : ولما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الضابط شاهد المتهم يسير بالشارع فى حوالى الساعة الثانية صباحا وما أن رأى الاخير سيارة الشرطة التى كان يستقلها الضابط حتى بدت عليه علامات الارتباك الشديد وحاول الهرب فانه ولا جدال ان يكون فى ذلك كله ما يثير شبهة الضابط ليقوم باستيقاف المتهم والقبض عليه وتفتيشه • كما ان تفتيش الضابط للمتهم قبل ادخاله الحجز بالقسم على ذمة الجنحة المحررة ضده وعقوبتها الحبس لعرضه على النيابة العامة فى اليوم التالى هو تفتيش وقائى مقرر قانونا • ومن ثم فان الدفع المبسدى من الحاضر مع المتهم يكون فى غير محله متعينا طرحة « • لما كان ذلك ، وكان لا يغير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق ، وقد كفل الدستور هذه الحريات باعتبارها اقدس الحقوق الطبيعية للانسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه من أن « الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس • وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقا لاحكام القانون « • لما كان ذلك وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا ينبىء عن ان الطاعن شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية وليس صحيحا فى القانون ما ساقه الحكم المطعون فيه - تدليلا على قيام حالة التلبس - من ان مظاهر الارتباك التى بدت على الطاعن عدما رأى سيارة الشرطة التى كان يستقلها الضابط ومحاولة الهرب تكفى

كدلائل على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ، ذلك ان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتيابك مهما بلغا ما يمكن اعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بضمان حريات المواطنين - لا تجيز لمامور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى - اعمالا للمادة ٤٦ اجراءات جنائية - الا فى احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الضابط الذى أجرى التفتيش قد اجراه دون استصدار أمر قضائى ودون قيام حالة من حالات التلبس فان ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون ، واذ خاله الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما اورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعن ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدى الى ما رتبته عليه فانه يكون معيبا بالخطا فى تطبيق القانون ، ويكون الدفع فى محله مبعضا الاخذ به ، بما تضحى معه اجراءات القبض والقضية باطللة لحصولها بعد اذن من النيابة دون توافر حالة من حالات التلبس التى تجيز القبض قانونا . لما كان ذلك ، وكانت شهادة الملازم . . . . . التى استندت عليها المحكمة فى قضائها بالادانة لا تفرج عن ان تكون تقريرها لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطلان للذان وقعا على الطاعن وتاكيدا له ولا يمكن ان يتصور لها وجود ولا وقوع التفتيش الباطل الذى أسفر عن وجود المخدر ، كما ان نتيجة التحليل اثر من آثار ذلك التفتيش الباطل واذ انهارت هذه الادلة فانه لا يبقى فى الدعوى دليل على نسبة جريمة احرار المخدر الى الطاعن . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالادانة استنادا الى تلك الادلة - رغم بطلان القبض والتفتيش - يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه مع مصادرة المخدرات المضبوطة .

قاعدة رقم ( ٨٠٧ )

المبدأ : من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية منها بذاتها ما ينبئ بارتكاب جريمة فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان البين مما حصله الحكم أنه أثناء تفقد الضابطين - شاهدي الأثبات - حالة الأمن سمعا صوت طلق نارى وأبصر المطعون ضده يحمل مسدسا فى يده فقاما بضبط المسدس وتفتيش المطعون ضده مما أسفر عن ضبط قطعة المخدر موضوع الدعوى ، وقد تم ذلك قبل أن يتبين حقيقة المسدس وأنه ليس سوى مسدس صوت . لما كان ذلك ، وكان مجرد رؤية الضابطين للمطعون ضده حاملا سلاحا يجعله فى حالة تلبس بحمل السلاح حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته ، إذ أنه من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة فإن ذلك يكفي لقيام حالة تلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، ولما كان الضابطان قد شاهدا جريمة إحراز السلاح متلبسا بها فإنه يكون من حقهما أن يفتشا المطعون ضده المتلبس بالجريمة فإذا عثرا عرضا على مخدر فى أحد جيوب المطعون ضده وقع ذلك التفتيش صحيحا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ولا مخالفة فيه للقانون ويصح الاستشهاده بما يسفر عنه هذا التفتيش على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا فى القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

( طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٤ )

قاعدة رقم ( ٨٠٨ )

المبدأ : من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخصا



مرتكبها بما يبيح للمأمور الذي شاهده وقوعها ان يقبض على كل من يقدم على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكانت لمادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حرية المواطنين - قد اجازتا لمأمور الضبط القضائي في احوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، فاذا لم يكن حاضرا جاز للمأمور اصدار أمر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا ، وكان من المقرر قانونا ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذي شاهده وقوعها ان يقبض على كل من يقدم دليل على مساهمته فيها وان يجرى تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة . لما كان ذلك وكان الحال في الدعوى المطروحة انه عندما ضبط المتهم الثالث حسن غريب تنفيذ الاذن من النيابة العامة وجريمة ترويج الدولارات المزيفة في حالة تلبس اعترف لرجال الضبط ان مصدرها الطاعن الذي ينتظره بسيارته ويرفقه المتهم الخامسة امام أحد الفنادق بمصر الجديدة لاستلام المقابل النقدي المصري للدولارات المضبوطة المزيفة وأن معهما باقى الدولارات لمزيفة المتفق على ترويجها فسارع الضابط الى حيث تحقق من وجود الطاعن منتظرا بالفعل بدخل سيارته وبجواره المحكوم عليها الخامسة واثار محاولة الطاعن الفرار بالسيارة قام بضبطهما وأجرى تفتيش السيارة معتر بدخلها على بعض أوراق النقد المزيفة من ذات النوع المضبوط مع المحكوم عليهما الثانى والثالث ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعن فى ذات الجريمة وهو ما يجوز معه لمأمورى الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه وتفتيش سيارته لما هو مقرر من أنه اذا جاز تفتيش شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والسيارة الخاصة كذلك ، ومن ثم فيضحي معنى الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

( ملحق رقم ٤٣٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٨٠٩ )

المبدأ : حالة التلبس باحراز المخدر - تحققها •

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئى من الطاعن ببطلان اجراءات الضبط والتفتيش ورد عليه فى قوله « وحيث ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش مردود عليه بان الثابت من اقوال ضابط الواقعة التى تطمئن اليها المحكمة انه شاهد المتهم وهو يلقى قطعة المخدر المتعلقة بالقماش على الارض بمجرد رؤيته للضابط والقوة المرافقة له ومن ثم يكون المتهم قد تخلى طواعية واختيارا عن المخدر الذى يحمله دون ان يكون هذا التخلي وليد اجراء غير مشروع فاذا ما التقط الضابط المخدر وتبينه ثم قبض على المتهم فان حالة التلبس باحراز المخدر تكون قد تحققت ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضد المتهم مستمدا من واقعة ضبط المخدر على تلك الصورة ولم يكن وليد قبض او تفتيش وقع عليه ومن ثم يكون الدفع ببطلان القبض والتفتيش غير قائم » وهذا الذى اورده الحكم كاف وسائق فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون • ذلك بان القول بتوافر حالة التلبس او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، مادامت قد اقامت قضائها على اسباب سائفة ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعى • لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التى لها ان تبين الواقعة على حقيقتها وان ترد الحادث الى صورته الصحيحة من مجموع الادلة المطروحة عليها دون ان تتقيد فى هذا التصوير بدليل بعينه ، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من ان ترى فى اقوال الضابط ما يسوغ الضبط والتفتيش ويكفى لاسناد واقعة احراز المخدر الى الطاعن ولا ترى فيها ما يفتنها بان هذا الاحراز كان بقصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المخدر فى حق الطاعن وانتهى فى منطق سائق الى استبعاد قصد الاتجار او

التعاطى أو الاستعمال فى حقه فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير اساس ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٤١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٨ )

### قاعدة رقم ( ٨١٠ )

المبدأ : القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاها على اسباب سائغة ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش - كاف وسائل فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ينحل الى جدل موضوعى لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ويكون ما ينعاه فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى اخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الاخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال ضابط الواقعة وحمته تصويره لها فان ما يثيره الطاعن من منازعة فى هذا التمييز ينحل فى حقيقته الى جدل موضوعى فى أدلة الثبوت التى عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا تسوغ اثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بقالة ان الثابت من التحقيقات عدم حمله لبطاقة اثبات شخصية مردود بان الحكم المطعون فيه لم يقل ان الطاعن كان يحمل بطاقة اثبات شخصية بل ان ما خلص اليه الحكم انه اثر بطلب ضابط الواقعة من الطاعن اثبات

شخصيته وضع يده فى جيبه واثناء اخراجه لبطاقته سقطت منه لفافة مخدر . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤١٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

### قاعدة رقم ( ٨١١ )

المبدأ : من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة .

ملخص الحكم :- ولما كانت المحكمة قد أطمأنت الى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فان ما يثيره الطاعن من منازعة بقالة أن الضابط اختلق حالة التلبس وأن كلا منهما لا يدن الآخر وأن الضابط كان متذكرا مما ينفى الباعث على التخلّى عن المخدر لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض لا يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول . - لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها - على السياق المتقدم - ان الضابط قام بما قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة احرار مخدرين وضبط المتهم فيها ، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى ، فان ما فعله يكون مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى أطمأنت المحكمة الى حصوله - كما هو الحال فى الدعوى - ويكون ما أورده الحكم تحليلا على توافر حالة التلبس كافيا وسائغا ويتفق وصحيح

القانون ، هذا فضلا عن ان الحكم لم يعول فى ادانة الطاعن على القبض عليه أو تفتيشه ، ومن ثم يكون منعه فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨١٢ )

**المبدأ :** من المقرر ان تقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول لمحكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التى بنيت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول لمحكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الاسباب والاعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من اجراءات ورد عليه فى قوله « ان المحكمة تطمئن عن اقناع تام الى ما شهد به شهود الاثبات من أن المتهمين المصوبطين المائلين قد هددا المجنى عليهما مع ثالث أحيلا لمحكمة الاحداث - بسلاح أبيض - واستوليا بالاكراه على منقولاتهما المبينة بالاوراق ، وأنهما تتبعاهما حتى تم ضبطهما بالاستعانة ببعض رجال شرطة المرور ، ومن ثم فإن الواقعة تكون فى حالة تلبس ويكون الدفع على غير أساس خليقا بالرفض . وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

( طعن رقم ٤٢١٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٤/١٢/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٨١٣ )

المبدأ : من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس ، أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التي بنيت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

ملخص الحكم : من المقرر ان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الاسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك يكون غير سديد .

( طعن رقم ٥٦٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠ )

• تموين

• اولاً : الجرائم التموينية

• ثانياً : المسؤولية والعقاب فى جرائم التموين

• ثالثاً : تسبيب الاحكام

أولاً

الجرائم التمييزية

قاعدة رقم ( ٨١٤ )

المبدأ : جريمة انتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانسونا بمجرد انتاجه مهما ضوعل مقدار النقص فيه .

ملخص الحكم : من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي الى صحة ما رتبه عليها من ادانة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة انتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانوناً بمجرد انتاجه مهما ضوعل مقدار النقص فيه ، وكانت المادة ٢٦ من قرار وزير التمييز رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تجيز التسامح فى أية نسبة فى وزن الخبز الساخن ، وكان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن الخبز المضبوط قد تم وهو ساخن فان النعى عليه بالخطا فى تطبيق القانون باغفال نسبة التسامح فى الوزن لا يكون صائبا .

( طعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٤٥٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الامسدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٨٠ ) .

قاعدة رقم ( ٨١٥ )

المبدأ : المدة المحددة لوزن الخبز البارد بعد تهويته ثلاثة ساعات  
هى حد أدنى له لتتمام عملية التهوية ولم يحدد لها حد أقصى .

ملخص الحكم : ان المدة التى حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير  
التهوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ٦٠



لوزن الخبز البارد بعد تهويته بثلاث ساعات هي حد أدنى له لتمام عملية التهوية ولم تتخذ لها حدا أقصى .

ولما كان البين من مطالعة المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن - أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من وزن الخبز المضبوط يطابق ما دونه محرر المحضر. وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه أنتج خبزاً بلدياً به عجز عن الوزن المقرر قانوناً ولم يحتسب هذا العجز في الوزن باعتبار الخبز منتجاً للمدارس - أخذاً بدفع الطاعن - وإنما باعتباره خبزاً منتجاً للاهالي وقد التزم الحكم في احتساب الوزن القانوني للخبز ما حددته المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ من وزن للرغيف من الخبز البلدي بمحافظة المنوفية لـ ١٣٥ جراماً فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

( طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٦ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٠٨٦ ) .

#### قاعدة رقم ( ٨١٦ )

المبدأ : ان الشارع يعاقب على انتاج او بيع خبز ناقص الوزن او  
بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان  
صاحب مخبز او مديراً له او عاملاً فيه .

ملخص الحكم : لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية  
لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانوناً ، وأورد على ثبوتها  
في حق الطاعن أدلة مستمدة مما ضمنه محرر المحضر من اجراءات وزن  
الخبز ساعداً وتكشفه نقصان يبلغ ٧,٦ جراماً في كل رغيف وما قرره

الخرائط أمام محرر المحضر من أن المتهم هو مدير المخبز المسئول وما أدلى به المتهم في محضر تحقيق النيابة أنه خراط المخبز ومديره المسئول معا . لما كان ذلك ، وكان مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٣٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على انتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو يسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك ، سواء كان صاحب المخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، وكان الطاعن لا يمارى فى ان لما حصله الحكم من أنه مدير المخبز أصله اللثابت بالاوراق فان التفات الحكم عن الرد على دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وان مرتكبها هو شخص آخر لا يعيبه .

( طعن رقم ٤٥٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ ) .

#### قاعدة رقم ( ٨١٧ )

المبدأ : النص فى القرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق - اثر ذلك .

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن النص فى القرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هى من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة واثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الاتبات المطروحة أمامه فى الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من قالة الخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان فى سكوت المحكمة الاستئنافية عن الاشارة الى دفاع الطاعن الذى ضمنه مذكرته المقدمة لها وقضاؤها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر فى هذا الدفاع ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص ينحل الى جدال موضوعى فى سلطة المحكمة فى

تقدير الدليل فيما لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يفصح عن أنه غير مقبول .

( طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٧ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٨٥ ) .

### قاعدة رقم ( ٨١٨ )

المبدأ : يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون او يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل فى مصانعهم او يمتنعون عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين .

ملخص الحكم : وحيث انه لما كانت المادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على انه يحظر على اصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون او يتجرون فى السلع التموينية التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل فى مصانعهم او يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد الا بترخيص من وزير التموين ويعطى هذا الترخيص لكل شخص لا يستطيع الاستمرار فى العمل اما لعجز شخصى او لخسارة تصبیه من الاستمرار فى عمله أو لای عذر جدى يقبله وزير التموين . ويفصل الوزير فى طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ، ويكون قراره فى حالة الرخص مسببا . واذا لم يصدر الوزير قرارا مسببا بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصا وكان وزير التموين بعد ان اصدر القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد بعض السلع التموينية التى يسرى عليها حكم المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ساقطة الذكر اضاف الخبز الى هذه السلع بموجب القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ . لما

كان ذلك ، وكان المعلن لا يمارى فى أسباب طعنه بأنه توقف عن انتاج الخبز فى مخبزه ، ولم يذهب فى طعنه الى أنه قد حصل على ترخيص وقف الانتاج أو أنه تقدم بطلب الترخيص وانقضت المدة المقررة دون صدور قرار مسبب برفض طلبه ، فان ما يثيره تبريرا لتوقفه عن الانتاج يكون فى غير محله .

( طعن رقم ٥٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠١٧ ) .

#### قاعدة رقم ( ٨١٩ )

المبدأ : يحظر فى أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع بيع اللحوم الطازجة والمثلجة المجمدة والاكباد والقلوب والكلوى .

ملخص الحكم : لما كانت الفقرة الاولى من المادة الثانية من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ تنص على أنه « يحظر فى أيام الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع بيع اللحوم الطازجة والمثلجة المجمدة والاكباد والقلوب والكلوى » ويبين من هذا النص فى صريح لفظه ومفهوم دلالاته تأنيب بيع اللحوم الطازجة والمثلجة المجمدة فى الايام المنصوص عليها فيه وجاء النص مطلقا من كل قيد ليتسع مدلوله كافة اصناف اللحوم واذ كانت القاعدة ان النص العام يعمل به على عمومها ما لم يخص بدليل فان القول بان بيع اللحم المفروم لا يخضع للتجريم تفرقة لا سند لها من القانون والقول به فيه تخصيص للنص بغير مخصص ويضحي معنى الطاعن فى هذا الشأن لا محل له .

( طعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠/١١/١٩٨٤ )

قاعدة رقم ( ٨٢٠ )

المبدأ : جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الارغفة التى وجدت ناقصة الوزن .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه قضى ببراءة المطعون ضده تاسيما على ان عدد الارغفة التى وزنت يقل عن العدد الذى نص عليه القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٤٨ لسنة ١٩٧٠ وهو ٧٥ رغيفا فى حين ان العدد الذى قام محرر المحضر بوزنه هو ٧٠ رغيفا فقط ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الارغفة التى وجدت ناقصة الوزن ، ذلك بان ما نص عليه قرار وزير التميمين من ضرورة وزن عدد معين من الارغفة انما ورد على سبيل التنظيم لا الالتزام اذ لم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة والاثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون ان يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى تكوين عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة امامه فى الدعوى بغير ان يتقيد بدليل معين - ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد اخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة لان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى تناولا صحيحا .

( طعن رقم ٣١٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١١٤٧ ) .

قاعدة رقم ( ٨٢١ )

المبدأ : جريمة عدم توريد أرز الشعير فى الميعاد القانونى الواردة بالمادة ٩ من قرار وزير التميمين رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ - ما يجب ان يشتمل عليه حكم الادانة - مخالفة - قصور .

**ملخص الحكم :** لما كانت المادة التاسعة من قرار وزير التموين رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها عشرون جنيها عن طن الأرز الشعير الذي يقصر في توريده ويحد أقصى ٥٠٠ جنيه ، وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٢٠ مليما عن كل كجم لم يتم توريده - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد خلت بدوناته من بيان كمية الأرز التي قصر المطعون ضده في توريدها والتي يلزم الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون تطبيقا سليما فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢٢ )

**المبدأ :** جريمة التوقف عن انتاج الخبز بدون ترخيص واستعمال الحصة المقررة من الدقيق في غير الغرض المخصص له - ما يجب ان يشتمل عليه حكم الادانة - مخالفة ذلك قصور في التسبيب .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر بيانه لواقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « حيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم - الطاعن - ثبوتا كافيا اخذا بما أثبتته محرر المحضر الامر الذي يتعين معه عقابه طبقا لمواد الاتهام » . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها والا كان قاصرا فان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما أثبتته محرر المحضر ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمتين المسندتين

للطاعن بعناصرهما القانونية كافة فانه يكون مشسوبا بالقصور فى التسبب الذى له الصدارة على وجوه الطعن الاخرى المتعلقة بالخطا فى القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها فى شان ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢٣ )

المبدأ : الشارع اوجب فى المادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - بعد تعديلها فى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - ان يثبت التاجر قيام العذر الجدى لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد - مفساد ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم : ولما كان الحكم المطعون فيه - بعد ان بين واقعة الدعوى - عرض لدفاع الطاعن المتمثل فى انه توقف عن انتاج الخبز لتعطل آلة الخبز فجأة فى اليوم السابق على واقعة الضبط وقدم محضر اثبات هذه الحالة ، ثم اطرح الحكم هذا الدفاع قائلا انه لا يجوز التوقف عن الانتاج الا بعد اخطار مديرية التموين المختصة بالرغبة فى التوقف لاصلاح الآلة ، وقد كان فى مكنته الابلاغ فى اليوم السابق حتى تتم معاينة المخبز وبيان وجه العطل ، اما ما اثبته بمحضر اثبات الحالة فلا يعدو قولا مرسلا . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد اوجب فى المادة الثالثة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - ان يثبت التاجر قيام العذر الجبرى او المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد وعبر عن افساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الاعذار والمبررات او المواقف المشروعة ، ومتى وجد حادها بصورة جدية كان الامتناع أو التوقف بعيدا عن دائرة التجريم ، فاذا دفع به امام محكمة الموضوع تعين عليها

النظر فيه وتحقيقه حتى اذا صح لديها وجب عليها الحكم ، بتبرئة  
الموقوف لان توقفه عن الانتاج يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله  
خارج نطاق التائيم ، لما كان ذلك . وكان الطاعن قد دفع التهمة المسندة  
اليه ، بأن آلة المخبز تعطلت فجأة ولكن المحكمة ردت عليه بما لا ينفيه  
ولم تحقق ذلك الدفع المدعم بالمستند الذى قدمه الطاعن وأشار اليه  
الحكم - بلوغا الى غاية الامر فيه وهو دفاع جوهرى اذ تندفع به -  
لو صح - التهمة المسندة الى الطاعن ، فان حكمها يكون معيبا بما  
يوجب نقضه والاحالة ، بغير حاجة لبحث ياقى ما يثيره الطاعن .

( طعن رقم ٤٦٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ )



## ثانيا

### المسئولية والعقاب

#### فى جرائم التموين

#### قاعدة رقم ( ٨٢٤ )

المبدأ : خلو الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه الحكم المطعون فيه من بيان نوع ووزن وسعر أرغفة الخبز وسعر أرغفة الخبز الافرنجى المضبوطة بمخبز الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة يجعله قاصرا .

ملخص الحكم : ومن حيث انه يبين من مراجعة نصوص قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارين ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ ، ١٩٧ ، لسنة ١٩٧٥ ان الشارع حدد فى المادة ٣٤ مكرر (١) منه أنواعا أربعة لرغيف الخبز الافرنجى هى الرغيف العساذى الكبير ، والصغير ، والفورمة ، والمكرونة ، وبين وزن ومواصفات وسعر كل رغيف منها ، ونص فى المادة ٣٤ مكرر (ب) على حظر انتاج او بيع او عرض الخبز الافرنجى بغير تلك الاوزان والمواصفات والاسعار الا بترخيص من وزارة التموين ، كما أوجب الا يقل معدل انتاج الخبز الافرنجى عن ٧٥٪ من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ التى يستخدمها المخبز يوميا فى صناعته وعلى ان تستخدم الكمية الباقية ومقدارها ٢٥٪ فى صناعة الحلوى والخبز الافرنجى « السندوتش » الصغير . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت من بيان نوع ووزن وسعر أرغفة الخبز الافرنجى المضبوطة بمخبز الطاعن مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور ، هذا بالاضافة الى ما تعيب به من اغفاله تحقيق دفاع الطاعن - ان الخبز المضبوط نوع من الحلوى غير المحدد الوزن.أو الريد عليه مع انه دفاع جوهري.من شأنه لو صح ان

يتغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢٥ )

المبدأ : المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها .

ملخص الحكم : غير انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بالعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الطاعن وهي ستة أشهر وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة لمدة سنتين ، وكانت المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين توجب شهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقصر عقوبة شهر ملخص الحكم على مدة ستة أشهر ، وذلك عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

( طعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢٦ )

المبدأ : جرائم تموينية المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - نصها على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها .

ملخص الحكم : وحيث انه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الاخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض

العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها ، لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيراً بتوريد كميات في محصول علم ١٩٧٨ ونص في المادة التاسعة منه - المؤتمة للجريمة التي دين المطعون ضده بها - على معاقبة كل حائز يخالف هذا القرار بغرامة قدرها ٦٥ جنيتها عن كل طن من الارز الشعير الذي يقصر في توريده ويحد أقصى ٥٠٠ جنيتها وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليماً عن كل كيلو جرام لم يتم توريده٠٠ فان عقوبة الغرامة المقررة بها يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقررة بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

( ملعن رقم ٢٧١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٦٦ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١١٥٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٨٢٧ )

المبدأ : السادة ٣ مكرراً (ب) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين تنص على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين - مخالفتها - خطأ في تطبيق القانون .

ملخص الحكم : وحيث ان البين من مطالعة الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد المطعون ضده بوصف انه فى يوم ١٧/١٠/١٩٨٠ اشترى لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، ومحكمة أول درجة عاقبته عن هذه التهمة بتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، فاستأنف ، ومحكمة ثانى درجة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الغرامة يجعلها خمسين جنيتها ، وتأييده فيما عدا ذلك ، وقد استند هذا الحكم فى قضائه بالادانة الى ذات الاسباب التى استند اليها الحكم المطعون الابتدائى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ مكررا (ب) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ تنص على معاقبة مرتكب الجريمة التى دين بها المطعون ضده « بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين » وكان الحكم الابتدائى قد اختار عقوبة الغرامة والتزم فى تقديره لها الحد بجعلها خمسين جنيتها يكون قد خالف القانون ، ولما كان تصحيح هذا الخطا الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة ، فانه يتعين - حسب القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تصحيح الخطا والحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتحقق بتأييد الحكم المستأنف .

( طعن رقم ٣٢٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٢٨ )

المبدأ : جرائم تموينية - المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - الحكم بايقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها لعدم التوريد عن محصول ١٩٧٩/٧٨ . من الارز الشعير - خطأ فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم : وحيث أنه لم كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - تنص في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون » . كما تنص في فقرتها الرابعة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة في الفقرة الأولى منها - لما كان ذلك وكان وزير التموين والتجارة الداخلية - في حدود سلطاته التشريعية - المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزاً شعيراً بتوريد كميات من محصول موسم سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ونص في مادته التاسعة المؤتممة للجريمة التي ديس لمطعون ضده بها على أنه « يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها خمسة وستون جنيهاً عن طن الأرز الشعير الذي يقصر في توريده ويحد أقصى خمس مائه جنيه وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليماً عن كل كيلوجرام لم يتم توريده وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها » فإن هذه الغرامة إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الأمر بإيقاف تنفيذها باعتبار هذا القيد قاعدة وردت في التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها بتدائيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب بقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة .

( طعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٨٢٩ )

المبدأ : كل حائز يخالف القرار رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨١ الصادر من

وزير التموين يعاقب بغرامة عشرين مليما عن كل كيلوجرام لم يتم  
توريده .

ملخص الحكم : وحيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون  
فيه الخطأ فى تطبيق القانون او قضى بتغريم الطاعن ١٥٠ مليما عن كل  
كيلوجرام من الارز من محصول عام ١٩٨١ - سنة ١٩٨٢ لم يتم توريده  
متجاوزا الغرامة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من قرار وزير التموين  
رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨١ وهى عشرين مليما فقط عن كل كيلوجرام ، فضلا  
عن أنه أمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها على خلاف ما نصت  
عليه المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتي نصت على  
عدم جواز الحكم لوقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة .

وحيث ان المادة التاسعة من قرار وزير التموين رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨١  
نصت على معاقبة كل حائز يخالف القرار بغرامة بواقع عشرين مليما عن  
كل كيلوجرام لم يتم توريده وكانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على عدم جواز  
الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها لما كان ذلك وكان  
الحكم المطعون فيه اذ قضى بما يجاوز الغرامة المنصوص عليها فى القرار  
الوزارى سالف البيان وأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها فانه  
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب تصحيحه بجعل الغرامة  
فى حدود ما نص عليه فى قرار وزير الزراعة رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٨١  
وبالغاء ما أمر به من وقف تنفيذ العقوبة وذلك تنفيذا لنص الفقرة الاولى  
من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٥٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/٢١/١٩٨٦ )

### ثالثا

#### تسبيب الاحكام

#### قاعدة رقم ( ٨٣٠ )

المبدأ : خلو الحكم من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا - قصور في البيان \*

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه انه اثناء مرور محرر المحضر وزملاؤه فى حملة تموينية فاجأوا مخبز الطاعن الذى كثرت الشكوى منه فوجدوه قائما بالانتاج ثم اورد الحكم قوله : « وقد اشتبهوا فى الخبز الناتج من بيت النار بانه ناقص الوزن وعليه قاموا بجمع عدد من الارغفة الناتجة من بيت النار فى جوال نظيف ومحاك بالدويارة وتصادف وجود صاحب المخبز وتم عمل جشنى عن تقطيع العجين على ميزان المخبز وجدوه ناقص الوزن أيضا « لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم فيما تقدم قد خلا من بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، على الرغم مما لهذا البيان من أهمية فى تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الامر الذى يصم الحكم بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن \*

( طعن رقم ٥٥٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١٦٤٣ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٠٦٦ . )

### قاعدة رقم ( ٨٣١ )

**المبدأ :** يجب فى حكم بالادانة أن يورده ما استند اليه من أدلة الثبوت وأن يبين مؤداها بياناً كلفياً يتضح منه وجه استدلاله بها .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر أنه يجب فى كل حكم بالادانة أن يورده ما استند اليه من أدلة الثبوت ، وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه وجه استدلاله بها ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجريمتى عدم الاعلان عن المخزن ، وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به فى متجره قد استند الى ما جاء بمحضر ضبط الواقعة وبقوال القائم بالضبط دون أن يورده فى بيانه لهما ما يدل على قيام هاتين الجريمتين ، وهو ما لا يغنى عنه ما أورده الحكم من أن المتهم الثانى - التقى انتهى الحكم الى أن وجوده بالمحل كان بصفة عارضة - قد نفى وجود اسمته بالمحل ، وأن تفتيش المخزن - الذى أرشده عنه الاهالى - قد أسفر عن ضبط كمية من الاسمنت به ، اذ أن ذلك لا يدل بطريق اللزوم العقلى على أنه لم يكن بالمتجر اعلان عن المخزن كما لا يقطع بأن المتجر خالياً من الاسمنت ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال .

( طعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٣٢ )

**المبدأ :** يجب أن يبين الحكم بالادانة الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى كما صار اثباتها بالحكم - مخالفة ذلك - قصور .

**ملخص الحكم :** وحيث أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان الواقعة والدلالة على ثبوتها فى حق



الطاع على قوله « حيث ان الواقعة تخلص فيما اثبتته محرر المحضر في محضره المؤرخ ١٩٨٠/٧/٢٣ من ان المتهم لم ينتظم في القيد بالسجل الخاص بالمقررات التمييزية . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم مما جاء بمحضر ضبط الواقعة ومن عدم حضور المتهم بالجلسة ليدفع التهمة عن نفسه بئمة دفاع ويتعين لذلك عقابه بمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، مما يعيب الحكم .

المطعون فيه بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٣٩٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٣٣ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة والا كان قاصرا .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي انه بعد ان اورد وصف التهمة الذي اضيفته النيابة على الواقعة ومواد القيد التي طلبت معاقبة الطاعن بها اقتصر على قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيا وذلك لما جاء بالمحضر الذي حرره السيد مفتش الاغذية

والذى تضمن اسناد هذه التهمة اليه « . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح معه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة والا كان قاصرا واذا كان الحكم المطعون فيه فيما أخذ به من اسباب بالحكم الابتدائى وما اضافة اليها فى صدد تعديل العقوبة المقضى بها لم يبين واقعة الدعوى على وجه يكشف عن استكمال العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بما جاء فى هذا المحضر على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون معيبا بالقصور .

( طعن رقم ٣٩٦٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٣٤ )

المبدأ : يشترط فى الحكم الصادر بالادانة أن يبين واقعة الدعوى والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى فى ذلك أن يشير الحكم الى الادلة التى اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين وجه استشهاده بها على ادانة المتهم .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الحكم الابندى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قنصر فى بيان الواقعة والادلة على ثبوتها فى حق الطاعنين على قوله : « وحيث انه تخلص الواقعة فيما اثبته محرر المحضر من أنه توجه الى المخبز المبين بالاوراق وأنه يقوم بانتاج النواشف . وبسؤاله عن عدم انتاج الخبز الافرنجى فى المواعيد المقررة أنكر التهمة « . وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم فيما تضمن محضر ضبط الواقعة وحضر المتهم بالجلسة وبه يبين ما قد يكون لديه من دفع او دفاع ومن ثم يتعين معاقبته به طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص

المادة ٣٠٤/٢ ج ١ « . لما كان ذلك وكان يشترط للحكم الصادر بالأدانة أن يبين واقعة الدعوى والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفي في ذلك أن يشير الحكم الى الادلة التي اعتمد عليها دون ان يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم . واذ كان الحكم الابتدائي الذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان الواقعة والادلة المستخلصة منها على الاحالة الى محضر الضبط مكتفيا في ذلك باثبات ان محرر المحضر وجد المخبز يقوم بانتاج النواشف - دون ايضاح ماهية هذه ( النواشف ) وهل هي من الخبز الافرنجى او غيره - وما اذا كان المخبز متوقفا كلية عن انتاج هذا الخبز بما في ذلك مراحل تهنيئته وميقات هذا التوقف . الخ ، فإنه يكون مبغيا بالقصور - الذي يتسع له وجه الطعن - ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن مما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٣٥ )

المبدأ : يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها ومؤداها ببيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة - مخالفة ذلك - قصور .

ملخص الحكم : وحيث ان البين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه اقتصر فيما أقام عليه قضاءه على قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستمد مما أثبتته محرر محضر ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما أسند اليه في وصفه الاتهام ومن عدم حضوره لدفع التهمة بأي دفاع ومن ثم يتعين عقابه » . واذ كان الاصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التي استند اليها ومؤداها

بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فان الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة التهمة التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٨٣٦ )

المبدأ : يجب ان يشتمل الحكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصتها المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم والا كان قاصرا .

ملخص الحكم : ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى ، والتدليل على ثبوتها فى حق الطاعن ، على قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا مما ضمنه محضر الضبط الواقع ، وحيث ان المتهم لم يدفع التهمة عن نفسه بدفاع مقبول ، فإنه يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصتها المحكمة فيها ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان قاصرا . واذا كان الحكم الابتدائى الذى أخذ باسبابه الحكم المطعون فيه ، قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ودون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والاعادة .

( طعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ )

قاعدة رقم ( ٨٣٧ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان أورد وصف النيابة العامة للتهمة استطرد بعد ذلك مباشرة الى قوله : « وحيث ان الاتهام ثابت قبل المتهم ثبوتاً قاطعاً اخذاً من المحضر المحرر ضده بمعرفة السيد محرر المحضر من ان المتهمين انتجا خبزاً بلدياً يقل وزنه عن المقرر قانوناً ، وحيث ان المحكمة تطمئن الى صحة ما جاء بمحضر الضبط ولا تتقول على دفاع المتهم عن التهمة المسندة اليه وان الاتهام ثابت في حقه ثبوتاً كافياً وقام الدليل عليه بالاوراق ومن ثم يتعين عقابه عملاً بمواد الاتهام وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢ ج١ » لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها . واذا كان ما أورده الحكم - مما تقدم - في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى ضبطها ووزنها من الخبز ، كما جاء الحكم خلواً من تحديد وبيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومقدار العجز فيه مقارنة بالوزن المقرر قانوناً ، رغم ما لهذه البيانات من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الامر الذي يصم الحكم بالقصور في البيان مما يتسع له وجه النعى ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة لمبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٢٣٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

قاعدة رقم ( ٨٣٨ )

المبدأ : كل حكم أدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

ملخص الحكم : وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ولا يعصمه من هذا البطلان ان يكون قد اثبت بعجزه « بما يتعين معه الحكم وفقا لمواد الاتهام » . مادام انه لم يفصح عن تلك المواد التي اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب ، كما انه لا يعصم الحكم المطعون فيه من ان يمتد اليه عيب هذا البطلان ان يكون قد اشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، مادام انه لم يفصح عن اخذه بها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

( طعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٥ )

## تنظيم الميساني

### قاعدة رقم ( ٨٣٩ )

المبدأ : يلزم لصحة الحكم بالادانة انه فى جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لاحكام القانون او اقامة بناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها ان يعنى الحكم باستظهار العناصر التى اوردتها الحالة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وان يثبت توافرها .

ملخص الحكم : لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه « كل تجزئة لقطعة ارض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع او للمبادلة او للتاجير او للتحجير لاقامة مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » ومؤدى نص هذه المادة انه يجب لاسباغ وصف التقسيم على الارض ان تتوافر ثلاثة شروط هى : أولا - تجزئة الارض الى عدة قطع . ثانيا - ان يكون القصد من التجزئة التصرف فيها باحد العقود الميينة فى هذه المادة وبغرض انشاء مبان عليها - ثالثا - ان تكون احدى القطع على الاقل لا تطل على طريق قائم لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه يلزم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لاحكام القانون او اقامة بناء على ارض لم يصدر قرار بتقسيمها ان يعنى الحكم باستظهار العناصر التى اوردتها المادة الاولى سالفة الذكر وان يثبت توافرها . ولما كان الحكم الابتدائى الذى اخذ باسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق المطعون ضده بقوله « وحيث ان التهمة ثابتة فى حق المتهم من الدليل المستند مما اثبتته محرر ضبط الواقعة بمحضه المؤرخ - فى تاريخ الاتهام من ان المتهم ارتكب ما اسند اليه فى وصف الاتهام ومن عدم حضوره لدفع التهمة باى دفاع ومن ثم تعين عاقبه بمواد الاتهام

عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية « دون ان يبين حقيقة الواقعة او يستظهر ما اذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى عنته المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٦١٩٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٠ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما همار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا .

ملخص الحكم : وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرائم اقامة بناء على ارض زراعية بغير الحصول على ترخيص من جهتي الزراعة والاسكان وانشاء تقسيم قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة قد اخطأ فى تطبيق القانون ذلك ان الارض المقام عليها المباني ليست ارضا زراعية ولا تخضع لقوانين طبقا لما أسفر عنه تقرير الخبير المقدم فى الدعوى مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الغيابى الابتدائى الذى احوال الى اسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها فى حق الطاعن على قوله « ان التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الضبط ومن ثم يتعين معاقبته قانونا عملا بمواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم صادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما همار اثباتها فى



الحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الواقعة ودليل ثبوتها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذى يصمه بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، مما يوجب نقضه والاحالة .  
( ملعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤١ )

المبدأ : صدور قانون اصحح للمتهم - اثره - وجوب اتباعه - شرطه .

**ملخص الحكم :** وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية بغير ترخيص ، وقضى بمعاقبته - وفقا للمادة ١٠٧ مكرر (ب) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ باعتباره القانون الذى يحكم الواقعة لحصولها فى ظل سريان احكامه - بالحبس مع الشغل لمدة اسبوعين وغرامة مائتى جنيه وازالة اسباب المخالفة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٧ مكررا سالفة الذكر قد نصت على ان « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة اقامة أية مبان أو منشآت فى الاراضى الزراعية عدا الاراضى التى تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنا لسالكها ... » ونصت المادة ١٠٧ مكررا (ب) على معاقبة من يخالف احكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد موضوع المخالفة أو الجزء منه فضلا عن الحكم بالازالة على نفقة المخالف كما حظرت الامر بوقف تنفيذ العقوبة . واذا كان قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والمعمول به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ قد استثنى فى المادة الثانية من مواد ايجاده بعض التجالات من التضرر الذى فرضه على اقامة المباني فى

الاراضى الزراعية كما أنه ضمن الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه العقاب المقرر لجريمة البناء على الاراضى الزراعية بدون ترخيص ، فقد خلا من النص على حظر وقف تنفيذ العقوبة الامر الذى يفيد جواز الامر بذلك . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة الرقيم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر وعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٣ ، ونص فى المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر المقرر على اقامة المبانى فى الاراضى الزراعية ، كما نص فى الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٦ منه على ان « توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من اقاموا بناء على الارض الزراعية فى القرى قبل تحديد الحيز العمرانى لها بالمخالفة لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى اذا كانت المبانى داخلية فى نطاق الحيز العمرانى للقرية » . لما كان ذلك ، وكان الاصل المقرر فى القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به من وقت ارتكابها ، الا ان عجز تلك الفقرة ينص على انه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة - محكمة النقض - ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات قانون اصلح للمتهم ، واذ كان كل من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ و ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الصادران بعد الحكم المطعون فيه ، بما أوردها من استثناءات وما اشتمل عليه الاول من اجازة وقف تنفيذ العقوبة ، وما أوجبه الثانى من وقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة اذا ما تحققت موجبات ذلك يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم - الطاعن - فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح بما تضمنه كلا القانونين من استثناءات من الحظر اذا ما تحققت موجباته فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم وكان البحث فى مدى توافر شروط

انطباق كل من القانونين سالفى الذكر يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فانه يتعين ان يكون النقض مقرونا بالاحالة ، وذلك دون حاجة للبحث فيما يثيره الطاعن فى اسباب طعنه .  
(ملعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٢٧/ ١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٢ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة حق التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

ملخص الحكم : وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى الذى اخذ باسبابه الحكم المطعون فيه انه بعد ان اشار الى وصف التهمة التى نسبتها النيابة العامة الى الطاعن والى طلبها معاقبته وفق القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ استطرد بعد ذلك مباشرة الى قوله « وحيث ان الاتهام المسند الى المتهم ثابت فى حقه ثبوتا كافيا تطمئن اليه هيئة المحكمة كما جاء بمحضر الشرطة ، والمتهم لم يحضر ليدفع التهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين !الحكم عليه عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ١ » .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - فضلا عن خلوه من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة - قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الشرطة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها

القانونية كافة ، فان الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة وذلك  
بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٤١٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٣ )

المبدأ : جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتابعة  
الافعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية .

ملخص الحكم : من المقرر ان جريمة البناء بغير ترخيص هي من  
الجرائم المتتابعة الافعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هي  
حينئذ تقوم على نشاط - واذا اقترب في ازمة متوالية الا انه تبع تنفيذا  
لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وان تكررت  
هذه الاعمال مع تقارب ازمئتها وتعاقبها دون ان يقطع بينها خارق زمنى  
يوحى بلفصام هذا الاتصال الذى جعل منها وحدة اجرامية فى نظر  
القانون ، بمعنى انه اذا صدر الحكم فى اى منها يكون جزاء لكل الافعال  
التي وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف امرها الا بعد صدور الحكم .  
( طعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٤/٢٤/١٩٨٤ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٤ )

المبدأ : يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت  
فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ويلتزم  
بايراد الادلة التى استندت اليها المحكمة فى الادانة حتى يتضح وجه  
استدلالها بها وسلامة مأخذها من الاوراق والا كان قاصرا .

ملخص الحكم : وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية  
قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة

التي استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من التهم ، وان تلتزم بإيراد مؤدى كل دليل من الأدلة التي استندت إليها المحكمة فى الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الاوراق ، والا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى بالاحالة على محضر الضبطحون ان يبين مضمونه كما خلا من ايراد الأدلة التي تساند اليها فيما خلص اليه من ادانة الطاعنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم 'المستأنف' مكتفيا بما أضافه على دفاع الطاعنة من استفادتها من أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فان الحكم يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن تبين واقعة الدعوى على وجهها الصحيح والادلاء برأى فيما تثيره الطاعنة من خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور متعينا نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى .

( طعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

## جريمة

### قاعدة رقم ( ٨٤٥ )

المبدأ : مسئولية المتهم - كيف تتحقق .

ملخص الحكم : مسئولية المتهم تتحدد بما يسند اليه من وقائع ولا يحتاج بما يقضى به على متهم آخر .

( طعن رقم ٣٢٠٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٤٦ )

المبدأ : علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية - مسألة موضوعية ينفرد بتقريرها قاضى الموضوع بغير معقب عليه في ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

( طعن رقم ١٦٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥ )

### قاعدة رقم ( ٨٤٧ )

المبدأ : تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل الجادلة فيه أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل الجادلة فيه أمام

محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير يعقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . وإنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين الخطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه فيما سلف يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه الاول واصابات الآخرين . ويكون النعي في هذا الخصوص غير سديد . هذا فضلا عن أن خطأ المجنى عليه - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

( طعن رقم ٣٦١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤٨ )

المبدأ : يتحقق قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر وفقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ان الفاعل إما ان ينفرد بجريمته أو أن يسهم مع غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما ان يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها

عرف أو لم يعرف ، ويتحقق حتما قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التخلل فيها اذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الاخر فى ايقاع الجريمة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وأن لم يبلغ دوره على مسرحها حد المشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنيا يضره الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الاعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه فإن العبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد بقيامه . واذا كانت نية تدخل الطاعنين فى اقتراح جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصد مشترك مستفادة من الضلة بين الطاعنين اذ أنهما شقيقان ، والمعية بينهما فى الزمان والمكان ، وهما فى مقارفة الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فضلا عن ذلك أن الطاعنين معا أنهما على المجنى عليه ضربا بالعصى بقصد ازهاق روحه انتقاما منه لتسببه فى موت شقيقهما فاحداثا به اصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وكان البين من مطالعة هذا التقرير أنه بعد أن أورد اصابات المجنى عليه واثبت أنها جميعا اصابات رضية انتهى - خلافا لما ذهب اليه الطاعن بوجه الطعن الى أن الوفاة نشأت عن هذه الاصابات مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتكات وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خلص الى ادانة الطاعنين معا بجريمة قتل المجنى عليه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( طعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/١٩٨١ )

قاعدة رقم ( ٨٤٩ )

المبدأ : متى تتحقق مسئولية الجانى ؟



**ملخص الحكم :** لما كان يبين من مدونات الحكم الملعون فيه انه بين اصابة المجنى عليها من واقع كشف طبي واذا كان الحكم قد اثبت على المتهم مسئوليته عن حادث الاصابة بأدلة سائغة تقوم أساسا على اهماله بمغادرة المزلقان المعين عليه وتركه مفتوحا للسيارات العابرة الامر الذى أدى الى عبور السيارة التى كانت تستقلها المجنى عليها فى وقت مرور أحد القطارات مما أدى الى اصطدامه بها وانتظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حصلت ، مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الخصوص ولا محل له .

( طعن رقم ٥٩٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥٠ )

**المبدأ :** علاقة السببية - تقديرها - أثره .

**ملخص الحكم :** اثبات علاقة السببية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز المجادلة فى ذلك امام محكمة النقض بإدّام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى الى ما انتهى اليه .

( طعن رقم ٦٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥١ )

**المبدأ :** الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلا وإيراد الأدلة على توافره .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر ان الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلا وإيراد الأدلة على توافره فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم افصاح الحكم عن الباعث على ارتكاب الجريمة يكون غير سديد .

( طعن رقم ٦٥٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٢ )

**المبدأ :** القانون المصلح للمتهم - يجب اتباعه .

**ملخص الحكم :** الاصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، الا أن عجز هذه الفقرة تنص على أنه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح فهو الذى يتبع دون غيره » .

( طعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٣ )

**المبدأ :** جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتابعة الافعال -

**ملخص الحكم :** من المقرر أن جريمة البناء بغير ترخيص هي من الجرائم المتتابعة الافعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية اذ هي حينئذ تقوم على نشاط - واذا اقترب في ازمة متوالية الا أنه تبغ تنفيذا لمشروع اجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وأن تكررت هذه الاعمال مع تقارب ازممنتها وتعاقبها دون ان يقطع بينها فارق زمنى يوجب بانقسام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة اجرامية فى نظر القانون . بمعنى أنه اذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الافعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها الا بعد صدور الحكم . .

( طعن رقم ٦٩٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٨٥٤ )

**المبدأ :** علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية - ثبوتها - محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** من المقرر أن السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ترتبط بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فيمتلئ فعل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لحكمة النقض عليه ما دام قد أقيم قضاؤه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

( طعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥٥ )

**المبدأ :** استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع .

**ملخص الحكم :** استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش ، من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ، مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد يكون على غير سند .

( طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥٦ )

**المبدأ :** المقرر قانونا أن الفاعل اما ينفرد بجريمته او يسهم معه غيره في ارتكابها .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر قانونا ان الفاعل اما أن ينفرد بجريمته او يسهم معه غيره في ارتكابها ، فاذا أسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، واما ان يأتي عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، ويكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل في

ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها ، عرف أو لم يعرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعنة الثانية مع باقى المحكوم عليهم على تمكين المقبوض عليهما من الهرب ، كما أثبت قيامها والمحكوم عليها البادسة بأدخال الادوات التى استخدمت فى عملية الهرب من السجن فانه يكون قد أصاب صحيح القانون اذ دانها بوصفها فاعلة أصلية فى جريمة تمكين المقبوض عليهما من الهرب ، ولا يعيبه - من بعد - الا يكون قد حدد ما قامت هى وحدها بأدخاله الى السجن من الادوات التى استخدمها الهاريان ، ومن ثم يكون النعى بشيوع التهمة بينهما وبين المحكوم عليها الخامسة على غير أساس .

( طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥٧ )

**المبدأ :** الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا فيها - جدل موضوعى - أثره \*

**ملخص الحكم :** لما كانت المحكمة قد أثبتت فى حق الطاعن أنه له مصلحة فى ارتكاب الجريمة لاختلاس ثمن الزجاجات المقول بكسرها مع المتهم الآخر فان نعيه بأنه ليس له مصلحة فى ارتكابها ينحل الى جدل موضوعى ولا يؤثر فى وقوع الجريمة بارتكابها القانونية كاملة - وكان من المقرر أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا فيها -

( طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥٨ )

**المبدأ :** تعدد الجرائم - الحكم على المتهم بالعقوبة الاشد - أثره \*

**ملخص الحكم :** لما كان ما يثيره الطاعن بالنسبة لجريمة التبديد وقصور الحكم المطعون فيه فى التدليل عليها فان هذا النعى لا يجديه

نفعا لانه بافتراض قصور الحكم نى التمثيل عليها ، فان ذلك لا يستوجب نقضه مادام الحكم قد طبق عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الاشد وهى المقررة لجريمة التزوير التى اثبتتها فى حقه .

( طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٥٩ )

المبدأ : الخطأ المستوجب مرتكبه جنائيا او مدنيا - تقديره - موضوعى .

ملخص الحكم : تقدير الخطأ المستوجب لمثولية مرتكبه جنائيا او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٠ )

المبدأ : تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والقصد او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

ملخص الحكم : تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها فى الاوراق .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦١ )

المبدأ : رابطة السببية ما يكفى لتوافرها .

**ملخص الحكم :** يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع ان تستخلص المحكمة من مرافعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

( طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٢ )

**المبدأ :** خطأ فى تطبيق القانون - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** وحيث انه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعدلة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ - تنص فى فقرتها الاخيرة على أنه « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها فى هذه المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها تنفيذا لهذا القانون » . كما تنص فى فقرتها الرابعة على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فى الفقرة الاولى منها - لما كان ذلك وكان وزير التموين والتجارة الداخلية - فى حدود سلطته التشريعية المخولة له فى تلك المادة قد أصدر القرار رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تكليف الحائزين لمساحات مزروعة أرزا شعيرا بتوريد كميات من محصول موسم سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ونص فى مادته التاسعة المؤتممة للجريمة التى دين المطعون ضده بها على أنه « يعاقب كل حائز بغرامة مقدارها خمسة وستون جنيها عن طن الارز الشعير يقصر فى توريده ويحد أقصى خمسمائة جنيه وبالنسبة لكسور الطن تحتسب الغرامة بواقع ٦٥ مليما عن كل كيلو جرام لم يتم توريده وفى جميع الاحوال تضبط الكميات موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها » فان هذه الغرامة انما يرد عليها نفس القيد العام الوارد بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الامر بايقاف تنفيذها باعتبار هذا القيد قاعدة وردت فى أصل التشريع الذى خول وزير التموين اصدار القرارات التنفيذية المشار اليها مما لازمه اتباعها وعدم الخروج عليها فى

حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها ابتدائيا قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا .  
وتصححه بالغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة .

( طعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٨٦٣ )

المبدأ : التضامن في المسؤولية الجنائية - فاعل أصلي - مفاد ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجمال ان الطاعنين ثارت حفيظتهما لمقتل قريب لهما فعقدا العزم على الاخذ بثأره ممن يظفران به من عائلة الجاني وأخذوا يعدان لارتكاب جريمتهما في هدوء وروية على مدى ساعة من حدوث جريمة القتل السالفة فاحضرا سلاحين ناريين ثم ما لبثا أن توجهوا للمجنى عليه بمنزله وهو ابن أخ قاتل قريبهما - وأطلق عليه كل منهما عيارا ناريا وهو مول ظهره لهما فأصابه أحد العيسارين بمنصف يمين الظهر مما أودى بحياته ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شاهدة الالابات ومما ثبت من تقدير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنهما أن تؤدى لما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم - فى المساق المتقدم كافيا بذاته للتدليل على اتفاق الطاعنين على ارتكاب جريمتهما من معيتهما فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههما وجهة واحدة فى تنفيذها وان كلا منهما قصد قصد الاخر فى ايقاعهما بالاضافة الى وحدة الحق المعتدى عليه مما يرتب بينهما فى صحيح القانون تضامنا فى المسؤولية الجنائية ومن ثم فان كلا منهما يكون مسئولاً عن هذه الجريمة باعتباره فاعلا أصليا طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات دون حاجة لتقضى

محدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة منهما ، ويقطع النظر عن توافر ظرف سبق الاصرار لحيهما .

( طعن رقم ٢٩٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٤ )

**المبدأ :** رابطة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا وثبوت هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك وكانت رابطة السببية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمضى فصل في شأنها اثباتا او نفيا فلا رقابة لحكمة النقض عليه مادام قد اقام قضاءه في ذلك على اسباب سائفة تؤدي الى ما انتهى اليه ، وكان المتهم في جريمة الضرب او احداث جرح عمدا يكون مشغولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى مأخوذا في ذلك بقصده الاحتمالى اذ كان يجب عليه وهو يحدث الجرح او يتعمد الضرب ان يتوقع امكان حصول النتائج التي قد تترتب على فعلته التي قصدها ولا يهم في ذلك ان كانت تلك النتائج قد تترتب مباشرة على فعله مادام ان هذا الفعل هو السبب الاول المحرك للعوامل الاخرى التي سببت النتائج المذكورة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل في مدوناته - باسباب سائفة مؤدى الى ما انتهى اليه - على ان وفاة المجنى عليها كانت نتيجة فعل الضرب المسند الى الطاعن ، وكان الطاعن لا يمارى في ان ما اقام عليه الحكم قضاءه له سنده الصحيح من الاوراق فان ما يثيره في اسباب طعنه من ان الوفاة حدثت من حالة مرضية بالمجنى عليها هي تضخم الطحال وضعفه - وليس بالاعتداء الواقع عليها لا يكون له وجه لما هو مقرر ان مرض المجنى عليها هو من الامور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية .

( طعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١ )



## جمارك

### قاعدة رقم ( ٨٦٥ )

المبدأ : عقوبة التهريب الجمركى - منطاط تطبقها •

ملخص الحكم : المادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مئلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فاذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمئلى قيمتها أو مئلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر •

( طعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٤٤٢ ) •

### قاعدة رقم ( ٨٦٦ )

المبدأ : جريمة التهريب الجمركى - عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك - أثر ذلك •

ملخص الحكم : مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه •• هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو

الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للمارك أو من ينييه في ذلك ، وإذا كان هذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصالها بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

( طعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٢ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
قاعدة رقم ١٤٢٥ ) .

#### قاعدة رقم ( ٨٦٧ )

المبدأ : الاصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته .

ملخص الحكم : قضاء محكمة النقض قد جرى في تفسيره قوانين التهريب الجمركي بعامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن الاصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته .

( طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٤ )

في نفس المعنى :

( نقض جنائي رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائي » قاعدة  
رقم ١٤٧٨ ) .

### قاعدة رقم ( ٨٦٨ )

**المبدأ :** إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الاولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عباراتها على انه في الحالة التي يكون فيها الفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكليف القانوني الاشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الاوصاف الاخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الاشد ، اذ يعتبر الجاني كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الاخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة التالية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، اذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الاصلية للجرائم الاخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة ان العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين اذ اردف الشارع عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الاشد » بعبارة « دون غيرها » في الفقرة الاولى الخاصة بالتعدد المعنوي بينما اسقط تلك العبارة في الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقي ، ولو كان مراده التسوية بينهما في الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكليهما . لما كان ذلك ، وكان الفعل الذي قارفه الطاعن يتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والاضاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك باذغالها الى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى - اعمالا لنص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات - اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف الاشد - وهى

جريمة الاستيراد - والحكم يعقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اصلية كانت أو تكميلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لاشدهما مما لا سند له من القانون وبما ينافر مع نص الفقرة الاولى من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، وهو ما يكون معه قد اخطأ فى تاويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم ، ودون حاجة الى بحث السبب الثانى من سببى الطعن المتصل بجريمة التهريب لانتفاء الجدوى من استبعاد عقوبتها . ولا يمنع من ذلك ان يكون الشارع فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بانها « تعويض » طالما أنه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ، وضاعفه فى حالة العود ، وهو ما يتأدى منه أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين فى الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك ان تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والطعن فيما يصدر بشأنها طلبها من أحكام ، ذلك بان هذا التدخل - وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف لمصلحة الجمارك بانها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل

بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركي ذاتها ، رأى الشارع ان يكمل بها عقوبتها الاصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من نالحية كفايتها للردع والزرع ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

( طعن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١١/١١/١٩٨١ )

#### قاعدة رقم ( ٨٦٩ )

المبدأ : من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالاوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم التي قام عليها الريبة في صحة عناصر الاتهام . . .

ملخص الحكم : من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالاوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها لتزيبه في صحة عناصر الاتهام ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه . قد أورد في معرض تبريره لقضائه ببراءة المطعون ضده الاول « ان المضبوطات لم يوضح بها محضر الضبط بلد الصنع من انها اجنبية . . . حيث انه لا تستحق الرسوم الجمركية الا على البضائع الاجنبية وكان غير ثابت من الاوراق انها اجنبية الصنع . . . » . واذا كان البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها .

تحقيقاً لوجه الطعن - ان محضر ضبط الواقعة المؤرخ في التاسع من مايو سنة ١٩٧٨ قد تضمن انه بجرد المضبوطات بمعرفة رجال الجمارك تبين انها عبارة عن ٢٤ ( فستان حريمي وتايير ) اللون واحجام مختلفة اجنبية غير خالصة الرسوم الجمركية ، ولما كانت المحكمة لم تعرض في قضائها ببراءة المطعون ضده الاول لما جاء بمحضر الضبط ولم تدل برأيها فيه بل اوردت ما يخالف مضمونه ، فان ذلك ينبىء عن انها اصدرت حكمها المطعون فيه بغير احاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لادلتها مما يصمم هذا الحكم بعيب القصور الذي يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٩/١١ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧٠ )

المبدأ : البين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ انها تناولت حالة ضبط التبغ منزوعاً من الارض وان الشارع اعتبر الوزن اساساً لتقدير التعويض في هذه الحالة وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض ان تحدد كمية الدخان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلوجرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لاحكام القانون - مخالفة ذلك - خطأ في تطبيق القانون .

ملخص الحكم : لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على انه « يعاقب على التهريب او الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي الى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (١) ٥٠٠٠ (ب) ٥٠٠٠ (ج) ٥٠٠٠ (د) ٥٠٠٠ . خمسة جنيهات عن كيلو جرام او جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الارض سواء كانت كاملة او غير كاملة النمو مورقة او منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الاخضر » . وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان من صريح عبارته وواضح دلالته ان الفقرة (د) قد تناولت حالة ضبط التبغ منزوعاً من الارض وان الشارع اعتبر الوزن اساساً لتقدير

التعويض في هذه الحالة وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لاحكام القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام الطاعنين بتعويض قدره ١٦٦٤٦ جنيهها لم يبين كمية الدخان المضبوط الذى حكم على أساسه بالتعويض الامر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض تحصيله لاقوال الطاعن الاول من ان الدخان المضبوط يبلغ وزنه نحو ٨١٥ كيلو جراما اذا ما لوحظ أن التعويض المقضى به لا يستقيم مع التطبيق السليم لاحكام المادة الثالثة آتفة البيان ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا - فى شقة الخاص بالتعويض - بالقصور الذى يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقضه .

( طعن رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٤٤٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧١ )

المبدأ : لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائى فيمن يجرى التفتيش من موظفى الجمارك - قصر حق التفتيش المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٧ على موظفى الجمارك وحدهم - اثر ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر ان التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا ينبىء عن ان الطاعن شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة على

سبيل الحصر في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وليس صحيحا في القانون ما ساقه الحكم المطعون فيه - تدليلا على قيام حالة التلبس - من أن مظاهر الارتباك التي بدت على الطاعن عند ما رأى الضابط بصالة السفر تكفي كدلائل على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك مهما بانغا ما يمكن اعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ، لما كان ذلك وكان المشرع اذ نص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك على أن « لموظف الجمارك الحق في تفتيش الاماكن والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الاماكن والمستودعات الخاضعة لاشراف الجمارك ، وللجمارك أن تتخذ التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية » قد أفصح عن أن الغاية من التفتيش التي تجر به الجمارك وفقا لاحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية وأنه تفتيش من نوع خاص لا يتقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة باحكام قانون الاجراءات الجنائية وبما توجبه المادة ٤١ من الدستور من استصدار أمر قضائي في غير حالة التلبس ، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط النقضائي فيمن يجري التفتيش من موظفي الجمارك ، لما كان ذلك وكان المشرع قد قصر حق اجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ المشار اليها على موظفي الجمارك وحدهم دون ان يرخص باجرائه لمن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى على غرار النص في المادة ٢٩ من ذات القانون على ان « لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الاخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم ان يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ولهم أيضا حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء عند الاشتباه في مخالفتها لاحكام القانون ولهم في هذه الاحوال حق ضبط الاشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم الى اقرب فرع للجمارك » . لما كان ذلك وكانت مواد قانون الجمارك قد خلت من نص يخول مأموري الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك حق



تفتيش الاشخاص داخل الدائرة الجزركية وكانت المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بضمان حريات المواطنين لا تجيز للمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائي - اعمالا للمادة ٤٦ اجراءات جنائية - الا في احوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه ان من أجرى تفتيش الطاعن ضابط بادارة البحث الجنائي بمطمار القاهرة الدولي وكان قد أجراه دون استصدار أمر قضائي ودون قيلم حالة من حالات التلبس فان ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لاطراحه دفع الطاعن ببطالان اجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي الى ما رتبته عليه فانه يكون معيبا بالخطا في تطبيق القانون .

( طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧٢ )

**المبدأ :** المقرر ان لحكمة الموضوع ان تفصل في مدى تحقيق موجب الاعفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما ينتجه .

**ملخص الحكم :** لما كان من المقرر ان لحكمة الموضوع ان تفصل في مدى تحقيق موجب الاعفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما ينتجه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وخلص فيما استخلصه من عناصر الدعوى الى انه لم يخبر السلطات بما في حوزته اذ قدم اقرارا جمرkia خلا من حقيقة ما يحملة من متفجرات ، وظل متمسكا بالاسم الوهمي الثابت بجواز سفره المزور المقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز مباحث أمن الدولة ، ثم حرر على نفسه اقرارا كتابيا بتفتيشه وتفتيش حقيبته حيث عثر بها على تلك المتفجرات في جيب سري بها - فان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون فيما انتهى اليه من عدم تحقق موجب الاعفاء برد سائق يحملة ، ولا محل لتعبيبه في هذا الشأن .

( طعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٨٧٣ )

**المبدأ :** يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

**ملخص الحكم :** لما كان الحكم قد اورد في مدوناته ان متهما واحدا هو الذي تم ضبطه ، وان التهمة ثابتة قبله مما تضمنه محضر الضبط الذي افصح عن اطمئنان المحكمة اليه ، وانتهى في منطوقه الى معاقبة المطعون ضده وآخر ، بغير ان يوضح اى المتهمين هو الذى قصده الحكم ، ودون ان يبين مكان الضبط وظروفه وماهية المضبوطات والقصد من تهريبها او احرازها وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب فى المادة ٣١٠ ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونة ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها فى شان ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

( طعن رقم ٩٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٥ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٤٢٨ - )

قاعدة رقم ( ٨٧٤ )

المبدأ : جريمة الشروع فى التهريب - مثال لحكم معيبا بالقصور .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات ان المطعون ضده قد أقر فى محضر ضبط الواقعة بصحة ما أثبتته موظف الجمرک من ضبط سبع وأربعين ساعة رقمية اجنبية الصنع لم تسدد عنها الضرائب الجمركية مخبأة فى الجيوب الداخلية لسترتة التى كان يرتديها عند مغادرته منفذ الجمرک مبديا استعدادا للتصالح ودفع ما يقتضيه ذلك من رسوم وغرامة ، وأنه اذ ووجه بتهمة الشروع فى التهريب أجاب بأنه مخطيء وبأن تلك هى المرة الاولى التى يرتكب فيها مثل هذا الفعل ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة دون ان يعرض للدليل المستمد من تلك الأقوال ودون ان تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو راته غير صالح للاستدلال به على المتهم ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور متعينا بنقضه والاحالة .

( طعن رقم ٢٧٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٦ )

قاعدة رقم ( ٨٧٥ )

المبدأ : خلو حكم الادانة من الاشارة الى ان الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب كتابى من وزيرى المالية والتجارة أو من اناباه فى ذلك - بطلان الحكم .

ملخص الحكم : وحيث ان ما ينعاه الطاعن الاول على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجرائم تهريب بضائع اجنبية بقصد الاتجار واستيرادها على غير النظم والقواعد المقررة واستعمالها فى غير الغرض الذى رخص له - قد شابه البطلان ذلك بأنه لم يشر فى مدوناته الى ان الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب كتابى من وزيرى المالية والتجارة أو من اناباه فى ذلك ، وهو بيان جوهري يترتب على اغفاله البطلان . وحيث ان الجرائم التى دين بها الطاعنان هى أنهما حريا بقصد الاتجار

بضائع أجنبية واستوردوها على غير النظم والقواعد المقررة واستعملها الطابع الأول بصفته مستثمرا في الغرض الذى رخص له به . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ مكرر المضافة الى قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه « مع عدم الاخلال باية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجسأوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجسأوز خمسين ألف جنيه ، وتطبق سائر العقوبات والاحكام الأخرى المنصوص عليها فى المادة ( ١٢٢ ) وفى حالة العود يجب الحكم بمثلئ العقوبة والتعويض واستثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة السابقة الا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيبه . . . » كما تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير فى الفقرة الرابعة منها على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى الجرائم المذكورة - جرائم استيراد بضائع أجنبية على غير النظم والقواعد المقررة - الا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه » . واذا كان مؤدى نص المادة ١٢٤ مكرر من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة الى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار الا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيبه . كما أن مؤدى نص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة استيراد بضائع أجنبية على غير النظم والقواعد المقررة الا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه ، واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ما

تقدم ، وكان كلا الحكامين الابتدائي رُشدُعون فيه قد خلا من الاشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت عن الجريمة الاولى التى دين الطاعنان بها بطلب من وزير المالية وعن الجريمة الثانية بطلب كتابى من وزير التجارة ، او ان من طلب اقامة الدعوى عن كل من الجريمتين كان مفوضا بذلك من الوزير المختص ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان ولا يرفع هذا العوار عن الحكم ما أورده الحكم الابتدائى فى مدوناته من ان رئيس هيئة الرقابة الادارية احوال مذكرة عضو الرقابة الى الوزراء المختصين فطلب كل منهم - فى حدود اختصاصه - اقامة الدعوى - ذلك ان هذا البيان جاء مجعلا لا يبين منه ان كلا من وزير المالية ووزير التجارة كانا من بين الوزراء الذين أشار اليهم الحكم وهو ما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، ومن ثم فان البيان كما ورد بالحكم لا يحقق غرض الشارع من تسبب الاحكام ، كما انه لا يرفع عوار الحكم - كذلك - ما ورد بمدونات الحكم الابتدائى من ان كلا من رئيس مصلحة الجمارك ومدير عام الادارة العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة قد طلبا اقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعنين مادام الحكم لم يشر الى ان اولهما كان مفوضا بذلك من وزير المالية وان الثانى كان مفوضا - فيما طلبه - من وزير التجارة ، لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة واتصال العيب الذى شاب الحكم الثانى ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى ما اثاره الطاعنان بأوجه الطعن ..

( طعن رقم ٦٢٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥ )

فى نفس المعنى :

( نقض جنائى رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ -  
الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية « الاصدار الجنائى » قاعدة  
رقم ١٤١٩ ) .

قاعدة رقم ( ٨٧٦ )

المبدأ : العقوبات التكميلية التى تتطوى على عنصر التعويض لا  
يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية

وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بعد توقف على تدخل الخزانة العامة كما لا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم أو المسئولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون .

ملخص الحكم : وحيث انه من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ان التعويضات المنصوص عليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، ومن بينها تلك المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المنطبق على الواقعة - موضوع الدعوى - هى من قبيل العقوبات التكميلية التى تنطوى على عنصر التعويض ، وان هذه الصفة المختلطة توجب ان تسرى عليها - باعتبارها عقوبة - القواعد القانونية العامة فى شأن العقوبات ، ومنها انه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها بغير توقف على تدخل الخزانة العامة ، كما لا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم فلا تمتد الى ورثتهم أو المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديرها الحدود التى رسمها القانون ، ولانها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية ، فانه وفاة المتهم تؤدى الى انقضاء الدعوى عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما انها تنقضى ايضا بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون . ولا تسرى فى شأنها أحكام اعتبار المدعى بالحقوق المدنية ، تاركا دعواه . لما كان ذلك ، وكان خضوع التعويض المنصوص عليه فى قانون الجمارك انفذ الذكر للقواعد القانونية العامة المقررة فى شأن العقوبات وانقضاء الدعوى فى خصوصه بوقاة المتهم بمضى المدة وهذه أحكام المادتين ١٤ ، ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تأسسا على انها لا تقدم الا على الدعوى الجنائية - على نحو ما تقدم بيانه - لازمة - انطلاقا من هذا الاساس ذاته - ان تسرى على ذلك التعويض سائر الاحكام الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية ومن بينها حكم المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنعى على ان .... تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه - والوقائع المسندة فيها - اليه بصحور

حكم نهائى فيها بالبراءة أو بالأدانة . وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية فلا تجوز اعادة نظرها الا بالطعن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة الشروع فى التهريب من سداد الرسوم الجمركية ، وكانت النيابة العامة قد أمسكت عن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض واضحى بذلك نهائيا ، فان الدعوى الجنائية تكون بذلك قد انقضت عملا بحكم المادة ٤٥٤ سالفة البيان . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره مصلحة الجمارك بشأن عدم الحكم بالعقوبة التكميلية المنطوية على عنصر التعويض المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك انما يتوجه حسبما جاء بأسباب طعننا الى الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الحكم قد حاز فترة الامر المقتضى فانه يمتنع التعرض لما يكون قد شابه من عيوب ويتعين من ثم رفض الطعن .

( طعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧٧ )

**المبدأ :** يعتبر فى حكم التهرب الجمركى حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة .

**ملخص الحكم :** لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ، والمعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو القانون الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه « ويعتبر فى حكم التهرب حيازة البضائع الاجنبية بقصد الاتجار مع العلم بانها مهربة ، ويفترض العلم اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على أنها قد سددت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة » وكان مفاد هذا النص ان المشرع - فضلا عن انه جعل حيازة البضاعة الاجنبية بقصد الاتجار فى حكم التهرب متى كان حائزها يعلم بانها مهربة - قد انشا قرينة قانونية افترض بها العلم بالتهريب فى حق الحائز ولم يجعل له من سبيل الى نقص هذه القرينة الا عن طريق تقديم

المستندات التي تثبت أن البضاعة قد أدت عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على أن البضاعة المضبوطة متداولة في الأسواق وأنها كانت محملة بطريقة ظاهرة على سيارة اجتازت بها عدة محافظات ، دون أن يلتفت إلى قرينة العلم بالتهريب التي افترضها الشارع واشترط لدحضها دليلاً بعينه هو تقديم المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية، وأذ كان هذا العيب الذي شاب الحكم قد حجب الحكمة عن بحث موضوع تلك الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة .

( طعن رقم ٤٦٢٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٨٧٨ )

المبدأ : الشارع منع موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع أو الامتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون داخل تلك المناطق .

ملخص الحكم : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال مأمور الجمرک والمساعد الإداري ورئيس قسم تفتيش الركاب بالجمرك ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي وفي بيانه مؤدى هذه الأدلة أورد أقوال مأمور الجمرک التي تضمنت أنه أثناء قيام الطاعن باتمام الاجراءات الجمركية على امتعته بميناء القاهرة الجوي تمهيدا لمغادرته البلاد إلى الكويت طالبه بجواز سفره وباطلاعه عليه تبين له تعدد رحلاته بين القاهرة والكويت وقصر محددا فاشتبه في أمره إذ سبق له أن أقام بضبط بضائع معه لها الصفة التجارية لدى عودته من الكويت



فى احدى رحلاته فقام بتفتيش امتعته ومن بينها حقيبة متوسطة الحجم طالب منه فتحها وعندما تبين له من فحصها ان قاعها سميكة بدت على الطاعن علامات الارتباك واخذ يهذى بكلمات ويفحص قاع الحقيبة تبين وجود مخبأ سرى عثر فيه على ثمانى لفافات تحوى مخدر الحشيش فكلّف الشاهد الثانى باستدعاء الشاهد الثالث رئيس الوردية وابلغه بالواقعة الذى كلفه بتفتيش الحقيبة الثانية للطاعن فى حضوره فعثر بقاعها على مخبأ سرى وجد بداخله أربع لفافات تحوى مخدر الحشيش واقر الطاعن بملكيتة للمخدر المضبوط الذى بلغ وزنه ٢٠٥٣٠ كيلوجراما. ثم عرض الحكم للدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بقوله « ولما كان الشاهد الاول قد اشتهبه فى المتهم اثناء قيامه بالسفر عندما طلب منه فتح حقيبته فبدت عليه علامات الارتباك واخذ يهذى بكلام سيما وهو دائب السفر والتردد كما هو ثابت من مطالعة جواز سفره الى خارج البلاد وفى فترات قصيرة ثم انه سبق أن قام الشاهد بضبط امعة للمتهم من قبل فى الجمارك كان لها الصفة التجارية وكان قد أحضرها بصحبته عند عودته للبلاد مما يقوى لديه شبهة مظنة التهريب لديه ويثير الشك فى نفس رجل الجمارك ويمنحه الحق فى اجراء تفتيش امتعته وعندما قام الشاهد الاول بفتح الحقيبة الاولى تلاحظ له وجود انتفاخ فى قاعها مما أكد ظنه وعرض الامر على رئيسه الشاهد الثالث فايد ظنونه وكلفه بتفتيش الحقيبتين تفتيشا جيدا فتبين ما بهما من مخدر مهرب للخارج فى حيازة المتهم الامر الذى يغدو معه الدفع غير منتج فى الدعوى وليس مؤثرا على سلامة الضبط والتفتيش متعين والحاصل كذلك الالتفات عنه . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى اثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وأن الشارع - بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركى

وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور ، بل انه يكفى أن يقوم لدى الموظف المفوض بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركى - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فاذا هو عثر اثناء التفتيش الذى يجريه عن دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لانه ظهر اثناء اجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ، وكان من المقرر أن الشبهة توافر التهريب الجمركى حسالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى اقربت محكمة الموضوع أولئك الاشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه فى الشخص محل التفتيش - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر التهريب فلا معقب عليها . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش أمتعة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر مخبأ فى حقيبتين فيها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرك - وهو من مأمورى الضبط القضائى - وبعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدى الى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن على نحو ما سلف بيانه واذا نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلا يكشف عن جريمة الشروع فى تصدير جوهر مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانونا ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفضه الدفع ببطلان التفتيش لانتفاء الشبهة فى التهريب ورد عليه ردا كافيا سائغا ويضحى للنعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح اثاره أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض ملدلم أنه فى عدل الدفع القانونية

المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، ولما كان ما يثيره الطاعن من اجراء تفتيش الحقيبتين فى غيبته يقتضى تحقيقا موضوعيا وهو ما لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، وفضلا عن ذلك فانه لا يقدح فى صحة هذا الاجراء أن يكون تفتيش الحقيبتين قد حصل فى غيبة الطاعن - بفرض صحة ذلك - اذ لم يجعل القانون هذا الشخص الذى قامت فى حقه شبهة توافر التهريب داخل دائرة المراقبة الجمركية شرطا جوهريا لصحة التفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن تمسك بعدم علمه بكنه المادة المضبوطة فى حقيبتيه وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط فى حقيبتيه وعلى علمه بوجوده فان النعى على الحكم بالقصور يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان التصدير فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها انما يصدق على كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة الى خارج جمهورية مصر العربية على خلاف الاحكام المنظمة لتصديرها المنصوص عليها فى القانون - يستوى فى ذلك ان يكون التصدير لحساب المصدر نفسه او لحساب غيره - الا اذا كان الجواهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص او استعماله الشخصى او دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه او لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا فى الدلالة على ثبوت واقعة الشروع فى تصدير الجواهر المخدر فى حق الطاعن ، وكانت المحكمة غير مكلفة اصلا بالتحدث عن قصد الجانى من فعل التصدير ، فان الحكم وقد عرض - مع ذلك - لذلك القصد واستدل من كبر الكمية المضبوطة على أن الشروع فى تصديرها كان بقصد ترويجها فى الخارج خاصة وأن المتهم - الطاعن - لم يدفع بقيام قصد اخر لديه فتكون قد انحسرت عن الحكم دعوى القصور فى البيان أو الفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ٨٧٩ )

المبدأ : جريمة التهريب الجمركى أو الشروع فيها - عقوبتها -  
المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥  
لسنة ١٩٨٠ .

ملخص الحكم : وحيث ان المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة  
١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه « مع عدم  
الاخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو  
على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تتجاوز  
الف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الفاعلين والشركاء  
متضامنين بتعويض مثلئ الضرائب الجمركية المستحقة فإذا كانت البضائع  
موضوع الجريمة من الاصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلئ قيمتها  
أو مثلئ الضرائب المستحقة أيهما أكثر وفى جميع الاحوال يحكم علاوة  
على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب فإذا لم تضبط حكم بما  
يعادل قيمتها ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والادوات والمواد  
التي استعملت فى التهريب فيما عدا السفن والطائرات ما لم تكن أعدت  
أو أجرت فعلا لهذا الغرض وفى حالة العود يجوز الحكم بمثلئ العقوبة  
والتعويض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم  
المطعون فيه قد قضى بالزام المتهمين بأن يؤدوا متضامنين لمصلحة  
الجمارك تعويضا مقداره ٣٢٧٩٩٧ جنيه دون بيان ما اذا كانت البضائع  
المضبوطة من الاصناف الممنوعة أم لا وقيمتها وقيمة الضرائب المستحقة  
عليها وأسس تقديره للتعويض الامر الذى يعجز المحكمة عن مراقبة تطبيق  
القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم مما  
يعيبه بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه  
الطعن . وانه وان كان وجه الطعن سالف الذكر يتصل بالتهمة  
الاخريين وكان يتعين نقضه والاحالة بالنسبة لهما أيضا عملا بالمادة ٤٢  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام

محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه حضوريا اعتباريا بالنسبة لاحدهما وغيابيا بالنسبة للآخر قابلا للطعن فيه بالمعارضة منهما ، فإن أثر الطعن لا يمتد إليهما .

( طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/١ )

#### قاعدة رقم ( ٨٨٠ )

المبدأ : عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب الجمركى إلا بطلب كتابى من وزير المالية أو من ينيبه - المادة ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالجمارك .

ملخص الحكم : وحيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن الجريمتين اللتين دين بهما الطاعنان هي أنهما شرعا فى تهريب بضاعة أجنبية ( سبائك ذهبية ) بقصد الاتجار ولتسويرها على غير النظم والقواعد المقررة - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المضافة بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ فى شئون الجمارك تنص على « عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من وزير المالية أو من ينيبه » كما تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير فى فقرتها الرابعة على أنه « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فى الجرائم المذكورة - وهى جرائم استيراد بضائع أجنبية على غير النظم والقواعد المقررة - إلا بناء على طلب كتابى من وزير التجارة أو من يفوضه » وإذ كان مؤدى هذين النصين هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة الشروع فى التهريب واستيراد بضائع أجنبية على غير النظم والقواعد المقررة قانونا إلا بناء على طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه وبناء أيضا على طلب كتابى آخر من وزير التجارة أو من يفوضه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية عن التهمتين المنسوبتين للطاعنين فان في اغفاله ما يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النعى عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يشر أصلا الى صدور هذا الاذن من وزير التجارة - كما انه وان اشار الى صدور مثل هذا الطلب من الجمارك الا انه جاء في بيان مبهم مجمل لا يعرف منه من أصدر هذا الطلب هل هو وزير المالية أو من اتابعه في ذلك - أم ان هذا الطلب صدر من غير مختص بذلك وهو ما يعيب الحكم بالقصور في البيان مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما وردت بالحكم فضلا عما شابه من بطلان الاجراءات مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٨٨١ )

المبدأ : التهريب الجمركي - المراد به - هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون .

ملخص الحكم : من حيث أنه لما كان المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المراد بالتهريب الجمركي هو ادخال البضاعة في اقليم الجمهورية أو اخراجها منه على خلاف القانون ، وهو ما عبر عنه المشرع بالطرق غير المشروعة ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن البضاعة المدعى تهريبها قد استوردت لاستعمال قوات الطوارئ الدولية وادخلت الى البلاد بطريقة مشروعة مما ينفي عن الواقعة صفة التهريب الجمركي المؤثم قانونا ولما كان التصرف في البضاعة بعد ذلك - بالمخالفة لنظام الاعفاءات الجمركية - يخرج عن نطاق المسؤولية الجنائية اذ لم يقرر له المشرع في المادتين ١١٨

و ١١٩ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - سوى مجرد جزاء مالى يفرض بقرار من مدير الجمرک المختص . وينفذ بطريق الحجز الادارى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فان ما ينصاه الطاعن يكون على غير أساس مما يفصح عن عدم قبول الطعن موضوعا ...

( طعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٨٨٢ )

المبدأ : الشارع منح موظفى الجمارك الدين «سبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية او فى حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا كانت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتنعة ومظلة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق .

ملخص الحكم : وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه أثناء قيام سعيد السيد عبد الغنى المساعد الادارى بمحرك ميناء القاهرة الجوى بانتهاء الاجراءات الجمركية على ركاب الطائرة المصرية المتجهة الى جدة تقدم اليه المتهم بامتنعه ولاحظ أنه فى حالة ارتباك وبتفتيش امتنعه عشر على لفافتين لمخدر الحشيش والانيون بقاع الحقيقية وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن ادلة تؤدى الى ما رتب عليها مستمدة من اقوال المساعد الادارى سالف الذكر ومدير ادارة الجمرک ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وفى بيان مؤدى هذه الادلة أورد اقوال المساع الادارى بالجمرك التى تضمنت أن الطاعن تقدم اليه لاتمام الاجراءات الجمركية واذا لاحظ أنه فى حالة ارتباك عرض أمره على مدير ادارة الجمرک الذى أيد هذه الحالة لديه وبتفتيش الطاعن تبين أنها تحوى فى قاعها على لفافتين احدهما تحوى قطعة من الحشيش والاخرى بها ثلاث قطع

من مخدر الافيون . لما كان ذلك وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك ان الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبقت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في اثناء قيامهم بتادية وظائفهم حق تفتيش الاماكن والاشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية او في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا كانت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتنعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وان الشارع - بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمبدأ الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير ولم يتطلب بالنسبة للاشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجرامات الجنائية او اشتراط وجود المراد تفتيشه في احدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فاذا هو عثر اثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون ، فانه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لانه ظهر اثناء اجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه اية مخالفة ، وكان من المقرر أن الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في الفعل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى اقرت محكمة الموضوع أولئك الاشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش حقيبة الطاعن الذي أسفر عن ضبط الجوهريين المخدرين في قاعها ، ثم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي . ويعد أن - قلتم لنيه من الاعتبارات ما



يؤدى الى الاشتباه على توافر نحل التهريب فى حق الطاعن من علامات الارتباك التى بدت عليه جال المتقدم اليه بامتعته والتى أيدته فى توافرها مدير ادارة الجمرك واذا نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلا يكشف عن جريمة حيازة جوهرين مخدرين فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار انه نتيجة اجراء مشروع قانوننا ومن ثم فان الدفع ببطلان القبض والتفتيش القائم على انتفاء حالة الارتباك والذى اطرحه الحكم باطمئنانه اليقينى الى أقوال شاهدى الاثبات يكون على غير أساس .

لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين عن وصف المضبوطات مفاده ان لفافة الانيون المضبوط تحوى من القطع ثلاث - خلافا لما ذهب اليه الطاعن - وهو مطابق لما تضمنه تقرير معامل التحليل بيان لوصافها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن فى أوجه الطعن مردود بما هو مقرر ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى منأى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة الثبوت التى يوردها الحكم ، وفى عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للدلالة التى عولت عليها فى الادانة . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متضمنا رفضه موضوعا .

( طعن رقم ٤٩٤٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨٨٣ )

المبدأ : لا يجوز رفع الدعوى العمومية او اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الجمركى الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك او من ينييه - المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - مفاد ذلك .

**ملخص الحكم :** وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجريمة الشروع فى تهريب بضائع أجنبية دون مسدد الرسوم الجمركية المستحقة عليها قد شابه القصور فى التسبب ذلك أنه من الاشارة الى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من فوضه فى ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ من أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو ينييه فى ذلك . واذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لا نعى له لسلامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النعى عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور قبل هذا الطلب من جهة الاختصاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد افتحت بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من فوضه فى ذلك فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

( طعن رقم ٣٣٠٦ لسنة ٥٧ ق. - جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٨٨٤ )

**المبدأ :** لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب الجمركى الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه وللمدير عام الجمارك ان يجرى التصالح اثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض أو ما لا يقل عن نصفه .

ملخص الحكم : وحيث ان الجريمة التي رفعت الدعوى الجنائية غنها قبل الطاعن وصدر الحكم المطعون فيه بادانته بها هي جريمة التهريب الجفركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٤ من قانون الجمارك سالف الذكر تنص على أنه « لا يجسوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه ، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض أو ما لا يقل عن نصفه . . . ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال . . . ومؤدى هذا النعى أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الاحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى امام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الاحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث اثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة اذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أما اذا تراخى الى ما بعد الفصل فى الدعوى فانه يترتب عليه وجوبا وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الاوراق والمفردات المضمومة ان الطاعن بعد أن قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه تصالح مع مصلحة الجمارك وسدد التعويض المقرر بالقسمة الرقمية بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧ وأن مصلحة الجمارك أخطرت النيابة العامة بالتصالح بكتابها المؤرخ ١٩٨٨/١١/٧ ، مما يبنى عليه انقضاء

الدعوى الجنائية بالتصالح ، وهو أمر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن ، فإنه يتعين قبض الحكم المطعون فيه والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

( طعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ )

## سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

( حسن الفكاهنى - محام )

خلال أربعون عاما مضت

( تأسست عام ١٩٤٩ )

### أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الاول « .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثانى « .
- ٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
» الجزء الثالث « .
- ٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصابات العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .
- ١٠ - المدونة العمالية الدورية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة ) .
- وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وإحكام المحاكم ،  
وعنى رأسها محكمة النقض المصرية ؛ وذلك بشأن العمل والتأمينات  
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : ( ١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوربية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ جزء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( ٤ أجزاء - ألفين صفحة ) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - ألفين صفحة ) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالتلبية لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣١٠ جزء ) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً :

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الاردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) .

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقروناً بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : ( ٣ أجزاء - ٧ آلاف صفحة ) .

وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة ) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيباً موضوعياً وإبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المضطرة المدنية المغربي : ( جزءان ) .

: ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المضطرة الجنائية المغربى : ( ثلاثة أجزاء ) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ جزء مع الفهارس ) .

١٦ - الموسوعة الادارية الحديثة : مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + ٢ جزء فهارس موضوعية وتشريعية ) .







# الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - مدير

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تنسخت في اصدار -

الموسوعات القانونية والاعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

